سلسلة شروح النحو والصرف للشيخ سليمان العيوني

شرح قطر الندى وبل الصدى

(شرح الأكاديمية الإسلامية)

دروس ألقاها فضيلة الشيخ

سليمان بن عبد العزيز بن عبد الله العيوني

الأستاذ الدكتور في قسم النحو والصرف وفقه اللغة بكلية اللغة العربية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - بالرياض

المفتي اللغوي

سليمان بن عبد العزيز ابن عبد الله العيوني

شرح قطر الندى وبل الصدى

المفتي اللغوي

سِلْسِلَةُ شُرُوحِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ لِلشَّيْخِ سُلَيْمَانَ الْعُيُونِي

شَرْح قَطْرِ النَّدَى وَبَلِّ الصَّدَى

(شرح الأكاديمية الإسلامية)

دُرُوسٌ أَلْقَاهَا فَضِيلَةُ الشَّيْخِ

سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْعُيُونِي

الأُسْتَاذُ الدُّكْتُورُ فِي قِسْمِ النَّحْوِ وَالصَّرْفِ وَفِقْهِ اللُّغَةِ بِكُلِّيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ

جَامِعَةِ الإِمَامِ مُحَمَّدِ بْنِ سُعُودٍ الإِسْلَامِيَّةِ - بِالرِّيَاضِ

المفتي اللغوي

١٤٤٢هـ— ٢٠٢٠م

تم الصف والإخراج بإشراف

دار ابن سلام للبحث العلمي

٠٠٢٠١٠٩٨٥٤٦٦٨٢

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

الدرس الأول(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نبدأ وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وسيكون ضيفنا في هذه السلسلة فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبيِّنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أما بعد:**

فأرحب بكم، وأرحبُ أيضًا بالإخوة والأخوات المشاهدين والمشاهدات والمتابعين والمتابعات.

وفي أوَّلِ هذا الدَّرس أسأل الله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ أن يجعله درسًا نافعًا مُباركًا مُفيدًا،

---

(١) https://www.youtube.com/watch?v=2E2ZPsVoPW4&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=2

إنَّه على كل شيءٍ قدير.

هذا الدرس -كما ذكر أخونا المقدِّم- في شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا الدرس تابعٌ للأكاديمية الإسلاميَّة المفتوحة في برنامجها "البناء العلمي" في المرحلة الثالثة في المستوى الرابع، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف من هجرة الحبيب المصطفى عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

هذا الدرس لأنَّه في كتاب **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام؛ فسيكون شرحًا للمتوسِّطين في هذا العلم -علم النَّحو- ولهذا سنحرص -إن شاء الله تعالى- على أن يكون شرحًا متوسِّطًا، لا مختصرًا مخلًّا، ولا طويلًا مملًّا، وسأحاول -بإذن الله تعالى- أن يكون الشَّرحُ مُركَّزًا على ما زاده ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا الكتاب على نحو المبتدئين، فإنَّ الوقت لا يسمحُ بأن نشرح كل هذا الكتاب بالتَّفصيل، فلهذا أنبِّه منذُ البداية على أنَّ هذا الشَّرح إنَّما يُناسب المتوسِّطين في هذا العلم، بمعنى: أنَّ الذي درسَ متنًا للمبتدئين في هذا العلم كالآجرُّوميَّة أو النَّحو الصغير فإنَّه يستطيع بعدَ ذلكَ أن يُتابع معنا في هذا الدرس ويستفيد -بإذن الله تعالى.

وأمَّا المبتدئ في هذا العلم فلا أنصحه بهذا الدَّرس؛ لأنَّه قد يجدُ فيه صعوبةً أو وُعورةً، والسبب في ذلك ليس في الكتاب ولا في هذا العلم، وإنما السبب في أنه أخذ كتابًا لا يُناسبه من حيث المستوى.

أحسن الله إليكم.

فضيلة الشيخ/ في بداية هذه السلسلة المباركة؛ هلَّا حدثتمونا عن المؤلف ابن هشام وعرفتمونا به؟.

هذا الدرس -بإذن الله تعالى- إن تيسر الأمر وسمح الوقت سيكون في عناصر:

العنصر الأول: في مقدِّمة لهذا الدرس، نُعَرِّف فيها بالمؤلف وبالكتاب.

العنصر الثاني: سنتكلم على بداية شرح الكتاب، فنتكلم على تعريف الكلمة، وعلى أنواع الكلمة -الاسم والفعل والحرف- وسنتكلم فقط على "الاسم"، ونسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يسمح وقتُ الدرس بذلك.

أمَّا المؤلف ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ فهو عَلَمٌ من كبار النَّحويين، ومن المبرِّزين في هذا العلم، وهو: أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري. كان شافعيًّا ثم تحنبلَ في آخر حياته رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

توفي سنة إحدى وستين وسبعمائة، يعني في القرن الثامن رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ومعلوم أنَّ القرن السابع والثامن من أعظم القرون من الناحية العلمية.

ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ له منزلته ومكانته المعروفة في هذا العلم، فبرع في هذا العلم وبرَّزَ حتى فاق أقرانه، وانتقلت شهرته إلى باقي العالم في ذلك الوقت، حتى قال ابن خلدون قولته المشهورة في ذلك: "ما زلنا ونحن في المغرب نسمع أنَّه خرج في مصر -أو قال: في المشرق- عالم بالعربية يُقال له ابن هشام، أنحا من سيبويه".

وقوله: "أنحا من سيبويه" هذه مُبالغةٌ منه، يُريد أن يُبين مكانة ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ابن هشام له كتبٌ كثيرة، فمما تميَّز به أنَّه من المعلمين، فبعضهم اكتفى بأنه عالم، ويكتب في العلم ويؤلف كتبًا علميَّة، لكن هناك بعض العلماء مَن مارسَ التعليم، فعلَّم الصغار وعلَّم الكبار المبتدئين، فلهذا له خبرة في ذلك استفادَ منها، فألَّف عدَّة كتب في تعليم النحو لجميع المستويات، فألَّف للمبتدئين "شذور الذهب" وشرحه، وفي الحقيقة أنه أعلى من المبتدئين، فلهذا لم ينتشر، وألف "قطر النَّدى" للمتوسطين، وهو من أنسب كتب النحو للمتوسطين، وقد انتشر،

ونحن الآن نشرحه، وألف للكبار في هذا العلم "أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك" وهو شرحٌ لألفية ابن مالك، ولم يشرح هذا الكتاب، وألَّف للمنتهين وللمتخصصين "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، وهو أعظم كتبه، بل هو من أعظم كتب النَحو.

ونضيف إليها كتابًا آخر، وهو "الإعراب عن قواعد الإعراب" وهو كأنَّه تلخيص لمغني اللبيب، فيه أشياء تهم الطالب المتوسِّط، فلهذا أنصح به كثيرًا بعد "قطر الندى".

فهذا تعريف بالمؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

جزاكَ الله خير شيخنا وأحسن الله غليكم.

هلَّا عرفتمونا بالمتن المشروح، كتاب "قطر الندى"، اسمه ومنزلته، والكتب التي خدمته، وترتيب الكتاب؟.

اسم الكتاب: قطرُ النَّدى وبلُّ الصَّدى.

قطر الندى: يُشبِّهه بقطرات النَّدى في جماله.

وبلُّ الصدى: يعني الذي يبلُّ الصدى، أي: العطش.

وهذا الكتاب بالفعل كتابٌ جميلٌ، وقد كتب الله عَزَّوَجَلَّ له البركة طوال القرون الماضية وما زال، وهو من أشهر المتون في هذا العلم الشريف -علم النحو- ويُختَصر فيُقال: "قطر الندى" أو "القطر".

ألفه -كما قلنا- للمتوسِّطين. والمراد بالمتوسطين: مَن انتهى من دراسة متنٍ صغيرٍ كالآجروميَّة أو نحو الصغير، مع شرحٍ له، ثم أراد بعد ذلك أن يتوسَّع في هذا العلم فانتقل إلى متنٍ مُتوسِّطٍ كهذا الكتاب.

وهناكَ كتبٌ كثيرة جدًّا خدمته، تتجاوز المائة وأكثر، فهناك شروح، وهناك مَن نظمه، وهناك مَن تكلم على شواهده، وهناك مَن اختصره، وله تحقيقاتٌ كثيرة، خاصَّة في هذا الزَّمن.

وأهم شروحه وأشهرها: شرح ابن هشام نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وعلى شرح ابن هشام حواشٍ كثيرة، أحسنها: حاشية السُّجاعي.

ومن شروحه المشهورة الجيدة: "مُجيبُ الندا" للفاكهي، وعليه حاشية مُهمَّة لياسين الحمصي العليمي.

وللمعاصرين شروح كثيرة على هذا الكتاب، منها: شرح الشيخ عبد الله الفوزان، واسمه "تعجيل الندى"، ولي عليه شروحٌ كثيرة مسموعة، التام منها وأحسنها هو شرحي عليه في جامع منيرة الشبيلي في الرياض، وهو موجود على الشبكة.

مما يهمنا: الكلام على ترتيب هذا الكتاب، فمن المهم جدًّا لطالب العلم قبل أن يدرس كتابًا أن يعرف كيفيَّة ترتيبه، لكي يعرف كيف رتَّب المؤلف هذا العلم في هذا الكتاب، ماذا درس؟ وماذا بقي؟ ولماذا رُتِّبَت الأبواب بهذه الطريقة؟

فنلقي نظرة سريعة على ترتيب الكتاب عند ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

هذا الكتاب كأكثر كتب المتأخرين بعد ابن مالك متأثِّرٌ في ترتيبه بترتيب ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أي: أنه قدَّم الأحكام الإفراديَّة على الأحكام التَّركيبيَّة.

المراد بالأحكام الإفراديَّة: الأحكام التي تستحقها الكلمة مُطلقًا، يعني: لا تنفك عنها.

والأحكام التركيبيَّة: فهي الأحكام النحويَّة التي لا تكتسبها الكلمة إلا بعد

دخولها في جملة.

مثلًا: كون الكلمة اسمًا أو فعلًا أو حرفًا؛ فهذا حكمٌ إفرادي؛ لأنَّ "قلم" اسم، في أي مكان وأي جملة اسم، وهذا الحكم لا ينفك عن هذه الكلمة.

وكذلك: "قلم" نكرة؛ حكم إفرادي.

ولو قلنا: كلمة "قلم" هل هي فاعل أو مفعول به؟ مبتدأ أو خبر؟ فهذا حكم تركيبي، لا يُعرَف هذا الحكم إلَّا بعدَ أن ندخلها في جملة، فلهذا يختلف الحكم باختلاف موقعها في الجملة، قد يكون فاعلًا أو مفعولًا أو مبتدأً أو خبرًا؛ بحسب مكانه وموضعه في الجملة.

- فبدأ ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالأحكام الإفراديَّة، فتكلَّم أولًا على أنواع الكلمة بعدَ أن عرَّف الكلمة، يعني: انقسامها إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ.
- ثم تكلَّم على الإعراب والبناء، فبيَّن الكلمات المعربَة، والكمات المبنية.
- ثم تكلَّم على إعراب الفعل المضارع، وابن هشام في هذا الكتاب من النحويين الذين قدَّموا الكلام على إعراب الفعل المضارع في أول النحو، وكثيرون يؤخِّرون الكلام على إعراب الفعل المضارع في آخر النحو.
- ثم تكلَّم على النَّكرة والمعرفة، أي: انقسام الاسم إلى نكرة ومعرفة.

هذه الأحكام الإراديَّة، انتهى منها.

ثم انتقل بعد ذلك إلى الكلام على الأحكام التَّركيبيَّة:

- بدأ بالكلام على الجملة الاسميَّة وأحكامها النحوية: المبتدأ والخبر، ونواسخ الابتداء "كان، وإنَّ، وظننتُ، وأخواتها".
- ثم انتقل إلى الجملة الفعليَّة، وأحكامها النَّحوية: الفاعل، ونائب الفاعل.

- ثم ذكر بابا الاشتغال والتَّنازع، وهما من الأبواب التي زادها على نحو المبتدئين، لا يذكرها في نحو المبتدئين.

- ثم تكلَّم على مكمِّلات الجملتين، بدأ بالمكمِّلات المنصوبة، فذكر المفاعيل الخمسة: المفعول به، والمطلق، وله، وفيه، ومعه.

- ثم أكمل المكملات المنصوبات: الحال والتَّمييز، والمستثنى.

- ثم ذكر المكملات المجرورة: الاسم المجرور بالحرف، والاسم المجرور بالإضافة.

- ثم ذكر بابًا لا يُذكر في نحو المبتدئين، وهو: الاسم الذي يعمل عمله فعله، فذكر: اسم الفعل، والمصدر، واسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبَّهة، واسم التفضيل، فهذه أسماء ولكنها تعمل عمل أفعالها -يعني كالفعل- فترع الفاعل وتنصب المفعول به. وهذا -كما قلنا- ممَّا زاده على نحو المبتدئين.

- ثم ذكر التوابع، إلا أنه جعلها خمسة، وهي: النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق، والبدل.

- ثم ذكر في آخر الكتاب بعض الأحكام النحوية الخاصَّة التي يرى أنها مهمَّة للطالب المتوسِّط، فذكر بابًا عن العدد، وبابًا عن الاسم الممنوع من الصرف، وكذلك ذكر بابًا للتعجب، وبابًا للوقف -يعني أحكام الوقف- كيف تقف على آخر الكلمة.

- ثم ختم الكتاب ببعض أحكام الرسم -يعني الإملاء- فذكر كلامًا على همزة الوصل، والأحكام الإملائية.

هذا هو الترتيب التفصيلي لهذا الكتاب الذي سنشرحه -إن شاء الله- متبعين

في ذلك ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

جزاك الله خير فضيلة الشيخ.

هلَّا حدَّثتمونا عن الموازنة بين "قطر الندى" و"الأزهرية" و"ملحة الإعراب"؟.

هذا السؤال يُسأل كثيرًا، الطلاب إذا انتهوا من نحو المبتدئين، ثم أرادوا أن ينتقلوا إلى نحو المتوسطين؛ بعضهم قد يحار بين هذه المتون، وكلها فيها بركة، ولكن بينها اختلافات، نذكر أهمها:

○ **الأزهريَّة:** هي مُقدِّمةٌ نثريَّة اسمها "المقدمة الأزهرية في علم العربية" للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، توفي سنة خمس وتسعمائة، يعني من أقران السيوطي، وهو فقيه شافعي، ونحوي كبير، له كتب مهمة، أهمها "التصريح بمضمون التوضيح"، وهو شرح لـ "أوضح المسالك"، وله "إعراب الألفية"، وله هذا الكتاب.

○ وأما "مُلحةُ الإعراب": فهي منظومة متوسِّطة في أقل من أربعمائة بيتٍ من بحر الرَّجز، للأديب الكبير أبي محمد القاسم بن علي الحريري، المتوفى سنة ست عشرة وخمسمائة، والحريري أشهر كتبه وأعماله "المقامات" وهي قصص خياليَّة صاغها بأسلوبٍ جميلٍ، ولغة أدبيَّة.

ومن كتبه أيضًا: "درَّة الغواص في أوهام الخواص"، الكلمات التي يُخطئ فيها كثير من الناس.

○ أما "قطر الندى" لابن هشام: فهو أكثر هذه الكتب مسائل، وأدقها عبارة، إلا أنه أعقدَ في فكِّ العبارة، وهذا يجعله متعِبًا لبعض الطلاب، فبعض الطلاب يُريدون النحو، ولا يهمهم أن يعرفوا عباراتِ النَّحويين ودقَّتها وطريقة فكِّها.

○ وأمَّا الأزهريَّة فهي أقل مسائل من "القطر" لكنها أسلس عبارة وأوضح، وأيضًا زادت على "القطر" بعض المسائل المهمَّة، وخاصَّة في آخرها فيما يتعلق بأحكام الجملة وأشباه الجملة، وهما مما أغفله ابن هشام في هذا الكتاب، وإن كان توسَّع فيهما في "الإعراب عن قواعد الإعراب".

○ وأما "مُلحة الإعراب" فهي أقل مسائل من هذين الكتابين، لكنها زادت عليهما الاهتمام بذكر بعض الأساليب اللغوية التي تدخل في أبواب النحو، كما أنها منظومة سلسلة جدًّا، لو استمع الإنسانُ إليها مرتين ثلاث ربما حفظ كثيرًا من أبياتها. والكتابان الآخران نثريان -كما هو معلوم.

فهذه موازنة سريعة بين هذه الكتب إجمالًا، يُمكن أن نقول للذي يريد أن يتخصص في النحو أن "قطر الندى" أفضل له، والذي لا يريد أن يتخصص في النحو ويريد النحو فقط؛ فـ "الأزهريَّة" تكفيه في ذلك، والذي يُريد أن يحفظ المنظوم؛ لأنه أسهل عليه فيدرس في "ملحة الإعراب".

جزاك الله خير.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ وغفر له ولشيخنا وللمستمعين: (بسم الله الرحمن الرحيم الكلمةُ قولٌ مفردٌ).

لماذا يبدأ النحويون كتبهم بتعريف الكلمة والكلام؟.

الآن بعد أن انتهينا من المقدمة سنشرع -بإذن الله تعالى- في شرح الكتاب، وابن هشام كغيره من النحويين ابتدأ بتعريف الكلمة فقال: (الكلمةُ قولٌ مفردٌ).

❁ لماذا يبدأ النحويون بتعريف الكلمة والكلام في أول كتبهم؟

الجواب عن ذلك: لأنهم يُريدون أن يُبيِّنوا الموضوع الذي يدرسه هذا العلم، والذي تُطبَّق أحكامه عليه، سندرس النحو، وفيه الرفع والجر والنصب وجزم؛

فهذه تُطبَّق على الكلمة والكلام، ولا تطبق على الأبواب ولا على السيارات، ولا تُطبَّق على الأشخاص المتكلِّمين؛ وإنما تُطبَّق على الكلام؛ فلهذا يُعرِّفونه ليُبيِّنوا موضوع النَّحو.

ما المراد بـ "القول"؟.

ابن هشام عرف الكلمة بأنها: قولٌ مفردٌ.

القول: هو اللفظ الدال على معنى.

اللفظ: مأخوذ من اللفظِ، يعني من الرَّمي، لفظتُ بالشَّيء: أي رميته.

واللفظ: هو الحروف التي تخرج من الفم، كأنَّ الفم يلفظها، يعني: يرميها، فلا يُسمَّى الشيءُ قولًا إلَّا إذا كان حروفًا من الفم، فالذي يخرجُ من الفم وليس بحروف كالصُّراخ والضَّحك لا يُسمَّى كلامًا، يعني: أنَّ أحكام النحو لا تُطبَّق عليه، فلا تقول: ارفع الضَّحكة، وانصب الصُّراخ...؛ ما تجري عليها الأحكام النحوية.

فهم يُريدون فقط أن يُحددوا الموضوع الذي ستطبق عليه أحكام النحو.

وأما قوله: (مفرد)، فالمفرد: خلاف المركَّب، فـ "محمد" مفرد، و"ذهب" مفرد"، لكن "ذهب محمد" هذا مركَّب.

فقوله: (مفرد) يُخرج الكلام أو الجُمَل.

وهذا تعريف الكلمة عند النَّحويين، لكن الكلمة لها تعريفات أخرى عند غير النَّحويين، الكلمة عند المتكلمين والمناطقة لها تعريف، والكلمة عند اللغويين -يعني: المعاجم اللغوية وعند العرب في الجاهليَّة- معناها يختلف؛ فالكلمة في اصطلاح اللغويين عند العرب -يعني: المتقدمين- تُطلق على الكلمة المفردة،

وتُطلق أيضًا على الكلام كله –الكثير والقليل.

تقول مثلاً: "قلتُ كلمةً" وربما أنَّك نطقتَ بكلمة واحدة، وربما أنَّك نطقتَ بجملةٍ أو بكلام طويل، كما في قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ﴾ [يونس:٣٣]، وكلمة الله عَزَّوَجَلَّ القرآن الكريم، وليست كلمة واحدة فقط، وكما قال سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا﴾ [المؤمنون:١٠٠]، مع أنه قال: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَ أَحَدَهُمُ ٱلْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠]، فسمَّى كل ذلك كلمة.

ونقول: "لا إله إلا الله" كلمة التوحيد. ونقول: "ألقى الواعظ كلمةً في المسجد"، وهكذا.

إذًا؛ قول: الكلمة قولٌ مفرد فهذا اصطلاح النحويين، وهو الذي يعنينا، أما إذا أردنا الاستعمال اللغوي فلا إشكال في أنَّ الكلمة قد تُطلق على الكثير وعلى القليل، فيجب أن لا نخلط بين هذه المعاني والاستعمالات.

قال ابن هشام: (وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ). ما دليل هذا الحصر؟.

بعد أن عرَّف ابن هشام الكلمة؛ الآن ذكر أنواع الكلمة، فذكر أنها على ثلاثة أنواع: إمَّا اسمٌ، أو فعلٌ، أو حرفٌ.

وهكذا يقول كل النحويين ابتداءً من سيبويه رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

دليل هذا الحصر: الاستقراء، يعني أنهم نظروا واستقرأوا وتتبعوا واستقصوا الكلام العربي في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعرًا ونثرًا؛ فوجدوا أنَّ الكلمات لا تخرج عن واحدٍ من هذه الثلاثة، فمن خالف ذلك فعليه بالدليل.

إذًا؛ الدَّليل هنا: الحصر أو التَّبُّع والاستقراء، وهو من الأدلة المعتبرة عقلًا.

هل يكون إجماع النحويين دليل على هذا أيضًا؟.

نعم هو إجماع، ولكن ما دليل الإجماع؟

دليل الإجماع هنا: الاستقراء.

هذا التَّقسيم مُهم جدًّا؛ بل هو من أهم مسائل النَّحو، ولهذا نقول: إن انقسام الكلمة إلى اسم وفعل وحرف هو الضرورة الأولى في النحو.

ومعنى كونه ضرورة: يعني لابد منه، سواء طُلب أو لم يُطلب، قبل أي عملية نحويَّة وقبل أي إعراب؛ لابد أن يقوم الإنسان بتحديد نوع الكلمة، هل هي اسم أو فعل أو حرف؛ لأن الاسم له أحكامٌ وإعرابٌ يختلف، وكذلك الفعل، وكذلك الحرف، فإذا أخطأ في معرفة نوع الكلمة فمعنى ذلك أنَّه أخطأ من أول الطريق، يعني: إنسان يُريد أن يذهب من الرياض إلى مكة فبدلَ أن يأخذ طريق مكَّة أخذَ الجهة المقابلة، فهذا سيضيع من أول الطريق، بخلاف الذي يأخذ الطريق ثم يضيع قبل مكة بقليل، فيسأل ثم يعود، فيكون الأمر أسهل.

فهذه الأمور المهمَّة التي تتعلق بمبادئ العلوم لا بدَّ للطالب أن يُركَّز عليها وأن يفهمها فهمًا جيِّدًا.

ولهذا اهتمَّ النَّحويون كثيرًا بالتَّمييز بين أنواع الكلمة -الاسم والفعل والحرف- تبعًا لهذه الأهميَّة.

كيف يُميز طالب العلم بين هذه الأنواع؟.

عرفنا أن التَّمييز مُهم ولابد منه، فكيف نُميِّز نوع الكلمة؟ هل هي اسم أو فعل أو حرف؟

هناك طرائق كثيرة:

- نستطيع أن نميز بين الأسماء والأفعال والحروف من طريق التعريف، وهذا يُهام به المناطقة وغيرهم.
- وقد نميز بينها بذكر الأنواع، فنقول: الأسماء كالضمائر والعلم والأسماء الموصولة...، إلى آخره.
- وقد نُميِّز بينها بالعلامات المميزة -أو بالضوابط- وهذا الذي يذكره كثير من النحويين لأنه أسهل، ولأن المراد هنا فقط أن نُميِّز نوع الكلمة ونعرف هل هي اسم أو فعل أو حرف، فيتَّخذون أسهل الطرق الموصلة إلى هذه النتيجة، كما فعل جميع المؤلفين في نحو المبتدئين، وكما فعله ابن هشام أيضًا هنا، فسنرى أنه ميَّز بين الأسماء والأفعال والحروف بالعلامات المميِّزة، فسينتقل الآن إلى الاسم، ويُبيِّن علاماته المميِّزة.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأما الاسم: فيعرف بـ "أل" كـ "الرجلِ" وبالتنوينِ كـ "رجلٍ" وبالحديثِ عنه كتاءِ "ضربتُ").

الآن ذكرَ العلاماتِ المميِّزة التي تُميِّز الاسم عن أخويه -الفعل والحرف- وذكر ثلاث علامات، مع أن العلامات التي تُميِّز الاسم كثيرة جدًّا، أوصلوها إلى أربعين وإلى أكثر من أربعين علامة، لكن لا يهمنا أن نعرف هذه العلامات، نحن نكتفي بالعلامات التي نستطيع بها أن نُميِّز بها أن هذه الكلمة اسم أم لا، فاكتفى ابن هشام هنا بثلاثةٍ منها، وقد أحسنَ في هذا الاختيار:

- فاختار علامة قبل الاسم "أل".
- وعلامة بعد الاسم: وهي التَّنوين.

وهما -كما نرى- علامتان لفظيَّتانِ -منطوقتان.

- الحديث عنه: وهذه علامةٌ معنوية.

العلامة الأولى: "أل"، عرفنا في شرح المبتدئين أنَّ الكلمة إذا قبلت "أل" فإنها اسمٌ.

وكذلك من العلامات التي تأتي قبل الاسم: النداء، كقولك: "الرجل" أو "يا رجل".

وكذلك حروف الجر فإنها أيضًا تأتي قبل الاسم.

العلامة الثانية: التنوين، سواء كان تنوين رفعٍ، أو نصبٍ، أو جر، مثل: "رجلٌ، رجلًا، رجلٍ".

ومما ننبه إليه هنا: أن المراد بالتَّنوين: النون التي تلحق آخر حركةٍ في الاسم.

لو قلنا مثلًا: "باب" عند الرفع نضع ضمة "بابُ"، ثم نأتي بالتنوين "بابٌ"، في الكتابة الإملائية نكتب "بابٌ" بضمتين، الضَّمة الأولى: رمزُ علامة الإعراب، والضمة الثانية رمز التَّنوين الذي هو النون، لو أردنا أن نكتبه سنكتبه هكذا "بابُنْ" كما يُكتب أحيانًا إذا أرادوا بيان ماذا حدث لهذا التنوين.

إذًا؛ من الخطأ أن يُقال: إن التنوين هو الضَّمتان أو الفتحتان أو الكسرتان؛ إنما التنوين هو: المرموز له بالضَّمة الثانية، أو الفتحة الثانية، أو الكسرة الثانية.

وهاتان العلامتان شرحناهما من قبل، فلا نطيل الكلام عليهما.

ما المراد بالعلامة الثالثة في قوله: **(وبالحديثِ عنه كتاءِ "ضربتُ")**؟

المراد بالحديث عن الاسم: أي الإسناد إليه، فكلُّ كلمةٍ أسندتَّ إليها فهي اسمٌ.

وبيانُ ذلك: أنَّ اللغة العربية كبقيَّة اللغات إنَّما يقوم الإفهام فيها بطريقة

الإسناد، يعني أن تُسند شيئًا إلى شيءٍ فيتمُّ الإفهام، فإذا أردتَّ أن تخبرني بنجاح زيد؛ فإما أن تقول: نجحَ زيدٌ. وإما أن تقول: زيدٌ ناجحٌ.

وفي كلتا الجملتين الإسناد واحد، وهو أنَّك أسندتَّ النجاح إلى زيد؛ فالنجاح مسندٌ لأنه هو الذي أسندته، و"زيد" هو المسند إليه، يعني الذي أسندتَّ النجاح إليه.

إذًا؛ كلُّ شيءٍ يُفهِم لابدَّ أن يكون بطريق الإسناد، يعني يتكون من مسنَد ومُسنَد إليه، والمسنَد إليه لا يكون إلَّا اسمًا.

بخلاف المسند، فقد يكون اسمًا، وقد يكون غير اسمٍ، فنحن إذا قلنا مثلًا: "نجحَ محمدٌ" فـ "محمد" مسند إليه "اسم"، لكن "نجح" وهو مسند النجاح جاء بصورة الفعل.

وإذا قلتَ: "محمدٌ ناجحٌ" فـ"محمد" هو المسند إليه "اسم"، و"النَّجاح" عُبِّر عنه هنا باسمٍ.

إذًا؛ المسنَد إليه لا يكون إلَّا اسمًا، بخلاف المسنَد فقد يكون اسمًا، وقد يكون غير اسمٍ.

فإذا فهمنا ذلك، ثم نظرنا بعد ذلك إلى الجملة الفعلية كـ "نجحَ محمدٌ" وجدنا أن المسند هو الفاعل، فكل فاعل مسنَدٌ إليه.

وإذا نظرنا إلى الجملة الاسميَّة كـ "محمدٌ ناجحٌ"، وجدنا أنَّ المسند إليه "محمد" يعني: المبتدأ، فكل مبتدأ مسنَدٌ إليه.

ونقول للطالب الذي لم يفهم إلى الآن المراد بالإسناد أو بالحديث عنه: المراد أنَّ كل كلمةٍ يُمكن أن تجعلها فاعلًا أو مبتدأ فهي اسمٌ؛ لأنَّ الفاعل لا يكون إلا اسمًا، والمبتدأ لا يكون إلا اسمًا، لأنهما مسندٌ إليه.

فهذا ما يتعلق بعلامات الاسم، يعني: بالعلامات التي تُميِّز الاسم عن الفعل والحرف.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهو ضربان:

مُعْرَبٌ: وهو ما يَتَغَير آخرُه بسبب العواملِ الداخلةِ عليه كـ "زيدٍ".

ومَبْنِيٌّ: وهو بخلافه).

الكلام هنا على تقسيم الاسم إلى: معرب، ومبني.

وهذا موضوع مُهم جدًّا، يقول ابن هشام: (هو ما يَتَغَير آخرُه بسبب العواملِ الداخلةِ عليه كـ "زيدٍ". ومَبْنِيٌّ: وهو بخلافه)، يعني: أنَّ المبني الذي لا يتغيَّر آخره بتغيُّر العوامل الداخلة عليه.

وهذه قضيَّةٌ مُهمةٌ جدًّا لحظها النحويون منذ بدأوا بدراسة واستنباط القواعد النحوية من كلام العرب، فوجدوا أن الكلمات في اللغة العربية على نوعين من حيث وضوح الإعراب:

- فهناك كلمات إعرابها واضح.
- وهناك كلمات إعرابها غامض.

فانت إذا قلتَ مثلًا: "محمدٌ، محمدًا، محمدٍ"، فإعرابها واضح، منذ أن تسمع أو تقرأ -إن كان الكتاب مشكولًا- "محمدٌ" تعرف أن حكمها الرفع، "محمدًا" حكمها النصب، "محمدٍ" حكمها الجر، فإعرابها واضح سهل لأن لفظها يدلُّ على إعرابها، يعني عليها علامةُ إعراب تدل على حكمها الإعرابي.

وأمَّا كلمة "هؤلاء" ففي كل الكلام "هؤلاءِ" بالكسر، لا يُمكن أن تتغير إلى "هؤلاءُ أو هؤلاءَ".

- فلو كانت رفعًا فهي "هؤلاءِ"، كـ "جاءَ هؤلاءِ".
- ولو كانت نصبًا لقيل: "رأيتُ هؤلاءِ".
- ولو كانت جرًّا لقيل: "سلَّمتُ على هؤلاءِ".

فكلمة "هؤلاء" لفظها ثابت لا يدل على إعرابها؛ لأنها لا تتحمل علامات الإعراب التي تتغير على حسب الإعراب، فتدل على نوع الإعراب الداخل.

إذًا؛ الكلمة إذا كانت معربة، يعني: لفظها يدل على إعرابها لأنَّ عليها علامات إعرابٍ، فإعرابها سهل.

وأمَّا الكلمات المبنية فإعرابها ليس بواضحٍ وليس بسهلٍ؛ لأنَّ لفظها لا يدل على إعرابها، بل لابد من معرفة معنى الجملة وما دخل عليها، لكي نعرف هل هي فاعل فهي مرفوع، هل هي مفعول به فهي منصوب؛ فإعرابها أصعب.

ثم إذا عرفت أن الكلمة معربة أو مبنية؛ فإنك تستطيع أن تأخذ من الكلمات المعربة إعرابها، أما إذا كانت الكلمة مبنية فاحذر ولا تأخذ منها إعرابها، ولا تخدعنَّك، فإذا قيل: "جاء هؤلاءِ" تظن أن حكمها الجر، والذي غرَّكَ في ذلك أنَّك لم تعرف أن الكلمة مبنية، وأن حركتها حركة بناءٍ، وليست حركة إعراب، فلابدَّ من الآن أن تميز بين المعربات والمبنيات، فالمعربات تأخذ إعرابها من لفظها، والمبنيات لا تأخذ إعرابها من لفظها، فالأمر مهم.

ولهذا ميَّز النحويون بين المعربات والمبنيات بطرائق كثيرة؛ لأنه سيترتب عليها اختلاف في الإعراب، وكذلك اختلاف في المعنى، حتى في المصطلحات التي يستعملها النحويون لمعنى المعربات تختلف عن المصطلحات التي يستعملونها مع المبنيات.

ولهذا نقول: إن تعريف المعرب والمبني الذي ذكرناه قبل قليل لا يكفي في

التمييز بين المعربات والمبنيات، فهذا هو تعريف الاسم المعرب، وهو: الاسم الذي يتغير آخره بسبب تغيُّر إعرابه كـ "زيدٌ وزيدًا وزيدٍ"، وأما المبني فهو بخلافه، يعني الذي لا يتغيَّر، إمَّا أنَّه ثابت لا يتغيَّر أبدًا كـ "هؤلاءِ"، أو يتغيَّر لكن بسبب غير الإعراب.

فإذا كان الأمر بهذه الأهميَّة، والتعريف لا يكفي في التمييز بين المعربات والمبنيات؛ فهنا لابد من الحصر، لابد أن نحصر المعربات ولابد أن نحصر المبنيات، وهذا سبق الكلام عليه في شرح المبتدئين، وخاصَّة في "النحو الصغير".

وكلام ابن هشام هنا في الأسماء، فابن هشام هنا يُقسم الاسم إلى معربٍ ومبنيٍّ، فلهذا نحن سنقتصر على الكلام على المعرب والمبني من الأسماء؛ فنقول: الأصل في الاسم والأكثر فيه أنه معربٌ، فالأصل فيه أن لفظه يتغير بتغير إعرابه، تقول: "زيدٌ وزيدًا وزيدٍ، وزيدان، وزيدَيْن، وزيدون، وزيدِين"؛ كل هذه مُعربة، وتقول: "أبوك، وأباك، وأبيك، والمسلماتُ، والمسلماتِ"؛ هذه كلها أسماء معربة؛ لأنها تتغيَّر، وتقول: "الرَّجلُ، والطالبُ، وقيامٌ، والقيامُ، والجلوسُ"؛ فهذه كلها أسماء معربة.

وأمَّا الاسم المبني فهو القليل، ولهذا سنحصر القليل -يعني الأسماء المبنية- وقد حصرناها من قبل في عشرة أسماء.

ونقول: إنَّ الأسماء المبنية على نوعين:

١. الأسماء المبنية بناء أصليًّا، يعني بناءً ثابتًا دائمًا.

٢. الأسماء المبنية بناءً طارئًا -عارضًا- قد يزول.

وكلامنا على الأسماء المبنية بناءً أصليًّا، وهي العشرة، أما الأسماء المبنية بناءً طارئًا فهذه إنما تُذكر في مواضعها في النَّحو، كالمنادَى إذا كان مفردًا، ويُراد به

معيَّن، كـ "يا محمدُ" مبني على الضَّم، أو "يا محمدان" مبني على الألف، أو "يا محمدون" مبني على الواو، أو كاسم "لا" النافية للجنس عند الجمهور إذا كان مفردًا كـ "لا رجلَ في البيتِ"؛ فهذا بناء طارئ لا نذكره هنا، وإنَّما المراد بالأسماء المبنية هنا في باب المعرب والمبني: المبنية بناءً أصليًّا دائمًا ثابتًا، وهي عشرة:

الأول: الضمائر كلها متصلة ومنفصلة، ضمائر رفع ونصب وجر.

الثاني: الاسم الموصول "الذي" وإخوانه، سوى المثنى.

الثالث: أسماء الإشارة "هذا" وإخوانه، سوى المثنى.

الرابع: أسماء الاستفهام، سوى "أي" كـ "مَن أبوك؟ وماذا تفعل؟ وأينَ تسكن؟".

الخامس: أسماء الشرط، سوى "أي" نحو "مَنْ يجتهد ينجح، مهما تفعل تُجزَ به".

السادس: الأعداد المركبة: من أحد عشر إلى تسعةَ عشر، سوى "اثني عشر" كـ "جاء خمسةَ عشر رجلًا".

السابع: الاسم المختوم بـ "ويه" كـ "سيبويه، عمرويه، خمارويه".

الثامن: أسماء الأفعال كلها، مثل: "صه، وه، أف، آمين".

التاسع: الظروف المركبة: نحو "زرته صباحَ مساءَ، أو: أنت جاري بيتَ بيتَ".

العاشر: بعض الظروف المفردة: مثل "إذا، إذْ، حيثُ، الآنَ، أمسِ"، كما سيأتي في بعض مواضعها.

وهذا هو المراد بانقسام الاسم إلى معربٍ ومبنيٍّ، وهذا أمرٌ مهمٌّ جدًّا؛ لأن

كثيرًا من الأحكام ومن المصطلحات يترتَّب عليه؛ فلابد من ضبطه من الآن، وقد حصرنا الأسماء المبنية حصرًا، لابدَّ من حفظها، أو على الأقل أن تكون مستظهرةً للطالب.

قال ابن هشام: (ومَبْنِيٌّ: وهو بخلافه كـ "هؤلاءِ" في لُزُوم الكسر، وكذلك "حَذَامِ وأَمْسِ" في لغة الحجازيِّينَ، وكَـ "أحدَ عشرَ" وأخواتِه في لزوم الفتح، وكَـ "قبلُ و بعدُ" وأخواتِهما في لزوم الضَّمِّ إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ، وكَـ "مَنْ وكَمْ" في لزوم السُّكون وهو أصل البناء).

ابن هشام هنا تكلَّم على ما يُبنَى عليه الاسم المبني، فبعدَ أن حصرنا الأسماء المبنيَّة وعرفنا أنها عشرة، فعلامَ تُبنى؟

يُمكن أن نُجيب عن ذلك إجابةً مختصرة تكون قاعدة أو ضابطًا عامًّا؛ فنقول: الاسم يُبنى على حركة آخره، فـ "هؤلاءِ" مبني على الكسر، "الذينَ" مبني على الفتح"، "كيفَ" مبني على الفتح، "حيثُ" مبني على الضم.

❋ **فإذا طبقنا ذلك سنجد أن الأسماء المبنية بحسب حركة البناء على أربعة أنواع:**

النوع الأول: المبني على الكسر.

النوع الثاني: المبني على الفتح.

النوع الثالث: المبني على الضَّم.

النوع الرابع: المبني على السكون.

❋ **ذكر ابن هشام في هذا الجزء من كتابه، فبدأ بالكلام على الاسم المبني على الكسر، ومثَّله له بثلاثة أمثلة:**

المثال الأول: "هؤلاءِ" وهذا متفَقٌ عليه بينَ العربِ.

المثال الثاني والثالث: "حذامِ، وأمسِ" وهذا مختلفٌ فيهما بين العرب.

وهناك أسماء أخرى مبنية على الكسر، مثل: "هذهِ، أُفٍّ، أنتِ".

ثم ذكر "حذامِ، وأمسِ"، وهما مختَلَفٌ فيهما بين العرب، وهذا مما قلناه قبل قليل من الصعوبة والوعورة في كتاب ابن هشام؛ لأنه أراد أن يكونَ مُفيدًا للنحويين، وهذه التفاصيل ينبغي أن لا تُذكر في كتب المتوسطين، وربما تُذكر في بابها، عندما يأتي -مثلا- للمنوع من الصرف أو نحو ذلك، لكن أن تُذكَر للطالب في أول الكلام على الكتاب قبل أن تأتي التفاصيل ويعرف تفاصيلها؛ فهذا فيه شيء مما يجعل الكتاب وعرًا وصعبًا.

وقوله **("حذامِ")** يُريد باب "حذامِ"، وهو: العلم المؤنث الذي على وزن "فعالِ"، مثل: "حذامِ، قطامِ، سجاحِ، نَوَار".

يقول: **(فيه خلاف)**، أي: خلاف بين العرب وليس بين النحويين:

فالحجازيون: يبنونه على الكسر، يعني أنهم دائمًا يُلزمونه الكسر، ولا يجعلون له حالاتٍ أخرى، ومن ذلك قول شاعرهم:

فلـوْلا الْمزْعِجَـاتُ مِـنَ اللّيـالي ... لمـا تـرك الْقَطاطِيـبَ المنَـامَ
إذا قالَـتْ حَـذام فَصـدِّقُوها ... فـإنَّ القَـوْلَ مـا قَالَـتْ حَـذَام

فـ "حَذامِ" في الموضعين فاعل، ومع ذلك بُنِيَت على الكسر، فنقول: "قالت حذامِ".. "حذامِ" فاعل مبني على الكسر في محل رفع.

❁ فائدة: عندما نقسِّم العرب إلى حجازيين وتميميين:

- **فالمراد بالحجازيين:** مَن هم غرب جبال السروات.
- **والمراد بالتميميين:** مَن هم شرق جبال السروات.

وأمَّا التَّميميُّونَ: أكثرهم يمنعون باب "حَذامِ" من الصرف، والمنع من الصرف -كما عرفنا من قبل- يعني أن الاسم معرب -رفعًا ونصبًا وجرًّا- إلا أنه لا يُنوَّن، ويُجر بالفتحة.

فيقولون مثلًا: "جاءت حذامُ مسرعةً"، ورأيتُ حذامَ مسرعةً، وسلَّمت على حذامَ مسرعةً"، ومن ذلك قول الفرزدق -وهو تميمي- لَمَّا غضب على زوجته وطلقها ثم ندم:

نـــــدمتُ ندامـــــة الكســـــاعي لَمَّـــا غـــدت منـــي مطلقـــة نـــوارُ

والكسعي له قصة طريفة، لعل الطالب يُراجعها.

وبعض بني تميم يفصلون، فيمنعون باب "حَذامِ" من الصرف إلَّا المختوم بـ "راء" فيبنونه على الكسر، مثل: "نوارِ، وبارِ" فيبنونه على الكسر كالحجازيين، وما سوى ذلك يمنعونه من الصرف، وواضح أن الفرزدق يسير على الكثير في لغة التميميين.

هذا ما يتعلق بـ "حَذامِ".

أما الكلمة الأخرى المبنية على الكسر "أمسِ"، وهي كلمة مشهورة جدًّا، ولهذا أنبِّه الطُّلَّاب أن يهتمُّوا بالكلمات المشهورة والأساليب المشهورة ليعرفوا أحكامها النحويَّة، لكي يُحسنوا استعمالها، وإذا سُئلوا يُحسنوا الإجابة عليها، كأسماء الأشهر، وأسماء الأيام، والأساليب المشهورة التي يستعملها الفقهاء، فيعفرون أحكامها ويتأكدون من صحتها.

فكلمة "أمسِ" كلمة مشهورة جدًا في كلام العرب قديمًا وحديثًا، وكلمة "أمس":

- إما أن تُطلق على الأمس القريب، يعني: اليوم الذي قبل يومك.

○ ويُمكن أن تُطلق على الأمس البعيد، يعني: كل الماضي مطلقًا.

فلهذا تحاول العرب أن تفرِّق، فإذا أردتَّ الأمس الذي قبل يوم، تقول: جئتُ أمسِ"، وإذا أردتّ مطلقًا تقول: "جئتُ أمسًا".

تقول مثلًا: "سافرنًا إلى مكة أمسًا" يعني: في الزمان الماضي، أو "زرته أمسًا" يعني: في زمان ماضٍ ما.

أما لو كنتَ زرته في اليوم الذي قبل يومك، تقول: "زرتُه أمسِ".

فبالحركة فرقنا بين المعاني، وهذا من حيث الإجمال.

أما من حيث التفصيل في إعراب هذه الكلمة، فنقول: كلمة "أمس" لها حالتان:

الحالة الأولى: أن تكون بـ "أل": الأمس. أو مضافة: "أمسُكَ، أمسِي، أمسهُم"؛ فهي معربةٌ اتِّفاقًا بين العرب.

نقول مثلًا: "الأمسُ جميلٌ، كانَ الأمسُ، إنَّ الأمسَ، مررتُ بالأمسِ، أمسُكَ جميلٌ، وكانَ أمسُكَ، إنَّ أمسَكَ".

الحالة الثانية: أن لا يكون بـ "أل" ولا مضافًا، فتكون كلمة "أمس" بلا "أل" ولا إضافة؛ فننظر إلى كلمة "أمس" فإن كان المراد بها الأمس مُطلقًا فإنها مُعربة اتِّفاقًا، يعني: إذا كنت لا تريد اليوم الذي قبل يومك وإنما الماضي مطلقًا فهي أيضًا مُعربةٌ مطلقًا، كـ "كنَّا أعزَّةً أمسًا".

وأما إذا أردتَّ بها اليوم الذي قبل يومك؛ فحينئذٍ فيها تفصيل:

فإن وقعت في الإعراب ظرف زمان: فإنها مبنية على الكسر باتفاق، تقول: "زرته أمسِ، جئتُ أمسِ، وسافرتُ أمسِ".

فإن لم تقع ظرف زمان، يعني تقع اسمًا من اليوم، تقول: "أمس أحسن من اليوم"، فهذا هو الذي فيه خلاف بين العرب:

- **فالحجازيون على قاعدتهم يبنون على الكسر، تقول:** "أمسِ أحسنُ من اليوم، ومضى أمسِ، وإنَّ أمسِ، وانتظرتُكَ من أمسِ إلى اليوم".
- **وأما التميميون فأكثرهم يمنعه من الصرف، يُعرِب ولا يُنوِّن، تقول:** "أمسُ خيرٌ من اليوم، وكان أمسُ، وإنَّ أمسَ، وليت أمسَ".
- وبعضهم يمنعه من الصرف في الرفع فقط، ولكن في النصب والجر يبنيه على الكسر كالحجازيين، فلو قلنا مثلًا "أمس جميل":

فعلى لغة الحجازيين: "أمسِ جميلٌ".

وعلى لغة التميميين -وهو على الأكثر عند التميميين- نعرب بلا تنوين، فنقول: "أمسُ جميلٌ".

مثال: "مضى أمس":

عند الحجازيين: "مضى أمسِ".

عند التميميين: "مضى أمسُ".

مثال: "ليت أمس يعود":

عند الحجازيين: "ليتَ أمسِ يعود".

عند التميميين: "ليتَ أمسَ يعود".

مثال: "أحبُّ أمس وما فيه".

عند الحجازيين: "أحبُّ أمسِ وما فيه".

عند التميميين: "أحبُّ أمسَ وما فيه.

مثال: "انتظرته من أمس إلى اليوم"

عند الحجازيين: "انتظرته من أمسِ".

عند غير الحجازيين: "انتظرته من أمسَ"

والاسم المبني على الفتح مثَّل له ابن هشام بمثال واحدٍ، وهو: الأعداد المركبة من أحد عشر إلى اثنا عشر، إلا أنَّه لم يستثنِ "اثنا عشر"، وكأنه فعلَ ذلك؛ لأنه من المعلوم بالنحو بالضرورة، فلم ينص عليه.

النوع الثالث: الاسم المبني على الضم، ومثَّل له بمثالٍ واحدٍ متفق عليه، وهي الظروف المقطوعة عن الإضافة، وهذا يحتاج إلى شرح، فلعنا نتوقف هنا ونكمل منه -إن شاء الله في الدرس القادم.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم.

وفي ختام هذه الحلقة نشكركم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، وعلى أمل أن نلقاكم في حلقةٍ أخرى من حلقات برنامجكم البناء العلمي، إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثَّاني(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم ما بدأناه في شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** مع فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني. عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في هذا الدرس -الدرس الثاني- من دروس شرح "قطر الندى وبل الصدى" لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا الدرس تابعٌ لبرنامج "البناء العلني" من المرحلة الثالثة - المستوى الرابع، ونحن نبثُّ هذا الدرس من مدينة الرياض، في سنة ألف وأربعمائة وثنتين وأربعين.

في الحلقة الماضية توقفنا عند ذكر الاسم المبني على الضَّم، عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وكَـ "قبلُ و بعدُ" وأخواتِهما في لزوم الضَّمِّ إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ، وكَـ "مَنْ وكَمْ" في لزوم السُّكون وهو أصل البناء)**.

(١) https://www.youtube.com/watch?v=A09iRG6qhcA&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=2

بعدَ أن ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الكلمة على ثلاثة أنواع -اسم وفعل وحرف- بدأ بالاسم، فذكر العلامات المميزة وشرحناها، ثم ذكر بعد ذلك انقسام الاسم إلى مبنيٍّ ومعرب، وذكر تعريف المعرب والمبني، ثم ذكر بعدَ ذلك علامَ يُبْنَى الاسم المبني، وذكر أنه بحسب ذلك على أربعة أنواع:

الأول: المبني على الكسر.

الثاني: المبني على الفتح.

وشرحناهما في الدرس الماضي.

الثالث: المبني على الضم.

والرابع: المبني على السكون.

وسنبدأ هذا الدرس -إن شاء الله- بالكلام على شرحهما.

الاسم المبني على الضم مثَّل له ابن هشام بمثال واحد متفقٍ عليه، وهو: الظروف المقطوعة عن الإضافة، كـ "قبلُ وبعدُ"، فهما ظرفانِ، يعني: اسمان يدلّان على زمانٍ أو مكانٍ.

والمراد بالظروف المقطوعة: أنَّ أسماء الزمان يجوز أن تحذف المضاف إليه بعدهما، وسيأتي في باب الإضافة بالتفصيل أنَّ هناكَ أسماءً تلزم الإضافة، يعني: لا تفارق الإضافة؛ إلَّا أن بعضها يجوز لك أن تصرِّح بالمضاف إليه بعدها، ويجوزُ أن تقطعه -يعني: تحذف المضاف إليه- بعدهما، ومن ذلك "قبلُ، وبعدُ".

فيجوز أن تقول مثلًا: "جئتُ قبلَ زيد"، فتصرِّح بالمضاف إليه. أو "جئتُ بعدَ الظهر". أو: "جئتُ قبلكَ". أو "جئتُ من قبلكَ".

ويجوز أن تحذف المضاف إليه -طبعًا إذا كان معلومًا- فإذا قيل: مَن الذي

أتى أولًا أنت أم زيد؟ فتقول: "أنا جئتُ قبلُ"، يعني: قبل زيد.

فهذا هو المراد بالظروف المقطوعة.

وتفصيل الكلام على إعرابها أن نقول:

❋ الظروف المقطوعة لها حالتان:

الأولى: أن يصرح بالمضاف إليه بعدهما، فهي مُعربة اتفاقًا، يعني: خاضعة للإعراب، وهي حينئذٍ إما أن تقع ظرفًا فتُنصَب، أو تُسبَق بـ "مِن" فتُجر، تقول: "جئتُ قبلَ زيدٍ، ومن قبلِهِ"، و"جئتُ بعدَ العصرِ ومِن بعدِهِ".

الثانية: أن لا تُصرِّح بالمضاف إليه بعدهما، يعني: لا تذكره، فيجوز لك في هذه الحالة ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: بناؤهما على الضم. تقول: "جئتُ قبلُ وجئتُ من قبلُ، وجئتُ بعدُ، وجئتُ من بعدُ"، وهذا هو الأكثر والأفصح حينئذٍ، كقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤].

الوجه الثاني: أن تُعرب وتنوَّن. تقول: "جئتُ قبلًا، ثم عدتُّ بعدًا، وجئتُ من قبلٍ، ثم عدتُّ من بعدٍ"، وفي قراءة: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم:٤].

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

فساغ ليَ الشَّراب وكنتُ قبلًا … أكاد أغص بالماء الفراتِ

الوجه الثالث: أن تعرب لكن بلا تنوينٍ، فتقول: "جئتُ قبلَ يا محمد، ثم عدتُّ من بعدِ يا محمد".

فهذه ثلاثة أوجه، وهذا هو المسموع عن العرب، وقال النحويون في تعليلها: إذا حذفتَ لفظ المضاف إليه -يعني إذا لم تصرِّح بالمضاف إليه- بعدهما؛ فإنَّك

إذا أعربتَ ونوَّنتَ "جئتُ قبلًا، ومن قبلٍ"، فمعنى ذلك: أنَّك حذفت المضاف إليه، ولم تُراعِ لا لفظه ولا معناه، كأنه غيرٌ موجود أصلًا، فلهذا عادت الكلمة إلى الإعراب والتنوين.

وأما إذا أعربتَ ولم تُنوِّن: فأنت حذفتَ لفظ المضاف إليه ولكن نويتَ لفظه -يعني كأنَّه موجود- فتقول: "جئتُ قبلَ يا محمد" كأنَّكَ قلتَ: "جئتُ قبلَ زيدٍ يا محمد".

وأمَّا إذا بنيت على الضم: فكأنَّكَ حذفتَ لفظ المضاف إليه ونويتَ معناه دون لفظه، فلهذا بنينا على الضَّم، وهذا هو قول ابن هشام **(إذا حُذِفَ المضافُ إليه ونُوِيَ معناهُ)**.

وأمَّا النوع الرابع: فهو الاسم المبني على السكون، ومثَّل له ابن هشام بمثالين متفق عليهما:

الأول: "مَنْ".

والثاني: "كمْ".

فـ "مَنْ" لها أوجه في اللغة، تأتي اسم استفهام "مَنْ أبوكَ؟"، وتأتي اسم شرط "مَنْ يجتهد ينجح"، وتأتي اسمًا موصولًا بمعنى الذي "أحبُّ مَنْ تُحبه"، يعني: الذي تحبه.

وهي في كل ذلك: اسمٌ مبنيٌّ على السكون.

فإن قيل: ألا يجوز أن نضبط "مَنْ" في كلام ابن هشام بكسر الميم "مِنْ"؟

نقول: هذا لا يجوز؛ لأنَّنا إذا كسرنا الميم "مِن" صارت حرف جر، وابن هشام إنَّما يُمثِّل للأسماء المبنيَّة، و"مِن" حرف، فلا تصلح مثالًا.

والاسم الثاني هو: "كَمْ"، وتأتي على نوعين:

- استفهامية "كمْ مالُكَ؟"، فيُراد بها الاستفهام وتطلب الجواب.
- خبرية "كَمْ مرَّةٍ نهيتُك عن ذلك"، وهي تدل على التَّكثير ولا تحتاج إلى جواب.

و"كمْ" فيهما: اسمٌ مبنيٌّ على السكون.

وهناك أسماء مبنية على السكون كثيرة، كـ"الذي، متى"، وغير ذلك.

السؤال الثالث:

من الأسماء المبنية على السكون (كَمْ)، وهي إمَّا استفهامية، (كَمْ مَالُكَ؟) وتتطلب الجواب، وإمَّا خبرية، (كَمْ مرَّةٍ نهيتُك عن ذلك)، وهي تدل على التَّكثير ولا تحتاج إلى جواب.

ثم قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ختام الكلام على الأسماء المبنية: **(وهو أصل البناء)**، يعني: أنَّ البناء على السكون هو الأصل، كما قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الألفية:

.... وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا

ولحظ بعضهم على كلام ابن مالك ملحظًا، فقال: الأحسن أن يقول: "مبني" ولا يقول: "الأصل فيه البناء" كما قال محمد بن محمد الغزِّي في شرحه المنظوم للألفية، وقد طُبع الآن فيه عشرة آلاف بيت، يأتي بكلام ابن هشام في داخل كلامه، ويجعل الكلامَيْن كأنهما كلام واحد لقوَّة نظمه، فقال:

وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أنْ يُسَكَّنَا لَوْ قَالَ مَبْنِيٌّ لَكَانَ أَحَسَنَا
فَلَيسَ كُلُّ مُستَحِقِّ أمرِ يَكُونُ مَوصُوفٌ بِذَاكَ الأمْرِ

يعني: أنَّ ابن مالك ذكر حق الحرف، وهو أن يكون مبنيًّا على السكون،

والأصل قد يطَّرد وقد لا يطَّرد. فلو قال "مبنيٌّ" لكان أفضل.

❋ ماذا نستفيد من معرفة الأصل؟

الأصل في المبني أن يُسكَّن، فهل كل الأسماء المبنية مبنية على السكون؟

لا، لكن الأصل فيها أن تكون مبنية على السكون، ونستفيد عندما نعرف هذا الأصل: أنَّك إذا أردت أن تسأل لا تسأل عن الشيء الذي جاء على أصله، وإنما تسأل عن الأشياء التي خرجت عن هذا الأصل لماذا خرجت عن هذا الأصل، وهذا في كل الأمور، فلو أنَّ إنسانًا أتى يمشي على قدميه، ما نسأل لماذا جاء يمشي على قدمين، لأن هذا هو الأصل في الإنسان، لكن لو جاء يزحف مثلًا؛ فتسأل: ما باله؟ لأنه خرج عن الأصل.

وهكذا يُمكن أن نسأل عن الأسماء المبنية على الفتح أو الضم أو الكسر؛ لماذا بُنيَت؟ وهم يفصِّلون الجواب في ذلك.

فهذا بقيَّة الكلام على الدرس الماضي؛ لنبدأ الكلام على الدرس الجديد - بإذن الله تعالى.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما الفعلُ فثلاثةُ أقسام:

ماضٍ: ويُعْرَف بتاءِ التأنيث الساكنةِ).

الآن انتقل ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى النوع الثاني من أنواع الكلمة، وهو الفعل، فذكر في البداية أنَّ الفعل على ثلاثة أقسام.

ونقول: معرفة أقسام الفعل الثلاثة والتفريق بينها يدخل في الضرورة الأولى، يعني لا يكفي أن تعرف أنَّ الكلمة فعل، بل لابد أن تعرف هل هي فعل ماضٍ أم مضارع أم أمر؛ لأن الفعل الماضي له أحكام وإعراب، والمضارع كذلك، والأمر كذلك، وأحكامها وإعرابها يختلف، فلابدَّ أن تعرف نوع الفعل.

بدأ ابن هشام بذكر أنواع الفعل نوعًا نوعًا، وبدأ بالنوع الأول: الفعل الماضي، ثم سيذكر الفعل المضارع، ثم الأمر، وسيذكر في كل نوع من هذه الأنواع العلامة التي تميزه، وحكمها من حيث الإعراب والبناء.

بدأ بالماضي، فذكر علامته المميزة، قال: **(ويُعْرَف بتاءِ التأنيث الساكنةِ)**، وهذا شُرِحَ في شرح المبتدئين.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وبناؤه على الفتح كضربَ، إلا مع واوِ الجماعة فيُضَمُّ كـ "ضربُوا"، والضميرِ المرفوعِ المتحركِ فيُسَكَّنُ كـ "ضربْتُ")**.

ابن هشام ذكر هنا أن الفعل الماضي يُبنَى على ثلاثة أشياء:

- يُبنى على الفتح.
- ويُبنى على الضم.
- ويُبنى على السكون.

الأصل أن يُبنَى على الفتح إذا لم يتَّصل به شيء، كـ "ضربِ، وانطلقِ، واستخرجَ، ودحرجَ".

ويُبنَى على الضم إذا اتَّصلت به واو الجماعة، كـ "ذهبُوا، وضربُوا".

ويُبنى على السكون إذا اتَّصل به ضميرٌ مرفوعٌ متحرِّك، يعني الضمائر التي نجمعها في قولنا "ناتن" فـ "نا": هي "نا" المتكلمين. والتاء: تاء المتكلم. والنون: نون النسوة. فهذه ثلاثة ضمائر كلها متَّصلة، وكلها متحركة الأوَّل، وتسمَّى ضمائر الرفع المتصلة المتحركة، وشرحُ ذلك بالتفصيل يأتي في باب الضمير، وسبق شرح جزء كبير منه في شرح المبتدئين.

وهذه الضمائر الثلاثة تتميَّز بأن أولها متحرك، فإذا اتَّصلت بالفعل الماضي

فإنها تجعل آخر الماضي ساكنًا، كـ "ذهبَ - ذهبْتُ - والنسوة: ذهبْنَ - ونحن ذهبْنَا"، فالفعل الماضي معها ساكنُ الآخر.

إذًا؛ الفعل الماضي -على ما قرأنا الآن- يُبْنَى على الفتح، وعلى الضم، وعلى السكون.

وبعد أن عرفنا ذلك نقول: إنَّ الصواب في ذلك: أنَّ الفعل الماضي مبني على الفتح دائمًا، إمَّا:

- على الفتح الظاهر، إذا لم يمنع من ظهوره مانع، كـ "ذهبَ، ودحرجَ، وانطلقَ، واستخرجَ".
- **أو على الفتح المقدَّر إذا منع من ظهور الفتح مانع، وذلك في ثلاثة مواضع:**

الموضع الأول: إذا كان الماضي معتل الآخر بالألف، كـ "دعا، سعى، رمى"، فنقول في هذه الأفعال: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر، منع من ظهوره التعذُّر؛ لأن الحركات يتعذر -يعني يستحيل- ظهورها على الألف.

الموضع الثاني: إذا اتَّصلت به واو الجماعة، كـ "ذهبُوا" فالأصل "ذهبَ" مبني على الفتح، ثم دخلت واو الجماعة فضُمَّ ما قبلها لمناسبة الواو، فالضَّمة التي في "ذهبُوا" ليست ضمَّة بناء، وإنَّما هي ضمَّة مناسبةٍ، فلا نخلط بينَ الأمرين.

الموضع الثالث: إذا اتَّصل بالفعل الماضي ضميرٌ من ضمائر "ناتن" يعني: ضمائر الرفع المتصلة المتحركة، فيُبْنَى على فتحٍ مقدَّر؛ لأنَّ هذه الضمائر ستسكِّن آخر الفعل، فهذا السكون يمنع الفتح من الظهور، وهذا السكون في آخر الفعل ليس حركةَ بناءٍ، وإنما حركةٌ مجلوبةٌ للتَّخلُّص من الثِّقل الذي حدثَ بسبب كثرة الحركات "ذَهَبَ" فيها ثلاث حركات، ثم يتَّصل بها ضمير متحرك فصار أربع حركات، فثقل ذلك على العرب، فسكَّنوا آخر الفعل، فخفَّ عليهم ذلك.

وابن هشام نفسه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال بهذا القول في كتبه العلمية كـ "أوضح المسالك"، ولكنه هنا -كما ترون أخذ بهذا المذهب التعليمي.

إذًا؛ القول بأن الفعل الماضي مبني على الفتح دائمًا هو القول الصحيح، أما القول بأن الفعل الماضي مبني على حركة آخره فهذا قول تعليمي.

ومما يضعفه أيضًا: أن الفعل الماضي المعتل الآخر بالألف كـ "دعا وسعى" لا أحد يقول إنه مبني على السكون، وإنما هو مبني على الفتح المقدر عند الجميع، ولو كان الفعل الماضي بني على حركة آخره لقيل: إنه مبني على السكون.

وهنا ملحظ في كلام ابن هشام في قوله: **(والضَّمير المرفوع)**، فهذا من تساهل ابن هشام، والنحويون قد يتساهلون إذا كان الأمر واضحًا، فمن المعلوم أنَّ الضَّمائر مبنيَّة، والمبني إنَّما يُقال عن إعرابه إذا كان حكمه الرفع: في محل رفع، ولا يُقال: مرفوع.

وابن هشام هنا تساهل فقال: **(مرفوع)**، فلو أراد المصلح العلمي لقال: "الضَّميرُ الذي في محل رفع".

ثم ذكر ابن هشام شيئًا من الأفعال التي اختلفوا في نوعها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنه "نِعم وبِئس وعسى وليس" في الأصح)**.

ذكر ابن هشام أربع كلمات، ونصَّ على هذه الكلمات لوجود الخلاف في نوعها، ولهذا قال: **(على الأصح)**، وهذا يدل على أنَّ فيها خلافًا، وهذا الخلاف بين النَّحويين؛ لأنَّه قال: **(على الأصح)**، أما لو كان الخلاف بين العرب لقال: "هذه أفعال ماضية على لغة الحجازيين..، أو لغة التميميين...، أو كذا"، فهذه اللغات ليس فيها صحيح وأصح، وإنما فيها فصيح وأفصح، وكثير وأقل.

و"نعم، وبئس" معروف أنهما فعلا المدح والذَّم، في الأسلوب المطَّرد، تقول: "نعم الرجل زيد، وبئس الرجل عمرو"، فـ"نعم، وبئس" اللذان في أسلوب المدح والذَّم فيهما خلاف بين النَّحويين:

- فهناك قول يُنسَب لبعض النحويين أنهما اسمان، فقالوا: جاء في كلام العرب دخول حرف الجر عليهما، كما في قوله: "والله ما هي بنِعمَ الولد، أو: نِعمَ السير على بئسَ العير"، فدخول حروف الجر عليها يدل على أنها أسماء.

- والصحيح أنهما فعلان ماضيان، لقبولهما العلامة المميزة للفعل الماضي، وهي تاء التأنيث الساكنة، تقول: "زيدٌ نعم الرجل، وهندٌ نعمت المرأة"، وفي الأثر: "نعمت البدعة"؛ فدلَّ ذلك على أنهما فعلان ماضيان.

إلَّا أنهما فعلان ماضيان جامدان، ليس لهما مضارع ولا أمر، والجمود قد يكون في الأفعال.

والكلمتان الأخريان "ليس، وعسى"، أيضًا فيهما خلاف:

القول الأول لبعض النحويين: إنهما حرفان. فـ"ليس" حرف نفي مثل: "لا"، و"عسى" حرف ترجٍّ مثل: "لعلَّ"؛ لأنَّ هذه المعاني إنما يُعبَّر عنها بالحروف كما رأينا.

وأيضًا لو كانت أفعالًا لتصرَّفت إلى ماضي ومضارع وأمر، و"ليس، وعسى" ليس لهما مضارع ولا أمر.

القول الثاني: أنهما فعلان ماضيانِ لقبولهما العلامة المميزة، فيقبلان تاء المتكلم "لستُ مسافرًا، عسيتُ أن أذهبَ"، وتاء التأنيث "محمد ليس - هند ليست، ومحمد عسى - هند عَسَت"؛ فهما فعلان ماضيان إلَّا أنَّهما جامدان، فالعرب جعلتهما جامدين على صورة الماضي، ولم تجعل لهما مضارعًا ولا أمرًا.

نتتقل الآن إلى النوع الثاني من الأفعال: وهو الفعل الأمر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأمرٌ: ويُعرف بدلالته على الطلب مع قبوله ياءَ المخاطَبَةِ).**

بدأ بالكلام على الأمر، فذكر علامته المميِّزة وهي أنه يدل على الطلب مع قبوله ياء المخاطبة، وهذه العلامة شُرِحَت من قبل، فلا نشرحها مرة أخرى.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وبناؤه على السكون كـ "اضربْ"، إلا المعتلَّ فعلى حذفِ آخِرِه كـ "اُغْزُ واخْشَ وارْمِ"، ونحوُ "قُومَا وَقُومُوا وقُومي" فَعَلَى حذف النون).**

تكلَّم هنا على بنائه، فذكرَ أنه كله مبني، وليس فيه معرب، ويُبْنَى على واحد من ثلاثة أشياء:

- إما أن يُبنَى على حذف حرف العلَّة: إذا كان في آخر مضارعه حرف علَّة، كالأمر من "يدعو -ادعُ" ومن "يرمي - ارمِ"، ومن "يخشى - اخشَ".
- وإمَّا أن يُبنَى على حذف النون: إذا كان في آخر مضارعه نون زائدة، كالأمر من "يذهبون - اذهبوا" ومن "يذهبان - اذهبا" ومن "اذهبين - اذهبي".
- إما أن يُبنَى على السكون: وهذا هو الأصل فيه، وهو سوى ما سبق، كالأمر من "يذهب - اذهب" ومن "يدحرج - دَحْرِج" ومن "ينطلق - انطَلِق"، ومن "يستخرج - استَخْرِج".

وهذه نتيجة للضَّابط في بناء فعل الأمر، يقولون: إن فعل الأمر يُبنَى على ما يُجزَم به مضارعه، فربطنا الأمر بالمضارع، وقلنا قبل قليل: يُبنَى على حذف النون إذا كان في مضارعه نون، ويُبنَى على حذف حرف العلَّة إذا كان في مضارعه حرف علَّة.

لماذا يربط النحويون الأمر بالمضارع؟ ولماذا لم يربطوه مثلًا بالمصدر؟

لأنَّ أصل الأفعال الثلاثة عندهم: الماضي، ومن الماضي يؤخذ المضارع، ومن المضارع يؤخذ الأمر.

وعندما ندرس الصرف: نتكلم على الأبنية -يعني أبنية الماضي- ثم نقول: ويُصاغ المضارع من الماضي بزيادة حرف المضارعة، ثم يُصاغ الأمر من المضارع بحذف حرف المضارعة، فالأمر ما هو إلا فعلٌ مضارع محذوف منه حرف المضارعة، فالأمر من "يُدَحْرِج" هو بحذف الياء "دَحْرِجْ"، والأمر من "يَتعلَمْ - تَعلَّم" ومن "يَقِفْ - قِفْ"؛ إلَّا إذا كان فعل الأمر مبدوءً بسكون بعد حذف حرف المضارعة فنجلب همزة وصل للتَّمكُّن بالسَّاكن ففي "يَذْهَبْ - اذْهَب" و"ينْطَلِقْ - انْطَلِق"، وهكذا.

فلهذا صار الأمر في كل إعرابه متعلقًا ومرتبطًا بالمضارع، فلو قال قائل "اذهبوا" فعل أمر مبني على حذف النون، وهي النون التي في المضارع "يذهبون" فإذا أتيت بالأمر منه فالأصل أن يبقى كما هو مع حذف الياء فقط فنقول "اذهبون"، ثم حُذفت النون لكي يُبنى الأمر على حذفها، وهكذا يُقال في المبني على حذف حرف العلَّة.

يبقى الكلام على فعل الأمر المتَّصل بنون التوكيد، كفعل الأمر من "يَذهبنَّ"، فالأمر من "لا تلعبنَّ، ولا تذهبنَّ" هو "العبنَّ، اذهبنَّ"، وهنا فيه خلاف:

- بعضهم قال: مبني على الفتح، للضَّابط: أنَّ الأمر يُبنَى على ما يُجزَم به مضارعه، والمضارع إذا كان متَّصلًا بنون التوكيد فإنَّه يُبنَى على الفتح بناءً "لا تعلبنَّ، ولا تذهبنَّ".

- وقيل: مبني على السكون، لأنَّ أصله "اذهبْ"، ثم دخلت عليه نون التوكيد، وهي مبدوءة بساكن، فالتقا الساكنان، فحُذف آخر الفعل للتخلص من

التقاء الساكنين.

والقول الأول هو الأوفق لمتابعة الضَّابط السابق.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومنه "هَلُمَّ" في لغة تميم، و "هاتِ وتعالَ" في الأصح).

ذكر ثلاث كلمات مختلف فيها:

الكلمة الأولى: الخلاف فيها بين العرب، لهذا قال: (في لغة تميم).

والكلمة الثانية والثالثة: الخلاف فيهما بين النَّحويين.

نبدأ بالكلمة الأولى، وهي كلمة "هلمَّ":

- فالحجازيون يُلزمونها حالةً واحدةً، ولعلَّكم لاحظتم أنَّ الحجازيين يميلون إلى ضبط اللغة أكثر، فيلزمونها حالة واحدة ولا يصلون بها الضمائر، فيقولون مع المفرد "هلمَّ يا محمد" وكذلك مع المفردة "هلمَّ يا هند"، ومع المثنى "هلمَّ يا زيدان، وهلمَّ يا هندان"، وكذلك مع جمع الذكور "هلمَّ يا رجال"، ومع جمع الإناث "هلمَّ يا هندات".

ولهذا قال النحويون: إنَّ "هلمَّ" على لغة الحجازيين اسم فعل أمر، لأنَّ اسم الفعل هو الذي لا تتصل به الضَّمائر، كقولك "صهْ يا محمد، وصهْ يا هند، وصهْ يا رجال، وصهْ يا هندات".

- وأما عند بني تميم -بقية العرب- فهم يصلون الضَّمائر بهذه الكلمة، فيقولن في المفرد "هلمَّ يا محمد"، ومع المفردة "هلمِّي يا هند"، ومع المثنى "هلمَّا يا محمدان"، ومع الجمع "هلموا يا محمدون، وهلمُمْنَ يا نساء"؛ فعلى ذلك تكون هذه الكلمة عند التميميين فعل أمر، لأنها قبلت العلامة المميزة لفعل الأمر.

والقرآن الكريم جاء في أكثره على لغة قريش، ولغة قريش على لغة الحجازيين، ولهذا قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ﴾ [الأحزاب: ١٨]، وأمَّا على لغة التميميين "هلمُّوا إلينا".

والكلمة الثانية والثالثة المختلف فيهما "تعالَ وهات".

القول الأول: أنهما اسما فعل أمر، لأنهما لو كانا فعلين لكانا متصرِّفين كالأفعال، وهذان ليس لهما ماضٍ ولا مضارع.

القول الثاني -وهو قول الجمهور والمحققين وهو الصحيح: أنهما فعلا أمرٍ لقبولهما العلامة المميزة: تقول مع المذكر "هاتِ يا محمد" ومع الأنثى "هاتي يا هند".

ولكنهما جامدان على صيغة الأمر، وليس لهما ماضٍ ولا مضارع، قال تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ﴾ [البقرة: ١١١]، ﴿قُلْ تَعَالَوْا۟﴾ [الأنعام: ١٥١]، ﴿فَتَعَالَيْنَ﴾ [الأحزاب: ٢٨].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومضارعٌ: ويعرف بِلَمْ، وافتتاحُهُ بحرفٍ مِنْ "نَأَيْتُ"، نحوُ "نَقُومُ وَأَقُومُ وَيَقُومُ وتَقُومُ")**.

النوع الثالث من أنواع الفعل: الفعل المضارع.

العلامة التي تميزه عن أخويه وكذلك عن عمَّيه -الاسم الحرف: قبول "لمْ" وهذا شُرِحَ في شرح المبتدئين.

ثم قال ابن هشام: **(وافتتاحُهُ)** فهل الأصح أن نقول **(وافتتاحُهُ)** أو **(وافتتاحِهِ)**؟

قال: **(ومضارعٌ: ويعرف بِلَمْ، وافتتاحِهِ بحرفٍ)**، فهل الواو: عاطفة، عطفت "افتتاحه" على "لمْ"؟ أم أنَّها قوله **(وافتتاحه)** جملة استئنافيَّة -جملة جديدة؟

الثاني هو الصَّحيح، والأول خطأ، فلهذا من ضبط "وافتتاحِهِ" بالجر فهو خطأ، والصحيح "وافتتاحُهُ"، لأنَّ افتتاح الفعل المضارع بحرف من أحرف المضارعة ليس علامة مميزة له لكي نعطفها على العلامة المميِّزة، وإنَّما هو واقع لُغوي فقط، فواقع الفعل المضارع أنَّه كذلك، فهو يُريد أن يُبيِّنُ حكمًا من أحكام الفعل المضارع، فقال: إنَّ الفعل المضارع من واقعه وصفته أنَّه لابدَّ أن يبدأ بحرفٍ من أحرف المضارعة، وهي المجموعة في قولك "نَأَيْتُ" النون، والهمزة، والياء، والتاء، وتُجمَع في "نَأْتِ" و"أَنَيْتُ".

وكوْن صيغة المضارع لابدَّ أن تبدأ بحرفٍ من أحرف المضارعة؛ فهل هذا الحكم نحوي أم صرفي؟

الجواب: حكم صرفي؛ لأنَّ الأحكام التي تتعلق بالبنيَّة هذا صرف، وأمَّا النَّحوي فيتعلَّق بالترتيب، فهذا حكم صرفي، لكن ابن هشام ذكره لمناسبته وفائدته.

نأخذ أحرف المضارعة حرفًا حرفًا:

الحرف الأول: الهمـزة.

والهمزة تُستعمل في المضارع مع المتكلِّم مطلقًا، يعني مذكرًا أو مؤنَّثًا، فالمذكر يقول "أذهَبُ" وهندٌ تقول: "أَذهَبُ"، فالهمزة للمتكلِّم مطلقًا، مذكرًا كان أو مؤنَّثًا.

الحرف الثاني: النُّون.

وهو للمتكلِّمين مطلقًا، مذكرين كانوا أو مؤنَّثين، فالرجال يقولون "نذهب" والنساء يقلنَ "نذهب".

إذًا؛ الهمزة والنون كلاهما للتَّكلُّم، إلَّا أنَّ الهمزة للمتكلِّم، والنون للمتكلِّمين.

أمَّا المتكلِّمَان والمتكلِّمتان فيدخلون في الجمع، فالزَّيدان يقولان "نذهب" والهندان تقولان "نذهب".

الحرف الثالث: اليــاء. وتكون للغيبَة مطلقًا سوى الغائبة والغائبتين.

لم يقل: "الغائب" وإنما قال: "الغَيْبَة" ليشمل: الغائب، والغائبَيْن، والغَائبِين، والغائبة، والغائبتَين، والغائبات؛ يعني: يشمل: المذكر، والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع، ثم استثنى فقال (سوى الغائبة والغائبتَين)، فيبقى: الغائب مطلقًا، وكذلك الغائبات، فلهذا نقول "هو يذهب، والمحمدان يذهبان"، والاسم الظاهر حكمه حكم الغائب، فإذا قلت "محمد يذهب" يعني: هو، فالفاعل سيكون ضمير غيبة. وتقول "المحمدان يذهبان، وهم يذهبون، والمحمدون يذهبون".

وفي الغائبات تقول: "النساء يذهب، هنَّ يذهبن"، لكن الغائبة تقول: "هند تذهب، هي تذهب"، وكذلك في الغائبتين "الهندان تذهبان"، أيضًا بالتاء؛ فلهذا استثنيناه.

الحرف الرابع: التــاء. وهي للخطاب مطلقًا، وللغائبة والغائبتين.

معنى قولنا: "للخطاب مطلقًا": يشمل المذكر والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع. فيشمل: المخاطَب والمخاطَبَيْن والمخاطِبين، والمخاطَبَة والمخاطَبتَيْن والمخاطبات؛ فكلها بالتاء، تقول: "أنتَ تذْهبْ، وأنتما تذْهبان، وأنتم تذهبون، وأنتِ تذهبين، وأنتما تذهبان، وأنتنَّ تذْهبنَ"؛ فالخطاب كله بالتَّاء.

وأيضًا تقول في الغائبة: "هي تذهب، وهند تذهب، وهما تذْهبَا، والهندان تذْهبان"، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ [القصص:٢٣].

إذًا؛ الخلاصة:

- أنَّ الهمزة للمتكلِّم مطلقًا.
- والنون: للمتكلِّمِينَ مطلقًا.
- والياء: للغيبة مطلقًا، سوى الغائبة والغائبتَين.
- والتَّاء: للخطاب مطلقًا، مع الغائبة والغائبَتَيْن.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويُضَمُّ أولُه إن كان ماضِيهِ رُباعيًا كـ "يُدحرجُ ويُكرِمِ"، ويُفْتَحُ في غيره كـ "يَضربُ ويَجتمع ويَستخرجُ")**.

هذا الحكم حكم بِيَة، فالنحو إنما يدرس تركيب الكلمات وحركة الحرف الأخير فقط، لكن حركات الحروف الدَّاخليَّة -ما سوى الحرف الأخير- فهذه بِنيَة، والكلام هنا على حركة حرف المضارع -يعني الحرف الأول- فهذه بنية، فهذا حكمٌ صرفيٌّ، ولكن ذكره ابن هشام للمناسبة.

والخلاصة هنا: أنَّ حرف المضارعَة مفتوح، إلَّا في الرُّباعي فإنَّه يُضم.

والفعل -كما يُدرَس في الصرف: إمَّا ثُلاثي أو رباعي أو خماسي أو سداسي، دون النَّظر إلى تجرد وزيادة.

وكل المضارعات تكون بفتح حرف المضارَعة، إلَّا الرُّباعي، ومعنى ذلك أنَّ الثُّلاثي حرف المضارعة فيه مفتوح، مثل: "يَذهب". والخماسي مفتوح، مثل: "يَنطلق". والسداسي مفتوح، مثل: "يَستَخرِج".

أمَّا والرباعي فهو مضموم، وهو ما كان أربعة أحرف دون النَّظر إلى زيادة وتجرد، فمضارع "دَحْرَجَ - يُدَحرِجْ"، أَكْرِمَ - يُكْرِمِ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وَيُسَكَّنُ آخِرُه مع نونِ النِّسوة نحو "يتربصْنَ، وإلا أن يعفوْنَ"، ويُفْتَحُ مع نون التَّوكيد المباشِرَةِ لفظًا وَتَقْديراً نحو "لَيُنْبَذَنَّ"، ويُعرَبُ فيه ما سوى**

ذلك نحوُ "يقومُ زيدٌ، ولا تَتَّبِعَانِّ، لَتُبْلَوُنَّ، فإمَّا ترَيِنَّ، وَلَا يَصُدُّنَّكَ").

المضارع بعضه معرَب وبعضه مبني، فذكر ابن هشام أنَّه يُبنَى في حالتين، فقال: (وَيُسَكَّنُ)، ثم قال: (ويُفْتَحُ)، والتَّسكين والفتح مصطلحان من مصلحات البناء، فقوله: (وَيُسَكَّنُ) يعني يُبنَى على السُّكون، وقوله: (ويُفْتَحُ) يعني يُبنَى على الفتح، ولو اراد الإعراب لقال "يُجر، يُنصَب"، فهذا التزام بالمصطلح.

والفعل المضارع إمَّا أن يُبنى على السكون، وإما أن يُبنى على الفتح:

- **يُبنى على السكون:** إذا اتصلت به نون النسوة، مثل "يتربَصنَ، إلَّا أن يعفونَ".
- **ويُبنى على الفتح:** إذا اتَّصلت به نون التَّوكيد، بشرط أن تكون مباشرة لفظًا وتقديرًا، مثل: "لَيُنبَذَنَّ".

المثال الأول: "يتَربصنَّ" الفعل المضارع "يتربَّص" ثم اتَّصلت به نون النسوة المفتوحة -وتدل على جماعة الإناث عاقلة أو غير عاقلة- فبُنِيَ على السُّكون.

المثال الثاني: "إلَّا أن يعفُونَ"، فنون النسوة هنا تعود إلى المُطلَّقات المذكورة في قوله تعالى: ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧].

والفعل قبل دخول نون النسوة "يعفو" مثل "يدعو، يذهب"، فإذا وصلنا نون النسوة بـ "يذهبْ - يَذْهبْنَ"، وإذا وصلنا نون النسوة بـ "يعفو - يعفونَ"، فنون النسوة مفتوحة والواو ساكنة.

إذًا؛ الفعل "يعفونَ" الذي في الآية هو الفعل "يعفو" مثل "يدعو"، واتصلت بها نون النسوة، ووزنه "يَعْفُو - يَفْعُلْ" و "يَعْفُونَ - يَفْعُلْنَ" مثل "يذهبْنَ - يَفْعَلْنَ". فالعفل "يعفو" بُنِيَ على السكون لاتِّصاله بنون النسوة.

لو أخذنا الفعل "يعفو" ووصلنا بواو الجماعة "الرجال يَعْفُونَ"، والفعل "يذهب - الرِّجال يَذْهبُونَ"، فالفعل "يعفُو" مختوم بواو ساكنة، ثم دخلت واو الجماعة وهي ساكنة؛ فالتقا ساكنان فوجبَ حذف الساكن الأول، ثم نصل "يعفوون"، ثم نحذف واو الفعل "يعفون" فيكون الوزن حينئذٍ هو "يَفْعُونَ"، ونحذف اللام التي تُقابل واو الفعل.

والمثال الثالث للفعل المضارع المبني هو "لَيُنبَذَنَّ"، فالفعل "يُنبَذْ" واتَّصلت به نون التَّوكيد.

ثم تكلَّم ابن هشام عن الفعل المضارع المعرَب، فقال: **(ويُعرَبُ فيه ما سوى ذلك)**، يعني إذا لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد فهو مُعرَب، وزاد ابن هشام شرطًا في نون التوكيد، وهي أن تكون مُباشِرَة لفظًا وتقديرًا، وهذه الزيادة تحتاج غلى شرح، وكذلك الأمثلة التي ذكرها ابن هشام للمعرب "يقومُ زيدٌ، ولا تَتَّبِعَانِّ، لَتُبْلَوُنَّ، فإمَّا تَرَيِنَّ، وَلَا يَصُدُّنَّكَ".

نون التوكيد المباشِرَة: يعني أنَّها لا يُوجَد فاصل بينها وبين الفعل، مثل "يذهب" صِلْ بها نون التوكيد "يَذْهَبنَّ"، ما فيه أي فاصل بين آخر الفعل والنون.

أما لو وُجد فاصل فلا تكون مباشرة، فلا يكون الفعل مبنيًّا؛ بل يبقى على أصله وهو الإعراب، مثل "يذهب" ثم صِلْه بألف الاثنين "يذهبَانِ"، ثم أَدْخِلْ "لا" النَّاهية "لا تذهبَا"، وستحذف النون لأنه مجذوم بحذف النون، ثمَّ أكِّده بنون التوكيد: "لا تَذْهبَانِّ"، ونون التوكيد مفتوحة إلَّا مع المثنى فتُكسَر، فهذه نون التوكيد، الفعل آخره الباء، وبينهما ألف التَّثنية؛ فهنا فاصل بين آخر الفعل ونون التوكيد، فيبقى الفعل هنا على إعرابه ولا يُبنَى، لأنَّ نون التوكيد ليست مباشرة.

وسنزيدُ ذلك -إن شاء الله- شرحًا، ونتكلَّم على هذه الأمثلة مثالًا مثالًا في بداية الدرس القادم -بإذن الله تعالى- فإلى ذلكم الحين أستودعكم الله، والسلام

عليكم ورحمة الله وبركته.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم.

وفي ختام هذه الحلقة نشكر لكم أعزائي المشاهدين طيب المتابعة على أمل أن نلقاكم في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي"، إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثَّالث(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدة من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د. سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

حيَّاكم الله وبيَّاكم، أرحبُ بكم وأرحبُ بالإخوة والأخوات المشاهدين والمشاهدات.

في هذه الحلقة نستكمل شرح "قطر النَّدى"، وقد توقفنا عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويُعرَبُ فيما عدا ذلك نحوُ "يقومُ زيدٌ، ولا تَتَّبِعَانِّ، لَتُبْلَوُنَّ، فإما تَرَيِنَّ، وَلَا يَصُدُّنَّكَ")**.

---

(١) https://www.youtube.com/watch?v=0zN_J1PDx_0&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=3

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبيِّنا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد:**

فهذا هو الدرس الثالث من دروس شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** في الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف.

كنَّا قد توقفنا في الكلام في الحلقة الماضية على إعراب الفعل المضارع، وكما ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الفعل المضارع منه مُعربٌ ومنه مبني، قال: **(وَيُسَكَّنُ آخِرُه مع نونِ النِّسوة، ويُفْتَحُ مع نون التوكيد)**، فقوله: "يُسكَّن" يعني: يُبنَى على السكون، ما قال: يُجزَم. وقوله: **(ويُفْتَحُ مع نون التوكيد)** يعني: يُبنَى على الفتح، ولم يقل: يُنصَب.

ثم بعدَ ذلك بيَّنَ إعرابه، وأنَّه يُعرب فيما سوى هاتين الحالتين، يعني: يكون متغير الآخر بحسب تغيُّر الإعراب. فعرفنا الآن متى يكون المضارع مُعربًا، ومتى يكون مَبنيًّا.

❋ بقي أن نعرف بعد ذلك إذا كان مبنيًّا يُبنَى على أي حركة؟

قال ابن هشام: **(وَيُسَكَّنُ آخِرُه مع نونِ النِّسوة)**، أي: يُبنى على السُّكون إذا اتَّصلت به نون النسوة.

فـ "يذهبُ" مُعربًا، وإذا تَّصلت به نون النسوة "يذهبْنَ، يدرُسنَ، يتربصنَ".

ويُبنى على الفتح مع نون التوكيد، مثل: "يذهبُ" معربًا، أما "لا تذهَبَنَّ" مبني على الفتح، و"هل تُسافرَنَّ" يُبنى على الفتح.

إذًا؛ المضــارع يُبنى على شيئين:

- على السكون مع نون النسوة.

- على الفتح مع نون التوكيد.

ومثَّل ابن هشام للمضارع المعرب بثلاثة أمثلة، نقف معها بسرعة:

المثال الأول: "يتربصْنَ"، بُني المضارع هنا على السكون لاتصاله بنون النسوة، ولولا ذلك لكان معربًا.

المثال الثاني: قول ﴿وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّآ أَن يَعْفُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، أي: النساء المطلَّقات، فالنون في قوله: "يَعفُونَ" هي نون النسوة، تعود إلى المطلقات.

وهنا الفعل "يعفو" مختوم بواو مثل: "يدعو"، فالواو حرف أصلي، مثل: "يذهب" الحرف الأخير الباء.

صِلْ نون النسوة بالفعل "يذهبْ": "يذْهبْنَ" كقوله: "يتربصنَ"، ونفعل ذلك في "يعفو" ونضيف نون النسوة المفتوحة، وما قبل نون النسوة ساكن فتصير "يعفونَ".

إذًا؛ الفعل المضارع هنا مبني على السكون، وهو الموجود على الواو في آخر الفعل، ونون النسوة ضمير متَّصل وهو فاعل.

وعليه يكون "يعفو" فعل مضارع على وزن "يَفْعُلْ" فإذا اتصلت به نون النسوة صار "يَفْعُلْنَ". إذًا؛ وزن: "يعفُونَ" في الآية "يفْعُلْنَ".

والفعل "يذهب" إذا وصلنا به واو الجماعة صار "يذهبُونَ"، ونون الرفع تُحذَف في النصب والجزم، فـ "يذهب" كما هي، ثم نضيف واو الجماعة، ونضم ما قبلها لتصير "يذهبُونَ".

لو أردنا أن نفعل مثل ذلك في "يعفو"؛ لكانت "يعفوْ" ثم واو الجماعة وهي

واو ساكنة، ثم نون جمع المذكر السالم، فيجتمع عندنا ساكنان: الواو التي في آخر الفعل، وواو الجماعة؛ والقاعدة أنه لا يجتمع ساكنان، فحتى نخلص من التقاء الساكنين إذا كان الساكن الأول حرف مد يُحذَف، وإذا كان غير ذلك يُحرَّك، والفعل "يعفو" آخره حرف مد، فنحذفه، فيكون الفعل "يعْفُونَ"، كما لو قلتَ "الرِّجالُ يعْفُونَ"، فالواو هنا واو الجماعة تعود إلى الرجال، أما واو الفعل فحُذفت لالتقاء الساكنين، ويكون وزن "يعفونَ" للرجال بحذف اللام في "يفعل" التي تقابل الواو المحذوفة، فنقول "يفْعُونَ" بدل "يَفْعُل".

المثال الثالث: قوله: "لَيُنْبَذَنَّ"، فالفعل "يُنبَذ" اتَّصلَت به نون التَّوكيد، فبُني الفعل على الفتح.

ونجد في كلام ابن هشام هنا زيادة على ما شُرِحَ في نحو المبتدئين، وذلك أنَّه زاد في نون التوكيد شرطًا، وهو: أن تكون مباشرة لفظًا وتقديرًا، يعني: يجب أن تكون نون التوكيد ملتصقةً بالفعل دون فاصل بينهما، لا فاصل ملفوظ ولا فاصل مقدَّر، ومثَّل لذلك ابن هشام بأمثلةٍ ستأتي، وسنقف بعدَ ذلك عند أمثلة ابن هشام للمضارع المعرَب، وهو: الذي لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد المباشرة، ومثَّل لذلك بخمسة أمثلة، نقف عندها:

المثال الأول: "يقومُ زيدٌ"، وهذا واضح، فـ "يقوم" لم تتصل به نون النسوة ولا نون التوكيد، نقول: فعل مضارع مرفوع.

المثال الثاني: قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ ٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ [يونس:٨٩]، قوله: "تتبعانِّ":

- الفعل قبل أن يتصل به شيء "يتَّبعْ".
- فإذا وصلناه بألف الاثنين "تتبعانِ" يكون من الأفعال الخمسة، فيُرفع

بالنون، ويُنصَب ويُجزَم بحذفها، فنثبت النون عند الرفع، مثل: "أنتما تتبعانِ الحق".

○ ثم نأتي قبل الفعل بـ "لا" الناهية الجازمة، وسنحذف النون علامةً للجزم، فتصير "يا محمدان لا تتبعا الهوى"، فـ "تتبعا" فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون.

- ثمَّ نؤكِّد الفعل بنون التوكيد، وهي نون مشدَّدة مفتوحة، إلَّا مع المثنى فتكون مكسورة، فلما تدخل نون التوكيد المشددة المكسورة على "تتبعا" فصارت "لا تتبعانِّ"، ونون التوكيد بينها وبين الفعل فاصل وهو ألف الاثنين، وهذا الفاصل ملفوظ غير مقدر. فهذا مثال للفعل المضارع الذي اتصلت به نون توكيد، ولكنها مفصولة بفاصل.

المثال الثالث: قوله تعالى: ﴿لَتُبۡلَوُنَّ﴾، وهو فعل مضارع اتَّصلَت به في الظاهر نون التوكيد.

نتأمَّل في الفعل:

- الفعل في الأصل: تُبلَا، وهو فعل مبني للمجهول ومختوم بالألف، أي: ُعتل الآخر.
- إذا اتَّصلت به واو الجماعة وهي ساكنة، وآخر الفعل ساكن؛ فالتقى ساكنان، فحذفنا آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين، فصار "تُبْلَوْ".
- ثم إنَّ الفعل هنا مرفوع لعدم النَّاصب والجازم، لأنَّه جواب لقسم -أي: والله لتبلون- لأنَّ اللام التي قبل الفعل موطِّئة للقسم؛ فدخلت هذه النون لأنها نون الرفع، فصار الفعل "تُبْلَوْنَ".
- ثم نُدخل نون التَّوكيد وهي نون مشدَّدة -يعني عبارة عن نونين والأولى

منهما ساكنة- فاجتمعت ثلاث نونات، فلكثرة النونات حذفوا نون الرفع، وبقيت نون التَّوكيد، فالتقت نون التوكيد بواو الجماعة، ونون التَّوكيد أولها ساكن، وواو الجماعة ساكنة؛ فالتقى ساكنان، ولن نحذف الواو لأنَّه لا يجتمع حذفان على كلمة؛ لأنَّ في ذلك إجحاف بالكلمة، ولهذا نُبقي واو الجماعة، ونتخلَّص من الساكنين بالتَّحريك، فنُحرِّكها بالضَّم؛ لأنَّ الضَّم مناسب للواو، فيُقال: "تُبْلَوْ - تُبْلوُوا - تُبلَوُنَّ".

المثال الرابع: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ ٱلْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم:٢٦]، وهو خطاب لمريم -عليها الصلاة والسلام:

- أصل الفعل: "ترى" وهو فعل مُعتل الآخر.
- دخلت عليه ياء المخاطبة، وهي من الضمائر الساكنة، فالتقى ساكنان: آخر الفعل، وياء المخاطبة؛ فحذفنا آخر الفعل لالتقاء الساكنين، فصار الفعل "تَرَيْ".
- ولأن الفعل في الأصل من الأفعال الخمسة فيه نون، لكنها حُذِفَت للجزم، لأنَّ الفعل "ترين" واقع في فعل الشرط "إمَّا".
- ثم دخلَت نون التوكيد، وكما نعرف أنَّ نون التوكيد مبدوءة بنون ساكنة، وياء المخاطبة ساكنة، فالتقى ساكنان، وهنا ما تخلصنا من التقاء الساكنين بحذف الأول، وذلك لوجود حذف سابق، ولهذا أثبتنا ياء المخاطبة، وتخلصنا بالطريقة الأخرى وهي التَّحريك، وحرَّكنا بالكسر؛ لأن الكسر مناسب للياء، فقيل "تَرَيْ - تَرَيِ - تَرَيِنَّ".

المثال الخامس: قوله: ﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ﴾ [القصص:٨٧]، هذا خطاب للنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ والمتحدَّث عنهم هم الكفار، فنقول:

- الأصل هو الفعل "يَصُد".

○ اتَّصلت به واو الجماعة، فصار "يصُدُّونَ"، مثل: "يفرُّون، يعدُّون، يصُدَّون"، وهو من الأفعال الخمسة مرفوع بثبوت النون.

○ ثم دخلت "لا" النَّاهية، فحذفنا النون علامةً للجزم، فصار "لا يَصُدُّوا".

○ ثم دخلت نون التوكيد، ونون التوكيد أولها ساكن، وواو الجماعة ساكنة، فالتقى ساكنان، فنتخلص بالتقاء الساكنين بحذف واو الجماعة، فالحذف هنا ممكن؛ لأن الكلمة ما فيها حذف سابق، فالتقت نون التَّوكيد بآخر الفعل -حرف الدال- فقيل: "لا يَصُدُّوا - لا يَصُدُّنَّكَ"؛ فهناك واو جماعة محذوفة لالتقاء الساكنة هي فاصلة بين الفعل ونون التوكيد، ولكن هذا الفاصل مقدر غير ملفوظ.

فهذه أمثلة ابن هشام، بذلك ننتهي من الكلام على إعراب الفعل المضارع، لننتقل إلى الكلام على الحرف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأما الحرفُ: فيُعرف بأن لا يقبلَ شيئًا من علامات الاسم والفعل، نحوُ: "هل" و "بل". وليس منه "مهما" و"إذما"، بلْ "مَا" المصدريةُ و "لَمَّا" الرابطةُ في الأصح).**

علامة الحرف المميِّزة مما شُرِحَ من قبل، ثم ذكر بعدَ ذلك شيئًا من الكلمات المختَلَف في نوعها هل هي حرف أم لا، فذكر أربع كلمات، والخلاف فيها بين النَّحويين.

فائدة: إذا نصَّ على خلاف بقوله: "لغة لفلان، لغة لتميم، لغة لطي"، أو يقول: "عند تميم، عند الحجازيين"؛ فهذا يُعد من خلاف بين العرب.

أمَّا إذا كان الخلاف بين النحويين، فإمَّا أن يذكر النَّحوي الذي قال بذلك، وإمَّا أن يذكر الحكم على هذا القول، كأن يقول: "على الأصح...، أو الضعيف...، أو الصحيح...."، ونحو ذلك.

هنا قال: (في الأصح)، يعني أنَّ الخلاف في هذه الكلمات بينَ النَّحويين.

وذكر أبع كلمات:

- فرجَّح ابن هشام كلمتان عدم حرفيتهما "مهما" و"إذما"، لقوله: (وليس منه "مهما" و"إذما").
- ورجَّح حرفيَّة كلمتان، وهما: "ما" المصدرية"، و "لَمَّا" الرابطة.

نأخذها كلمة كلمة:

الكلمة الأولى: "مهما"، ومعروف أنها من أدوات الشرط، كقولك: "مهما تفعل تُجزَ به" فنحذف حرف العلة من الفعل "تُجزَ"؛ لأنَّه جواب الشرط.

والخلاف في ذلك:

قيل: إنها حرف شرط؛ لأنها بمعنى: "إن" ولا يعود إليها الضمير.

والأصح في ذلك عند المحققين أنَّها اسم؛ لأنَّه يعود الضمير إليها. ولا حاجة للتفصيل في ذلك.

الكلمة الثانية: "إذْما"، وهي أيضًا في أسلوب الشرط، ومعناها معنى: "إنْ"، كما تقول: "إنْ تجتهد تنجح" تقول كذلك: "إذْما تجتهدْ تنجحْ".

والخلاف في "إذْما":

- قيل: إنها حرف شرط؛ لأنَّها بمعنى "إنْ" في المعنى والاستعمال، وهذا هو الأصح عند المحققين، كابن هشام في كتابه العلمي "أوضح المسالك".
- وقيل: إنَّها اسم شرط، وهذا الذي رجَّحه ابن هشام في "قطر الندى"، فالعالم قد يختلف رأيه بين كتبه.

الكلمة الثالثة: "ما" المصدريَّة، يعني التي ينسبك منها ومما بعدها مصدر، كقولك: "يسرُّني ما صنعتَ"، يعني: يسرني صُنعكَ.

والخلاف فيها:

- قيل: إنَّها اسم.

- والأصح أنَّها حرف، كما اختار ابن هشام؛ لأنها لا تحتاج إلى ضمير.

الكلمة الرابع هي: "لَمَّا"، قال ابن هشام عنها: **("لـمَّا" الرابطة)**، يعني: "لـمَّا" الحينيَّة؛ لأنَّ "لـمَّا" لها استعمالات، ونحن نريد "لَمَّا" الحينيَّة التي تدل على الحين -يعني الوقت-، كقولك: "لَمَّا جاء زيدٌ أكرمته"، يعني: أكرمته حين جاء، أكرمته في وقت مجيئه، وتُسمَّى: **(رابطة)**؛ لأنَّ فيها معنى الشرط.

والخلاف فيها:

قيل: هي اسم؛ لأنَّها بمعنى: "حين"، وتدل على وقت كالظروف.

وقيل: حرف؛ لأنَّها تربط بينَ أمرين، وهذه وظيفة الحروف، والخلاف في ذلك قوي جدًّا.

والأصح عند ابن هشام هنا وفي كتبه الأخرى أنها حرف.

ثم تكلم بعدَ ذلك على بناء الحروف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وجميع الحروف مبنية)**.

الحروف جميعها مبنيَّة أصالةً وواقعًا، يعني: الأصل في الحروف حقَّها وفي القياس أن تكون مبنيَّة، وفي الواقع اللغوي العام كل الحروف مبنيَّة، كما قال ابن مالك:

وكـــل حـــرف مســـتحقٌ للبنـــاء ....

إلَّا أن عبارة ابن هشام أفضل من عبارة ابن مالك؛ لأنَّ ابن مالك بيَّن الحق، فقال: "وكل حرف مستحقٌ للبناء"، فأنا مُستحقٌّ لهذا الشيء، وكوني أخذته أو ما أخذته فهذا شيء آخر، ولهذا قال محمد بن محمد الغزي الذي شرح ألفية ابن مالك في عشرة آلاف بيت، فكل بيت شرحه في عشرة أبيات، وطُبعت هذه المنظومة، فيأتي بكلام ابن مالك وكلامه كأنه كلام واحد، ويسمونه الشرح الممزوج، فيقول: (وكلُّ حرفٍ مُسْتَحِقٌّ للبِنَا) لو قال: مبنيٌّ؛ لكان أحسنَ

فليس كل مستحق أمر يكون موصوفا بذاك الأمر

وبهذا نكون قد انتهينا من أنواع الكلمة -الاسم والفعل والحرف- والآن سينتقل شيخنا ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الكلام على "الكلام".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والكلام لفظ مفيد).

بعدَ أن عرَّف الكلمة، وعرفنا ما يتعلق بأحكامها كلمة كلمة؛ فإذا أخذنا هذه الكلمات وألَّفنا فيما بينها فإنَّنا سنخرج بالكلام الذي يُسمَّى: "الجُمَل".

والمراد بالكلام عند النَّحويين: اللفظ المفيد.

فقوله: "اللفظ"، يعني: القول الدَّال على معنى.

أما "القول" هو: الحروف الملفوظة من الفم، فكل حرف يُلفظ من الفم يُسمَّى: "قولًا".

❁ لماذا سُمِّيَ القولُ لفظًا؟

لأنَّ الفم يلفظها، يعني: يرميها. لفظتُ الشيء، أي رميته. وتقول: هذا أمرٌ ملفوظ، يعني: مرمي.

فلابدَّ أن يكون الكلام حروفًا وأن يكون من الفم، فإن لم يكن حروفًا، فليس

بقول وليس بلفظ وليس بكلام. وإن لم يكن من الفم، فليس قولًا وليس لفظًا وليس كلامًا.

قوله (الدَّالُّ على معنى)، يعني: له معنى، فبعض الكلمات لها معنى وبعضها ليس له معنى.

قوله (مفيد)، يعني: أنَّ هذا القول لابدَّ أن يدلَّ على معنى كامل.

فهذا هو الفرق بين الدلالة على المعنى وبين "المفيد"، فالدلالة على المعنى: يعني أنَّ هذا الشيء له معنى، وقد يكون المعنى كاملًا وقد يكون ناقصًا.

فأنا إذا قلتُ لكم: "قلم"؛ تفهم أن القلم أداة كتابة، وتكون فهمت جزءً من المعنى، ولكن المعنى ما اكتمل إلى الآن، فهذا معنى ناقص، فهذا لفظ -أو قول- دلَّ على معنى ما.

أمَّا الكلام فلا بد أن يكون مُفيدًا، دالًّا على معنًى تام، ونعرف المعنى التَّام بإمكان الوقوف عليه، كأن تقول: "سقط القلم. أو: هذا قلمٌ. أو: رأيتُ قلمًا".

فهذا معنى قولهم: (الكلام لفظٌ مفيدٌ)، يُريدون أن يُخرجوا ما سوى ذلك، كالصُّراخ والصَّفير، ونحو ذلك.

فإن قلتَ: لماذا يُعرِّفون النَّحويون دائمًا في أول كتبهم الكلام؟ هل أحد ما يعرف الكلام؟

الجواب: لأنَّهم يُريدون أن يُبينوا موضع النَّحو، فالنَّحو الذي سندرسه الآن، والأحكام التي سندرسها من رفع وجر ونصب وبناء وإعراب؛ كلها نطبقها على الكلام فقط، فلا تُطبَّق على السيَّارات ولا الذَّوات ولا على الكلام، فالكلام عند النَّحويين هو: اللفظ المفيد، وما ليس بلفظٍ مفيدٍ فلا تطبِّق عليه هذه الأحكام، فلا تُطبَّق الأحكام الكلام من رفعٍ ونصبٍ وجر...، إلى آخره؛ على الصفير أو على

الضَّحك أو على اللغات الأعجميَّة، كأن ترفع الفاعل في اللغة الإنجليزيَّة! لأنَّ هذا لا يُسمَّى عند النَّحويين كلامًا، ليس لأنها لا تدل على معنى، بل إنَّها تدل على معنى، فإنَ الإشارة تدل على معنى، وهزَّة الرأس تدلُّ على معنى، ولكن لأن الكلام في اصطلاح النَّحوين هو الذي يُطبَّق عليه الأحكام التي سندرسها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأقلُّ ائتلافه من اسمينِ كـ "زيدٌ قائمٌ"، أو فعل واسم كـ "قامَ زيدٌ")**.

هذا تكميلٌ للفائدة السابقة.

يقول: الكلام الذي نُؤلِّفه من كلمات في الواقع اللغوي من حيث الكثرة لا نهاية له، أمَّا من حيثُ القلَّة فأقل ما يُمكن أن يتألَّف منه أن يتألَّف من اسمين أو من اسمٍ وفعلٍ.

فـ "اسم وفعل" جملة فعلية، مثل: نجح محمد.

و"الاسمين" جملة اسمية، مثل: محمدٌ ناجحٌ.

وهذا أقل ما يُمكن أن يكون عليه، قد تزيد على ذلك حروفًا وأفعالًا، ومعنى ذلك: أنَّه لا يُمكن في الواقع اللغوي أن تتكوَّن الجملة من حرف واسم، أو حرفٍ وفعلٍ، أو من فعلٍ، أو من اسمٍ، أومن حرفٍ.

فإن قلتَ: قولك: "لا تلعب" هذا حرف وفعل، وكلام مفيد!

نقول: هذه ثلاث كلمات، ولكن الكلمة الثالثة مستترة وهي الفاعل، والمستتر كالظاهر، فالمستتر موجود، وعندما نقول "محذوف" فهو موجود؛ لأنَّه لو لم يكن موجودًا لم يكن مستترًا ولا محذوفًا، بخلاف المعدوم، فإنَّ المعدوم غير موجود.

كذلك لو قلتَ: "اجلِسْ"، فلا نقول: إنَّ الجملة مكوَّنة من فعلٍ فقط؛ بل

نقول: مكوَّنة من فعلٍ وفاعل مستتر، أي: مكوَّنة من فعلٍ واسمٍ.

وإذا قلتَ: "يا محمد" فهل هو حرف واسم؟

نقول: هذا الحرف أصلًا ما أفاد إلَّا لأنَّه بمعنى الفعل كـ "أدعو. أو: أنادي".

انتهينا من المسألة الأولى وهي: انقسام الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وميَّز بينها، وذكرَ أهمَّ ما يتعلَّق بها من إعرابٍ وبناء.

والآن سيجعل هذا الباب خاصًّا بالإعراب، سيذكر أحكام الإعراب -أحكام الرفع والنصب والجزم- ويذكر علامات الإعراب، وسيبدأ بالكلام على أنواع الإعراب -يعني الأحكام الإعرابيَّة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فصلٌ: أنواع الإعراب أربعة: رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ وفعلٍ نحوُ "زيدٌ يقومُ" و "إن زيداً لن يقومَ"، وجرٌّ في اسم نحو "بزيدٍ"، وجزمٌ نحو "لم يقمْ")**.

يقول العلماء دائمًا في كتبهم: "فَصْلٌ" ثم يُكملون. ما إعراب كلمة "فصلٌ"؟

الجواب: خبرٌ لمبتدأ محذوف، أي: هذا فصلٌ.

وهذا الأمر نبَّهنا عليه في حذف المبتدأ، فأكثر ما يُحذف المبتدأ في العناوين وما في حكمها:

مثل: "بابُ الصلاةِ"، يعني: هذا بابُ الصَّلاة.

مثل: "قطر النَّدى"، يعني: هذا قطر النَّدى.

مثل: "جامعةُ الإمامِ"، يعني: هذه جامعةُ الإمامِ.

قال ابن هشام هنا: **(أنواع الإعراب أربعة)**، يعني: الأحكام الإعرابيَّة الموجودة في لغة العرب أربعة، وهي: الرفع والنَّصب والجر والجزم.

والجر: يُعبِّر عنه كثيرٌ من النَّحويين بـ"الخفض"، والمعنى واحد.

سؤال: هذه الأحكام الإعرابيَّة -الرفع والنَّصب والجر والجزم- هل تدخل على كل الكلمات، أي: على جميع الأسماء وجميع الأفعال وجميع الحروف؟ أم على بعضها؟

الجواب: تدخل على بعضها دون بعضٍ.

السؤال التالي -وهو أهم: هذه الأحكام تدخل على بعض الكلمات؛ فما هذا البعض؟

الجواب: تدخل على الأسماء كلِّها، وعلى المضارع كلِّه، أماَّ الفعل الماضي والحروف وفعل الأمر لا تدخلها الأحكام الإعرابيَّة، لا رفع ولا نصب ولا جر ولا جزم، لهذا قال ابن هشام (رفعٌ ونصبٌ في اسمٍ)، أي الأسماء.

قال: (وفعلٍ نحوُ "زيدٌ يقومُ")، أي: الفعل المضارع، ولو قال: "في اسمٍ ومضارع"، لكان أفضل، ولكنه تبع النحويين في ذلك، حتى ابن مالك قال في الألفية:

والرفْعَ والنصْبَ اجْعَلَنْ إعرابَا لاسم وفِعلِ

يريد بقوله: "وفعل" أي: المضارع.

ثم قال: (وجرٌّ في اسم نحو "بزيدٍ")، أي: الأسماء.

قال: (وجزمٌ نحو "لم يقمْ")، أي: الفعل المضارع.

إذًا؛ هذه الأنواع الأربعة تدخل في الإجمال على الأسماء كلها وعلى المضارع كله، ثم نفصِّل فنقول:

- **أمَّا الأسماء:** فلا يدخلها إلا الرفع والنصب والجر، ولا جزمَ فيها.

○ **وأمَّا المضارع**: فيدخله الرفع والنصب والجزم ولا جرَّ فيه، كما قال ابن مالك في ألفيَّته:

والاسْـمُ قـدْ خُصِّـصَ بـالجَرِّ كما   قـدْ خُصِّـصَ الفِعْـلُ بـأنْ يَنْجَزِمَـا

وهذا من عدل العربيَّة، فحرمت الأسماء من حكمٍ، وحرمت المضارع من حكم، فحدث التَّعادل بذلك.

ما الدليل على دخول الأحكام الإعرابيَّة على المبني من الأسماء والمضارع؟

قد يُقال: إنَّ الأحكام الإعرابيَّة إنما تدخل على المعرب من الأسماء والمضارع دون المبني من الأسماء والمضارع؛ فلماذا نقول: إن الأحكام الإعرابيَّة تدخل على كل الأسماء المعربة والمبنية وعلى كل المضارع معربًا ومبنيًّا؟

الجواب: هذا واقع اللغة، فأنت إذا قلت مثلًا: "ذهبَ محمدٌ"، إعراب "محمد" فاعل، وحكمه الرفع، فالرفع قد دخل "محمد" لوقوعه فاعلًا.

ذلك لو قلت: "ذهبَ هؤلاءِ" فـ "هؤلاءِ" اسم مبني، وإعرابه فاعل، وحكم الفاعل الرفع، فالرفع قد دخل "هؤلاءِ".

إذًا؛ الأحكام الإعرابية تدخل المعرب والمبني، إلَّا أنَّ الفرق في دخولها:

- أنها إذا خلت على المعرب تؤثِّر في لفظه، أي تُكسبه علامة الإعراب المناسبة رفعًا وجرًّا ونصبًا وجزمًا.

- وإذا دخلت على المبني فلا تُؤثر في لفظه؛ لأنَّ المبني يلزم حالة واحدة، ولا يتأثَّر بالإعراب.

وهذا قد شرحناه من قبل، وفي شرح المبتدئين حصرنا المعربات حصرًا، وحصرنا المبنيَّات حصرًا، فلا حاجةَ لإعادة كل ذلك.

السؤال التالي: سلَّمنا بأنَّ هذه الأحكام تدخل على الأسماء كلها وعلى المضارع كله معربًا ومبنيًّا، فلماذا دخلت هذه الأحكام على المضارع وعلى الأسماء فقط، ولم تدخل على الماضي ولا الأمر ولا الحروف؟

الجواب: لأنَّ هذا واقع اللغة، يعني أنَّ العوامل التي ترفع وتنصب وتجر وتجزم إنَّما تدخل على الأسماء والمضارع فقط، فالاسم يدخله الرافع كالفعل، فالفعل يدخل على الاسم فيرفعه فاعلًا، مثل: الفعل "جاء" يريدُ اسمًا يقع فاعلًا، فتقول "جاءَ محمدٌ"، والفعل "رأيتُ" يريد اسمًا يقع عليه الفعل ليكونَ مفعولا به، تقول "رأيتُ خالدًا"، والفعل "سلَّمتُ على" يُريد اسمًا ينجرُّ، فتقول "سلَّمتُ على المهندسين". كذلك "لنْ" يدخل على المضارع فينصبه، تقول "لنْ أذهبَ" و"لـمْ" يدخل على المضارع فيجزمه "لمْ أُهملْ".

ولكن هذه العوامل -كل ما يرفع أو ينصب أو يجزم- لا تدخل على الماضي، ولا على الأمر، ولا على الحروف؛ يُمكن أن تقول "لنْ أذهبَ"، لكن ما تقول "لنْ اذهب" أو "محمدٌ لمْ ذهبَ"؛ فهذا لا يأتي، ولا يُمكن أن تقول "سلَّمتُ على جلسَ زيد"، أو "سلَّمتُ على في الغرفة"؛ فهذا لا يأتي.

لهذا فإنَّ الأسماء حينما تقع عليها العوامل فإنَّ الإعراب يقع عليها، وكذلك المضارع؛ أمَّا الماضي والأمر والحروف فلا يقع عليها العوامل هذه، فلهذا لا يدخلها حكمٌ إعرابيٌّ.

❋ هل جميع الأسماء لها حكمٌ إعرابي بناء على كلامنا؟

الجواب: نعم، الأصل في الأسماء أن يكون لها حكمٌ إعرابي -رفعٌ أو نصب أو جر- وسيأتي في التفاصيل أن هناك بعض الأسماء ليس لها محل من الإعراب على خلافٍ بين النَّحويين أيضًا، كأسماء الأفعال، فبعضهم قال: إنَّها لا محل لها

من الإعراب، وبعضهم قال: إنَّ لها إعراب، مثل: ضمير الفصل "محمدٌ هو القائمُ" فـ "هو" ضمير فصلٍ، ومختلف فيه هل له محل من الإعراب أو لا.

❁ هل الحرف لا محل له من الإعراب اتِّفاقًا؟

نعم، اتفاقًا لا محل له من الإعراب.

❁ هل الماضي لا محل له اتِّفاقًا؟

نعم، اتِّفاقًا لا محل له، إلَّا في موضع واحد اختلفوا فيه، وهو: إذا وقعَ الفعل الماضي فعل شرطٍ أو جواب شرطٍ، كقولك: "إنْ ذهبَ زيدٌ ذهبَ عمرو، وإنْ قامَ زيدٌ جلسَ عمرو"، فالماضي هنا وقع فعل شرطٍ ووقع جواب شرطٍ، فكثير من النحويين المحققين يقولون: إنَّه في محل جزم، يعني: إن الجزم وقع على الفعل الماضي نفسه وليس على الجملة، وبعضهم يقول: وقع على الجملة؛ فاختلفوا في هذا الموضع فقط.

❁ هل فعل الأمر لا محلَّ له اتِّفاقًا؟

فيه خلاف، وقول البصريين هو القول الصَّح وهو أنَّه لا محل له من الإعراب.

وقال الكوفيُّون: له حكم إعرابي وهو الجزم، وعندما نقرأ في كتب الكوفيين إذا أعربوا الفعل المضارع قالوا: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه كذا...؛ لأنَّهم يرونه مجزومًا، كما في إعراب "الطَّارقيَّة" لابن خالويه؛ لأنَّهم يُخالفون في مسألة سابقة، وهي أنَّهم يرون أنَّ الأفعال "ماضٍ ومضارع" فقط، والبصريون يرون أنَّ الأفعال "ماضٍ ومضارع وأمر" ففعل الأمر عندهم قسمٌ مستقل، وبعض الكوفيين يقول: الأفعال ثلاثة "ماضٍ ومضارع ودائم"، ويُريدون بـ "الدَّائم" اسم الفاعل، والصحيح أنَّ اسمَ الفاعل اسمٌ.

❁ أين فعل الأمر عند الكوفيين؟

نقول: هو موجودٌ في اللغةِ، ولكنه ليس قسمًا مُستقلًّا، وإنما هو نفسه الفعل المضارع، فأنت إذا قلت: "اذهب" في الدلالة على الأمر هو نفسه قولك: "لِتَذْهب" حذفنا اللام لكثرة الاستعمال، ثم حذفنا التاء للفرق بين صيغة المضارع والأمر، فبدأ الفعل بساكن، فجئنا بهمزة الوصل، فصارت "تذهب"، وإعراب "اذهب" عندهم: فعل مضارع دل على الأمر، مجزوم وعلامة جزمه السكون، وهو مجزوم بلام الأمر المحذوفة عندهم، وهذا من أقوالهم الضعيفة.

وتكلَّمنا في شرح المبتدئين في النحو الصغير على خط الإعراب، وهو مُهمٌّ جدًّا لفهم الإعراب، فلهذا أنصح الإخوة بمراجعته، ولا حاجة لإعادة الكلام عليه، فإنَّ الكلام على طريقة الإعراب وأركانه ومصطلحاته وأهم ضوابطه من أهم ما ينبغي أن ينتبه الطالب إليه في هذا الباب؛ لأنَّه يُدرَس في باب المعرب والمبني، ولي محاضرةٌ مستقلَّة بهذا العنوان: "الإعراب: أركانه وطريقته، وبعض ضوابطه"، وهي منشورة في النت.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فَيُرْفَعُ بضمةٍ، ويُنصبُ بفتحةٍ، ويُجَرُّ بكسرةٍ، ويُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ).

الآن بعدَ أن انتهى من الكلام على الأحكام الإعرابيَّة؛ انتقل إلى الكلام على علامات الإعراب، وسنجد أنَّ ابن هشام سيُقسِّم علامات الإعراب تقسيمين:

التقسيم الأول باعتبار الأصالة إلى: أصليَّة وفرعيَّة.

التقسيم الثاني باعتبار الظُّهور إلى: ظاهرة ومقدَّرة.

وبدأ هنا بالكلام على علامات الإعراب الأصليَّة.

❋ نسأل: لماذا سموها "علامات" ولماذا سموها "أصليَّة"؟

الجواب:

علامات: جمع علامة، والعلامة مأخوذة من العلم، وقيل من العَلَم -وهو الجبل- والمعنى متقارب، يعني أنَّه علامات الإعراب تُعلِمُ بالحكم الإعرابي الذي دخل الكلمة، فعندما نقرأ "محمدٌ رسولُ اللهِ"، فمنذُ أن نجد أنَّ علامة الضَّمة نعرف أن الحكم الإعرابي هو الرفع "رسولُ" حكمه الرفع، ولفظ "اللهِ" حكمه الجر.

وفي قوله: **"أتعلمون أنَّ صالحًا مرسلٌ من ربِّهِ"**:

"صالحًا" علامته الفتحة، فيكون حكمه النصب.

"مرسلٌ" علامته الضمة، فيكون حكمه الرفع.

"ربِّ" علامته كسرة، فيكون حكمه الجر.

فالعلامة تُعلِمُ بالحكم الإعرابي، ولكن علامات الإعراب -كما عرفنا- لا تكون إلَّا على المعربات، والمعربات -كما عرفنا- لا تكون إلا في الأسماء المعربة والمضارع المعرب.

❋ لماذا سُمِّيَت "أصليَّة"؟

الجواب: الأصل في الشيء يعني الأكثر فيه، ولهذا لا نسأل عن سببه؛ لأنَّه جاء على أصله، وإذا خرج الشيءُ عن أصله -يعني عن حالته الكثيرة- صارَ ذلك فرعًا فيه غير أصلي، فأكثر الأسماء المعربة، وأكثر الأفعال المضارعة هذه علامات إعرابها، فالعرب تضع في الرفع الضَّمة "يذهبُ محمدٌ"، وفي النصب تضع الفتحة "إنَّ محمدًا لنْ يذهبَ"، وتضع في الجر الكسرة "سلَّمتُ على محمدٍ"، وفي الجزم

يضعون سكونًا "محمدٌ لـمْ يذهبْ".

ابن هشام هنا أغربَ بقوله: (ويُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ)؛ لأنَّه ما استعمل الاصطلاح المشهور "ويُجزَم بسكون"، كأنَّه أراد رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُبيِّن وينبِّه الطالب أن السكون ليس بحركة، فإنَّ الحركات ثلاثة "ضمة وفتحة وكسرة: اُ اَ اِ"، أمَّا السكون فليس بحركة، وإنَّما هو خلوِّ الحرف من الحركة، فالحرف إمَّا متحرِّك -أي عليه حركة، ضمة أو فتحة أو كسرة- أو خالٍ من الحركات، فإذا خلا من الحركات فهو ساكن، ولهذا نجد الخليل رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما وضع رموز الحركات المستعملة إلى الآن "الضمة والفتحة والكسرة" وضع رمز السكون "رأس خاء" كما يُكتب في المصاحف الآن، يعني: خالي، ثم تطوَّرت السكون إلى الدائرة لأنها أسهل في الكتابة.

فابن هشام يريد بقوله: (ويُجْزَمُ بِحَذْفِ حَرَكَةٍ)، يعني: السكون.

فهذه هي العلامات الأصلية، ثم سينتقل الآن إلى الكلام على علامات الإعراب الفرعيَّة بابًا بابًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إلا:- الأسماءَ الستة...).

قوله (إلَّا)، هذا استثناء.

قال: (الأسماء الستة)، ثم عطف عليها بقيَّة أبواب علامات الإعراب الفرعيَّة، فقال: (

- والمثنى...
- وجمعَ المذكر السالِمَ...
- وأولاتُ وما جُمِعَ بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ...

- وما لا ينصرفُ...
- والأمثلةَ الخمسةَ...
- والفعلَ المضارعَ المعتلَّ الآخرِ فيجزم...).

فكل هذا بالنَّصب -كما سيأتي- والذين حقَّقوا الكتاب بعضهم يضبطها بالنصب على الصواب، وبعضهم قد يُخطئ، وينسى هذا العطف لطوله فيرفع، فكلها معطوفة على قوله (الأسماءَ الستة)، وهذا منصوبٌ على الاستثناء.

إذًا؛ العلامات الفرعيَّة النِّيابيَّة تكون في سبعة أبواب مذكورة هنا، خمسة من هذه الأبواب أسماء، واثنان من هذه الأبواب أفعال مضارعة، وعرفنا أنَّ الإعراب لا يكون إلا في الأسماء والمضارع أصلًا، ولهذا لا يُتصوَّر أن يكون شيءٌ منها في الماضي أو الأمر أو الحروف.

❁ لماذا سموا هذه العلامات "فرعيَّة"؟

الجواب: لأنَّها ليست أصليَّة، و"فرعيَّة" يعني: قليلة، والفرع قليل بالنَّظر إلى الأصل.

وتسمَّى "نيابيَّة"؛ لأنَّ هذه العلامات نابت عن العلامات الأصليَّة في الدلالة على حكم إعرابي، فأنت إذا قلت في جمع المذكر السالم: "جاء المهندسون" عندما نسمع "المهندسون" نعرف أن الحكم هو الرفع من الواو، فالواو نابت عن الضَّمة في الدلالة على الرَّفع، وهكذا...

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إلَّا:

- الأسماءَ الستة، وهي أبوه وأخوه وحموها وهَنُوه وفوه وذو مال، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَب بالألف وتُجَر بالياء. والأفصحُ استعمالُ هَنٍ كَغَدٍ).

هذا هو الباب الأول من أبواب علامات الإعراب الفرعيَّة: الأسماء الستَّة، عدَّها فقال: (أبوه وأخوه وحموها وهَنُوه وفوه وذو مال).

❋ هل هي خمسة أو ستة؟

بعض النحويين يقول: الأسماء الخمسة. وبعضهم يقول: الأسماء الستة.

والجواب: أنهم اختلفوا في "الهن" والذين اختلفوا في ذلك هم العرب، وتبعًا لذلك اختلفت تسمية النحويين:

- فأكثر العرب يُعربون كلمة "الهَن" بعلامات الإعراب الأصليَّة، يقولون: "هذا هنٌ، ورأيتُ هنًا، ونظرتُ إلى هنٍ"، كما قال ابن هشام: (والأفصحُ استعمالُ هَنٍ كَغَدٍ)، يعني: إعرابه بالحركات الأصليَّة.

- وبعضُ العرب يُعربه بالحروف كالأسماء الستَّة، فيقول: "هذا هنُوك، ورأيتُ هَنَاكَ، ونظرتُ إلى هَنِيكَ". فمَن أخذ بهذه اللغة صارت الأسماء عنده ستَّة، ومن أخذ بلغة أكثر العرب صارت الأسماء عنده خمسة، والخلاف في ذلك سهلٌ.

❋ ما معاني هذه الأسماء؟

"الأب" و"الأخ": معناهما واضح.

"الحم": هو قريب الزَّوج بالنسبة للزَّوجة، فأقرباء الزوج كلهم أحماءٌ للزوجة، أبوه، أمه، أخوه، إخوته، أخواته، أعمامه.

والمفرد منه: حَمٌ. ويُقال: حمو. ويُقال: حمأ. ويُقال: حماءٌ.

ويُجمع على: أحماءٌ.

والمؤنَّث: حماة.

وقال بعض اللغويين: قد تُطلق أيضًا على أقرباء الزوجة بالنسبة للزوج، يعني الزوج يقول لأقرباء زوجته: أحمائي.

ومن ذلك استعمال الناس الآن لأم الزوجة، أن يقول الرجل: حماة.

والمشهور في اللغة أنَّ أقرباء الزوجة بالنسبة للزوج: أختانٌ.

والمفرد: خَتَن.

والمؤنث: ختَنَةٌ.

والجمع: أختان.

أما الصِّهر -ويُجمع على أصهار: فهو كل مَن بينكَ وبينه زواج، يعني أقرباء الزوجة وأقرباء الزوج كلهم أصهار.

و"الهن": كلمة يُكنَى بها عمَّا يقبُح التَّصريح به، كالعورات والكلمات القذرة وما إلى ذلك، ومن ذلك الحديث: «**مَنْ تَعَزَّى بِعَزَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَعِضُّوهُ بِهنِّ أَبِيهِ، وَلَا تَكْنُوا**»[(١)]، وهذه الكلمة ما زالت مستعملة عند الناس بهذا المعنى.

و"فوه": هو الفم، فكلمة "فم" قد تُحذف الميم ويُعوَّض عنها بالواو وتدخل في الأسماء الستة، فإذا بقيت الكلمة على أصلها "فم" فتعرب بالحركات الأصليَّة "هذا فمٌ، ورأيتُ فمًا، ونظرتُ إلى فمٍ"، وكبقيَّة الأسماء يُضاف ولا يُضاف، تقول: "هذا فمٌ، وهذا فمُ زيدٍ".

أمَّا لو حذف الميم وعُوِّضَ عنها بالواو فحينئذٍ تكون من الأسماء السِّتَّة وتلزم الإضافة، فما تقول "هذا فوٌّ" مثل "فمٌ"؛ وإنما تقول "هذا فوه. أو: فو زيدٍ"، ونحو

(١) **رواه أحمد وصححه الألباني.**

ذلك.

وأما "ذو": بمعنى صاحب.

هذه معانيها، وبقي الكلام على شروطها، فنتوقف على الكلام على شروط الأسماء الستة في الدرس القادم -بإذن الله- نراكم -إن شاء الله- على خير، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما أفدتم.

وفي الختام نشكر لكم أعزائي المشاهدين طيب المتابعة على أمل أن نلقاكم في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الرابع(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدة من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

حيَّاكم الله وبيَّاكم، وأرحبُ بكم وأرحبُ وبالمشاهدين والمشاهدات.

في الحلقة الماضية توقفنا عند الأسماء الستة، وشروط إعرابها بالحركات، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(إلا: الأسماءَ الستة، وهي أبوه وأخوه وحموها وهَنُوه وفوه وذو مال، فتُرْفَع بالواو وتُنْصَب بالألف وتُجَر بالياء. والأفصحُ استعمالُ هَنٍ كَغَدٍ)**.

---

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=0Ic1foGHoIU&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=4

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهمَّ صلِّ وسلم على نبينا محمد وعلى آله واصحابه أجمعين، **أما بعد:**

فحيَّاكم الله وبياكم في الدرس الرابع من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونحن في الأكاديمية الإسلاميَّة المفتوحة في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف.

في الدرس الماضي كنا قد توقفنا في الكلام على الأسماء الستَّة، وهي أول أبواب العلامات الفرعيَّة، فعرفنا هذه الأسماء، وعرفنا لماذا يختلف النحويون في عدِّها خمسة أو ستَّة، وعرفنا معاني هذه الأسماء.

بقي أن نتكلم على شروط إعرابها بالحروف، فهذه الكلمات لا تُعرب بالحروف إلا بشروطٍ:

الشرط الأول: أن تكون على هذه الصِّيغة المذكورة مُضافة إلى غير ياء المتكلم، يعني: على صيغة "أب" لا مثنى "أبوان" ولا جمع آباء"، ومثل: "أخ"، لا مثنى "أخوان" ولا جمع "إخوة"، وهكذا..

فإن لم تكن على هذه الصيغة، بل جاءت على صيغة المثنى أو الجمع أو التصغير كـ "أُبي، أُخيْ"؛ فإنَّها تبقى على الأصل، بل إنَّها لا تُعرَب بالحروف، فحكمها قد يتغيَّر، فإذا كانت مثنًى فتُعرَب إعراب المثنَّى، وإذا كانت جمعًا فإنَّها تُعرب بالحركات الأصلية "هؤلاء آباءٌ، ورأيتُ آباءً، وسلَّمتُ على آباءٍ، وهؤلاء إخوةٌ، ورأيتُ أخوةً، وسلَّمتُ على إخوةٍ"، وكذلك في التَّصغير "هؤلاء أُبيٌّ، ورأيتُ أُبيًّا، وسلَّمتُ على أُبيٍّ"، حتى لو أضيفت، فتقول: "هذا أُبيُّكَ، ورأيتُ أُبيَّكَ، وسلَّمتُ على أُبيِّكَ". إذًا؛ لابد أن تكون بهذا اللفظ.

الشرط الثاني: أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلِّم، فإن لم تكن مضافةً فتبقى

على الأصل معربةً بالحركات الأصليَّة، فتقول: "هذا أبٌ، ورأيتُ أبًا، وسلَّمتُ على أبٍ، وهذا أخٌ".

أمَّا لو أُضيفت إلى ياء المتكلم، فتكون مثل: الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم يُعرَب بعلامات إعرابٍ مُقدَّرة، فـ "أبي" كـ "صديقي". و"أخي" كـ "كتابي"؛ يُرفع بضمَّة مقدَّر، ويُنصب بفتحةٍ مقدَّرة، ويُجرُّ بكسرةٍ مقدَّرة.

إذًا؛ فهذه الأسماء لابد أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلِّم، كقولك: "هذا أبوكَ، هذا أبو محمدٍ، هذا أبو الأولاد، هذا أبو الأفكارِ"؛ لابدَّ أن يُضاف إمَّا إلى ضمير، وإمَّا إلى اسم ظاهر، فإذا أُضيفت إلى غير ياء المتكلم أُعربَت هذا الإعراب: بالواو رفعًا، وبالألف نصبًا، وبالياء جرًّا.

ننتقل إلى الباب الثاني والثالث من أبواب العلامات الفرعية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والمثنى كالزيدان فيرفع بالألف.**

- وجمعَ المذكر السالِمَ كالزيدونَ فيرفع بالواو، ويُجَرَّانِ وينصبان بالياء).

متن قطر النَّدى مُصاغ بصياغة علميَّة مضغوطة بأسلوب النَّحويين، كهذه الصياغة، اُنظر كيف أدخلَ جمع المذكر السالم مع المثنى فقط لكي لا يُكرر علامة النصب والجر، ليختصر فقط ويضغط، وهذا ربما يجعل الطالب يتعب في فهم عبارة ابن هشام وليس في فهم النحو، بخلاف الأزهريَّة فهي عبارتها سهلة وواضحة؛ لأنها لا تعتمد مثل هذه الصياغة شديدة الاختصار.

ذكر ابن هشام هنا بابين من أبواب العلامات الفرعية، وهما: المثنى وجمع المذكر السالم.

فالمثنى: يُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء.

وجمع المذكر السالم: يُرفَع بالواو ويُنصَب ويُجر بالياء.

وجمع بينهما هنا لأنَّ علامة النصب والجر واحدة، وهي اليـاء.

نلحظ هنا في كلام ابن هشام وفي كلام النحويين عمومًا: أنهم في المثنى وفي جمع المذكر السالم يُقدِّمون الجر على النصب، كما قال ابن هشام هنا: **(ويُجَرَّانِ وينصبان)** مع أن المشهور عندهم الابتداء بالرفع ثم النصب ثم الجر، وهنا قدَّم الجر على النصب، حتى ابن مالك في الألفية قدَّم الجر على النصب في المثنى وجمع المذكر السالم؛ لأنَّ علامة الجر والنصب هي الياء، تقول: "رأيتُ الزَّيْدَين وسلَّمتُ على الزَّيْدَين، ورأيت الزَّيْدِين، وسلمتُ على الزَّيْدِين"، والياء في الأصل أم الكسرة، فتكون الياء في الأصل علامة للجر في المثنى وجمع المذكر السالم، وأما النصب فيهما فمحمولٌ على الجر، فلهذا يُقدِّمون الجر لأنَّه أصلٌ للنصب، وهذا من الدقَّة، وإلا لو قيل "يُنصبان ويُجران بالياء" فلا خطأ.

ثم سيذكر ابن هشام الملحق بالمثنى والملحق بجمع المذكر السالم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وكلا وكلتا مع الضمير كالمثنى. وكذا اثنان واثنتان مطلقًا وإن رُكِّبا)**.

ذكر ابن هشام أن هناك أربع كلمات تُلحق بالمثنى، وهي "كلا، وكلتا، واثنان، واثنتان".

❊ السؤال: ما المراد بالملحق؟

الملحق في النحو: هو ما يأخذ حكم الشيء وليس منه، كالملحق في النسب، فالمُلحق بقبيلة فلان يُنسَب إليهم ولكنه في الحقيقة ليس منهم.

والملحق بالمثنى: هو ما يُعرب إعراب المثنى، فيُرفع بالألف، ويُنصب ويُجر بالياء، ولكنه ليس مثنًى، وذلك أنَّ تعريف المثنى هو: ما دلَّ على اثنين بزيادة ألفٍ

نون على مفرده.

مثل: قلمٌ وقلمٌ؛ يكونان قلمين.

فلدينا قلم، ولدينا مثله، فإذا أردتَّ أن تعبر عنهما بكلمة واحدة فأتيت بنفس الكلمة "قلم" وزدتَّ عليها ألف نون "ان".

إذًا؛ المثنى يدل على اثنين بطريقة مُعيَّنة وهي: زيادة الألف والنون في آخره.

وكلمة "زوج" قد يُقال عنها في اللغة: إنها مثنى، ولكن ما يُقال عنها في النحو: إنها مثنى، وإن دلَّت على اثنين، ولكن ليس فيها زيادة الألف والنون.

و"كلا" كقولك: "جاء الطالبان كلاهما"، دلَّت على تثنية، ولكن ليس لها مفرد، وكذلك "كلتا" ليس لها مفرد؛ فليس مفردهما "كل"؛ لأن "كل" للجمع، و"كلا، وكلتا" كلمتان مرتجلتان لهذا المعنى.

وكذلك "اثنان، واثنتان"، يدلان على اثنين، ولكن ما لهما مفرد، فلا نقول: "اثنٌ واثنٌ- صارا: اثنين" مثل "قلمٌ وقلمٌ - صارا: قلمين"! ولكنها أُعربَت إعراب المثنى فصارت ملحقة بالمثنى.

وذكر ابن هشام أن "كلا، وكلتا" يعربان إعراب المثنى ولكن بشرط، وهو: أن يُضافا إلى الضمير.

ويُذكر أن "كلا، وكلتا" من الأسماء التي تلزم الإضافة، يعني: لا تأتي إلا مضاف وما بعدها مضاف إليه، ولا تأتي شيء آخر، وتُضاف إلى الظَّاهر، مثل: "كلا الطالبين"، وتضاف إلى الضمير، مثل: "كلاهما".

وإن أُضيفت إلى الضمير أُعربَت إعراب المثنى، ترفع بالألف، وتُنصب وتُجر بالياء.

تقول "جاء الطالبان كلاهما"، فـ"كلاهما" توكيد معنوي مرفوع بالألف.

وتقول: "رأيتُ الطالبين كليهما"، فـ"كليهما" توكيدٌ منصوب بالياء.

وتقول: "سلمتُ على الطالبين كليهما" فـ "كليهما" توكيد معنوي مجرور بالياء.

أمَّا إذا أُضيفا إلى ما سوى الضَّمير -يعني إلى الظَّاهر- كـ "كلا الطالبين"؛ فحينئذٍ لا يُعربان إعراب المثنى، وإنَّما يُعاملان معاملة الاسم المقصور، "كلا" مثل: "فتى"؛ فيلزمان الألف، ويكون الإعراب على الألف. تقول: "جاء كلا الطالبين، ورأيتُ كلا الطالبين، وسلمتُ على كلا الطالبين"؛ فيُعرَب مثل المقصور، يعني: بعلامات إعرابيَّة أصليَّة مقدَّرة.

أما "اثنان واثنتان"، فيُعربان مُطلقًا بلا شرط.

قال: (وإن رُكِّبا)، يعني: سواء كان

عددين مفردين، مثل: "جاء اثنان من الرجال"، و "رأيتُ اثنتين من النساء"، و "سلمتُ على اثنين من الرجال".

أو كان مركبًا من أحد عشر إلى تسعة عشر، تقول: "رأيتُ اثني عشر رجلًا"، و "جاء اثنا عشر رجلًا"، و "سلمتُ على اثني عشر رجلًا" مرفوع بالألف، ومنصوب ومجرور بالياء.

ثم تكلَّم ابن هشام على الملحق بجمع المذكر السالم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأُوْلُو وعِشْرُون وأخواتُه، وعالَمونَ، وأَهْلُونَ، ووابِلونَ، وأَرَضُونَ، وسِنُونَ، وبابُه، وبَنُونَ، وعِلِّـيُّونَ، وشِبْهُهُ كالجمعِ).

ما إعراب قوله: (كالجمعِ)، خبر للمبتدأ "أولوا"، وما بعده معطوفٌ عليه،

وهذه المعطوفات (كالجمعِ)، أي: كجمع المذكر السالم في الإعراب لكنها ملحقة؛ لأنَّ العرب تعربها إعراب جمع المذكر السالم ولكنها ليست جمع مذكر سالمًا.

الكلمة الأولى: "أوْلُوا"، معناها: أصحاب. "أولوا علم" يعني: أصحاب علم.

❋ لماذا كانت ملحقة وليست جمعًا؟

لأنَّ ليس لها مفرد، فليس مفردها "ذو"، لأنَّ كلمة "ذو" كلمة ثانية مبدوءة بالذال، نعم هي بمعنى صاحب، فهي مفردها من حيث المعنى، لكن ليس لها مفرد من حيث اللفظ.

مثال: "جاء أولوا علم"، و "رأيتُ أولي علم"، و "سلمتُ على أولي علم".

الكلمة الثانية: "عشرون"

قال: (وعِشْرُون وأخواتُه)، أي: ألفاظ العقود، يعني: عشرون، ثلاثون، أربعون...، إلى تسعين؛ فألفاظ العقود تعربها العرب كجمع المذكر السالم، تقول: "جاء عشرون رجلًا، ورأيتُ عشرين رجلًا، وسلمتُ على عشرين رجلًا".

❋ لماذا كان ملحقًا وليس جمعًا؟

لأن "عشرون" ليس جمع "عشرة وعشرة وعشرة"، فالجمع يكون لثلاثة أشياء فأكثر فتجمعها، فتأتي بلفظ واحد منها وتزيد عليه واوًا ونونًا أو ياءً ونونًا، "محمد ومحمد ومحمد" نأتي بـ "محمد" واحد فقط ونزيد عليه واوًا نونًا، فتصير "محمدون"، هكذا جمع المذكر السالم، لكن "عشرون" ليس "عشرة وعشرة وعشرة"؛ لأن هذه ثلاثين.

وكذلك "تسعون" ليست "تسعة وتسعة وتسعة"، وهكذا...

الكلمة الثالثة: "عالمون" كما في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، فالعالمون: كل ما سوى الله عَزَّوَجَلَّ.

❋ ما سبب كون لفظ "عالم" ملحقًا بالمذكر؟

جمع المذكر السالم لا يكون جمعًا إلا للعلَم المذكر وصفته فقط، ولكمة "عالَم" ليست علَمًا لعاقل ولا صفة لعاقل، وإنما هذا اسم جنسٍ، كقولهم "عالَم الجن، وعالم الإنس، وعالم الماء، وعالم الحيوان، وعالم النَّمل".

❋ سؤال: هل كلمة "عالَم" مفردٌ لـ "عالَمون"؟

فيه خلاف:

- **بعضهم يقول:** كلمة "عالَم" مفرد لـ "عالَمون".
- **وبعضهم يقول:** "عالَمون" جُمعت بالواو والنون لأنها خاصَّة بالعقلاء، فيُراد بها "عالم الإنس وعالم الجن، وعالم الملائكة"، فالعقلاء ثلاثة: الإنس والجن والملائكة. وأما العوالم الأخرى غير العاقلة فتُجمَع على "عوالم" لا على "عالمون".

الكلمة الرابعة: "أهلون"، معناها: أهل.

لماذا كانت ملحقة وليست جمعًا؟

لأنَّ كلمة "أهل" ليست علمًا لمذكر ولا صفة، وإنَّما اسم جنسٍ، فـ "أهل" مثل "ولد، ابن" كما في قوله تعالى: ﴿شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا﴾ [الفتح:١١]، فرفعها بالواو. وقوله: ﴿إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ﴾ [الفتح:١٢]، جرَّ بالياء، وهكذا..

الكلمة الخامسة: "وابلون".

الوابل: هو المطر الكثير، والمطر ليس بعاقل، ومع ذلك جُمع بالواو والنون

شذوذًا لأنه مسموع.

الكلمة السادسة: "أراضون"، وهي جمع "أرض"، والأرض غير عاقل، فهي ليست علَمًا لعاقل ولا صفة لعاقل، ولا يصح أن يكون جمعًا للفظ المفرد "أرض"؛ لأن الضاد ساكنة، ومع ذلك ألحقوها بجمع المذكر السالم، تقول: "هذه أراضون، ورأيتُ أراضين".

الكلمة السابعة "سِنون، وبابه".

سنون: من السنين، ومعناها واضح وهو السنوات. مفردها: سنة.

❁ لماذا كانت ملحقة؟

لأنَّ السَّنة ليست علمًا لمذكر، وليست صفةً لمذكر، ولفظ المفرد اختلف، فـ "سَنة" بفتح السين، أما "سِنون" بكسر السين.

ما المراد بقوله: (سنون، وبابه)؟

باب سنين: يُراد به الاسم الثلاثي، وحذف الحرف الأخير لأنه حرف علَّة، وعوض عنه بتاء التَّأنيث.

مثل: كلمة "سنة"، وأصلها "سَنَون" مثل: "قلمٌ"، فاللام أصلها واو، والدليل على ذلك أنهم يجمعونها فيقولون: "سنوات، سنوي" فتعود الواو عند التَّصرُّف، ولكن العرب حذفت الواو وعوضت عنها بالتاء.

ومثل "عضة" أصلها "عَضَوُن"، قيل معنى قطعة. وقيل بمعنى: كذب.

ومثل "ثُبة"، وأصلها واو أيضًا.

وكما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ جَعَلُواْ ٱلْقُرْءَانَ عِضِينَ﴾ [الحجر:٩١]، "عضين" جمع "عضة"، مع أن كلمة "عضة" ليست علمًا لمذكر ولا صفة لمذكر.

وفي قوله: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج:٣٧]، جمع "عِزَة" بمعنى "فِرْقَة".

الكلمة الثامنة: كلمة "بنون"، وهي جمع "ابن"، وهي ليست علمًا لمذكر، ولا صفةً لمذكر، ولكنها اسم جنس، فكان قياسها أن لا تُجمَع هذا الجمع.

الكلمة التاسعة: "عليُّون"، وهذا اسم علَم على منزلة من منازل الجنة -جعلنا الله ووالدينا والمسلمين من أهل الجنة.

فـ "عليون" علَم، ولكن ليس علَم لمذكر عاقل، وإنَّما علَم لغير عاقل، مثل العلامة التي على بعض الحيوانات، وأسماء المدن، فهذه غير عاقلة ولا تجمع بالواو والنون، ولكن العرب جمعوها بالواو والنون كما في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين:١٨]، جرها بالياء، وقال: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففين:١٩] رفعها بالواو.

والمراد بقوله (وعِلِّيُّونَ، وشِبْهُهُ)، أي: المسمَّى بجمع المذكر السالم.

والتَّسمية في اللغة واسعة، فإذا أردتَّ أن تسمي شيئًا وتضع عليه اسمًا خاصًا بعلم له، كأن يكون عندك محلًّا أو عندك ابنًا، أو شركة، أو برنامجًا؛ وتريد أن تضع له اسمًا خاصًّا به، فهذا يُسمَّى علمًا، والأمر واسع:

- فقد تسميه بوصف، مثل أن تسمي الابن "صالح، محمود".
- أو تسميه بمصدر مثل "صلاح، فضل".
- وقد تسميه بفعل، مثل "يزيد، أحمد".
- وقد تسميه بفعل ماضي، أو بفعل أمر.
- أو تسميه بجملة، مثل "شاب قرناها" للمرأة، أو "تأبَّطَ شرًّا" للرجل.

- وقد تسميه بحرف مثل "هيا".
- وقد تسميه بمثنى -وهو واحد- مثل "البحرين، حسنين، محمدين".
- وقد تسمي رجلًا بجمع، مثل: "زيدون"، وهذا الذي يُسمَّى: التَّسمية بجمع المذكر السالم، مثل: "عليين" وهو جمع مذكر سالك في صياغته، فيُلحق بذلك.

ننتقل إلى الباب التالي وهو الباب الرابع من أبواب علامات الإعراب الفرعيَّة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأولاتُ وما جُمِعَ بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ وما سُمِّيَ به منهما فينصب بالكسرة، نحو خَلَقَ السَمَاوَاتِ، واصْطَفَى البناتِ)**.

قوله: **(وأولاتُ وما جُمِعَ بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ وما سُمِّيَ به منهما)**، نصبنا "أولاتٍ"؛ لأنها معطوفة على "الأسماءَ السِّتَّةَ" منصوبة بالاستثناء.

عرفنا علامات إعراب جمع المؤنَّث السالم من قبل، وأنه يُرفع بالضَّمَّة، ويُنصب ويجر بالكسرة، تقول: "جاءت الهنداتُ، ورأيتُ الهنداتِ، وسلمتُ على الهنداتِ".

وابن هشام هنا ما ذكر إلا علامات النَّصب، فقال: **(فينصب بالكسرة)**، ولم يذكر علامة الرفع "الضمة" ولا علامة الجر "الكسرة"؛ لأنَّ النصب هي العلامة الفرعيَّة، أمَّا علامة الرفع "الضمة" كـ "جاءت الهنداتُ، وجاءت المدرساتُ" فهي علامة أصليَّة، وكذلك في الجر كـ "سلمتُ على الهنداتِ"، هي علامة أصليَّة، فلم يذكرها، وإنما ذكر العلامة الفرعيَّة فقط، لأنَّ العلامة الأصلية للنصب هي الفتحة، فلمَّا جاءت الكسرة علامةً للنَّصب صارت فرعيَّة.

لماذا عبَّر ابن هشام عن جمع المؤنَّث السالم هنا بقوله: **(وما جُمِعَ بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ)**، ولم يقل على المشهور: "جمع المؤنث السالم"؟

هذا من التدقيق عند ابن هشام، فهو من المحققين؛ لأنهم يقولون:

- إن جمع المؤنث السالم ليس خاصًّا بالمؤنث كما أن جمع المذكر السالم خاص بالمذكر.
- وأيضًا جمع المؤنث السالم لا يشترط فيه سلامة المفرد، فقد يتغير المفرد، بخلاف جمع المذكر السالم، فمفرده سالم.

فقد يأتي جمع المؤنث السالم لمذكر كـ "اسطبل - اسطبلات"، و"حمام - حمامات".

وقد يتغيَّر لفظ مفرده، كـ "حلقة- حلقات"، و"ضربة - ضربات".

ولهذا يقولون: الأفضل أن لا نقول: جمع المؤنث السالم. وإنما نقول: ما جُمِعَ بألفٍ وتاء مَزِيدَتَيْنِ.

ونقول: لا مشاحة في الاصطلاح، فمن قال: "جمع المؤنث السالم"، قال: أريد به المجموع بألف وتاء، وإنما سميته المؤنث السالم؛ لأن الأكثر فيه أنه للمؤنث والأكثر فيه أنه سالم.

لماذا قيَّد ابن هشام الواو والنون بقوله: (مَزِيدَتَيْنِ)؟

الجواب: لأنهما لو لم يكونا كذلك لم يكن من جمع المؤنث السالم.

مثلًا كلمة "بيت" تُجمع على "أبيات"، فهذه الكلمة آخرها ألف وتاء، فالألف زائدة لأنها غير موجودة في "بيت"، لكن التاء أصلية لأنه موجودة في "بيت". إذًا "أبيات" ليس من جمع المؤنث السالم، بل يبقى على الأصل ويُعرب بالحركات الأصلية "هذه أبياتٌ، ورأيتُ أبياتًا، واستمعتُ إلى أبياتٍ". ومثل: "وقت - أوقات"، و"صوت - أصوات"؛ فلابد أن يكون الألف والتاء مزيدتين.

هل لجمع المؤنث السالم ملحقات؟ ذكر ابن هشام للمثنى ملحقات، وذكر لجمع المذكر السالم ملحقات؛ فهل لجمع المؤنث السالم ملحقات؟

الجواب: نعم. وقد ذكر ابن هشام هنا اثنين: "أولات"، وما سُمِّيَ به.

إلَّا أنه هنا خالف طريقته السابقة، أنه يذكر الأصل وما ألحق به، فذكرها كلها على أنها في حكم واحد، وكان ينبغي أن يفعل هنا ما فعل بالمثنى وجمع المذكر السالم.

وكلمة "أولات" ملحقة بجمع المؤنث السالم؛ لأن ليس لها مفرد، نعم هي "ذات" بمعناها، لكن لو جُمِعت "ذات" بالألف والتاء ستكون "ذاتات".

وكذلك ما سُمي بجمع المؤنث السالم، وقلنا: إن التسمية واسعة، وقد يُسمي بجمع مؤنث سالم، فقد تسمي بنتك -وهي واحدة "فرحات، أو عطيات" فما فيه إشكال في ذلك، ومن ذلك "عرفات" وهو مكان واحد، فيُعامل معاملة جمع المؤنث السالم.

❁ أمثلة ابن هشام:

المثال الأول: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [البقرة:١٦٤]، واضح أن "السَّماواتِ" مفعول به لوقوع الخلق عليها، وعلامة نصبها الكسرة.

المثال الثاني: ﴿أَصۡطَفَى ٱلۡبَنَاتِ﴾ [الصافات:١٥٣]، فالفعل "اصطفى" مبدوء بهمزة وصل، وقبله همزة استفهام، فكتبت "أصطفى"، فإذا اجتمعت همزة الاستفهام وهمزة الوصل تسقط همزة الوصل، فالفعل "أصطفى" سؤال وليس خبر، والفاعل مستتر تقديره "هـو"، و"البناتِ" مفعول به منصوب وعلامة نصبه الكسرة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وما لا ينصرفُ فيجر بالفتحة نحوَ "بأفضلَ منه"، إلا مع (أَلْ) نحوُ "بالأفضلِ" أو بالإضافة نحوُ "بأفضلِكم").

الباب الخامس من علامات الإعراب الفرعيَّة: ما لا ينصرف.

يقولون: "ما لا ينصرف". ويقولون: "الممنوع من الصرف"؛ وكله بمعنى واحد.

ما المراد بالأسماء الممنوعة من الصرف؟

سيأتي لها باب خاص في آخر كتب النحو، وعندنا في قطر الندى سيأتي بابٌ في آخر الكتاب خاص بهذه الأسماء.

واختصارها: أنها اثنا عشر اسمًا منعتها العرب من الصرف، يعني: من التنوين ومن الجر بالكسرة، فلا تُنوَّن، ولا تجر بالكسرة، وإنما تجر بالفتحة، لأنها تتشبَّه بالأفعال، فعاقبتها العربيَّة بعقوبتين:

- حرمتها من زينة الأسماء: التنوين.
- وحرمتها من الجر بالكسرة الخاص بالأسماء.

وهي:

- الاسم المختوم بألف التأنيث.
- والاسم الذي على وزن "مفاعل" و"مفاعيل".
- الوصف الذي على وزن "أفعل".
- الوصف الذي على وصف "فعلان".
- الوصف المعدول.

- العلم الأعجمي.
- العلم المؤنث.
- العلم المركب تركيب مزج.
- العلم المختوم بألف ونون زائدتين.
- العلم الذي على وزن الفعل.
- العلم المختوم بألف إلحاق المقصورة.
- المعرفة المعدولة.

وسيأتي ذكرها بالتفصيل.

مثل: "مساجد".

ومثل: "أفضل" وصف على وزن أفعل.

ومثل "يزيد": اسم على وزن الفعل.

فهذه كلها ممنوعة من الصرف ولا تنوَّن، لا تقول: "هذه مساجدٌ"، وإنما تقول: "هذه مساجدُ يا محمد". لا تقول: "بنيتُ مساجدًا يا محمد"، وإنما تقول: "بنيتُ مساجدَ يا محمد". ولا تقول: "صليتُ في مساجدٍ"، وإنما تقول: "صليتُ في مساجدَ" وتجرها بالفتحة. وهذا شرحناه في شرح المبتدئين.

لماذا ذكر ابن هشام هنا علامة الجر فقط، ولم يذكر علامة الرفع وعلامة النصب فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**فيجر بالفتحةِ**)؟

لأنَّ علامة الرفع الضمة أصلية، وعلامة النصب الفتحة أصلية، تقول "جاء إبراهيمُ، وهذه مساجدُ، ورأيتُ إبراهيمَ، وبنيتُ مساجدَ"، هذه علامات أصليَّة،

لكن العلامة الفرعية هي علامة الجر، تقول: "صلى الله وسلمَ على إبراهيمَ، ورضيَ اللهُ عن عائشةَ، وصليتُ في مساجدَ".

ومثل ابن هشام بقوله (بأفضلَ منه)، فالباء حرف جر، و"أفضلَ" اسم مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

قال ابن هشام: (يُجر بالفتحة)، إلا في موضعين فإنه يُجر بالكسرة كبقيَّة الأسماء:

الموضع الأول: إذا اتصلت به (أل)، كقولك: "الأفضل، المساجد".

الموضع الثاني: إذا أُضيف، يعني وقع مضافًا وبعده مضافًا إليه، كقولك: "أفضلكم، مساجد الرياض"، فحينئذٍ يُجر بالكسرة كبقيَّة الأسماء.

تقول: "سلمتُ على أفضلِكم، وصليتُ في مساجدِ الرياض"، وقال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ عَـٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَـٰجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، وقال: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَـٰكِمِينَ﴾ [التين:٨] جرَّ بالكسرة "أحكمِ" لأنه وقع مضافًا.

لماذا عاد الممنوع من الصرف في هذين الموضعين -مع (أل) والإضافة- إلى الجر بالكسرة كبقيَّة الأسماء؟

الجواب عن ذلك: هذا من مراعاة اللغة ودقتها.

لماذا منعت هذه الأسماء من الصرف، فمُنعت من التنوين ومن الجر بالكسرة؟

الجواب: لأنها أشبهت الأفعال.

هنا عندما دخلت (أل) عليها وهي من خصائص الأسماء، أو دخلت الإضافة عليها وهي من خصائص الأسماء؛ قوَّى ذلك جانب الاسميَّة فيها فعادت إلى

حكم الأسماء فجُرَّت إلى الكسرة.

فهذه خمسة أبواب من أبواب العلامات الفرعية وهي من الأسماء، بقي بابان من الأفعال المضارعة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والأمثلةَ الخمسةَ، وهي تَفعلانِ وتَفعلونَ بالياء والتاء فيهما، وتفعلينَ، فترفع بثبوت النون، وتجزم وتنصب بحذفها، نحو "فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا"**).

المراد بالأفعال الخمسة: كل فعل مضارع اتَّصلت به واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، فهذه الضمائر الثلاثة المتصلة الساكنة دائمًا تتفق في الأحكام.

والأفعال الخمسة لابد أن تكون:

- أفعال مضارعة، لا ماضيًا كـ "ذهبوا"، ولا أمرًا كـ "اذهبوا".

- اتصلت به واو الجماعة كـ "تذهبون"، أو ألف الاثنين كـ "تذهبان"، أو ياء المخاطبة كـ "تذهبين".

❁ هل هي خمسة أو أكثر؟

الجواب: هي أكثر من خمسة، ولهذا فإن ابن هشام -وهو من المحققين- يفضل أن يسمها "الأمثلة الخمسة" أو "الصيغ الخمسة"، لا يسمها "الأفعال الخمسة"، لأنها ليست كالأسماء الخمس -خمسة أسماء- وإنما هي أمثلة، يعني أوزان وصيغ يأتي عليها ما لا يتناهى من الأفعال.

وبيان ذلك في الجدول التالي:

أحرف المضارعة	واو الجماعة	ألف الاثنين	ياء المخاطبة
الهمزة	×	×	×
النون	×	×	×
الياء	يذهبون	يذهبان	×
التاء	تذهبون	تذهبان	تذهبين

الفعل المضارع لابد أن يبدأ بحرف من أحرف المضارعة، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء.

مثل: "أذهب، نذهب، تذهب، يذهب".

الفعل المضارع يكون من الأفعال الخمسة إذا اتصلت به واو الجماعة أو ألف الاثنين، أو ياء المخاطبة -كما شرحنا.

أولًا: المضارع المبدوء بهمزة كـ "أذهب": لا يتصل بواو الجماعة، ما تقول: "نحن نذهبون"، ولا يتصل بألف الاثنين "نحن نذهبان"، ولا ياء المخاطبة، فهذا غير موجود.

ثانيًا: المضارع المبدوء بالنون كـ "نذهب": ما تتصل به واو الجماعة، فما تقول: "نذهبون"، ولا ألف الاثنين "نذهبان"، ولا ياء المخاطبة "نذهبين".

ثالثًا: المضارع المبدوء بالياء كـ "يذهب": تتصل به واو الجماعة "يذهبون، وتتصل به ألف الاثنين "يذهبان، ولكن ما تتصل به ياء المخاطبة، ما تقول: "أنتِ يذهبين".

رابعًا: المضارع المبدوء بتاء كـ "تذهب": تتصل به واو الجماعة "أنتم تذهبون"، وتتصل به ألف الاثنين "أنتما تذهبان"، وتتصل به ياء المخاطبة "أنتِ تذهبينَ".

إذًا؛ خرجت لنا خمسُ صيَغ -أو خمسة أبنية- فلهذا سُمِّيَت ـ "الأبنية الخمسة".

ونقول: لا مشاحة في الاصطلاح، من قال: "الأفعال الخمسة" قال: أريد بها كل فعل مضارع...إلخ.

❋ السؤال التالي: كيف كانت ثبوت النون علامة رفع؟ وكيف كان حذفها علامة للنصب والجزم؟

كان ذلك تابعًا لمسألة أخرى سابقة تُدرَس في الصرف، فهم يرون أن الأصل في الأفعال هو الفعل الماضي "ذهب"، ومن الماضي يُؤخذ المضارع بزيادة حرف المضارعة، ومن المضارع يؤخذ الأمر بحذف حرف المضارعة.

نقول: هذا الفعل لم تتصل به واو الجماعة ولا ألف الاثنين ولا ياء المخاطبة.

صِلْ واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة بهذه الأفعال، ماذا سنقول؟

نبدأ بالأصل وهو الماضي: "ذهب – ذهبوا" ما فيه نون، وهذا مبني أصلًا.

ثم نأتي لمضارعه: "الرجال يذهبون" مع أن ماضيه ما فيه نون؛ ولكن العرب جلبت النون لتكون علامة رفع، فمهما رأيت فعلًا من الأفعال الخمسة فيه نون "يذهبون، يجلسون، يذهبان، يؤمنان، يقرءان، تقرئين"؛ تعرف أنه مرفوع، قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣]، هذه كلها مرفوعة بثبوت النون.

وإذا لم يكن في الأفعال الخمسة نون "يذهبوا، يذهبا، تذهبي"؛ تعرف أنه ليس

مرفوعًا، إن سُبق بناصب فهو منصوب، وإن سُبق بجازم فهو مجزوم.

لماذا قدَّم ابن هشام الجزم على النصب؟ لماذا قال **(تُجزَم وتُنصَب بحذفها)**؟ والمشهور تقديم الرفع، ثم النصب، ثم الجزم؟

الجواب: لأن علامة النصب والجزم حذف النون، وهو يُشبه السكون الذي هو حذف الحركة، لأنَّ كليهما حذف، فكان حذف النون في الأصل علامة للجزم، وأما النصب هنا فمحمولٌ على الجزم، فلهذا قُدِّم الجزم. ولو قيل "يُنصب ويُجزم بحذفها" فلا بأس بذلك.

مثَّل ابن هشام بقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [البقرة:٢٤]، "تفعلوا" الأولى مسبوقة بجازم فهو مجزوم بحذف النون، و "نفعلوا" الثانية مسبوقة بناصب فهي منصوبة وعلامة نصبها حذف النون.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والفعلَ المضارعَ المعتلَّ الآخرِ فيجزم بحذف آخره، نحوَ "لم يغزُ ولم يخشَ ولم يرمِ")**.

الفعل المضارع المعتل الآخر هو: الفعل المضارع المختوم بحرف علَّة.

- مختوم بألف: كـ "يخشى، ويرضى".
- مختوم بواو: كـ "يدعو، ويسمو".
- أو مختوم بياء: كـ "يقضي، ويرمي".

❁ هنا فائدة مهمَّة، وهي: هل الكلمات العربية تختم بحرف علَّة؟

نبدأ بالأفعال:

○ **الفعل المضارع:** يُختم بحرف علَّة، ولكن لا يُختم بواو أو ياء متحركين، فلهذا يُختَم بألف كـ "يخشى"، ويُختم بالواو المدية كـ "يدعو"، ويُختم بالياء

المدية كـ "يقضي".

○ **الفعل الماضي**: يُختم بالألف، كـ "دعا"، ولا يُختَم بياء ولا بواو مدَّيتين، ولكن يُختم بياء وواو متحركتين، كـ "رضيَ، وثَرُوَ -إذا صار ثريًّا".

الأسماء:

- قد تُختم بالياء المدية المسبوقة بكسرة، مثل "قاضي، هادي" ويسمى الاسم المنقوص.
- وقد يُختم بواو أو ياء متحركتين، كـ "ظبيٌ، سهوٌ".
- يُختم بياء مديَّة كـ "قاضي".
- ولا يُختَم بواو مديَّة، فإذا وجدتَّ اسمًا مختومًا بواو مديَّة فاعلم أنه ليس اسمًا عربيًّا معربًا، قد يكون مبنيًا مثل: "هوَ" إذا وقف عليها تقول: "هوْ"، أو أعجميًا ليس عربيًّا مثل "قمندو، سمندو، أرسطو، خوفو، طوكيو".

قال ابن هشام: (فيُجزم بحذف آخره)، ذكر هنا علامة الجزم فقط، ولم يذكر علامة الرفع ولا النصب؛ لأنَّ علامة الرفع في المضارع المعتل الآخر أصليَّة وإن كانت مقدَّرة، وعلامة النصب الفتحة، وقد تكون مقدَّرة على الألف وظاهرةً على الواو والياء، فذكر هنا فقط العلامة الفرعيَّة، وهي حذف حرف العلة "الواو والألف والياء".

مثل: "لـمْ يغزُ"، الفعل "يغزو" في المضارع مختوم بواو، والواو هذه من أصل الفعل، فلما جُزِمَ بنحو "لـمْ" حُذفت الواو علامةً للجزم، فالذي دلنا هنا على أن الفعل مجزوم هو حذف حرف العلة، ونقول في علامة الجزم:

- **إما أن نقول**: علامة جزمه حذف حرف العلة.

- **أو نقول:** علامة جزمه حذف الواو.

وكذلك في: "يخشَ" حذفت الألف، وكذلك في: "يرمِ" حذفت الياء.

عندما حذفنا الواو في "يغزُ" أبقينا الضَّمَّة التي كانت على الزاي، والذي عمله العامل هنا أنه حذفَ الواو علامةً للجزم، أما الضمة التي كانت قبلها فبقيت على ما هي عليه، فما نقول: حذفت الواو وضم ما قبلها للدلالة على المحذوف؛ فإن الذي قبلها مضموم من الأصل، وإنما حرف الجزم حذف الواو فقط.

وكذلك في "يرمِي" الميم مكسورة، فعندما حذفنا الياء بقيت الميم مكسورة، وكذلك في "يخشَى" الشين مفتوحة، فلما حذفنا الألف بقيت الشين مفتوحة.

هذا ما يتعلق بعلامات الإعراب الأصليَّة والفرعيَّة، وبعد أن انتهينا منها نريد أن نحصرها، فنحن شتَّتناها بينَ الأبواب، فنريد أن نحصر علامات الرفع، وعلامات النصب، وعلامات الجر، وعلامات الجزم.

علامات الرفع أربع علامات: الضمة، والألف، والواو، وثبوت النون.

مثل:

الرفع بالضمة: "يذهبُ" فعل مضارع مرفوع بالضمة، "معلمٌ"، "معلماتٌ"، "إبراهيمُ".

الرفع بالألف: "معلمان".

الرفع بالواو: "معلمون".

الرفع بالواو: "أخوك".

الرفع بثبوت النون: "يعودون".

فعلامات الرفع لا تخرج عن هذه الأربعة: إما ضمة، وإما ألف، وإما واو، وإما

ثبوت النون.

علامات النصب كثيرة، وهي خمسة، لأنَّ النصب أكثر اللغة، يقول الكسائي: "النَّصبُ مَهْيَعُ اللغة" يعني: الطَّريق الأوسع في اللغة.

علامات النصب: الفتحة، والياء، والكسرة، والألف، وحذف النون.

النصب بالفتحة: "إبراهيمَ"، "لن أهينَ معلمًا" فـ "أُهينَ" مضارع منصوب بالفتحة، و "معلمًا" منصوب بالفتحة.

النصب بالياء: "معلمَيْن، معلمِين".

النصب بالكسرة: "معلماتٍ".

النصب بالألف: "أخاك".

النصب بحذف النون: "لن يُهانوا".

علامات الجر ثلاث علامات: الكسرة، والياء، والفتحة.

الجر بالكسرة: سلمتُ على معلمٍ، ومعلماتٍ"

الجر بالياء: "سلمتُ على معلمَيْن ومعلمِين"، "سلمت على أخيك".

الجر بالفتحة: "سلمت على إبراهيمَ".

علامات الجزم ثلاث علامات: السكون الأصلية، حذف حرف العلة، وحذف النون.

الجزم بالسكون: "لـمْ يذهبْ".

الجزم بحذف حرف العلة: "لـمْ أرَ".

الجزم بحذف النون: "لـم يعودوا".

نحتم بهذا التمرين: هذه الجملة نُدخل عليها "كان" و "إنَّ" و "ظننتُ"؛ وقد عرفنا عملها من قبل، فـ "كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و "إنَّ" تنصب المبتدأ وترعف الخبر، و"ظننت" تنصب المبتدأ والخبر، والمراد من هذا التمرين هو تطبيق علامات الإعراب على الوجه الصحيح:

المثال الأول:

"أخوك ذو علم"، رفعنا المبتدأ والخبر بالواو.

أَدخل "كان"، فتصير: "كان أخوك ذا علم"، رفعنا المبتدأ "أخوك"، ونصبنا الخبر "ذا".

أَدخل "إنَّ"، فتصير: "إنَّ أخاكَ ذو علم".

أَدخل "ظننت"، فتصير" ظننتُ أخاك ذا علم".

المثال الثاني:

"الطالبان مجتهدان"، مثنى مرفوع بالألف.

أَدخل "كان"، فتصير: "كان الطالبان مجتهدين".

أدخل "إنَّ"، فتصير: "إنَّ الطالبَيْن مجتهدَان".

أَدخل "ظننت"، فتصير: "ظننتُ الطالبَين مجتهدَيْن".

المثالث الثالث:

"المهندسون بارعون" جمع مذكر سالم مرفوع بالواو.

أَدخل "كان"، فتصير: "كان المهندسونَ بارعين".

أَدخل "إنَّ"، فتصير: "إنَّ المهندسين بارعون".

أَدخل "ظننت"، فتصير: "ظننتُ المهندسين بارعين.

المثال الرابع:

"المعلماتُ مخلصاتٌ"، جمع مؤنث سالم مرفوع المبتدأ والخبر بالضمة، و "المعلماتُ" ما نوِّنَ لوجود (أل)، و "مخلصاتٌ" نُوِّنَ على الأصل.

أدخل "كان، فتصير: "كانت المعلماتُ مخلصاتٍ".

أَدخل "إنَّ"، فتصير: "إنَّ المعلماتِ مخلصاتٌ".

أدخل "ظننت"، فتصير: "ظننتُ المعلماتِ مخلصاتٍ".

المثال الخامس:

"إبراهيمُ غضبانُ"، اسمان ممنوعان من الصرف، فـ "إبراهيم" علم أعجمي، و"غضبان" على وزن "فعلان"؛ فرفعناهما بلا تنوين.

أَدخل "كان، فتصير: "كان إبراهيمُ غضبانَ".

أَدخل "إنَّ"، فتصير: "إنَّ إبراهيمَ غضبانُ".

أدخل "ظننت"، فتصير: "ظننتُ إبراهيمَ غضبانَ".

هذا آخر هذا الدرس، وننتظركم -بإذن الله- في الدرس القادم، فإلى ذلكم الحين نستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله بركاته.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما أفدتم وقدمتم، والشكر موصول لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، سائلين الله أن نلقاكم في حلقاتٍ قادمة من برنامجكم "البناء العلمي".

إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الخامس(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإياكم شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

حيَّاكم الله وبيَّاكم أنتم والإخوة المشاهدين والأخوات المشاهدات.

في الحلقة الماضية توقفنا عند كلام المؤلف عن فصل: تقدير الحركات الإعرابية.

قال المؤلف -غفر الله لنا وله وللإخوة المشاهدين: **(فصل: تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ في نحوِ "غلامِي والفَتَى" ويُسَمَّى مقصوراً.**

- **والضمةُ والكسرةُ في نحو "القاضي" ويسمى منقوصًا.**

---

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=HH2j_s84jBU&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=5

- والضمةُ والفتحةُ في نحو "يخشى".
- والضمةُ في نحو "يدعو ويقضي".
- وتظهر الفتحةُ في نحوِ "إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ").

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، **أمَّا بعد:**

فأرحبُ بالجميع في هذا الدرس الخامس من دروس شرح "قطر الندى وبل الصدى" عليه رحمةُ الله، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة.

انتهينا في الدرس الماضي من الكلام على تقسيم علامات الإعراب إلى أصليَّة وفرعيَّة، والآن نبدأ -بإذن الله تعالى- بالكلام على تقسيم علامات الإعراب إلى ظاهرةٍ ومقدَّرةٍ.

قال شيخنا ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصل: تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ....).

المراد بالعلامة الظاهرة: أي ظاهرة في النطق، فعندما يتكلَّم العربي فإنَّ الحركة تظهر في نطقه، ومن ثمَّ تظهر في سمع المخاطَب، فإذا قلتَ: "محمدٌ" تظهر الضَّمة في نطقي وفي سمعك، فسُمِّيت: ظاهرة.

أمَّا المراد بالعلامة المقدرة: وهي ليست المحذوفة أو المعدومة، وإنما هي الموجودة المغطَّاة، والذي غطَّاها مانع الظهور -الذي سيأتي ذكره.

مثال ذلك: أقول: "هذا القلمُ موجودٌ أو غير موجودٍ؟" هو الآن موجود، أمَّا لو أخفيته، فهو من حيث الوجود هو موجود في هذا المكان، فالفرق أنه في الحالة الأولى ظاهر للعيان، أمَّا في الحالة الثانية فغطَّاه ثوبي، وكون ثوبي غطَّاه لا يعني أنه

معدوم أو غير موجود، وإنَّما هناك شيء ستره ومنعه من الظهور.

وهكذا علامة الإعراب المقدَّرة، فهي: علامة يجلبها العامل، كأن تقول: "جاءَ محمدٌ"، فالضمَّة على "محمدٌ" جلبها الفعل "جاءَ"؛ لأنه هو الذي رفع الفاعل، أي: وضع عليه ضمَّة، فعندما يأتي موضع من مواضع تقدير الحركة كالمقصور، كقولك "جاء الفتى"، فالعامل "جاءَ" فعل فعله، أي رفع "الفتى"، ووضع على آخره ضمَّة، إلَّا أنَّ الضمة في "الفتى" وقعت على الألف، والألف ملازمة للسكون، وهذا السكون الملازم للألف غطَّى الضمَّة ومنعها من الظهور، فالضَّمة موجودة، ولكن السكون الملازم للألف غطَّاها ومنعها من الظهور، فنقول: إنها مقدَّرة، يعني: موجودةٌ مغطَّاةٌ مستورةٌ.

المراد بالمانع -الذي يمنع الحركة من الظهور: هو الشيء الذي يستر هذه العلامة الإعرابية ويمنعها من الظهور.

مثلًا: المانع في المقصور مثل: "فتى": كون الألف العربية ملازمةً للسكون.

إذا قلنا: "جاء الفتى"، فـ"جاءَ" فعل رفع الفاعل "الفتى"، أي: وضع في آخره ضمَّة، وقد فعل العامل ذلك، فوضع الضمَّة على الألف، ولكن الألف في العربية -سواء رُسمَت واقفة أو نائمة فإنَّ هذا أمر إملائي كتابي- فإنها ملازمة للسكون، ولا يُمكن أن تُحرَّك لا بفتحة ولا بضمَّة ولا بكسرة، والذي حدث أن آخر هذا الاسم اجتمع فيه شيئان: الضمة علامة الإعراب. والسكون الملازم؛ ولا يُمكن أن يظهر الأمران، والذي حدث أنَّ السكون غطَّى الضمَّة ومنعها من الظهور.

إذًا؛ المانع هنا: السكون الملازم للألف، ويعبرون عنه بـ"التَّعذُّر"، وسنعرف -إن شاء الله- معنى ذلك.

عدد أبواب علامات الإعراب المقدَّرة التي ذكرها ابن هشام قبل قليل يُمكن

أن نقول خمسة أو أربعة، فإنَّ أجملنا كانت أربعة، وإن فصَّلنا كانت خمسة، والأمر في ذلك سهلٌ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ في نحوِ "غلامِي")**، ذكر ابن هشام أنَّ هذه العلامات في عدة أبواب، وبدأ بالباب الأول ومثَّل له بـ "غلامي"، يعني: الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كـ "غلامي، وصديقي، وربي، وديني، أخي"، فتُقدَّر فيه جميع الحركات، يعني: حركة الرفع: الضمة. وحركة النصب: الفتحة. وحركة الجر: الكسرة.

مثل: "صديقي"، تقول في الرفع: "جاء صديقٌ"، وفي النَّصب: "رأيتُ صديقًا"، وفي الجر: "سلمتُ على صديقٍ".

لو أضفنا "صديق" إلى اسم ظاهر مثل: "محمد"؛ فإن الإضافة ستمنع التنوين، ولكنها لا تمنع الإعراب، فالضمة باقية في الرفع ولكن التنوين يذهب، تقول: "جاءَ صديقُ محمدٍ، رأيتُ صديقَ محمدٍ، سلمتُ على صديقِ محمدٍ".

لو أضفنا "صديق" إلى أي ضمير غير ياء المتكلم، ككاف الخطاب، فنقول: "جاءَ صديقُكَ، رأيتُ صديقَك، سلمتُ على صديقِك".

أمَّا لو أُضيفت إلى ياء المتكلم -وياء المتكلم لها خاصيَّة في اللغة العربية، وهي أنها تكسر ما قبلها، وهو حرف الإعراب- ففي الرفع كنتَ تقول: "جاءَ صديقٌ" أمَّا لو أضفتها إلى ياء المتكلم فتقول: "جاءَ صديقُـِـي" فاجتمع شيئان على الحرف: الضمة وهي حق الإعراب، وكسرة المناسبة لياء المتكلم، ولا يُمكن أن يظهرا، فحركة المناسبة -الكسرة- منعت علامة الإعراب من الظهور، فتقول في الرفع: "جاءَ صديقي" مرفوع بضمة مُقدرة، وفي النَّصب: "رأيتُ صديقي" منصوب بفتحة مُقدرة، وفي الجرِّ: "سلَّمتُ على صديقي" مجرور بكسرة مُقدرة؛

فلهذا قال ابن هشام: (تقدر جميع الحركات)، فالمانع الذي منع علامة الإعراب هو حركة المناسبة، وهي هنا الكسر.

سؤال: علامة الرفع الضمة مُقدرة ومتفق عليها، وعلامة النصب مُقدرة ومتفق عليها؛ فهل علامة الجر مقدرة؟ فعلامة الجر الكسرة، والمانع هنا هو الكسر، فهما في النطق سواء!

الجمهور قالوا: علامة الإعراب مُقدرة طردًا للحكم، وهذا هو الراجح.

وبعض النحويين كابن هشام قال: لا حاجة إلى أن نقول إنها مقدرة، ولكن نقول: الحركة الظاهرة في "سلمتُ على صديقي" هي علامة الإعراب. وهذا القول ضعيف.

ننتقل إلى الباب الثاني من أبواب علامات الإعراب المقدرة وهو: الاسم المقصور.

يقول ابن هشام: (تُقَدَّرُ جميعُ الحركاتِ في نحوِ: "غلامِي والفَتَى" ويُسَمَّى مقصوراً).

الاسم المقصور: هو الذي ينتهي بألف لازمة، سواء كانت الألف نائمة -مقصورة- أو واقفة -يابسة-؛ لأنَّ كتابتها أمر إملائي لا علاقة للنحو به. وشرحه في الحقيقة إنما هو في الصرف لأنَّ هذا بنية.

إذا قلت: "جاء الفتى"، فـ "جاء" ترفع "الفتى" أي: تضع على آخره ضمَّة، ولكن "الفتى" مختوم بألف، والألف ملازمة للسكون، وهذا السكون الملازم للألف منع الضمَّة من الظهور، ويسمونه "التَّعذُّر"، والتعذر في اللغة: هو الاستحالة. تقول: تعذر الشيء، أي مستحيل، والمستحيل هنا هو تحريك الألف، إمَّا بضمةٍ في الرفع أو بفتحةٍ في النصب، أو بكسرةٍ في الجر.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع تقدير كلامه: (وتُقدَّر الضمةُ والكسرةُ في نحو "القاضي" ويسمى منقوصًا. وتظهر الفتحةُ في نحوِ "إنَّ القاضيَ").

الاسم المنقوص: هو الاسم الذي ينتهي بياء قبلها كسرة، أو تقول: ياء مديَّة، فإن الياء المدية هي المسبوقة بكسرة، مثل: "القاضي، الراضي، المهتدي، المدعي"، وشرح ذلك إنما هو في الصرف.

والاسم المنقوص تُقدَّر الضمة والكسرة عليه فقط، فالضمة علامة الرفع، والكسرة علامة الجر، فنقول في الرفع: "جاءَ القاضي"، فـ "جاء" رفعت "القاضي" أي: وضعت على الياء ضمَّة، وكان يُمكن في النطق أن نتكلف ونقول: "جاء القاضيُ" مثل: "جاء الفاضلُ، والحارسُ، والقائمُ" فهذا يُمكن ولكنه ثقيل، لا مُستحيل ولا مُتعذر، فبسبب الثقل جلبت العرب سكونًا لتدفع هذا الثِّقل، فالمانع هو دفع الثقل. إذًا؛ هذا السكون الذي جلبته العرب لدفع الثقل منع الضمة من الظهور.

وكذلك في الجر، نحو: "سلكتُ على القاضي"، فـ "على" حرف جر، و"القاضي" اسم مجرور على آخره كسرة، وكان يُمكن أن نتكلف ونقول "على القاضيِ"، ولكن هذا فيه ثقل، لكنه ممكن، وبسبب هذا الثقل سكَّنت العرب الياء، فالسكون المجلوب لدفع الثقل منع الكسرة من الظهور.

إذًا؛ المانع هنا: الثِّقل، ولأنَّ المانع هو الثقل فإنه سيمنع الحركات الثقيلة فقط، وهي الضمة والكسرة، وأما الفتحة فخفيفة، وذلك أنهم يقولون: إنَّ الفتحة سُميّت بذلك لأنه مجرد فتح للفم، لكن الضمة تحتاج إلى علاجين: أن تفتح الفم ثم تضم الشفتين، والكسرة تحتاج إلى أن تفتح الشفتين ثم تُنزلهما إلى أسفل، فالضمَّة والكسرة ثقيلتان لأن كل منها يحتاج إلى عملين، أما الفتحة فخفيفة، ولهذا نجد أنَّ الفتحة هي الأكثر في اللغة، ليكون أكثر الكلام على الخفيف.

إذًا الفتحة تظهر على الاسم المنقوص، فتقول: "رأيتُ القاضيَ"، فلهذا قال ابن هشام: (وتظهر الفتحةُ في نحوِ "إنَّ القاضيَ).

❋ ما حكم المنقوص المنوَّن مثل: "قاضٍ"؟

إذا نكَّرت الاسم المنقوص وحذفت منه "أل" والإضافة فحكمه مثل ما قلنا قبل قليل، ولكن تطبيق الذي قلناه قبل سيؤدي إلى الآتي:

- أنه في الرفع والجر: ستحذف الياء وتنوِّن. تقول: "جاءَ قاضٍ، سلمتُ على قاضٍ"؛ لأنَّ الضمة والكسرة ثقيلتان، فأدَّى ذلك إلى حذف الياء وإثبات التنوين.

- وفي النَّصب: ستثبت الياء، تقول: "رأيتُ قاضيًا"؛ لأنَّ الياء ثبتت والفتحة خفيفة.

نتتقل بعد ذلك إلى الباب الرابع من أبواب علامات الإعراب المقدرة، وهو: الفعل المضارع المختوم بألف، ونُخرج الماضي والأمر لأنهما مبنيان، فلا مدخل لعلامات الإعراب عليهما.

فالفعل المضارع المختوم بألف مثل: "يرضى، يخشى، يرعى، يُدعى، يُرمى". قال ابن هشام (وتُقدَّر الضمةُ والفتحةُ في نحو: "يخشى").

تُقدَّر الضمَّة وهي علامة الرفع، وتُقدَّر الفتحة وهي علامة النصب، ولم يذكر علامة الجزم لأنها حذف حرف العلة، وحذف حرف العلة في نحو: "يدعو - ولم يدع، ويخشى، ولم يخش"، علامةٌ ظاهرةٌ في النطق، فلهذا لم يذكرها لأنه الآن يتكلم على علامات الإعراب المقدرة، وقد ذكرها في علامات الإعراب الأصلية والفرعية، وهي علامة ظاهرة.

❁ ما المانع من ظهور علامات الإعراب؟

إذا قلتَ: "يخشى محمدٌ ربَّه"، فـ "يخشى" فعل مضارع لم يُسبق بناصب ولا بجازم فهو مرفوع، وعلامة الرفع الضمة، إلَّا أنَّ الضمة وقعت على الألف، والألف مُلازمة للسكون، والسكون منع الفتحة من الظهور، فالمانع هنا هو التَّعذُّر، ومع الواو والياء الثقل.

وكذلك في النصب، فلو قلت: "لن يخشى" فالأصل أنَّ هناك فتحة على الألف، ثم إنَّ الألف عليها سكون، والسكون منع الفتحة من الظهور، فصارت مُقدَّرة للتعذُّر.

الباب الخامس والأخير من علامات الإعراب المقدرة: الفعل المضارع المختوم بواوٍ أو ياءٍ، قال ابن هشام مع تقدير كلامه: (وتُقدَّر الضمةُ في نحو "يدعو ويقضي". وتظهر الفتحةُ في نحوِ "إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ").

الفعل "يدعو" على وزن "يفعُل" مثل: "يكتب. وكذلك: "يقضي" مثل: "ينزل".

هذا الفعل إذا كان مرفوعًا مثل: "يقضي محمد، ويدعو محمد"، علامة رفعه الضمة، وهي علامة أصلية، فالوا في الأصل: عليها ضمَّة، والياء في الأصل عليها ضمَّة، فأصل الفعل "يدعوُ، ويقضيُ"، فيُمكن أن نضع الضمة ونظهرها على الواو والياء، ولكن هذا ثقيل، فدفعت العرب هذا الثقل بجلب السكون الذي منع الضمَّة من الظهور على الواو وعلى الياء، فلهذا نقول: إن المانع هنا من الظهور هو الثِّقل، ولأنَّ المانع هو الثِّقل فقد منع الحركة الثقيلة وهي الضمة، وأما الفتحة فإنها حينئذٍ ستظهر، مثل: "لن يدعوَ، لن يقضيَ"، وهذا هو قول ابن هشام: (وتظهر الفتحةُ في نحوِ "إنَّ القاضيَ لن يقضيَ ولن يدعوَ")؛ لأنها خفيفة، وإنما كان المانع في الضمة

هو الثقل.

وأما الجزم فلم يذكر علامته لأنها علامة ظاهرة، وهي حذف حرف العلة.

قد يسأل سائل فيقول: هل هذه المواضع التي ذكرها ابن هشام هي مواضع التقدير فقط؟ أم هناك مواضع أخرى لعلامات الإعراب المقدرة؟

نقول: هناك مواضع أخرى لعلامات الإعراب المقدرة، لكنها ليست مطردة، فهي أقل ورودًا من هذه المواضع التي ذكرها ابن هشام، من ذلك مثلًا: أن يكون المانع من الظهور هو التخلص من التقاء الساكنين، فلو قلت مثلا: "لـمْ يخرجْ"، فـ "يخرجُ" فعل مضارع مجزوم بـ "لـم" وعلامة جزمه السكون، فلو جاء بعد ساكن مثل: "الرجل"؛ فإذا وصلتها في الكلام ستقول حينئذٍ: "لـمْ يخرجِ الرجلُ"، فهذا الكسر ليس علامة إعراب، وإنما حركة للتخلص من التقاء الساكنين، وهذه الحركة هي التي منعت السكون من الظهور.

وهناك سؤال مهم ويُسأل كثيرًا: ما الفرق بين المعرب بالحركات التقديريَّة وبين المبني؟

جميعها لا تضع عليهما الحركات، فالمبني مثل "الذي"، والمعرب لا حركة المقدرة مثل "الفتى"؛ ويُمكن أن نفرِّق بينهما بطريقتين:

- **طريقة سهلة تعليميَّة:** وهي أن الأسماء المبنية محصورة، وقد حصرناها من قبل في عشرة أسماء، فما دخل فيها فهو مبني، وما لم يدخل فيها فإنه ليس مبنيًّا ويكون من المعرّب بالحركات التقديرية.

- **طريقة علمية:** وهي أن المبني بناؤه بسبب بنيته، لأننا قلنا إن الأسماء المبنية إنما تُبنى لشبهها بالحرف، إما شبهًا وضعيًّا أو معنويًّا أو استعماليًّا أو افتقاريًّا، وأما المعرَب بحركات تقديرية فإنَّ المانع في الحرف الأخير فقط، فهناك

سبب في الحرف الأخير كأن يكون ألفًا لا يقبل علامات الإعراب، أو يكون واوًا أو ياءً وعلامات الإعراب ثقيلة عليه؛ يعني أنَّ المعرب بحركات مقدَّرة مشكلته في الحرف الأخير، وأما المبني فسبب بنائه بنية الكلمة كلها.

انتهينا من الكلام على علامات الإعراب، وبذلك ننتهي من الكلام على ما بدأ به ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من أنواع الإعراب وعلامات الإعراب؛ لننتقل إلى باب آخر وهو: إعراب الفعل المضارع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (يُرْفَعُ المضارعُ خاليـًا من ناصب وجازم نحوُ "يقومُ زيدٌ").

الآن سيبدأ ابن هشام في موضوع آخر كبير، وقد ذكرنا في الدرس الأول أن ابن هشام في "قطر الندى" من العلماء الذين قدَّموا الكلام على إعراب الفعل المضارع في أول الكتاب، وكثير من النحويين يؤخرون الكلام على إعراب الفعل المضارع في آخر النحو، والمسألة سهلة ولا مشاحة في الترتيب.

عرفنا أن الفعل المضارع يدخله الرفع والنصب والجزم، ولا جرَّ فيه؛ لأن الجر خاص بالأسماء.

وقبل أن نبدأ بالتفاصيل نُلخِّص كل ذلك، فنقول:

- يُنصَب الفعل المضارع إذا سُبق بناصب، ونواصبه أربعة.
- يُجزم الفعل المضارع إذا سُبق بجازم، وجوازمه خمسة.
- يُرفع الفعل المضارع فيما سوى ذلك، أي: إذا لم يُسبق بناصب ولا بجازم.

سندرس الآن نواصب الفعل المضارع، وجوازم الفعل المضارع، وما سوى ذلك يكون الرفع، وبهذا ينتهي الكلام على إعراب الفعل المضارع.

بدأ ابن هشام بالكلام على رفع الفعل المضارع، فقال: (يُرْفَعُ المضارعُ خاليًا من ناصب وجازم نحوُ "يقومُ زيدٌ")، يعني: إذا لم يُسبق بناصبٍ ولا جازم، وهذه هي الحالة الأصلية للفعل المضارع.

مثال ذلك: أي فعل مضارع لم يُسبق بناصب "أنْ، لنْ، كي، إذن"، ولم يُسبَق بجازم "لـمْ، ولـمَّا، ولام الأمر، و(لا) النهاية".

مثل: "يقومُ زيدٌ" فالفعل لم يُسبق بناصبٍ ولا جازم.

وقولك: "زيدٌ يقومُ"، فالفعل "يقوم" مسبوق بـ "زيد" وهي ليست بناصب ولا جازم، فيُرفع الفعل.

ولو قلت: "كان زيدٌ يقومُ"، فـ "يقومُ" فعل مضارع مرفوع؛ لأنَّه لم يُسبَق بناصب ولا بجازم، فـ "كان" ليست من نواصبه ولا من جوازمه، فإنَّ "كان" ترفع اسمها وتنصب خبرها، وخبرها هنا جملة "يقومُ هو".

ولو قلت: "إنَّ زيدًا يقومُ"، أو "ظننتُ زيدًا يقومُ"، فالفعل هنا مرفوع؛ لأنَّ "ظننتُ" ليست من نواصب الفعل المضارع.

وكذلك في الأفعال الخمسة التي تُرفع بثبوت النون إذا تَّصلت بواو الجماعة "يقومون"، أو ألف الاثنين "يقومان"، أو ياء المخاطبة "تقومين"؛ فكل فعلٍ من الأفعال الخمسة رأيتَ فيه النون فاعلم أنه مرفوع؛ لأنَّ فيه علامة الرفع، كما في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ﴾ [البقرة:٣].

ثم ينتقل ابن هشام إلى الكلام على نصب الفعل المضارع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وينصبُ بـ "لنْ" نحوُ "لن نبرحَ").

النواصب إجمالًا "لنْ، كي، إذن، أنْ".

بدأ بـ "لـن" فقال: (وينصبُ بـ "لنْ" نحوُ "لن نبرحَ").

و "لن": لنفي المستقبل، ولا تنفي الماضي، فإذا أردتَّ أن تنفي قولك: "محمد قام بالأمس"؛ ما تقول: "لنْ قامَ بالأمس"؛ وإنما تقول: "لـمْ يقُم" أو "ما قامَ".

ومن الأمثلة: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ﴾ [يوسف:٨٠]، وقوله ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١]، وقوله ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم:٢٦]، فهنا علامة النصب الفتحة، وقوله: ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحج:٧٣]، وعلامة النصب هنا حذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، وقوله ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة:٩٥]، أيضًا علامة النصب هي حذف النون.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وبـ "كَيْ" المصدريةِ نحوُ "لكَيْلا تأسَوْا").

الناصب الثاني: "كـي" المصدريَّة، والحروف المصدريَّة -كما شُرح في أكثر من مُناسبة- هي التي ينسبك منها ومما بعدها مصدر، مثل: "أنْ، أنَّ، ما"؛ فهذه كلها قد تأتي حروفًا مصدريَّة، كأن تقول: "يُعجبني أن تذهب"، يعني: ذهابك. وقولك "يعجبني أنَّك مجتهد"، يعني: اجتهادك. أو قولك: "يعجبني ما فعلتَ"، يعني فعلكَ"، ومن ذلك: "كي".

فإذا قلتَ: "جئتُ كي أتعلم"، فـ "أتعلم" منصوبة وعلامة نصبها الفتحة، وهي منصوبة بـ "كي" وهي حرف مصدري -يعني ينسبك منه ومن الفعل بعده مصدر- فلو أردنا أن نقابله بمصدره الصَّريح فيكون "التَّعلُّم".

فهل تقول: "جئتُ التَّعلُّم" في الصريح؟

الجواب: لا، لأنَّ هناك محذوفًا مفهومًا وهو لام التعليل، وهو حرف جر،

والمعنى: "جئتُ للتَّعلم" فإذا جئتَ بالمصدر صريحًا فلابدَّ أن تأتي باللام.

أما لو أتيتَ به مؤوَّلًا -يعني منسبكًا من (كي) والفعل- جاز لكَ أن تحذفها، فتقول "جئتُ كي أتعلَّم"، وجاز لك أن تثبتها فتقول "جئتُ لكي أتعلَّم" واللام في "لكي" هي التي جرَّت المصدر المؤوَّل، لأنَّ المصدر المؤوَّل اسم، سواء كان المصدر صريح أو مؤوَّل فهو اسم.

إذًا؛ لام الجر جرَّ المصدر المؤوَّل من "كي" والفعل؛ إلا أن هذه اللام يجوز أن تُحذَف ويجوز أن تُذكَر -كما سنذكر ذلك بعد قليل.

من الأمثلة: قوله تعالى: ﴿كَيۡ تَقَرَّ عَيۡنُهَا﴾ [طه:٤٠]، منصوب بالفتحة، وقوله: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ﴾ [الحديد:٢٣]، فالفعل "تأسوا" والناصب "كي" وبينهما "لا" النافية، وهي لا تؤثر وليس لها عمل، فهي أدخلت فقط معنى النفي، وأمَّا الفعل فهو منصوب بـ "كي". وقال تعالى كذلك: ﴿كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ﴾ [الحشر:٧].

أحوال النصب بـ "كي":

النصب بـ "كي" من حيث تتبُّع اللغة تأتي على ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن تُسبَق بلام التعليل، فتأتي بـ "كي"، وتأتي معها بلام التعليل، تقول "جئتُ لكي أتعلَّم"، وهذه واضحة، فاللام حرف جر، وجرَّت المصدر المؤوَّل من "كي" والفعل.

الحالة الثانية: أن لا تسبق بـلام التعليل، أو نقول: أن تحذف لام التعليل قبلها، كقولك: "جئتُ أتعلم"، نقول: "كي أتعلم" مصدر مؤوَّل، ولكن مجرور بحرف جرٍّ محذوف، وحذفه وذكره كثيران.

الحالة الثالثة: أن تُزاد بعد "كي" كلمة "ما" كأن تقول: "جئتُ كيما أتعلم"، فإن زيدت "ما" وحدها جازَ أن تُعمل "كي" وأن تهملها.

إذا أعملت "كي" يكون الفعل "أتعلم" منصوب بها، و"ما" حرف زائد.

إذا أهملت "كي" يكون الفعل "أتعلمُ" مرفوع، فـ "كي" حرف مُلغى، فـ "كيما" حرف مكفوف مثل "إنما"؛ "كي" مكفوفة" و"ما" كافة، و"أتعلم" فعل مضارع مرفوع، لأنَّ "كي" بطل عملها بسبب زيادة "ما".

ومن ذلك قول الشاعر:

ولقد لحنتُ لكم لكيما تفهموا ... واللحن يعرفه ذووا الألباب

الشاهد "لكيما تفهموا" نصف الفعل بحذف النون.

وقال الآخر:

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما ... يُرجَّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

فهنا ألغى عمل "كي" ورفع الفعل.

فالإعمال والإهمال جائزان إذا زدتَّ "ما" وحدها.

الحالة الرابعة: أن تزيدَ "ما" و"أنْ"، فتقول "جئتُ كيما أنْ أتعلَّمَ"؛ فحينئذٍ ليس في الفعل إلَّا النَّصب، إمَّا يُنصب بـ "أنْ" أو منصوب بـ "كي" على تفصيل.

ومن ذلك قول الشاعر:

فقالت: أكل الناس أصبحتَ مانحًا ... لسانك كيما أنْ تغرَّ وتخدعَ

ننتقل إلى الناصب الثالث هو: إذن.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وبـ "إِذَنْ" مُصَدَّرَةً وهو مُسْتَقْبَلٌ متصِلٌ أو منفصلٌ بقَسَمٍ نحوُ "إذن أُكْرِمَك" و: "إِذَنْ - وَاللهِ - نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ")**.

عمل "إذن": النصب.

معنى "إذن": حرف جواب. أي: أنه منبنٍ على كلامٍ متقدِّمٍ، وهذا الجواب هو نتيجة له وجزاء له.

فـ"إذن" تأتي في الجوب، كأن تقول مثلًا: "سأزوركَ غدًا" فأقولُ: "إذن أفرح، أو: إذن أنتظرك، أو: إذن أُكرمك".

وإذا قلتَ مثلًا: "آملُ أن يتحدَ المسلمون" فأقولُ: "إذن ينتصروا. أو: إذن يُفلحوا".

شروط النصب بـ"إذن":

النصب بـ "إذن" ضعيف، ولهذا لا تنصب المضارع إلا بشروطٍ ذكرها ابن هشام:

الشرط الأول: أن تكون مصدَّرةً، أي: تكون في صدر الجواب، فعندما تقول مثلا: "سأزوركَ غدًا"، فلابد أن يكون جوابي في أوله: "إذن"، فأقول: "إذن أكرمك".

فإن لم تكن مُصدَّرة فإنها لا تنصب، أي: يبطل عملها ويُرفع المضارع بعدها، فإذا قلتَ: "سأزورَك غدًا" أقولُ "أكرمُكَ إذن" فأرفع الفعل "أكرمُكَ"، أو أقول "إنِّي إذن أكرمُكَ"؛ فهنا لم تأتي في الصدر، فحينئذٍ يبطل عملها ويُرفع المضارع.

قالوا: يُستثنى من التصدير: حروف العطف، فإذا كان الذي تقدَّمها حرف العطف "الواو، أو الفاء، أو ثم"؛ فإخراجها من الصدر ليس إخراجًا قويًّا، ولهذا جاء في اللغة إهمالها -وهذا هو الأكثر-، وجاء إعمالها، لأنَّ هذا الإخراج عن الصدر ليس قويًّا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

[الإسراء:٧٦]، وجاء في قراءة ﴿وإذا لا يلبثوا﴾. وفي قوله تعالى: ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء:٥٣]، وفي قراءة ﴿فإذا لا يؤتوا﴾، لأن الذي أخرجها عن الصدارة الواو والفاء.

الشرط الثاني: أن يكون المضارع مُستقبلًا، يعني: في زمن الاستقبال، ونعرف أن الأفعال لها ثلاثة أزمنة:

- إما في الماضي.
- أو في الحال: زمن التكلُّم.
- أو في الاستقبال: زمن ما بعد التكلُّم.

فابن هشام يشترط أن يكون زمن المضارع الاستقبال، وهذا الشرط تحصيل حاصل، لأن المضارع أصلا لا ينصَب في كل أحواله إلا في الاستقبال، فإذا لم يكن في الاستقبال لم ينصب أصلًا، ولكن التنبيه عليه طيب، كأن تقول "إذن أكرمَك" في المستقبل، فينتصب لأنه في المستقبل.

أما إذا كان زمانه الحال فإنه يُرفع حتى ولو سُبق بـ "إذن" مصدرةً، فلو قلت لي "أحبك" وأنا أعرف أنك تحبني، فأقول لك "إذن أصدقُكَ"، لأن تصديقي إيَّاك ليس في المستقبل، ولكن في زمن كلامي، أما لو قلتُ "إذن أحبُّك" وأعني أني أحبك في الحال؛ فترفع أيضًا، لأن المضارع لا يُنصب إلا في الاستقبال.

الشرط الثالث: الاتصال، أي: ليس هناك فاصل بين "إذن" والفعل المضارع، تقول "إذن أكرمك"؛ فإن وُجد بينهما فاصل فإن "إذن" يُلغى عملها ويُرفع المضارع، كأن تقول مثلًا "إذن إني أحبُّكَ، إذن محمدٌ يزورُك".

ثم استثنوا من الفصل: الفصل بالقسَم، فقال ابن هشام (أو منفصل بقسَم)،

ومثل لذلك بقول الشاعر:

إِذَنْ -وَاللهِ- نَــــــرْمِيَهُمْ بِحَـــــــرْبٍ   تُشِــيبُ الطِّفْــلَ مِــنْ قَبْــلِ المَشِــيبِ

فـ "إذن" جاءت في الصدر، وفُصل بين "إذن" والمضارع "نرميَهم" بالقسم "والله"؛ والفصل بالقسم ضعيف، فلهذا بقي العمل وهو النصب، وهذا متفقٌ عليه.

هل نقيس الفواصل الضعيفة بالقسم؟

هناك فواصل متفق على أنها ضعيفة كشبه الجملة -الجار والمجرور وظرف الزمان والمكان- وكذلك النداء، فكثير من النحويين يقيسون هذه الفواصل الضعيفة على القسم، وهو قياس قوي، كأن تقول لمن أراد أن يزوركَ "إذن يا محمد أكرمَك"، فصلتَ بالنِّداء، أو تقول "إذن الليلةَ أكرمَك" فصلتَ بظرف الزمان، أو تقول "إذن في البيت أكرمَك" فصلتَ بالجار والمجرور.

ثم انتقل شيخنا ابن هشام إلى الناصب الرابع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وبـ "أَنْ" المصدريةِ ظاهرةً نحوُ "أَنْ يغْفِرَ لِي").

الناصب الثالث: "أنْ" وهي أم الباب، وأقوى هذه النواصب، فلهذا سنجد أنَّها تنصبُه ظاهرة أو محذوفة -أو مضمرة.

وننبه هنا إلى أن كلمة "أنْ" هي في الأصل مفتوحة الهمزة ساكنة النون، كقولك: "أحبُّ أَنْ تذهبَ، أَنْ يغفرَ اللهُ لي"، لابدَّ أَنْ تجتهد، يعجبني أَنْ تزورني"، ولكن في الكتابة بـ "أنِ المصدرية" كسرنا النون، لأنَّ النون ساكنة وجاء بعدها ساكن "أل" فكسرنا النون تخلصًا من التقاء الساكنين.

و "أَنْ" الناصبة هي مصدريَّة، تقول: "يعجبني أَنْ تجتهدَ" يعني: "يعجبني اجتهادُكَ"، وقولك: "لابدَّ أن تسافر" يعني: "لابدَّ من سفركَ".

الأمثلة: قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ يَأۡنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخۡشَعَ﴾ [الحديد:١٦]، وقوله: ﴿فَأَرَدتُّ أَنۡ أَعِيبَهَا﴾ [الكهف:٧٩]، وقوله: ﴿مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ﴾ [البقرة:٢٥٤]، فهذه كلها منصوبة بفتحة، وقوله: ﴿وَأَن تَصُومُواْ﴾ [البقرة:١٨٤]، فالفعل "تصوموا" منصوب بحذف النون.

أما قوله: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُۚ﴾ [يوسف:٤٠]؛ فـ "ألا" عبارة عَن "أنْ" الناصبة + "لا" النافية؛ لكن في النطق أدغمنا النون في اللام وكتب إملائيًّا حرفًا واحدًا "ألَّا".

وقلنا إنَّ "أَنْ" هي أقوى النواصب، فلهذا عملت ظاهرة ومقدرة، وسيذكر لنا الشيخ ابن هشام الآن أحوال "أنْ" في اللغة العربية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ما لم تُسْبَقْ بِعِلْمٍ نحوُ ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، فإن سُبِقَتْ بِظَنٍّ فوجهانِ نحوُ ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ﴾ [المائدة:٧١]).

لـ "أَنْ" ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: بعدَ العلم، يعني: بعد أمر يدل على علم أو يقين أو تأكُّد، كقوله تعالى ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، فـ "أنْ" وقعت بعد "عِلِمَ" فهي ليست مصدرية ناصبة، وإنما هي مخففة من "أنَّ" الثقيلة، وهذا سيأتي درسه في باب "إنَّ" وأخواتها، فـ "إنَّ" وأخواتها قد تُخفَّف، فيُقال في "إنَّ - إنْ" وفي "أنَّ - أنْ".

فهنا قوله ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمل:٢٠]، أي "علم أنَّه سيكونُ" فلهذا جاء المضارع بعدها مرفوعًا، لأنَّ "أنْ" هنا مخفَّفة من الثَّقيلة، فهي ليست ناصبة.

وكذلك في قوله ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه:٨٩]:

فـ "يرونَ" هنا رؤية العقل بمعنى العلم.

و"ألَّا" هي "أَنْ" + "لا".

و"أَنْ" هنا ليست مصدرية ناصبة، ولكنها "أنَّ" المخففة، أي: "أفلا يرون أنه لا يرجعُ"؛ فلهذا جاء المضارع "يرجعُ".

الخلاصة: أنَّ "أَنْ" إذا وقعت بعدَ كل ما يدل على علم فهي مخففة من الثقيلة، فالمضارع بعدها يكون مرفوعًا.

الحالة الثانية: بعد الظَّن، يعني: بعدما ما يدل على الظَّن والشَّك وعدم التَّأكَّد، مثل "ظنَّ، وخالَ، وحسبَ"؛ فيجوز في "أنْ" الوجهان:

- أن تكون ناصبة: فتنصب المضارع بها.
- أن تكون مخففة من الثقيلة: فترفع المضارع بها.

كأن تقول "ظننتُ أنْ سيسافرُ زيدٌ"، فإما أن تجعلها ناصبة -وهذا هو الأكثر- فيكون التقدير "ظننتُ سافرَ زيدٌ"، فتكون مصدرية وتؤولها. ويجوز أن تجعلها مخففةً من الثقيلة، يعني: "ظننتُ أنَّه سيُسافر زيدٌ".

فإذا جعلتها ناصبة قلتَ "ظننتُ أنْ سيُسافرَ زيدٌ"، وإذا جعلتها مخففة رفعتَ وقلتَ "ظننتُ أن سيسافرُ زيدٌ".

ومن ذلك قوله تعالى ﴿الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓا۟﴾ [العنكبوت:١-٢]، فـ "حسب" ظن، و"أنْ" في الآية ناصبة، والفعل "يتركوا" منصوب بحذف النون، وهذا باتفاق القراء.

وقال تعالى: ﴿وَحَسِبُوٓا۟ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة:٧١]، فـ "ألَّا" يعني "أَنْ"

+ "لا"، وسبقت بـ"حسبوا" الذي فيها معنى الظن، وجاء في الآية قراءتان:

النصب: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ﴾ [المائدة:٧١]، على أنَّ "أنْ" مصدريَّة، يعني: حسبوا عدمَ كونه فتنة.

الرفع: ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونُ﴾ [المائدة:٧١]، على أنَّ "أنْ" مخففة، يعني: حسبوا أنه لا تكونوا.

الحالة الثالثة: أن لا تقع بعدَ علمٍ ولا بعدَ ظنٍّ، وهذه لا تكون إلا مصدريَّة ناصبة، نحو "أحبُّ أن تسافرَ، أريدُ أن تجلسَ، لابدَّ أن تفعلَ كذا".

وسيتكلم ابن هشام بعد ذلك على أنَّ "أَنْ" هذه قد تعمل مضمرةً كما أنها تعمل ظاهرة، ولعملها ظاهرة ومقدَّرة ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: وجوب إضمار "أنْ": أن تكون محذوفة مضمرةً، وذلك في خمسة مواضع.

الحالة الثاني: جواز إضمار "أَنْ" وإظهارها، وذلك في موضعين.

الحالة الثالثة: وجوب إظهار "أَنْ" وذلك فيما سوى ذلك.

نقف هنا ونكمل -إن شاء الله- في الدرس القادم -بإذن الله تعالى.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصول لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، وإلى أن نلقاكم في حلقة قادمة من حلقات برنامجكم البناء العلمي؛ إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السادس(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

يا أهلًا وسهلًا ومرحبًا.

في هذه الحلقة نستكمل حالات إظهار "أَنْ" وإضمارها.

غفر الله لنا ولشيخنا وللمشاهدين، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **("ومُضْمَرَةً جَوَازاً بَعْدَ عاطفٍ مسبوقٍ باسمٍ خالِصٍ نحوُ:**

ولُبْسُ عباءة وتقرَّ عيني ....

---

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=5ozWoHHl2i4&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=6

وبعد اللامِ نحو "لِتُبَيِّنَ للناس").

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله إخواني المشاهدين وأخواتي المشاهدات في الدرس السادس من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"**، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة.

في الدرس الماضي تكلمنا على إعراب الفعل المضارع رفعًا ونصبًا وجزمًا، فانتهينا من الكلام على رفعه، ثم شرع ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكلام على نصب الفعل المضارع، فذكر نصب الفعل المضارع بـ "لـم"، ثم بـ "كي"، ثم بـ "إذن"، ثم بدأ بالكلام على نصبه بـ "أنْ"، وعرفنا أنَّ "أنْ" هي أم الباب، ومن قوتها أنَّها تنصب ظاهرة ومضمرة -أي محذوفة.

ولهذا قلنا في الدرس الماضي -ونعيد: أنَّ لنصب الفعل المضارع بـ "أنْ" ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: وجوب إضمار "أَنْ" يعني: حذفها وعدم التَّصريح بها، وذلك في خمسة مواضع سيذكرها ابن هشام.

الحالة الثانية: جواز إضمار "أنْ" وإظهارها، وذلك في موضعين.

الحالة الثالثة: وجوب إضمار "أنْ" فيما سوى ذلك.

بدأ ابن هشام فيما قرأناه بالكلام على مواضع جواز إضمار "أنْ" وإظهارها، فقال: (ومضمرةً)، يعني: يُنصَب المضارع بـ "أنْ" مضمرةً جوازًا، يعني: يجوز أن تضمرها -تحذفها- ويجوز أن تظهرها -تصرح بها- في اللفظ

❋ ما مواضع جواز إضمارها وإظهارها؟

موضعان:

الموضع الأول: بعدَ عاطف مسبوق باسمٍ خالص.

الموضع الثاني: بعد اللام.

الموضع الأول كما قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بَعْدَ عاطفٍ مسبوقٍ باسمٍ خالِصٍ)، يعني إذا جاء المضارع معطوفًا على اسمٍ خالص.

ومعنى قوله: (اسم خالص): الأسماء إمَّا أن تكون خالصةَ الاسميَّة بحيث لا تُشبه الأفعال، وإما أن تكون مُشبهةً للأفعال.

فالأسماء التي تُشبه الأفعال: هي الأوصاف، ولهذا فإنها قد تعمل عملها، كاسم الفاعل، فـ"ضاربٌ" كـ "يضرب"، و "مضروبٌ" كـ "يُضرَب"، و "حسنٌ" كـ "يحسُن"، وهكذا..

فهذه أسماء ولكنها ليست بخالصة الاسميَّة؛ لأنَّ فيها معنى الفعل، فإذا عُطف الفعل عليها فإنه يُرفَع، تقول مثلًا: "محمدٌ ضاحكٌ ويلعبُ"، فـ "محمدٌ" مبتدأ، و "ضاحكٌ" خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة، والواو حرف عطف، و"يلعب" فعل مضارع، وعُطف على "ضاحك" وهو اسم ليس بخالص الاسميَّة؛ لأنَّه اسم فاعل مأخوذ من "يضحك"، فهو يُشبه الأفعال لأنه مأخوذ منها، فلهذا يُرفع الفعل المضارع.

فالمراد بالاسم هنا هو الاسم الخالص الاسمية الذي لا يُشبه الأفعال، ويُراد به هنا المصدر؛ لأن المصدر هو الأصل الذي تؤخذ منه الأفعال وغيرها، كـ "ضَرْب، ولُبس، وشُرب، وجلوس، وقيام"، فإذا عطفت الفعل على مصدر فيُنصَب.

مثال ذلك: أن تقول: "يُعجبُني اجتهادُك وتنجحَ"، فالفعل "يُعجب"، وياء المتكلم مفعول به مقدَّم، و "اجتهادكَ" اسم صريح مصدر وهو فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضَّمة، ثم عطفتَ الفعل "تنجحَ" بالواو على هذا الاسم الصَّريح فنصبته، وهو قوله: إنَّ الفعل المضارع إذا عُطف على اسم صريح فإنه يُنصب بـ "أنْ" مضمرة جوازًا -يعني يجوز لك أن تصرح بها.

ويجوز في الكلام أن تقول: "يعجبني اجتهادك وتنجحَ"، أو "يعجبني اجتهادك وأنْ تنجحَ"، أي: "يعجبني اجتهادك ونجاحكَ"، فـ "أنْ" حرف مصدري ينسبك منها ومن الفعل مصدر، فهذا مصدر مُؤوَّل، وهو كالمصدر الصَّريح في المعنى والاستعمال، والفروق بينهما قليلة.

ما سبب إضمار "أنْ"؟ ولماذا زعمنا أنَّ المضارع هنا منصوب بـ "أنْ"؟ ولماذا لا نقول: إنَّ المضارع منصوب بحرف العطف؟

الجواب أمران:

الأمر الأول: لأنَّ حروف العطف لا تنصب المضارع، فحروف العطف إنما تعطف ما بعدها على ما قبلها، تُشرِّك ما بعدها مع ما قبلها في المعنى والإعراب، لكنها لا تنصب المضارع.

الأمر الثاني: المضارع هنا بما أنه منصوب، كيف تعطف مضارع على اسم! فإن الفعل يُعطَف على الفعل، والاسم يُعطَف على الاسم، ولا يُعطَف الفعل على الاسم إلَّا إذا كان هذا الاسم يُشبه الأفعال كما قلنا: "محمدٌ ضاحكٌ ويلعبُ"، والحقيقة أنَّ الفعل هنا لم يُعطف على الاسم؛ لأن الفعل هنا منصوب بـ "أنْ"، و "أنْ" والفعل مصدر مؤوَّل، وهذا المصدر المؤوَّل كله معطوف على المصدر السابق، فهو مصدر معطوف على مصدرٍ، إلا أنَّ المصدر الأول صريح والمصدر

الثاني المعطوف مُؤوَّل، لكنه مُؤوَّل مع "أنْ" محذوفة جوازًا.

من الأمثلة على ذلك: قول الشاعرة ميسون الكلبيَّة، تزوجها معاوية رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ وكانت أعرابيَّة فكرهت البقاء في القصور، وصارت تحن إلى البادية، فقالت في ذلك قصيدة، منها قولها:

ولُبسُ عَباءَةٍ وتَقَرَّ عيني ... أَحَبُّ إليَّ مِن لبسِ الشُفوفِ

يعني: أنْ ألبسَ عباءَة وتقرَّ عيني، أحبُّ إليَّ من لبس الثياب الخفيفة الشفافة كالحرير.

فقولها: "وتَقَرَّ عيني" الفعل المضارع "تقر" عُطِفَ بالواو على "لُبسُ" وهو مصدر؛ فلما عطف المضارع على اسم خالص الاسميَّة على مصدر نصبَه بـ "أنْ".

فيجوز أن تُصرِّح بها فتقول: "لُبسُ عباءةٍ وأنْ تقرَّ عيني ** أحبُّ إليَّ"، ويجوز أن تحذفها كما قالت الشاعرة؛ لأن "لُبس" مصدر صريح، فهي في معنى: "أنْ ألبَسَ"، والمعنى: "أنْ ألبس عباءة وأنْ تقرَّ عيني أحب إليَّ من لبس الشفوفِ"؛ فهو مصدر معطوف على مصدر.

فلكَ أن تأتي بمصدرين صريحين، فتقول: "لُبسُ عباءةٍ وقرارةُ عيني".

ولك أن تأتي بهما مؤوَّلين فتقول: "أن ألبسَ وأنْ تقرَّ عينيني".

ولكَ أن تأتي بهما مختلفين، فتقول: "لبس عباءة وتقرَّ"، أو "أن ألبسَ عباءة وقرارةُ عيني".

فكل ذلك جائز، فالمصدر يجوز أن يُعطَف على مثله.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ وهي قراءة الجمهور غير قراءة نافع ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾

[الشورى: ٥١]، فالشاهد "يُرسلَ" هذا فعل مضارع معطوف على وحيًا بـ "أو".

والمعنى: ما كان لبشرٍ أن يكلمه الله مباشرة إلا....، ثم ذكر الطُّرق التي يُكلم الله عَزَّوَجَلَّ بها الناس، وهي: ﴿إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ﴾ [الشورى:٥١] كما حدث مع موسى عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ.

قوله: ﴿أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الشورى:٥١]، "يُرسلَ" فعل مضارع معطوف بحرف "أو" على "وحيًا" وهو مصدر صريح، هذا المصدر الصريح لك أن تأتي به صريحًا، ولك أن تأتي به مؤوَّلًا، فتقول: "ما كان لبشر أن يكلمه الله إلا أن يوحي إليه أو من وراء حجاب أو يُرسل"، فـ "يُرسل" منصوب بـ "أنْ" مضمرة جوازًا.

فلكَ أن تقول: "أن يوحيَ أو أن يُرسل" مؤوَّلين.

ولك أن تأتي بهما صريحين فتقول: "إلا وحيًا أو إرسالًا".

ولك أن تأتي بهما مختلفين كما في الآية.

أمَّا نافع فقرأ "يُرسلُ" بالرفع، فلا شاهد في قراءته.

أما الموضع الثاني لنصب المضارع بـ "أنْ" مضمرة محذوفة مجازًا: أن يكون بعد لام التعليل، كأن تقول: "جئتُ لأتعلَّمَ" فـ "أتعلَّمَ" فعل مضارع وقد نُصب بعدَ لام التعليل، والذي نصب الفعل المضارع ليست اللام؛ لأنها حرف جر، وإنما الفعل المضارع منصوب بـ "أنْ" مضمرة جوازًا، فلكَ أن تقول: "جئتُ لأنْ أتعلَّم" أو "لأتعلَّمَ"، فإذا صرَّحتَ أو لم تُصرِّح فـ "أنْ" هذه مضمرة مع المضارع مَصدر مُؤوَّل، يعني: "للتعلَّم"، واللام جرَّت المصدر.

قال تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ [النحل:٤٤]، يعني: "لأن تبيِّنَ للناسِ".

وقال تعالى: ﴿وَأُمِرۡنَا لِنُسۡلِمَ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنعام:٧١]، فـ "نسلم" منصوب بعد لام التعليل بـ "أنْ" مضمرة جوازًا، والدليل على ذلك ظهورها في الآية الأخرى، فقال: ﴿وَأُمِرۡتُ لِأَنۡ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ﴾ [الزمر:١٢]، فلك أن تقول في اللغة: "أُمرتُ لأكونَ أوَّل المسلمين" فتضمِر "أنْ"، ولك أن تقول: "أمرتُ لأنْ أسلمَ" فتُظهِر "أنْ"؛ فـ "أنْ" هنا مضمرة جوازًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(إلا في نحوِ "لئَلا يعلم"، وقوله "لِئَلا يكونَ للناس" فَتَظْهَرُ لا غيرُ).**

هنا تكلَّم ابن هشام على مسألةٍ مُعيَّنةٍ، وهي وقوع "أنْ" بينَ لام التعليل وبين كلمة "لا"؛ كأن تقول: "تعالَ مبكرًا لأنْ لا تتأخرَ" فـ "أنْ" مختومة بنون ساكنة وبعدها لام؛ فبينهما إدغام "ألَّا" وقبلها اللام، فصارت "لِئلَّا"؛ فتنطق "لـأَنْ لا" وتُكتب إملائيًّا متَّصلة "لـئلا" فهي عبارة عن:

- لام التعليل الجارَّة.
- "أنْ" الناصبة.
- وكلمة "لا"

فإذا وقعت "أنْ" بين لام الجر التعليليَّة وبين "لا" يجب أن تظهر وتُثبَت، ولا يجوز أن تُحذَف، فهذا الموضع من مواضع وجوب الإظهار على الأصل.

ووجب أن تظهر لأننا لو حذفنا "أنْ" ستلتقي لام الجر بـ "لا" وستكون الكلمة "لـلا"، وهذا ليس بحسن، لتكرر المتشابهات.

من الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيۡكُمۡ حُجَّةٌ﴾ [البقرة:١٥٠]، فالفعل "يكونَ" وهو منصوب بـ "أنْ" وقبله لام التعليل وبعده

"لا"، يعني: "لأنْ لا يكونَ عليكم حجَّة" أي: لكي لا يكون، ثم أُدغمَت وكُتبت "لئلَّا يكونَ"، فـ "لا" هنا نافية، فينفي أن يكون للناس عليهم حجَّة.

ومن ذلك أيضًا: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [الحديد:٢٩]، فهنا "أنْ" وقبلها اللام، وبعدها "لا"، ثم "يعلم"، ولكن "لا" في الآية ليست نافية، وإنما هي زائدة، لأنَّ المعنى على زيادتها، فذكرها وحذفها من حيث اللفظ سواء، أما من حيث المعنى فهي تدل على التوكيد، فالمعنى "ليعلمَ أهل الكتاب أنهم لا يقدرون على شيء"، وليس "لئلا يعلم".

وأما قوله: ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾ [الحديد:٢٩] فـ "ألا" عبارة عن "أنْ" و"لا"، و"أنْ" وقعت بعدَ علمٍ فهي مخفَّفة من "أنَّ"، والمعنى: "ليعلم أهل الكتاب أنَّهم لا يقدرون على شيء".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ونحوُ "وما كان الله لِيعذبَّهم" فتُضْمَرُ لا غيرُ).

بعد أن انتهى ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على إضمار "أنْ" جوازًا؛ انتقل إلى الكلام على إضمارها وجوبًا، ويكون في خمسة مواضع -أو أربعة مواضع:

- بعد لام الجحود.
- بعد "حتى".
- بعد "أوْ" التي بمعنى "إلى أن" أو "إلَّا أنْ".
- وبعد فاء السببيَّة.
- وبعد واو المعيَّة.

وبعضهم يجعلها خمسة -كما عددنا-، وبعضهم يجعل واو المعيَّة وفاء السببيَّة في موضع واحد؛ لأنَّ حكمهما وشرطهما واحد، فتكون أربعة مواضع، ولا

مشاحة في ذلك.

قال ابن هشام: (ونحوُ ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال:٣٣] فتُضْمَرُ لا غيرُ)، يعني: يجب أن تُضمَر في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال:٣٣]، يُريد بهذه الآية لام الجحود، فالمضارع إذا وقع بعد لام الجحود فإنَّه يُنصب بـ "أنْ" مُضمرة وجوبًا.

ولام الجحود: هي اللام الواقعة بعد "ما كان" أو "لم يكن"، يقولون: بعدَ كونٍ منفي.

يقول الناظم:

وكل لام قبلها "ما كان" أو "لم يكن" فللجحود بانَ

كقولك: "ما كانَ زيدٌ ليهمل، لم يكن زيدٌ ليهمل" أصل الجملة "زيدٌ يُهمل" هذا في الإثبات، فإذا أردتَّ أن تنفي فتقول: "ما كان زيدٌ يهمل"، فإذا قالوا: "ما كان زيدٌ ليهمل"، فهذه اللام أكَّدت النفي.

إذًا؛ لام الجحود هي اللام التي تؤكِّد وتقوي النفي.

فالجحود في اللغة هو: النفي. وجحدتَّ حقي، أي: نفيته.

وتأتي بصيغة الماضي، كقولك: "ما كان زيد ليهمل، لم يكن زيد ليهمل"، والمضارع الواقع بعدها دائمًا منصوب بـ "أنْ" مُضمرة وجوبًا.

لماذا زعمنا أنَّ المضارع هنا منصوب بـ "أنْ" ولم نقل: إنه منصوب بلام الجحود؟

لأنَّ لام الجحود هي لام الجر، ولام الجر تجر الأسماء، ولكن ما تفعل شيئًا في الأفعال.

ونقول هنا -كما قلنا قبل قليل: إنَّ الفعل منصوب بـ "أنْ" مضمرة وجوبًا، و "أنْ" والفعل المضارع مصدر مؤوَّل مجرور بلام الجحود، فلام الجحود حينئذٍ دخلت على مصدر مؤوَّل، أي: دخلت على اسم -على أصلها وحقيقتها.

من الأمثلة: قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمۡ﴾ [الأنفال:٣٣]، "يعذبهم" فعل مضارع بعد لام الجحود، لأن اللام وقعت بعد قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٣].

وقوله: ﴿فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظۡلِمَهُمۡ﴾ [التوبة: ٧٠]، وقوله: ﴿فَمَا كَانُواْ لِيُؤۡمِنُواْ﴾ [الأعراف: ١٠١]، وقال: ﴿مَّا كَانَ ٱللَّهُ لِيَذَرَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ عَلَىٰ مَآ أَنتُمۡ عَلَيۡهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]، وقال تعالى: ﴿لَّمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ﴾ [النساء: ١٣٧].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كإضمارها بعد حتى إذا كان مستقبلاً نحو ﴿حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]).

الموضع الثاني لإضمار "أنْ" وجوبًا: إذا وقع المضارع بعد "حتى".

تقول: "جئتُ حتى أتعلم"، معنى "حتى" هنا: للتعليل -تعليليَّة- أي: "كي أتعلم، أو لأتعلم".

وتقول: "سأنتظركَ حتى تطلع الشمس"، "حتى" هنا للغاية -غائيَّة.

قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ﴾ [الحجرات:٩]، "حتى" هنا يجوز فيها الوجهان -غائيَّة وتعليلية- من حيث المعنى؛ لأنه قال: ﴿فَقَٰتِلُواْ﴾ وما قال: "اقتلوهم"، فالقتلُ مرَّة واحدة، أما "قاتلوهم" يعني مرَّة من بعد مرَّة حتى يرجعوا،

أو: قاتلوهم كي يرجعوا.

سبب إضمار "أنْ"؟ ولماذا لا نقول: إنَّ المضارع منصوب بـ"حتى" نفسها؟

الجواب: أنَّ "حتى" حرف جر، وحرف الجر خاص بالأسماء، فلهذا نقدِّر "أنْ" ناصبة للمضارع، ثم نقول: إنَّ "أنْ" والفعل مصدر مؤوَّل، فهو اسم وقد جرَّته على أصلها.

والنصب بـ"حتى" له شرط، وهو: إذا كان مستقبلًا.

وهذا الشرط أشرنا إليه من قبل، أنَّ الفعل المضارع لا يُنصَب غلَّا في الاستقبال، أمَّا إذا كان في الحال -زمن التكلُّم- فإنَّه لا يُنصَب، وإنَّما يُرفع.

والمراد بالاستقبال: الاستقبال المحض.

ولهذا يقولون: أحوال زمن المضارع بعد "حتى":

الحالة الأولى: الاستقبال المحض، يعني أنه لا يُتصوَّر فيه إلا أن يكون بعد زمان التكلُّم والفعل الذي قبله، فلا يكون إلا في المستقبل، فهذا ليس فيه إلا النصب، كأن تقول "سأسافر إلى مكة حتى أعتمرَ"، فالاعتمار هنا ما حدث بعد. ومثل قولك: "سأزورك غدًا حتى أشرحَ لك"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ﴾ [طه:٩١]، فهذا ليس فيه إلا النصب.

الحالة الثانية: أن يكون زمان الفعل المضارع الواقع بعد "حتى" الحال ولكن باعتبار زمن التكلُّم، فحينئذٍ لك أن ترفع ولك أن تنصب؛ لأنَّك إذا قلتَ مثلًا حال طوافك: "سافرت حتى أعتمرَ"، فالاعتمار الآن في زمن التكلُّم، فهنا ليس استقبالًا محضًا؛ لأن الاعتمار بالنسبة للتكلُّم حال، فترفع الفعل وتقول: "حتى أعتمرُ"، ويجوز أن تنصب بالنَّظر إلى الفعل السابق، فالاعتمار باعتبار السفر هو استقبال،

فتقول: "سافرتُ حتى أعتمرَ" فيكون مجرد إخبار أنَّك فعلت السفر كي تعتمر بعده، أما لو أردتُّ أن أُخبركَ أنِّي الآن أعتمر فترفع الفعل، والمعنى يختلف، لكن في النحو يجوز فيه الوجهان.

الحالة الثالثة: المضي باعتبار زمن التكلُّم.

لو قلت: "سافرتُ حتى أعتمرَ" لكني قلتُ ذلك لك بعد أن انتهينا من العمرة، فالعمرة الآن بالنسبة لزمن التكلُّم ماضي، فلهذا ترفع وتقول: "حتى أعتمرُ"؛ ولكن العمرة بالنسبة للفعل استقبال، فلك أن تنصب.

إذًا؛ المضارع بعد "حتى" إن كان في الاستقبال المحض -يعني باعتبار زمن التكلم وباعتبار الفعل الذي قبله- فليس فيه إلَّا النَّصب.

أمَّا إذا لم يكن استقباله محضًا بحيث كان حالًا في زمن التكلُّم أو ماضيًا بزمن التكلُّم؛ فهذا يجوز فيه الوجهان، ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: ﴿مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ﴾ [البقرة:٢١٤]، فهنا قراءتان ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [البقرة:١٠٢]، و﴿حَتَّىٰ يَقُولُ﴾ [البقرة:١٠٢].

- فمن قال: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ﴾ [البقرة:١٠٢] جعله مستقبلًا، فالآية نزلت بعد حادثة الأحزاب، ولكن قالوا ذلك بعد الزلزلة، فكان الاستقبال بهذا الاعتبار.
- ومن رفع ﴿حَتَّىٰ يَقُولُ﴾ [البقرة:١٠٢] باعتبار زمن التكلُّم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وبعد "أَوْ" التي بمعنى إِلَى نحو:

لأَسْتَسْهِلَنَّ الصعب أو أُدْرِكَ المنى ....

أو التي بمعنى إِلا نحو:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قوم كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تستقيمَا).

الموضع الثالث لإضمار "أنْ" وجوبًا: إذا وقع المضارع بعد "أو".

"أو" المعروفة المشهورة هي "أو" العاطفة، أما "أو" هنا بمعنى "إلى أن" وهو أسلوب عربي لطيف جميل فتكون غائيَّة، أو تأتي بمعنى "إلَّا أنْ"؛ فـ "أنْ" مقدَّرة في الموضعين، فلهذا ينتصب المضارع بعدها، كأن تقول مثلًا "سأجلس في المسجد أو احفظ القرآن"، فإذا انتبهتَ للمثال فلن تجد فيه عطف، فأنت لا تُخيِّر بينَ الأمرين، وإنما تقول "سأجلسُ في المسجد إلى أنْ أحفظَ القرآن"، وقولك "سألازم العلماء أو أفهم العلم"، وتقول "لألزمنَّكَ أو تقضيني حقي"، يعني: "إلى أن تقضيني حقي"؛ فهو لا يخيِّر بين الأمرين، وإنما يُخبرك أنه سيفعل هذا الأمر إلى أنْ تقضيه حقه.

أو تقول مثلًا: "لأقتُلنَّك أو تُسلِم" يعني: سأقتلنَّك إلَّا أن تُسلم، فإنِّي لن أفعل ذلك.

مثلًا: لو أنَّ إنسانًا أخطأ فقلت "لأعاقبنَّك أو تعتذر" فهذا ليس للتخيير، و "أو" تحتمل الأمرين، يعني" سأعاقبك، فإذا رفضت سأعاقبك إلى أن تعتذر"، أو "سأعاقبك إلَّا أن تعتذر".

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعبَ أوْ أُدْرِكَ المُنى فما انْقادَتِ الآمالُ إلا لِصابِرِ

يعني: لأستسهلنَّ الصعب إلى أن أُدرك المنى.

وقول الآخر:

وكنتُ إذا غَمَزْتُ قناةَ قوم كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تستقيمَا

قوله "القناة" يعني" الرُّمح.

يقول: من قوَّتي أنِّي إذا هزرتُ الرُّمح إمَّا أن يعود مستقيمًا أو ينكسر.

فقوله: "كَسَرْتُ كُعُوبَها أو تستقيمَا" يعني: "كَسَرْتُ كُعُوبَها إلا أن تستقيم".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي ٱلْبُيُوتِ حَتَّىٰ يَتَوَفَّىٰهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ ٱللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾ [النساء:١٥]، هنا لا يُخيِّر، وإنَّما يقول: أمسكوا هؤلاء النسوة في البيوت حتى يتوفَّاهن الموت إلَّا (أو: إلى) أنْ يجعل الله لهنَّ سبيلًا، وقد جاء في الحديث «**قد جعل الله لهن سبيلًا**».

وكذلك قوله تعالى: ﴿سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح:١٦]، هذه قراءة الجمهور على أن "أَوْ" عاطفة.

وفي قراءة ﴿تقاتلونهم أو يسلموا﴾، يعني: تقاتلونهم إلى أنْ يُسلموا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وبعدَ فاءِ السببيةِ أو واوِ المعيةِ مسبوقَتَيْنِ بنفي مَحْضٍ أو طلبٍ بالفعل نحوُ** ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، ﴿وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران:١٤٢]، ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه:٨١] و **"لا تأكلِ السمك وتشربَ الحليب"**).

هذا الموضع الرابع والخامس جُمعا لأنَّ أحكامهما وشرطهما واحد.

المراد بفاء السببيَّة: هي الفاء العاطفة، لكنها مع العطف تدلُّ على السببيَّة.

مثال ذلك: "أجتهد فتنجحَ".

أما واو المعيَّة: فهي واو العاطفة، لكن تدل مع العطف على المعيَّة، كأن تقول "اجتهد وتنجحَ".

وفاء السببية واو المعيَّة حرفا جواب، أي: أنَّ ما بعدهما جواب ونتيجة لما قبلهما، كقولك "اجتهد" فنتيجة الاجتهاد هو النجاح.

هاتِ "النجاح" على صورة فعل مضارع: "تنجح".

هاتِ قبله فاء أو واو: "اجتهد فتنجحَ" و"اجتهد وتنجحَ"

ومثل قولك "تعالَ فأُكرمَك، تعالَ وأُكرمَك"، وقولك "ابقَ في المسجد فتحفظَ القرآن، أو: وتحفظ القرآنَ".

شرط نصب المضارع بعدهما:

قال ابن هشام (مسبوقَتَيْنِ بنفي مَحْضٍ أو طلبٍ بالفعل)، فلابد أن يُسبَق بنفيٍ أو طلب.

نبدأ بالنفي: وهو واضحٌ، كأن تقول: "محمد لا يهملُ" نتيجة عدم الإهمال هو النجاح، هاتِ "النجاح" على صورة فعل مضارع مسبوق بواو أو فاء، تقول: "محمدٌ لا يهملُ فينجحَ، أو: وينجحَ"؛ فالمضارع حينئذٍ منصوب بـ"أنْ" مضمرة وجوبًا في مثل هذا الأسلوب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾ [فاطر:٣٦]، فالفاء هنا سببيَّة، والمعنى: لا يُقضَى عليهم، والقضاء عليهم هذا يسبب الموت، فالفعلان حينئذٍ مرتبطان مع بعض، والثاني نتيجة للأول، فالأول سبب للثاني.

في القراءة الأخرى: ﴿لا يقضى عليهم فيموتون﴾، هنا الفعل المضارع مرفوع على أنَّ الفاء حرف عطف، والمعنى: لا يُقضَى عليهم ولا يموتون.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات:٣٦]، على الرفع، ويكون المعنى: لا يؤذن لهم ولا يعتذرون.

وعلى النصب تقول: "ولا يؤذن لهم فيعتذروا"، يعني: لا يؤذن لهم، فيترتب على ذلك أنهم لا يتمكَّنون من الاعتذار.

وأمَّا الطلب فالمراد به ثمانية أشياء في اللغة، وهو كل كلمة يُطلب بها إما فعل الفعل، أو ترك الفعل، وهو:

- الأمر: كـ "اذهب"، أطلبُ منكَ أن تفعل الفعل بأمر.
- النهي: "لا تفعل" أطلب منكَ عدم الفعل.
- الدعاء: ويكون من الأسفل للأعلى، كأن تقول لرب عَزَّوَجَلَّ: "اغفر لي".
- الاستفهام: كقولك: "هل تذهب" أطلبُ منكَ أن تجيب.
- العرض بـ "ألا": كـ "ألا تأتي"، أطلب منك الإتيان لكن بلطف ورفق.
- التَّحضيض بـ "هلَّا، لولا، لو ما"، يعني طلب الشيء بشيء من الحث، كقولك "هلَّا تأتي".
- التَّمني بـ "ليت" كـ "ليتنا نسافر"، يعني أطلب هذا الأمر على سبيل التَّمني.
- التَّرجي بـ "لعل": كأن تقول: "لعلَّكَ تأتي"، أطلب منكَ الفعل ولكن برجاء.

وقد جُمعت هذه الأشياء في قول الشاعر:

مُرْ وَادْعُ وَانْهَ وَسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِمُ ... تَمَنَّ وَارْجُ كَذاك النفْيُ قد كَمَلا

فذكر الطلب، ثم أتبع النفي بأنواع الطلب.

والأمثلة كثيرة على فاء السببيَّة وواو المعية:

- كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطۡغَوۡاْ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه:٨١]، فالفعل "يحلَّ" جاء بعدَ فاء السببيَّة، وفاء السببيَّة مسبوقة بنهي "لا تطغوا" فيترتَّب على ذلك أن يحل عليكم غضبي.

○ وقوله: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ﴾ [الأعراف:٥٣]، يعني: هل لنا من شفعاء فيترتب على ذلك أنهم يشفعون لنا؟

○ وفي الحديث «هل من داعٍ...»، والنتيجة: «**فأستجيبَ له**»، وقوله: «**هل من مستغفر فأغفر له، وهل من تاب فأتوب عليه**».

○ وقوله تعالى: ﴿لَوۡلَآ أَخَّرۡتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ﴾ [المنافقون:١٠] هذا تحضيض، ثم قال: ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ [المنافقون:١٠].

○ وقوله: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء:٧٣].

○ وقوله: ﴿وَقَالَ فِرۡعَوۡنُ يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗاۚ وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِفِرۡعَوۡنَ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ وَصُدَّ عَنِ ٱلسَّبِيلِۚ وَمَا كَيۡدُ فِرۡعَوۡنَ إِلَّا فِي تَبَابٖ﴾ [غافر: ٣٧].

الخُلاصة في النَّصب بـ "أنْ":

- أنَّ النصبَ بـ "أنْ" إمَّا أن يكونَ بـ"أنْ" جائزة الإضمار، فيجوز أن تُضمَر ويجوز أن تظهر، وذلك في موضعين.
- أو أن يكون النَّصب بـ "أنْ" مضمرة وجوبًا، وذلك في خمسة مواضع، أو أربعة مواضع.
- أو يكون النَّصب بـ "أنْ" مظهرة فيما سوى ذلك.

والخلاف في مسألة النصب بـ "أنْ" المضمرة بين النَّحويين، وما قرَّرناه من قبل هو قول البصريين، وتابعهم على ذلك الجمهور.

وقال الكوفيون: الفعل المضارع في كل ذلك منصوب بالحرف السابق، فإذا

ظهرت "أنْ" فهي الناصبة، وإذا لم تظهر فإن الفعل منصوب بلام التعليل، وبـ "حتى"، وبفاء السببيَّة وواو المعيَّة.

فقالوا: إنَّ لام التعليل هي حرف جر، فإذا دخلت على الاسم تجره، لكن إذا دخلت على فعل مضارع فإنها تنصبه، وهم لا يرون حرجًا في ذلك، مع أنه خلاف قياس اللغة ويؤدي إلى عدم النظير، والراجح في المسألة هو قول الجمهور.

فهذا ما يتعلق بنصب الفعل المضارع، لننتقل إلى جزم الفعل المضارع، وخاصَّة الجزم بالطلب، لأنه يرتبط بالنصب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فإن سَقَطَتِ الفاءُ بعد الطلب وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ نحوُ قولِه تعالى: ﴿قُلۡ تَعَالَوۡاْ أَتۡلُ﴾ [الأنعام:١٥١])**.

ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الفعل ينجزم عمومًا في ستَّة مواضع:

- في جواب الطلب.
- بعد "لـمْ".
- وبعد "لـمَّا".
- وبعدَ لام الأمر.
- وبعدَ "لا" الناهية.
- وبعد أدوات الشَّرط الجازمة.

بدأ بجزم الفعل المضارع بجواب الطلب، فقال: **(فإن سَقَطَتِ الفاءُ بعد الطلب)**، كما قلنا قبل قليل: "اجتهد فتنجحَ، لا تلعب فتنجحَ"؛ فإذا سقطت الفاء في هذا الأسلوب وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ الفعل المضارع.

ومعنى قوله: "قُصِدَ الجزاء"، أي: قُصِدَ أنَّ الفعل المضارع جزاء ونتيجة

وجواب للطلب السابق، فيجب أن يكون المعنى هكذا.

فإذا قلتَ: "اجتهدَ فتنجحَ" ينتصب الفعل المضارع لوجود الفاء، فإذا حذفتَ الفاء فإنَّ المضارع ينجزم، تقول: "اجتهد تنجحْ"، تريد أنَّ النجاح مترتبٌ نتيجة لاجتهادك، كأنك قلت: "إنْ تجتهد تنجحْ".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا﴾ [الأنعام:١٥١] والنتيجة ﴿أَتْلُ﴾ [الأنعام:١٥١]؛ كأنه قال: "قل تعالوا، فإن تقبلوا أتلوا"؛ فلهذا جزم الفعل المضارع "أتلُ" وعلامة الجزم حذف حرف العلَّة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ [مريم:٢٥] وجواب ذلك ﴿تُسَاقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا﴾ [مريم:٢٥].

السؤال: المضارع هنا لا إشكال أنه ينجزم، ولكن ما جازمه؟

القول الأول: إنَّ المضارع هنا مجزوم بالطلب، يعني نفس الطلب هو الذي جزمه، فلو قلنا "اجتهد تنجح" فـ "تنجح" مجزوم بفعل الأمر "اجتهد" لأنه هو الطلب هنا.

القول الثاني -وهو قول الجمهور: إنَّ الفعل المضارع مجزوم بأداة شرطٍ محذوفة، وأداة الشرط التي تُقدَّر هي: "إنْ" أم الباب، فيكون تقدير قولك: "اجتهد تنجح" هو: "إنْ تجتهد تنجحْ" ثم حذفنا "إنْ" فصارت "اجتهد تنجح".

إذًا؛ الفعل المضارع هنا مجزوم بـ "إنْ"؛ ولهذا لا يذكرون الجزم بجواب الطلب في الجوازم؛ لأنه داخل في الجزم بأدوات الشرط القادمة.

سؤال مهم: ما حكم المضارع في مثل هذا الأسلوب إذا لم يُقصَد الجزاء؟

هذا الذي قد يقع فيه اللبس عند كثير من الطلاب المتكلِّمين، فقد يأتي هذا

الأسلوب ولكن لا نقصد أن الفعل المضارع جزاءٌ للطلب، كأن تنهى أطفالًا يلعبون، فأقول لك "اترك الأطفال يلعبون"؛ فلعبهم ليس نتيجة ويترتب على تركه لهم، بل هم يلعبون الآن، وليس المعنى "إن تترك الأطفال يلعبون في المستقبل"؛ فالفعل هنا: "يلعبون" ليس مترتبًا على الطلب؛ بل هو حالٌ من الأطفال، يعني: اترك الأطفال حالة كونهم يلعبون، كأنك قلتَ: "اترك الأطفال لاعبين". فـ "يلعبون" هنا فعل مضارع مرفوع؛ لأنه جملة حاليَّة، لكن لو أنهم جالسين ما يلعبون وأنت منعتهم من اللعب، فأقول لك: "اترك الأطفال"، ثم يترتب على تركك لهم أنهم "يلعبون"؛ فاللعب هنا صارَ مرتِّبًا على الترك؛ فهنا تجزم الفعل، فأقول لك "اتركْ الأطفال يلعبوا"، يعني: اترك الأطفال، إن تتركهم يلعبوا.

ومثل ذلك قولك: "أعطني كتابًا يفيدُني"، فإذا قصدتَّ "أعطني كتابًا مفيدًا" فترفع الفعل، لأن "يُفيدُني" نعت لـ "كتابًا". وإذا قصدتَّ "أعطني كتابًا، إنْ تعطني كتابًا يفدْني"؛ فتجزم، فعل حسب المعنى الذي تريد.

ومن ذلك قوله سُبۡحَانَهُۥ وَتَعَالَىٰ: ﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ﴾ [التوبة:١٠٣]، فإذا كانت "تطهرهم" هنا نعت لـ "صدقة" يعني: صدقة مطهرة لهم؛ فترفع الفعل.

أما لو كان "تطهرهم" جواب لـ "خذْ" ويكون المعنى: خذْ من أموالهم صدقة، إن تأخذها تطهرهم؛ فهنا تنصب، والمعنى يختلف.

وقوله: ﴿تُطَهِّرُهُمۡ﴾ [التوبة:١٠٣] بالرفع عند السبعة، والمعنى حينئذٍ: صدقةً مطهرةً، على أنَّ "تطهرهم" جملة فعليَّة نعت لـ "صدقة".

وقال تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفۡتُ ٱلۡمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي وَكَانَتِ ٱمۡرَأَتِي عَاقِرٗا فَهَبۡ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّٗا ۝٥ يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنۡ ءَالِ يَعۡقُوبَۖ وَٱجۡعَلۡهُ رَبِّ رَضِيّٗا﴾ [مريم: ٥] قراءة "يرثُني"، وقراءة أخرى "يرثْني".

فـ "يرثُ" بالرفع: على أن "يرثني" جملة نعت لـ "وليًّا"، كأنه قال: "فهب لي من لدنك وليًّا وارثًا"

و "يرثْ" بالجزم: على أنه جواب للطلب، كأنه قال: "هب لي من لدنكَ وليًّا، إن تهبْهُ يرثْني".

ومن ذلك قوله تعالى عن ناقة صالح: ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِيٓ أَرْضِ ٱللَّهِۖ﴾ [الأعراف: ٧٣]، وفيها قراءتان:

القراءة الأولى بالجزم ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلْ﴾ [الأعراف:٧٣] على أنَّ المعنى: ذروها، إنْ تذروها تأكلْ.

القراءة الثانية بالرفع ﴿فَذَرُوهَا تَأْكُلُ﴾ [الأعراف:٧٣] على أنه حال، يعني: ذروها حالة كونها تأكل، بمعنى: آكلةً.

انتهى الوقت، وسنكمل ما بقي -إن شاء الله- في درسٍ قادم.

شكر الله لك فضيلة الشيخ ما قدَّمتَ، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتك، والشكر موصول لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، سائلين الله أن نلقاكم في حلقة جديدة من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السابع(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح كتاب **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا، وحيَّاكم الله وبيَّاكم.

توقفنا في الدرس الماضي عند جزم الفعل المضارع، عند قول المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فإن سَقَطَتِ الفاءُ بعد الطلب وقُصِدَ الجزاءُ جُزِمَ نحوُ قولِه تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْاْ أَتْلُ﴾ [الأنعام:١٥١]).

---

(١) https://www.youtube.com/watch?v=GY1pzaPsay8&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=7

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس السابع من دروس شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبثُّ من الأكاديمية الإسلاميَّة المفتوحة في مدينة الرياض.

توقفنا في الدرس الماضي في الكلام على جزم الفعل المضارع بعدَ أن انتهينا من الكلام على نصب الفعل المضارع، فانتقل ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من النَّصب إلى جزم الفعل المضارع.

وقبل ذلك رتَّبنا الجوازم التي ذكرها ابن هشام على ستَّة جوازم، فذكر أن الفعل المضارع ينجزم في ستة مواضع:

الأول: في جواب الطلب.

الثاني: بعد "لـمْ".

الثالث" بعد "لـمَّا".

الرابع: بعد لام الأمر.

الخامس: بعد "لا" الناهية.

السادس: بعد أدوات الشرط الجازمة.

وسيسير رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذا الترتيب.

فبدأ بالكلام على جزم الفعل المضارع في جواب الطلب فقال ما سمعناه، وهذا قد شرحناه في الدرس الماضي؛ لأنَّ له ارتباطًا بنصب الفعل المضارع، فلا

نعيد الكلام عليه.

إذ انتقل بعدَ ذلك إلى الكلام على شرط الجزم بجواب الطلب إذا كان الطلب نهيًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وشرطُ الجزم بعد النهيِ صحةُ حلولِ "إِنْ لا" محلَّه نحوُ "لا تدنُ من الأسد تسلمْ"، بخلاف "يأكُلُك")**.

هذا الشرط يعود بنا إلى ما ذكرناه في الدرس الماضي من الجزم بجواب الطلب، فإذا قلتَ: "اجتهد تنجحْ" الجازم لهذا الفعل المضارع فيه قولان للعلماء:

القول الأول هو قول الجمهور: أنَّ الفعل المضارع مجزوم بأداة شرط محذوفة، والتقدير "اجتهدْ، إنْ تجتهدْ تنجحْ".

القول الثاني: أنَّه مجزوم بالطَّلب نفسه، وهذا قولٌ ضعيف.

بناء على قول الجمهور اشترطوا هذا الشرط في جواب النَّهي، فقالوا: إنَّ جواب النهي كـ "تسلم" لا يُجزَم إلا إذا كان جوابًا للنهي نفسه لا للفعل، والذي يضبط ذلك ويُبيِّنه أن يصح أن تضع "إنْ لا" قبله.

فقولهم "لا تدنُ من الأسد تسلمْ"؛ السلامة هل هي نتيجة وجزاء للدنو -وهو الفعل- أم لعدم الدنو -وهو النهي؟

الجواب: هو نتيجة لعدم الدنو؛ فالعل هنا ينجزم لأنه جوابٌ للنهي.

أما لو قال قائل: "لا تدنو من الأسد يأكلك"؛ فأكل الأسد نتيجة وجواب للدنو -للفعل لا للنهي- فلو أردنا أن نقدر هنا "إنْ لا" كأداة شرطٍ محذوفة؛ فإنَّما يصح ذلك إذا كان جواب النهي "تسلم"، فيكون التقدير "لا تدنُ من الأسد إنْ لا

تدنو من الأسد تسلم"، يعني: إذا ما دنوتَ تسلم.

أما لو كان جواب الشرط "يأكلك" فلا يصح أن يكون التقدير "لا تدنُ من الأسد إنْ لا تدنو يأكلك"؛ فلهذا اشترطوا هذا الشرط، وفي هذا الشرط خلاف، فالجمهور اشترطوا هذا الشرط بناء على أنَّ الجازم هو أداة الشرط محذوفة.

وبعضهم كالكسائي لا يشترط هذا الشرط، وجاء في بعض ظواهر اللغة ما يدل على ذلك، كقول أبي طلحة للنبي ﷺ: «**لا تُشرِفْ يُصبْكَ سهمٌ**»، فالنهي هو قوله: "لا تُشرِفْ"، ثم قال: "يُصبْكَ"، والإصابة بالسهم نتيجة للإشراف -أي للفعل-، ومع ذلك جاء هذا الأثر بالجزم؛ فاستدلوا بذلك على أن الفعل ينجزم في النهي سواءً كان جوابًا للنهي، أم كان جوابًا للفعل.

ثم انتقل ابن هشام بعد ذلك إلى ذكر بقيَّة جوازم الفعل المضارع، وسيذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ جوازم الفعل المضارع الباقية على قسمين:

- منها ما يجزم فعلًا مضارعًا واحدًا، وهي أربعةُ جوازم: "لـمْ، لـمَّا، لام الأمر، (لا) النهاية".
- ومنها ما يجزم فعلين اثنين، وهي: أدواتُ الشَّرط الجازمة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ويجزم أيضًا بـ "لَمْ" نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص:٣]، و "لَمَّا" نحو ﴿لَمَّا يَقْضِ﴾ [عبس:٢٣]، وباللام و(لا) الطلبِيَّتَيْنِ، نحو "لِينفقْ، لِيقضِ، لا تشركْ، لا تؤاخذْنا"**).

هذا شرحنا من قبل في شرح المبتدئين، لكن نشرحُ ما جدَّ وما يُناسب الطلاب المتوسطين.

الجازم الأول: "لـمْ".

الجازم الثاني: "لـمَّـا".

وهما متقاربان في المعنى، تقول: "محمدٌ لمْ يذهب، ولَمَّـا يذهب"، "محمدٌ لـمْ يُسافر، ولَمَّا يُسافر"؛ فكلاهما يدل على النفي.

ما الفرق بينهما وما التَّشابه بينهما؟

نبدأ بما يتَّفقانِ فيه، فيجتمعان في:

الحرفيَّة: فكلاهما حرف.

النفي: كلاهما يدل على النفي، أنَّ الفعل لم يقع.

الاختصاص بالمضارع: فكلاهما لا يدخل إلا على الفعل المضارع.

جزم المضارع: كلاهما جازمٌ للمضارع.

قلب زمان المضارع إلى الماضي: تقول: "محمدٌ لـمْ يذهب" يعني: بالأمس، وتقول: "محمدٌ لَمَّا يذهب" يعني: بالأمس.

دخول همزة الاستفهام عليهما، تقول: "ألـمْ تذهبْ، ألَمَّا تذهبْ".

ويختلفان في أشياء:

الأمر الأول: أنَّ "لَـمْ" للنفي المطلق، وأمَّا "لَمَّا" فللنفي المتَّصل إلى زمان التَّكلُّم.

فإذا قلتَ: "محمدٌ لَـمْ يذهبْ" فهذا نفي مُطلقٌ لذهابه فقط، وأمَّا إذا قلتَ "محمدٌ لَمَّا يذهب"، يعني: أنه لم يذهب لا في الماضي ولـمْ يذهب إلى زمن التَّكلُّم.

فيجوز أن تقول في: "لَـمْ": "محمدٌ لَـمْ يُسافر، لكنه تسهَّلت أموره فسافر

بالأمس"، فقطعَ النفي؛ لأن السفر المنفي وقع بالأمس، وهذا يصح لأن نفي "لـمْ" مطلق.

ولا يصح ذلك في "لـمَّا"، لا تقول: "محمدٌ لـمَّا يُسافر لكنه سافر بالأمس"؛ لأنَّ النفي متصل.

الأمر الثاني: أنَّ "لـمْ" للنفي المطلق، و "لَمَّا لنفي القريب المتوقَّع.

ومعنى ذلك: أن "لـمْ" تدل على شيءٍ واحد في النفي، وهو أن الفعل لم يقع، فإذا قلت: "محمد لم يسافر" لا تفهم منه إلا عدم السفر فقط، أم "لـمَّا" فتدل على شيئين في النفي:

- تدل على نفي الفعل أنه لم يقع.
- وتدل على أن فعله للسفر قريب.

فتقول: "محمد لـمَّا يُسافر"، أفهمُ أنَّه ما سافر، وأفهمُ أن سفره قريب.

ولو قلت لمسافر: هل وصلتَ؟ فقال "لمْ أصلْ" لا تفهم إلَّا أنه لم يصل، ولا تفهم هل هو قريب أو بعيد، ولكن لو قال لك: "لـمَّا أصل" تفهم أنَّه لم يصل، وتفهم أن وصوله قريب.

ولهذا لو تأمَّلنا في استعمالات الفصحاء لـ "لـمَّا" لوجدنا فيها مثل هذه المعاني، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات:١٤]، فما بالك بأناس يقول لهم الرب سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: الإيمان لَمَّا يدخل في قلوبكم؟! فهذا مُحزن لهم! وهذا للذي لا يفهم العربيَّة، أمَّا الذي يفهم العربيَّة يفهم أن هذه بشارة لهم، فكأنه يقول: الإيمان الحقيقي لم يدخل إلى الآن، ولكن دخوله قريب، فإذا بقيتم متمسكين به ومتبعين لنبيه عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ﴾ [ص:٨]، فلما نزلت خاف الكفار وقالوا: توعدنا محمد، فكأنه يقول لهم: أنتم لم تذوقوا العذاب، لكن ذوقكم للعذاب قريب، ففيه تهديدٌ شديد.

الأمر الثالث: يجوز حذف المضارع بعد "لـمَّا" كثيرًا، بخلاف "لـمْ".

فالفعل المضارع لابد أن يُذكر بعد "لَـمْ" تقول: "محمد لم يذهب، لم يجلس، لم ينتبه"، لكن المضارع بعد "لَمَّا" يجوز أن يُذكر ويجوز أن يُحذف متى ما دل عليه دليل، فإذا قلتُ لكَ: هل وصلتَ؟ يجوز أن تقول: "لـمَّا أصلْ"، أو "لـمَّا" فقط، للدليل المذكور في كلامك. وتقول: "ذهبتُ إلى الكليَّة ووصلت إلى القاعة ولـمَّا" أي: ولـمَّا أدخل.

الأمر الرابع: أنَّ "لَـمْ" أوسع تصرفًا في الكلام، فلهذا يُمكن أن تُجامع أداة الشرط، تقول: "إنْ تذهبْ أكرمْك" أو "إنْ لـمْ تذهبْ أكرمْك" فتجتمع "لـمْ" مع أداة الشرط "إنْ"؛ أمَّا "لـمَّا" ما تُجامع أداة الشرط، فلا تقول: "إنْ لـمَّا تذهب"!

نتنقل إلى الجازم الثالث، وهو الذي سمَّاه ابن هشام بـ "اللام الطلبيَّة". أي: لام الأمر، كما في قولنا: لِتذهب، لِتجلسْ، وكما في قوله تعالى: ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧]، وقوله: ﴿لِيَقۡضِ عَلَيۡنَا رَبُّكَۖ﴾ [الزخرف:٧٧].

لماذا عدل ابن هشام عن المصطلح المشهور "لام الأمر" إلى قوله: "اللام الطلبية"؟

هذا من التحقيقات التي يحرص عليها مثل ابن هشام، والنحويون لا يحرصون عليها، ويقولون في باب الأدب: إن الطلب إذا كان:

- من الأعلى إلى الأسفل: فهو أمرٌ. فالأمر إذا جاء من الخالق إلى المخلوق

أو من الرئيس إلى المرؤوس أو من الوالد للولد فيُسمَّى أمرًا، مثل: "لِتذهب"، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِۦ﴾ [الطلاق:٧].

- وإذا كان من الأسفل إلى الأعلى: فهو دعاءٌ. فإذا كان من المخلوق إلى الخالق كأن تقول: "يا رب لتغفر لي"، أو من الولد لأبيه "لِتعطني"؛ فهو دعاء.
- وإذا كان من المساوي إلى المساوي: فهو التماسٌ. كأن أقول لك مثلًا: "لِتعطني قلمًا".

والنحويون يسمون كل ذلك أمرًا، ولا مشاحة في الاصطلاح.

ما حركة لام الأمر في مثل: "لتذهب، لينفق"؟

هي في الأصل مكسورة كما في الآية ﴿لِيُنفِقْ﴾ [الطلاق:٧] ﴿لِيُقْضَىٰٓ﴾ [الأنعام:٦٠]، ويجوز أن تُسكَّن إذا سُبقت بحرف العطف الواو أو الفاء أو "ثم"، كما في قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا۟ لِى وَلْيُؤْمِنُوا۟ بِى﴾ [البقرة:١٨٦]، فيجوز أن تقول: "فلْيستجيبوا" و "فلِيستجيبوا"؛ والتسكين هنا للتخفيف، ومن ذلك قوله تعالى ﴿فَلْيَضْحَكُوا۟ قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا۟ كَثِيرًا﴾ [التوبة:٨٢]، وقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج:١٥]، وقال: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنظُرْ﴾ [الحج:١٥]، فلام الأمر وقعت بعد "ثم" أو الفاء أو الواو؛ فيجوز فيها الكسر على الأصل، والسكون تخفيفًا.

لننتقل إلى الجازم الرابع وهي التي سماها ابن هشام: "لا" الطلبية".

وهي "لا" الناهية، كقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾ [النساء:٢٩]، ﴿لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء:٤٣]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا﴾ [البقرة:٢٨٦].

لماذا عدلَ ابن هشام عن المصلح المعروف "(لا) الناهية" إلى "(لا) الطلبية"؟

لِمَا قلناه قبل قليل، فالنهي كالأمر:

- إن كان من الأعلى إلى الأسفل: فهو نهي.
- وإن كان من الأسفل إلى الأعلى فهو دعاء.
- وإن كان من مساوٍ إلى مساوٍ: فهو التماس.

والنحويون يسمون كل ذلك "(لا) الناهية" ولا مشاحة في الاصطلاح.

لننتقل بعد ذلك مع شيخنا ابن هشام إلى الكلام على جوازم المضارع التي تجزم مضارعين، وهي أدوات الشرط الجازمة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويَجْزِمُ فعلين "إنْ، وإذْما، وأَيٌّ، وأينَ، وأَنَّى، وأيانَ، ومتى، ومهما، ومَنْ، وما، وحَيْثُمَا"، نحو: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ [النساء:١٣٣]، ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[النساء:١٢٣]، ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ﴾ [البقرة:١٠٦]. ويسمى الأول شرطًا، والثاني جوابًا وجزاءً).

هذه الأدوات التي ذكرها ابن هشام تُسمَّى في النحو: أداوت الشرط الجازمة، وهي تجزم فعلين.

عددها: عشر أدوات، ونضيف إليها أداتين "أيُّن" و"كيفما"؛ فتكون أدوات الشرط الجازمة ثنتا عشرة أداةً، وفي بعض النُّسخ إحدى عشرة أداة.

نبدأ بهذه الأدوات أداةً أداةً:

أداة الشرط الأولى والثانية: "إنْ" و "إذْما" معناهما واحد، فـ "إذْما" بمعنى: "إنْ" تقول: "إن تجتهد تنجحْ، أو: إذْما تجتهد تنجح"، للشرط المطلق في

المستقبل.

نوعهما:

"إنْ" هي حرف باتفاق. و "إذْما" ذكر ابن هشام الخلاف فيها، وذكرناه من قبل، فلا نعيد ما قاله ابن هشام في ذلك.

من الأمثلة: قوله تعالى: ﴿إِن يَشَأۡ يُذۡهِبۡكُمۡ﴾ [النساء:١٣٣]، وقوله: ﴿وَإِن تُؤۡمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤۡتِكُمۡ﴾ [محمد:٣٦].

أداة الشرط الثالثة: "مَنْ" بالفتح لأنها اسم شرط، أما لو كُسِرَت "مِنْ" فهذا حرف جر وخرجت عن الأسماء أصلًا.

معناها: هي أداة شرط خاصَّة بالعاقل، كأن تقول مثلًا: "مَنْ أبوك؟" أو تقول: "مَن تُكرم أُكرم"؛ فالكلام هنا عن عاقل. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿من يعمل سوءا يجز به﴾ [النساء: ١٢٣].

الأداة الرابعة: "مَـا".

معناها: هي أداة شرط لغير العاقل.

تقول مثلًا: "ما اسمك؟ ما الكتاب الذي تقرأه؟" أو تقول: "ما تعملْ أعملْ"؛ وهكذا في الأشياء غير العاقلة.

والمراد بالعاقل في النحو ثلاثة أشياء: الملائكة والإنس والجن.

أداة الشرط الخامسة: "مهـما".

معناها: للشرط لغير العاقل، فـ "ما" كـ "مهما" في كونها لغير العاقل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُۗ﴾ [البقرة:١٩٧]، وقول الشاعر

امرؤ القيس:

أغـــرك منـــي أن حبـــك قـــاتلي وأنـك مهمـا تـأمري القلـب يفعـل

الشاهد من البيت: "مهما" أداة شرط، و"تأمري" فعل الشرط. و"يفعل" جواب الشرط.

أداة الشرط السادسة والسابعة: "متى" و "أيَّان".

معناهما واحد: وهما أداة شرط للزمان. تقول: "متى تسافرْ أسافرْ معك".

وهذه الأدوات لا تلتبس بالاستفهام؛ لأن المعنى هو الذي يفرق بينهما:

- فأنت إذا قلت: "متى تسافرُ؟" فهذا استفهام والفعل بعدها مرفوع.
- وإذا قلت: "متى تسافرْ أسافرْ معك"، فهذه أداة شرط وتجزم الفعلين حينئذٍ.

ومن ذلك قول الشاعر:

أَنَــا ابــنُ جَــلَا وطَــلَّاع الثَّنَايَــا متَــى أضَــع العِمامَــةَ تَعرِفُــوني

الشاهد: "متى" أداة الشرط.

أداة الشرط الثامنة والتاسعة والعاشرة: "أنَّى"، و"أين"، و"حيثما".

معناها واحد، وهو: أداة شرط للمكان.

تقول: "أين تسكنْ أسكنْ بجوارك، أين تذهبْ تُكرمْ".

أما لو كانت استفهامًا لقيل: "أينَ تسكنوا؟"، فيُرفع المضارع بعدها وتكون استفهامًا، أما في الشرط فتحتاج غلى فعل وإلى جواب.

وكذلك "أنَّى" بمعنى "أينَ"؛ تقول "أنَّى تسكن أسكن بجوارك"، أو "حيثما

تسكن أسكن بجوارك"؛ فهذه الثلاثة معناها واحد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء:٧٨].

الأداة الحادية عشرة: "كيفما".

معناها: أداة شرط لبيان الحال.

تقول: "كيفما تجلسْ ترتحْ، كيفما تركبْ أركبْ مثلك"، ومن ذلك قوله - ﷺ: «**كيفما تكونوا يولى عليكم**».

الأداة الثانية عشرة: "أيُّن"، وسبق لنا في الكلام على المعربات والبنيات أنَّ كل أسماء الشرط مبنيَّة على حركة آخرها إلا "أي" فهي معربة لأنها تقبل الإضافة.

وهي أوسع أدوات الشرط معنًى، لأنها تضاف، فيكون معناها بحسب المضاف إليه:

- فإن أضيفت إلى عاقل كانت لعاقل، كقولك: "أيُّ طلبٍ يجتهدْ ينجحْ".
- وإن أضيفت إلى غير عاقل تكون لغير عاقل، كقولك: "أيَّ كتابٍ تقرأ أقرأ".
- وقد تضاف للزمان، وقد تضاف للمكان.

ثم ذكر لنا شيخنا ابن هشام مقتضى أدوات الشرط، أي ماذا تستلزم وماذا تطلب، فذكر أنها تقضي فعل شرط وجواب شرط، ويُسمَّى الأول شرطًا، ويسمَّى الثاني جوابًا وجزاءً؛ فهذا معنى اقتضائها، أي أنها تطلبها، فمعنى أدوات الشرط لا يتم إلَّا بأداة الشرط وبفعل الشرط وبجواب الشر، وإلا فإنَّ المعنى يبقى ناقصًا.

أحوال فعل الشرط وجواب الشرط أربعة من حيث كونهما فعلين مضارعين أو ماضيين، فكل الأحوال تأتي:

- فيكونان مضارعين: كـ "إن تجتهدْ تنجحْ"، وقال تعالى: ﴿وَإِن تَعُودُوا۟ نَعُدْ﴾ [الأنفال:١٩]

- ماضيين: كـ "إن اجتهدتَّ نجحْتَّ"، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ عُدتُّمْ عُدْنَا﴾ [الإسراء:٨]

- فعل الشرط ماضيًا وجوابه مضارعًا: كـ "إن اجتهدْتَّ تنجحْ"، ويمثلون لذلك بقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ ٱلْءَاخِرَةِ نَزِدْ لَهُۥ فِى حَرْثِهِۦ﴾ [الشورى:٢٠]، فـ "كان" ماضي، و"نزد" مضارع".

- فعل الشرط مضارعًا وجواب الشرط ماضيًا: كـ "منْ يجتهدْ نجحَ"، وهذه أقل الأحوال، وكثير من النحويين يجعلها من ضرورة الشعر، ويستشهدون لذلك بالحديث الذي رُوي على هذا اللفظ «**مَن يقم ليلة القدر إيمان واحتسابًا غفر له**»، فـ "يقم" مضارع، و "غُفر" ماضي.

ومن ذلك قول الشاعر:

إن يسمعوا سُبَّةً طاروا بها فرحًا ... عني وما يسمعوا من صالح دفنوا

أداة الشرط: "إنْ".

فعل الشرط: "يسمعُ" فعل مضارع.

جواب الشرط: "طاروا" فعل ماضي من "طَارَ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا لم يَصْلُح لمباشرة الأداة قُرِنَ بالفاء نحوُ ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام:١٧]، أو بـ "إذا" الفُجَائية نحوُ ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦]).

هنا تكلم ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على اقتران جواب الشرط بالفاء، فجواب الشرط هو الجزء الثالث من جملة الشرط؛ لأن جملة الشرط مكونة من:

- أداة شرط.
- فعل شرط.
- جواب شرط.

عرفنا أدوات الشرط وهي ثنتا عشرة أداة.

وجواب الشرط إمَّا أن يقترن بالفاء، وإما أن لا يقترن بالفاء، فيقول ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا لم يَصْلُح)، أي جواب الشرط. قال: (لمباشرة الأداة قُرِنَ بالفاء)، أي أن جواب الشرط إذا لم يصح أن تجعله بعدَ الأداة مباشرة -أي لم يصح أن يقع فعل شرط- فلابد من اقترانه بالفاء.

فإذا قلت: "إن تجتهدْ تنجحْ" فكلمة "تنجحْ" يُمكن أن تكون فعل شرط فتقول: "إنْ تنجحْ" فتباشر الأداة، فهنا لا تحتاج إلى فاء.

وقولك: "إن اجتهدت نجحْت"، فـ "نجحت" لا تحتاج إلى فاء؛ لأنَّ "نجحت" يُمكن أن تباشر "إن" فتقول: "إن نجحت أفرح".

لكن إذا قلت: "إنْ تجتهدْ فهو خيرٌ لك"، الجواب جملة "هو خير لك" جملة اسمية، وهذه الجملة لا يُمكن أن تباشر الأداة، فلا تقول: "إنْ هو خير لك"؛ إذًا لابد من الفاء. وهذا معنى قوله (وإذا لم يَصْلُح لمباشرة الأداة قُرِنَ بالفاء).

ومثل ذلك أن تقول: "إنْ تجتهدْ فلنْ أضربَك"، فالجواب جملة "لنْ أضربك"، وهذه الجملة لا يُمكن أن تباشر الأداة، فلا تقول: "إنْ لنْ أضربْ"؛ فلهذا لابد فيها من الفاء، فتقول: "إنْ تجتهد فلنْ أضربك".

وعند تطبيق هذه القاعدة يخرج لنا سبعة مواضع لاقتران جواب الشرط بالفاء، وقد جمعها الناظم في بيت ليسهل حفظها في قوله:

اِســميّةٌ طلبيَّــةٌ وبجامِــدٍ وب (مــا) و (لــن) وب (قــد) وب (التنفــيسِ)

الموضع الأول: الجملة الاسميَّة المكوَّنة من مبتدأ وخبر إذا وقعت جوابَ شرطٍ، كقولك: "إنْ تجتهد فأنتَ ناجحٌ"، أو "إن تجتهدْ فأنا أحبُّكَ"، و "إنْ تجتهد فهوَ خيرٌ لك"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الأنعام: ١٧]، الجواب جملة "هو على كل شيء قديرٌ"، فاقترنت بالفاء؛ لأنها جملة اسميَّة.

الموضع الثاني: الجملة الطلبيَّة: وشرحنا من قبل المراد بالطلب، وهو كل ما دل على طلب، كالأمر، والنهي، والدعاء، والتمني، والترجي، والعرض، والتحضيض؛ فإذا كانت الجملة طلبيَّة فإنها تقترنُ بالفاء، مثل "إنْ أردت النجاح فاجتهد، إنْ أردت النجاح فلا تهمل"، فهذا أمرٌ ونهي، فلابد من اقترانهما بالفاء، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران:٣١]، الجواب "اتبعوني"، وهو فعل أمر، فاقترن بالفاء.

الموضع الثالث: الفعل المقترن بـ "قد"، كقول: "إنْ تجتهد فقد أحسنتَ"، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف:٧٧].

الموضع الرابع: الفعل الجامد.

والفرق بين الجامد والمتصرف يُدرَس في التصريف، وخلاصة ذلك أن:

المتصرف: يأتي منه الماضي والمضارع والأمر كـ "ذهبَ – يذهب– اذهب".

والجامد: يجمد على صورة واحدة:

- كصورة الماضي: كـ "ليس، عسى".
- صورة الأمر: كـ "تعالَ، هب".

فإن قلتَ "إنْ تجتهد فليسَ عليكَ ملام"، فجاء الفعل الجامد في أول جملة الجواب، فاقترن بالفاء.

وكقولك: "إن تجتهد فعسى أن تنجح"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا۠ أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴿٣٩﴾ فَعَسَىٰ رَبِّيٓ﴾ [الكهف ٣٩، ٤٠]، الجواب "عسى ربي أن يؤتيني"، فاقترن الجواب بالفاء لأن أول الجواب فعل جامد.

الموضع الخامس: الفعل المقترن بحرف تنفيس، وحرفا التنفيس هما:

- السين: مثل "سأذهب".
- سوف: مثل "سوف أذهب".

تقول: "إنْ تجتهدْ فستنجح، إنْ تجتهد فسوف تنجح"، ومن ذلك قوله: ﴿وَإِن تَعَاسَرْتُمْ فَسَتُرْضِعُ لَهُۥٓ أُخْرَىٰ﴾ [الطلاق:٦].

الموضع السادس: الفعل المنفي بـ "ما" النافية: كقولك: "إنْ تجتهد فما أسأتَ"، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾ [يونس:٧٢].

الموضع السابع: الفعل المنفي بـ "لن"، كقولك: "إن تجتهد فلنْ أضربك"، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [آل عمران:١١٥].

ففي هذه المواضع السبعة يقترن جواب الشرط بالفاء، لأن هذه المواضع السبعة هي التي لا تباشر أداة الشرط.

وتكلم ابن هشام على اقتران جواب الشرط بـ "إذا" الفجائيَّة، فقال: إنَّ جواب الشرط حينئذٍ إمَّا أن يقترن بالفاء، أو يقترن بـ "إذا" الفجائية، وشرط اقترانه بـ "إذا" الفجائية: أن تكون الأداة "إنْ"، فـ "إذا" الفجائية لا تقترن بجواب "إنْ" في المواضع السبعة السابقة.

ومعنى "إذا" الفجائية": تدل على حدوث الأمر فجأة.

من أمثلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم:٣٦] فيصح لغة أن نجعل الفاء مكان "إذا" فنقول في الكلام "وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فهم يقنطون"، وذلك لأن أداة الشرط "إنْ".

ومثلها "إذا"، ولكن "إذا" أداة شرط غير جازمة، ونمثل لها لأن حكم اقتران الجواب بالفاء واحد في أدوات الشرط الجازمة وغير الجازمة، وإلَّا فإنَّ "إذا" في الآية القادمة ليست من أدوات الشرط الجازمة، قال تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم:٢٥]، والمعنى "فأنتم تخرجون". ولا شك أن استعمال الفاء أكثر من استعمال "إذا".

هل يجوز اقتران جواب الشرط بالفاء في غير مواضع الوجوب، كأن تقترن الفاء في مواضع الجواز؟

نعم، يأتي ذلك مع الفعل المضارع مع اختلاف المعنى، فيجوز أن تقول "منْ يجتهد فينجح"، على أنَّك تريد "إن تجتهد فهو ينجح"، ثم حذفت المبتدأ، أما إذا لم ترد ذلك وإنما أردت أن الفعل المضارع نفسه واقع في الجواب؛ فحينئذٍ لابد من حذف الفاء.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾ [الجن:١٣]، الجواب هنا الفعل المضارع "يخاف" المنفي بـ "لا"، ولم نذكر أن النفي بـ "لا"

مما يقترن بالفاء، تقول: "إن تجتهد لا تخشَ من الرسوب" بالجزم ولا تحتاج إلى فاء، أما في الآية اقترنت بالفاء لأن التقدير -والله أعلم: "فمن يؤمن بربه فهو لا يخاف".

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة:٩٥]، يعني: "ومن عاد فهو ينتقم الله منه"، فنجد الفعل المضارع حينئذٍ صار مرفوعًا لا مجزومًا بالجواب.

وقال تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف:٢٦]، يعني: "إن كان قميصه قد من قبل صدقت"، ثم دخلت الفاء، يعني "فهي صدقت".

وقال تعالى: ﴿وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾ [النمل:٩٠]، يعني: "ومن جاء بالسيئة فالأمر كبت وجوههم في النار".

وهناك أحكام أخرى للشرط مفيدة أن نذكرها لكثرة استعمالها في الكلام وورودها في القرآن الكريم وكلام الفصحاء، منها:

ما حكم زيادة "ما" بعد أدوات الشرط الجازمة؟

نسمع "إنْ ما تجتهد تنجح"، "أين ما تكنْ أزرْكَ"؛ فهل "ما" تُزاد بعد أدوات الشرط بإطلاق أم في الجواب تفصيل؟

نقول الجواب في ذلك: أن أدوات الشرط من حيثُ زيادة ما بعدها على ثلاثة أنواع:

الأول: أدوات لا تقترن بـ "ما" أبدًا، مثل "مَنْ" تقول "مَنْ يجتهدْ ينجحْ"، فما تقول "مَنْ ما"!

وكذلك "ما" و"مهما" و "أنَّى"؛ فهذه أربع أداوت لا تقترن بـ "ما".

الثاني: أدوات يجب اقترانها بـ "ما"؛ فلا تكون أدوات شرطٍ إلَّا إذا اقترنت بـ

"ما"؛ وهي: "إذْ ما، حيث ما، كيف ما".

"إذْ" فهي ظرف زمان، "حيث" ظرف مكان، "كيف" اسم يدل على الحال؛ حتى تقترن بأحدها "ما" فتكون أداة شرط.

الثالث: ما يجوز فيه الوجهان: أن تُزاد "ما" معها، وأن لا تًزاد، وهي باقي الأدوات، مثل "إنْ"، فتقول "إنْ تجتهد تنجحْ، أو: إنْ ما تجتهدْ تنجح، قال تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوۡمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذۡ إِلَيۡهِمۡ عَلَىٰ سَوَآءٍۚ﴾ [الأنفال:٥٨]، يعني "إن تخفْ".

تقول: "متى تأتي أكرمك، أو: متى ما تأتي أكرمْك"، "أين تسكن أسكن، أو: أينما تسكن أسكن"، "أيَّانَ تسكن أسكن، أو: أيَّان ما تسكن أسكن"، "أيُّ رجلٍ يأتي أكرمْه، أو: أيُّما رجلٍ يأتي أكرمه".

هذا ما يتعلق بجزم الفعل المضارع.

ننتقل بعد ذلك إلى الكلام على أول الباب التالي وهو انقسام الاسم إلى نكرة ومعرفة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصل: الاسم ضربان:

نكرة، وهو ما شاع في جنسٍ موجودٍ كـ "رجل" أو مقدرٍ كـ "شمس").

هذا بابٌ كبير، تكلم فيه ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على انقسام الاسم إلى نكرة ومعرفة، فقال: (الاسم ضربان).

ومعنى ذلك: أن هذا التقسيم مختصٌّ بالأسماء، فالاسم هو الذي يُوصف بالتَّنكير والتعريف، وكل اسمٍ إمَّا أن يكون نكرة وإمَّا أن يكون معرفة، أما الفعل والحرف، وكذلك الجملة وشبه الجملة؛ فهذه الأشياء لا توصف بتنكير ولا

بتعريف.

ما الأصل من هذين النوعين؟

الأصل النكرة، فلهذا لا تحتاجُ غلى علامة، أما المعرفة فتحتاجُ إلى علامة، كـ "أل".

وهناك بين التعريف والتنكير حالة متوسطة يسمونها التخصيص، فأنت إذا قلت "رجلٌ" فهذه نكرة"، وإذا قلت "محمدٌ" فهذه معرفة، وبينهما حالة متوسطة يسمونها التخصيص، كأن تقول "رجلُ علم"، فلا شك أنها أكثر تعييناً من "رجل"، ففي قولك "رجل علم" ضاقَ التَّنكير، لأنَّك خصصت ما تريد بالإضافة، لكن لم تصل إلى حد التعيين، لأن التعريف هو أن تُعين واحدًا بذاته.

فلهذا يقولون:

- **التَّنكير هو**: الشَّيَاع.
- **والتَّعريف هو**: التَّعيين.
- **التَّخصيص هو**: تضييق دائرة التَّنكير، فهي موجودة وما زالت، ولكنها ضاقت.

فلابد من التفريق بين التنكير والتخصيص والتعريف.

والتمييز بين النكرة والمعرفة من الأسماء أمر مهم، فكيف نميز بين النكرة والمعرفة.

ميَّز النحويون بين النكرة والمعرفة بالضابط، وبالتعريف، وبالحصر -وهو الأدق.

وابن هشام عندما قال **(ومعرفةٌ وهي ستةٌ)**، سنعرف أنها في الحقيقة سبعة، إذْ

أهمل واحدة وسيأتي ذكرها.

التمييز بين النكرة والمعرفة بالضابط: ذكرنا ذلك في شرح المبتدئين، فالاسم الذي يقبل "أل" نكرة، والذي لا يقبل "أل" معرفة.

مثل: "رجل" نكرة ويقبل "أل"، و"قلم" نكرة ويقبل "أل"، و"مدينة" نكرة ويقبل "أل"؛ لكن "جاء محمد" فـ"محمد" لا يقبل "أل" فهو معرفة.

وفي قولك: "هو كريم" فـ"هو" معرفة ولا يقبل "أل"، وكذلك "الذي، هذا" هذه معرف.

أما كلمة "القلم" فلا تقبل قبل "أل"، فلا تقول "أل القلم"!

وبعض النحويين يجعل الضابط هو: قبول "رُبَّ"، والمعنى واحد، لأن "رُبَّ" و "أل" يؤديان معنى واحدًا في التمييز بين النكرة والمعرفة.

التمييز بين النكرة والمعرفة بالتعريف هو ما ذكره ابن هشام لنا، إذ عرَّف النكرة بأنها: ما شاعَ في جنس. تقول "قلم" فهذا الاسم يُمكن أن يطلق على كل فردٍ من أفراد جنس الأقلام، أقلام كبيرة وصغيرة، جميلة وقبيحة، غالية ورخيصة، حمراء وزرقاء، إلى آخر الألوان؛ فكل فرد من أفراد هذا الجنس يُمكن أن تسميه "قلم".

وهذا الجنس الذي تشيع فيه النكرة إمَّا أن يكون:

- موجودًا في التعدد مثل "رجل"، فجنس الرجل فيه عدَّة أفراد، وكذلك جنس القلم فيه أفراد.

- مقدَّرًا، كما مثل له ابن هشام والنحويون المتقدمون بـ"شمس"، لأن كلمة "شمس" نكرة، ولكن جنس الشمس ليس فيها في الواقع إلا شمس واحدة، وهذا

فيما كنا نعلم، أما الآن فإن أهل الفلك يقولون إنا لكون فيه ملايين الشموس، وسبحان الله الخالق العظيم!

فهذا تفريق بالتعريف، فالنكرة هي: الاسم الدال على شائع في الجنس.

والمعرفة: فهي ما دل على معيَّن لا على شائع.

والآن ميَّزنا بين النكرة والمعرفة بالضَّابط وبالتعريف، بقي التمييز بينهما بالحصر والعدِّ، فسيعدُّ لنا ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ المعارف، إذ قال (وهي ستَّةٌ)، ثم ذكرها:

- الضمير.
- والعلم.
- اسم الإشارة.
- الاسم الموصول.
- المعرف بـ "أل".
- المعرَّف بالإضافة.
- المعرفة بالنِّداء -ولم يذكره ابن هشام- ويُسمَّى "النكرة المقصودة"، كقولنا "يا رجلُ" فهو معرفة باتفاق النحويين، ولكن بعض النحويين ما يذكره لأنه يدخل في معرفة أخرى، وهذا لا يهمنا الآن.

نختم بالإجابة على هذا السؤال: ما أعرف المعارف؟ كل المعارف تدل على معيَّن، وكلها معرفة ليست بنكرة، لكن ما أقواها في التعيين والتحديد؟

الجمهور على أن أعرف المعارف هو الضمير، ثم العلم، ثم اسم الإشارة، ثم الأسماء الموصولة، ثم المعرف بـ "أل"، ثم المعرف بالنِّداء.

وأما المعرَّف بالإضافة يكون بحسب المضاف إليه، إن أضفتها إلى علم فهي في منزلة العلم، وإن أضفتها إلى اسم إشارة فهي في منزلة اسم الإشارة، إلَّا المعرَّف بالضمير لأنه أعرف المعارف فإنه لا يكون بمنزلة الضمير؛ بل ينزل درجة بمنزلة العلم، ولهم في ذلك كلام طويل وأدلة طويلة.

وابن هشام في ترتيبه هنا رتَّبها بحسب الأعرفيَّة، فلهذا عبَّر بـ "ثمَّ" بين كل واحد والآخر للدلالة على هذا الترتيب، وفي ذلك يقول ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الكافية الشافية التي هي أصل ألفية ابن مالك في هذه المسألة:

فمُضمَرٌ أَعرَفُهَا، ثمَّ العَلَم ... واسمُ إشارةٍ، ومَوصُولٌ مُتَم

وذُو أَداةٍ، أو مُنَادًى عُيِّنَا ... وَذُو إِضَافَةٍ، بِها تَبَيَّنَا

في الدرس القادم -إن شاء الله- سنبدأ بهذه المعارف معرفة معرفة، **إلى ذلكم الحين أستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.**

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى أن نلقاكم في حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثامن(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا، وحيَّاكم الله وبيَّاكم.

في هذه الحلقة نشرع في معرفة أولى المعارف، وهي: الضَّميـــر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (الضميرُ وهو ما دل على متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ).

(١) https://www.youtube.com/watch?v=WbmfNlr-BUw&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=8

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

حيَّاكم الله وبيَّاكم في الدَّرس الثَّامن من دروس شرح **"قطر النَّدى وبل الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس من الأكاديمية الإسلاميَّة المفتوحة من مدينة الرياض.

في الدرس الماضي كنَّا قد توقَّفنا عند الكلام على تقسيم الاسم إلى: نكرة ومعرفة، وميَّزنا بينهما بالضَّابط وبالتَّعريف، ثم بدأ بالتَّمييز بينهما بالحصر، فذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ المعارف ستة، وقلنا: إنَّه أهملَ المعرفة السابعة وهي: المعرَّف بالنِّداء.

وذكر الآن النوع الأول من المعارف وهو: الضمير؛ فقال: **(الضميرُ وهو ما دل على متكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ)**.

الضَّمير: جمعه "ضمائر"، ويُسمى "المضمر" ويُجمع على "مضمرات".

إن أردنا أن نُعرف الضمير فنقول كما قال ابن هشام: "هو ما دلَّ"، يعني: كلُّ اسمٍ دلَّ على مُتكلِّمٍ أو مخاطَبٍ أو غائبٍ، فكل اسم يدل على أنَّ صاحبه هو المتكلم، أو هو المخاطب بهذا الكلام، أو أنه غائب في أثناء الكلام؛ فهذا ضميـر.

لأنَّ الأصل في الأسماء أنها لا تدل على معنًى من هذه المعاني الثلاثة، وأمَّا الضمائر فهي ما دلَّ على متكلِّم أو مخاطَب أو غائب، كقولك: "أنا أحبُّكَ"، فتعرف أنِّي المتكلم، وقول: "أُحبكَ" تعرف أنَّك المخاطب، وقولك: "هو مسافر، أحبُّه"، تعرف أنه غائب.

والأسماء التي ليست بضمائر تسمى: أسماء ظاهرة أو مُظهرة، مثل: "محمدٌ، قائمٌ، جالسٌ، قيام، جلوس، الذي، هذا"، كلها تسمى أسماء ظاهرة أو مظهرة؛ لأنها ليست ضمائر.

وقد أقول لك وأنت جالس أمامي -وأنا اسمي محمد: "محمدٌ يُحبُّك"، فكلمة "محمد" ما دلَّت على أني المتكلم، فقد يكون "محمد" هو المتكلم وقد يكون غائبًا.

وأقول: "محمدٌ مجتهدٌ"، قد يكون "محمد" حاضرًا وأنا أقول هذا الكلام وقد يكون غائبًا؛ فليس له أي علاقة بتكلم ولا خطاب ولا غيبة، فالاسم الذي يدل على أنَّ صاحبه هو المتكلم أو المخاطب أو غائب؛ يُسمَّى ضميرًا، فهذا هو تمييز الضمائر من التعريف.

وتمييزها بالحصر أسهل، فالضمائر خمسة عشر اسمًا من الأسماء، وهي: إما تكلم أو خطاب أو غيبة.

وتنقسم إلى:

- ستة ضمائر منفصلة:

ضمائر رفع: "أنا، أنت، هو"، وفروعها: (أنا- نحن)، (أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتن)، (هو، هي، هما، هم، هن).

فهي ضمائر؛ لأنها دلَّت إمَّا على:

متكلم: أنا.

مخاطب: أنتَ

غائب: هو.

والعرب خصُّوها بالرفع؛ لأنها لا تقع إلا مبتدأً أو فاعلًا، فلا يُمكن أن تقع نصبًا كمفعول به، أو جرًّا كمضاف إليه.

وهي منفصلة: لأنها لا تتصل بما قبلها.

ضمائر نصب: "إيَّاي، إيَّاكَ، إيَّاه"، وفروعها **(إيَّاي، إيَّانا)**، **(إيَّاكَ، إيَّاكِ، إيَّاكما، إيَّاكم، إيَّاكنَّ)**، **(إيَّاه، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهنَّ)**.

وابن مالك يقول في الألفيَّة:

.... **والتفريـع لـيس مشـكلَ**

فهذه ضمائر نصب منفصلة:

ضمائر: لأنها دلَّت على:

متكلِّم: إيَّاي.

غائب: إيَّاه.

مخاطب: إيَّاكَ.

نصب: لأنها لا تقع إلَّا مفعولًا به، فلا يُمكن أن تقع مبتدأً أو خبرًا أو فاعلًا أو مضافًا إليه.

منفصلة: لأنها لا تتصل بما قبلها.

- تسعة ضمائر متصلة: قسمها العرب إلى ثلاثة أقسام بحسب الإعراب:

خمس ضمائر للرفع: ضمائر "تَوَانِي"، يعني:

تاء المتكلم: ذهبتُ.

واو الجماعة: ذهبوا.

ألف الاثنين: ذهبا.

نون النسوة: ذهبنَ.

ياء المخاطبة: اذهبي.

فهي ضمائر: لأنها تدل على متكلم أو مخاطب أو غائب.

ومرفوعة: لأنها لا تقع إلا فاعلًا أو نائبَ فاعل، أو اسم "كان" وأخواتها.

ومتصلة: لأنها تتصل بما قبلها.

ثلاث ضمائر للنصب والجر: نختصرها في "هَيْك"

هاء الغائب: مثل: "أحبُّه، كتابه".

ياء المتكلم: "يحبني، كتابي".

كاف الخطاب: "أحبُّكَ، كتابكَ".

وهذه تأتي منصوبة، مثل أن تكون مفعولًا به: "أحبُّكَ، أحبُّه، يُحبُّني".

وتأتي مجرورة: مضاف إليه، مثل: "كتابه، كتابي، كتابك".

ولا تقع مرفوعة أبدًا، فلا تقع فاعلًا أو نائب فاعل، أو اسم "كان" وأخواتها.

ضمير واحد: للرفع والنصب والجر: وهو "ناء" المتكلمين، وهذا يأتي:

رفعًا: كأن يقع فاعلًا "ذهبنا".

نصبًا: كأن يقع مفعولًا به "محمدٌ أكرمنا".

جرًّا: كأن يقع مضافًا إليه "كتابُنَا".

وهذا التقسيم سبق في شرح المبتدئين، ولهذا لن نتوسَّع فيه.

والآن عرفنا الضمير بالتعريف وبالحصر، ننتقل بعد ذلك مع شيخنا ابن هشام ليتكلم على أقسام الضمير.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهو إما مُسْتَتِرٌ كالمقدر وجوبًا في نحو "أقومُ" و "تقومُ" أو جوازًا في نحوِ "زيد يقوم"، أو بارزٌ وهو إما متصلٌ كـ "تاء" "قمتُ" وكافِ**

"أكرمُكَ" وهاءِ "غلامِهِ"، أو منفصلٌ كـ "أنا وأنتَ وإيايَ").

ابن هشام -كما نرى- قسَّم الضمير إلى: مستتر وبارز

والمستتر قسَّمه إلى قسمين: المستتر وجوبًا، والمستتر جوازًا.

وأما البارز فقسَّمه إلى قسمين: البارز المتصل، والبارز المنفصل.

الضمير المستتر: هو الضمير الذي لم تضع العرب له حروفًا ملفوظة، وإنما يُفهم من الكلام فهمًا، كالفاعل في: "اذهب"، فالفاعل غير ملفوظ، ولكن العربي يفهم الفاعل، والنحويون يقولون: الفاعل مستتر تقديره: "أنتَ".

ومعنى كلامهم: **(تقديره "أنتَ")** أنه من باب التقريب، وإلَّا فإن الضمير المستتر فليس له لفظ، فليسَ أنتَ المقدَّر، ولكن من باب التقريب والتفهيم يقولون ذلك.

وقولك: "نحنُ نذهب"، تقديره: "نذهب نحن"، لكنه مُستتر وغير ملفوظ.

وأما البارز: فهو الذي له حروف، إما:

- تتصل بما قبله: كـ"ذهبوا، ذهبتُ".
- أو تنفصل ولا تتصل، كـ "أنا، أنتَ، هو".

ثم إنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ قسَّم الضمير المستتر إلى: المستتر استتارًا واجبًا، والمستتر استتارًا جائزًا، وهذا ممَّا قد لا يفهمه بعض الطلاب مع أنه سهل، فنشرحه كما شرحه المتقدمون، وهذا أفضل من شرح المتأخرين.

والحقيقة أنَّ الوجوب والجواز ليس للضمير، وإنما هو للفعل نفسه، فإنَّ الأفعال في اللغة العربية على قسمين، وإن شئنا التفصيل قلنا: على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الفعل الذي لا يكون فاعله إلَّا ضميرًا مستترًا لا شيئًا آخر، مثل

فعل الواحد، فأيُّ فعل واحد كـ "اذهب، اجلس، انطلق، كن"، لا يكون فاعله إلا مستترًا، لا يكون ضميرًا بارزًا ولا اسمًا ظاهرًا. فـ "اذهب" يعني: "أنتَ".

القسم الثاني: هي الأفعال التي لا يكون فاعلها إلا ضميرًا بارزًا، مثل أمر جماعة الذكور "اذهبوا، اجلسوا، اسمعوا"، ففاعل الفعل لا يكون إلا واو الجماعة، فلا يكون ضميرًا مستترًا ولا يكون اسمًا ظاهرًا، فما نقول: "اذهب الرجالُ" على أنَّ "الرجال" فاعل!

القسم الثالث: هي الأفعال التي يحتمل أن يأتي فاعلها ضميرًا مستترًا وضميرًا بارزًا واسمًا ظاهرًا، مثل الفعل الماضي "ذهب":

- فقد يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا: ذهبَ محمدٌ.
- وقد يكون ضميرًا مستترًا: محمدٌ ذهب، أي: هو.
- وقد يكون ضميرًا بارزًا: المحمدون ذهبوا

فالنوع الأول: هو الذي يسمونه مستترًا وجوبًا، يعني أن فاعله لا يكون إلا ضميرًا مستترًا.

الأفعال التي لا يكون فاعلها إلا ضميرًا مستترًا، وأشهرها ثلاثة أفعال:

- أمر الواحد: "اذهب، اجلس".
- المضارع المبدوء بهمزة: "أذهبُ، أعبدُ، أجلسُ، أنتبهُ"، الفاعل لا يكون إلا مستترًا تقديره "أنا".

تقول: "أذهب بسرعة"، يعني: أنا. "أُحبُّكَ"، يعني: أحبُّك أنا. ولا يكون الفاعل حينئذٍ لا ضميرًا بارزًا ولا اسمًا ظاهرًا.

- المضارع المبدوء بالنون: مثل: "نذهب، نجلس". تقول: "نذهبُ بسرعة"

يعني: نحنُ.

تقول: "يجبُ أن نتساعد"، أي: نتساعد نحن.

وفي الآية: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥]، أي: نعبدُ نحن.

وفي الآية ﴿لَن نَّبۡرَحَ﴾[طه:٩٢]، أي: لن نبرح نحن.

فهذه الأفعال الثلاثة هي أشهر الأفعال التي لا يكون فاعلها إلا ضميرًا مستترًا، وهذا يُشرح في الفاعل، فهذه الأفعال الثلاثة لا تتعب في فاعلها؛ لأن فاعلها لا يكون إلا مستترًا وجوبًا.

ثم إنَّ ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قسَّم البارز إلى:

ضمير متصل: وهو الذي يتَّصل بما قبله، كـ "واو الجماعة"، لا يُمكن أن يستقيل بنفسه ويقوم بنفسه، فلهذا لا يُمكن أن يكون في أول الكلام، بل لابد أن يكون قبله شيء ويتَّصل، مثل: "ذهب – ذهبوا"، "يذهب – يذهبون"، "اذهب – اذهبوا"، وذكرنا أنَّ الضمائر المتصلة تسعة.

وأما الضمير المنفصل: فهو الذي لا يتصل بما قبله، فلهذا يستقل ويقوم بنفسه، ويُمكن أن يقع في أول الكلام، مثل: "أنا" تقول: "أنا مجتهد، ما نجح إلا أنا وأنت"، ومثل: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ﴾ [الفاتحة:٥].

هذا التقسيم الذي ذكره ابن هشام، وفي هذا التقسيم فيه نظر، لأن التقسيم الأصح عند النحويين هو تقسيم الضمير إلى: متصل ومنفصل، وهذا هو التقسيم الأول. ثم المتصل يُقسِّمونه إلى: مستتر وبارز.

فلهذا تجد كل النحويين يعدون الضمير المستتر كفاعل "اذهب، نذهب" من المتصل، وهذا يأتي في باب الفاعل، فيقولون: الفاعل في "هند تذهب" واجب

التأنيث؛ لأنَّ فاعله مؤنث متصل.

ثم انتقل ابن هشام إلى مسألة خاصة في الضمائر، وهي: وصل الضمير وفصله.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا فصلَ مع إمكانِ الوصلِ، إلا في نحوِ الهاء من "سَلْنِيهِ" بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و "ظَنَنْتُكَهُ" و "كُنْتَهُ" برجحان).

هذه المسألة يسمونها: وصل الضمير وفصله.

عرفنا أن الضمائر إما متصلة أو منفصلة، والحقيقة أن الضمائر المتصلة هي هي الضمائر المنفصلة، والحقيقة أن الضمائر المتصلة والمنفصلة هي هي الأسماء الظاهرة، ولكن الوظيفة تختلف، فأنا اسمي "محمد" وهذا الاسم أستعمله في مواضع معينة، وكذلك "أنا"، فـ "أنا" هو "محمد"، لكن عندما أتكلم أقول "أنا" واسم "محمد" أستعمله في مواضع أخرى.

وعندما تقول لي: "أحبك"، فالكاف هو "محمد"، لكن عندما أكون مخاطبًا، وإذا قلتَ: "أُحبُّهُ" تعنيني أنا؛ فالهاء هو "أنا" عندما أكون غائبًا.

إذًا؛ كل الضمائر والأسماء الظاهرة هي شيء واحد، لكن استعمالها يختلف، فعندما عرفنا أن الضمائر المتصلة هي الضمائر المنفصلة هنا نتكلم؛ فإذا أمكن أن نستعمل متصل ومنفصل؛ فهل نستعمل المتصل أو نستعمل المنفصل؟

يقول لك: لا فصل مع إمكان الوصل، فإذا أمكن أن تأتي بالضمير متَّصلًا فلا يجوز أن تأتي به منفصلًا.

فإذا أردتَّ أن تُسند الذهاب إليك فتقول: "ذهبتُ" ولا يجوز أن تقول: "ذهب أنا" مع أنَّ "أنا" هي "ـتُ"؛ ولكن "ـتُ" عند الاتصال، و"أنا" عند الانفصال، فعندما أمكن الاتصال لم يجُزْ أن تعدل عنه إلى الانفصال.

وتقول: "أُحبُّكَ"، هنا أمكن الاتصال، فلا يجوز أن تقول: "أحبُّ إيَّاكَ".

وهذا معنى قولنا: إن أمكن الاتصال فلا يُعدَل عنه إلى الانفصال، إلا في ضرورة الشعر، وفي هذا يقول ابن مالك في ألفيَّته:

وفي اختيــار لا يجــيء المنفصــل إذا تــأَتَّى أن يجــيء المتصــل

ثم ذكر ابن هشام أنه يُستثنى من هذه القاعدة ثلاثة أشياء، فقال: (إلا في نحوِ الهاء من "سَلْنِيهِ" بِمَرْجُوحِيَّةٍ، و "ظَنَنْتُكَهُ" و "كُنْتَهُ" برجحان).

الباب الأول: باب "سَلْنِيهِ".

الباب الثاني: باب "ظَنَنْتُكَهُ"، وهو "ظن" وأخواتها، أفعال العلم الظن والتصيير، كأن نتكلم في الصديق الوفي، ثم نقول: "الصديق الوفي ظَنَنْتُكَهُ"، يعنيك "ظننتُكَ الصَّديقَ"، لكن أتيتُ به على شكل الضمير.

فـ "ظننتُ" هذا الفاعل.

والضمير "ـكُـ" المفعول الأول العائد على المخاطب.

والضمير "ـهُ" عائد إلى "الصديق".

فتصير "ظننتُكَـهُ" بالوصل، ويجوز الفصل فتقول "ظننتُكَ إيَّاهُ".

الباب الثالث: باب "كُنْتَهُ"، وهذا معروف، فهو "كان" وأخواتها، فإذا كان اسم "كان" وخبر "كان" ضميرين فيجوز أن تأتي بالضمير الثاني متصلًا، ويجوز أن تأتي به منفصلًا.

مثل ذلك: أن نتكلم عن الصديق الوفي وصفاته، ثم نقول لك: "الصديق الوفي كنتَهُ"، يعني: كنتَ الصَّديقَ، ولكن أتيتُ بضمير "الصديق"، فيجوز أن تقول: "كنتَهُ، أو كنتَ إيَّاه"، فتأتي بالضمير متصلا أو منفصلًا؛ لأن هذا من المواضع

الثلاثة المستثناة.

وأما باب "سَلْنِيهِ"، فهو أخو باب "ظننتُ"، فـ "ظننتُ" وأخواتها هي الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، مثل: "البابُ مفتوحٌ - ظننتُ البابَ مفتوحًا"، ينقلب المبتدأ والخبر إلى مفعول أول وثاني.

وأما باب "سَلْنِيهِ" فهي أفعال الإعطاء والمنح، وهي التي تنصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر.

كقولك: "كسوتُ الفقيرَ ثوبًا"، فإذا حذفتَ "كسوتُ" ما يعود قول: "الفقير ثوب" إلى مبتدأ وخبر.

وقولك: "أعطيتُ محمدًا مالًا"، لو حذفتَ "أعطيتُ"، ما يكون "محمد مالٌ" مبتدأ وخبر.

أمَّا لو تكلمتَ تريد المال فأقول لك: "سَلْنِيهِ".

فـ "سَلْ" فعل أمر.

والضمير "ـنيـ" يعود إلى المتكلم (أنا) وهو المفعول الأول.

والضمير "ـهِ" يعود إلى المال.

فلك أن تأتي به مُتصلًا "سَلْنِيهِ"، ولك أن تأتي به مُنفصلًا "سلني إيَّاه"، يعني: سلني المال.

إذًا؛ هذه الأبواب الثلاثة مستثناة، يجوز فيها الاتصال، ويجوز فيها الانفصال.

ما الراجح؟

قال ابن هشام (نحوِ الهاء من "سَلْنِيهِ" بِمَرْجُوحِيَّةٍ)، يعني مرجوح، والأرجح "سلني إيَّاه" بالفصل.

قال: (و "ظَنَنْتُكَهُ" و "كُنْتَهُ" برجحان)، يعني الأرجح ظَنَنْتُكَهُ" و "كُنْتَهُ"، والفصل مرجوح وهو "ظننتُكَ إيَّاه، وكنتَ إيَّاه".

هذا هو النوع الأول من المعارف وهو الضمير، لينتقل ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى النوع الثاني من المعارف وهو العلم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ثم العَلَمُ إما شخصيٌّ كـ "زيدٍ" أو جنسيٌّ كـ "أسامةَ"، وإما اسمٌ كما مثلنا أو لقب كـ "زينِ العابدينَ" و "قُفَّةَ" أو كُنْيَةٌ كـ "أبي عمرو" و "أمِّ كلثومٍ")**.

النوع الثاني: العلـــم.

ابن هشام -كما ترون- لم يُعرِّف العَلَم، كأنَّه اكتفى بتعريفه في المبتدئين.

والعلم: هو اسمٌ يُميِّز المسمى مُطلقًا، أو هو الاسم المختص بمسماه، يعني متى ما ذكرته فُهِم مُسمَّاه فقط، بحيثُ لو وُجد شيءٌ آخر يُشبه مسمَّاه في كل شيء لا يُطلق عليه هذا الاسم؛ لأن هذا الاسم خاصٌّ بهذا المسمَّى.

مثل: نحن خمسة إخوة في البيت، منهم اثنان توأم متشابهان في كل شيء، لكن هذا اسمه "محمد"، وهذا اسمه "خالد"، ما تقول: نسميهما "محمد" لأنهما متشابهان! لا، لأنَّ كل واحد له اسم علم به.

مثال: عندما نقول: "أُحد" مباشرة نفهم أنه ذلك الجبل في المدينة، فلو كان هناك جبل في العالم يُشبهه ما نسميه "أُحُد"، لأنَّ الاسم العام الشائع في جنس الجبال "جبل" فهذا يُطلق على كل الجبال، لكن في بعض الجبال لها أهميَّة معيَّنة فأُعطيَت اسمًا خاصًّا بها، كجبل "أُحُد"، ومثل جبل: "رضوى"، ومثل: "أبو قبيس"؛ فهذه أسماء أعلام على هذه الجبال لأنها مهمَّة.

فلهذا يقولون: إنَّ العلم إنَّما يُطلق على الأشياء المهمَّة الثَّمينة التي لها قيمة

عند أهلها، ولا يُطلق على كل شيء.

مثال: هذا الكأس لا يستحق أن نجعل له اسمًا خاصًّا به، إنما نكتفي بالاسم النَّكرة الشَّائع "كأس"، فربما غدا ينكسر ويُلقى.

ولأن الناس -رجالًا ونساءً- أكرم ما خلق الله فلهم أسماء خاصة بهم، وكذلك أسماء الله تعالى أعلام عليه، وكذلك أسماء الأنبياء، وأسماء الملائكة، وأسماء المدن كـ "مكة، الرياض"، وأسماء الدول كـ "مصر، العراق"؛ وأسماء الكواكب كـ "زحل، وعطارد"، أسماء الأيام كـ "السبت، الأحد"، أسماء الأشهر كـ "صفر، المحرم"؛ هذه كلها أعلام عليها.

فإذا قلنا: كلمة "حصان"، فهذه ليست علمًا، وإنما هي نكرة، كل فرد من أفراد هذا الجنس يُسمَّى "حصان".

لكن لو نظرنا إلى سباق الخيول نجد أن كل حصان له اسم خاص به؛ لأنها خيولٌ لها مكانة عند أهلها، فجعلوا لها أسماءً كما جعلوا لأولادهم أسماءً.

وكذلك الإبل، فإذا قلنا: "ناقة" فهذه نكرة، ولكن "القصواء" فهذا علم لأنه خاص بناقة مُعيَّنة، ولا نقول: إنه معرف بـ "أل" لأنه اسمٌ خاصٌّ بمسمَّاه.

ثم ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أقسام العلم من حيث تشخُّص مسمَّاه، فقال: (العَلَمُ إما شخصيٌّ كـ "زيدٍ" أو جنسيٌّ كـ "أسامةَ")، الأشهر والأكثر هو العلم الشخصي، كأعلام الناس والمدن.

وأما العلم الجنسي: فهو أنَّ العرب وضعت لبعض الأجناس علمًا، بحيث يُمكن أن تطلق هذا العلم على أب فرد من أفراده، وإذا أطلقته على أي فردٍ من أفراده فإنَّك تعامله معاملة العلم، كـ "أسامة" علم على جنس الأُسود، فأي أسد تراه يُمكن أن تسميه "أسامة" فيكون علمًا عليه، يُعامَل معاملة المعرفة، فتقول:

"هذا أسامة القويُّ" لأن "أسامة" معرفة، فيُعرف النعت، لكن لو قلت: "أسد" تقول: "هذا أسدٌ قويٌّ" نكرة، ونعته يكون نكرة.

وكذلك لو قلت: "هذا أسامة غاضبًا"، انتصب الحال منه، والحال لا ينتصب إلا من معرفة.

يقولون في تعريف العلم الجنسي: اسمٌ موضوعٌ للصورة الذهنيَّة التي يتخيَّلها العقل ممثَّلة في فرد من أفراد الجنس.

لا يهمنا هذا التعريف، وإنما الذي يُهمنا أن العلم الجنسي من حيث اللفظُ يُعامل معاملة المعرفة، ويُنعت بالمعرفة كـ "هذا أسامة القوي"، ويأتي منه الحال منتصبًا.

وأما من حيثُ المعنى: فإنَّ معناه معنى النكرة، لأنه يُطلق على أي أسد.

ومن الأجناس التي وضعت العرب لها أعلامًا:

أسامة: علم على جنس الأسود.

الدؤالة: علم على جنس الذئاب.

أم عريط: علم على جنس العقارب.

أبو أيوب، أو أبو صابر: علم على الحمير، فأي حمار تسميه "أبو صابر".

ووضعوا أعلامًا على بعض أجناس المعاني، مثل:

البر: مبرَّة.

الفجور: فجاري.

التسبيح: سبحان.

ثم ذكر التقسيم الثاني للعلم -وهو الأهم- وهو: تقسيمه من حيثُ زمن وضعه، فقسَّمه إلى: اسمٍ، ولقبٍ، وكنيةٍ.

فالعلم الأول للمسمى: هو اسمه.

مثال: أتاكَ ولدٌ، فأي اسم تطلقه على هذا الولد فهو اسمه العلم، كأن تسميه "محمد" فيكون اسمه العلم "محمد"، أو سميته "أبو بكر"، فيكون هذا هو اسمه العلم، أو سميته "الطاهر" فيكون هذا هو اسمه العلم.

أما اللقب والكنية: فإنهما يحدثان بعدَ الاسم العلم، فبعدَ أن يكون الأول هو اسمه العلم، فما يحدث بعد ذلك هو لقبٌ أو كنية.

فإن كان مبدوءًا بـ "أبٍ" أو "أم" ونحوهما؛ فهو كنية:

مبدوء بـ "أب" كـ "أبي بكر".

مبدوء بـ "أم"، كـ "أم كلثوم".

مبدوء بـ "ابن" كـ "ابن تيمية، ابن باز".

مبدوء بـ "أخ" كـ "أخي نورة"، وهذه كنية للملك عبد العزيز.

مبدوء بـ "أخت".

فإن لم يكن مبدوءًا بشيء من ذلك فهو لقب، كقولنا: "هارون الرشيد، عمر الفاروق".

ثم تكلم ابن هشام بعد ذلك على حكم الأعلام إذا توالت.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويُؤَخَّر اللقبُ عن الاسم تابعًا له مطلقًا، أو مخفوضًا بإضافته إن أُفْرِدَ كـ "سَعِيدِ كُرْزٍ")**.

هذا الحكم يتعلق بالأعلام إذا توالت، فعرفنا قبل قليل أن الاسم العلم واللقب العلم والكنية العلم؛ كلها تكون لواحد.

مثال: إنسان اسمه "محمد" وكنيته "أبو خالد"، ولقبه "الطاهر"؛ فكلها لشخص واحد

مثال: الخليفة الثاني رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ اسمه "عمر"، ولقبه "الفاروق"، وكنيته "أبو حفص". فالثلاثة لواحد.

وقد يكون الإنسان له اسم فقط، وليس له كنية ولا لقب، وقد يكون له اسم وكنية فقط، أو اسم ولقب. المهم؛ لو توالت هذه كلها أو بعضها والمراد بها واحد، كأن تقول: "قال أبو حفص عمر، أو: قال الفاروق أبو حفص، أو: قال عمر الفاروق"؛ فبيَّن ابن هشام هنا حكمين:

الحكم الأول: حكها من حيث الترتيب، ما الذي يُقدَّم منها وما الذي يؤخَّر؟

الحكم الثاني: حكمها من حيثُ الإعراب، كيف نعرب المتأخر منها.

أولًا: ما الذي يُقدَّم من هذه الثلاثة إذا اجتمعت؟ الاسم العلم أو الكنية العلم أو اللقب العلم؟

الكنية ليس لها ترتيب، يُمكن أن تقدمها أو تؤخِّرها، فتأتي مع الاسم، تأتي مع اللقب، متقدمة أو متأخرة؛ تقول "قال أبو حفص عمر، قال عمر أبو حفص، قال الفاروق أبو حفص، قال أبو حفص الفاروق".

والترتيب في أكثر كلام العرب إنما جاء بين الاسم واللقب، قال ابن هشام في الترتيب بينهما: (ويُؤَخَّر اللقبُ عن الاسم)، فيُقدَّم الاسم ويُؤخَّر اللقب، تقول "قال عمر الفاروق، قال هارون الرشيد" بتقديم الاسم على اللقب.

قالوا: إلا إذا كان اللقب أشهر من الاسم، مثلًا "الصديق" لَقَبُه، وكنيته "أبو بكر"، وكثير من المسلمين لا يعرفون أن اسمه "عبد الله"؛ فصار لقبه أشهر من اسمه، فهذا لك أن تقدم اللقب على الاسم أو تؤخره على الاسم ولا إشكال.

أما "الفاروق" و"عمر" ربما كلاهما في قوة واحدة وشهرة واحدة، لطول لخافته وإنجازاته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِّنْهُ ٱسْمُهُ ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [آل عمران: ٤٥]، الشاهد "المسيح عيسى"، فاسمه "عيسى" ولقبه "المسيح"؛ مع ذلك جاء في الآية اللقب مقدَّمًا على الاسم، لأن لقبه مشهور جدًّا، وكذلك في قوله: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا ٱلْمَسِيحَ عِيسَى ٱبْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء:١٥٧].

إذًا؛ إذا بلغت شهرة اللقب مبلغًا كبيرًا بحيث كان أشهر من الاسم أو في شهرة الاسم جازَ فيه التقديم والتأخير، وإنما وجوب تقديم الاسم وتأخير اللقب إذا كان الاسم أشهر من اللقب.

الحكم الثاني للأعلام إذا توالت: حكمها من حيث الإعراب.

إذا قلتَ: "قالَ عمرُ الفاروق"، فإعرابها يكون كالتالي:

الكلمة الأولى ستخضع للإعراب، فـ"قال" فاعل.

و "عمرُ": مبتدأ.

و "الفاروقُ" كما قال ابن هشام: (تابعًا له مطلقًا)، والتابع يكون إما بدلًا أو عطف بيان، ولا نقول: إنَّ "الفاروق" نعتًا، لأنَّه هنا يُبيِّن صفة من صفاته، وإنما هو اسم من أسمائه مثل: "عمر"، فـ"الفاروق" بدلٌ أو عطف بيان.

وقول ابن هشام (مطلقًا)، يعني في كل الأحوال الاسم واللقب.

قال ابن هشام: (أو مخفوضًا بإضافته إن أُفْرِدَ)، فهناك حالة واحدة فقط لخفض الاسم واللقب والكنية إذا كانا مفردين وغير مقترنين بـ (أل).

مثال: "سَعِيدِ كُرْزٍ"، فـ "سعيد" مفردًا، يعني: ليس مضافًا وليس فيه "أل". و"كرز" مفردًا"، يعني: ليس مضافًا وليس فيه "أل".

ففي هذه الحالة:

- يجوز فيها الاتباع -كما قلنا قبل قليل- فنقول: "قالَ سعيدٌ كرزٌ"، على أنه بدل أو عطف بيان.
- ويجوز فيها الإضافة، تقول: "قال سعيدُ كرزٍ" بالإضافة.

والإضافة هنا أفضل لأنها الأكثر في السماع.

إذًا الخلاصة: أنَّ حكم العلم الثاني أن نجعله تابعًا للأول -وهذا مطلق- فإن كانا العلمان مفردين خاليين من "أل" جازَ مع ذلك وجهٌ آخر وهو الإضافة.

ننتقل بعدَ ذلك إلى النوع الثالث من المعارف وهو: اسم الإشارة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ثم الإشارةُ. وهي ذَا للمذكر، وذِي وذِهِ وتِي وتِهِ وتَا للمؤنث، وذانِ وتانِ للمثنى بالألف رفعًا وبالياء جَرًّا ونصبًا، وأُوْلاءِ لجمعِهما).

النوع الثالث من المعارف هي: أسماء الإشارة.

كما رأينا أن ابن هشام لم يعرف أسماء الإشارة، وكثير من النحويين لا يعرفون اسم الإشارة؛ بل لا تعرَّف أسماء الإشارة إلا في الكتب المتوسعة؛ وذلك استغناءً بالحصر، فهي أسماء محصورة، ولهذا ذكرها ابن هشام، ونكتفي بحصرها عن تعريفها، وهي كأغلب الألفاظ في اللغة العربية تنقسم بحسب القسمة السُّداسيَّة -يعني مفرد ومفردة، مثنى مذكر مثنى مؤنث، وجمع مذكر جمع مؤنث:

فللمفرد المذكر: "ذا"، تقول "ذا رجلٌ، ذا كتاب".

وللمفرد المؤنث "ذي، ذه، تي، ته، تا"، فتقول: "ذِي امرأةٌ، ذِي سيارةٌ، ذِهْ امرأة، تِي امرأة، تِهْ امرأةٌ، تَا امرأةٌ"؛ كل ذلك جائز.

وللمثنى مذكرًا: "ذانِ".

وللمثنى مؤنثًا: "تانِ".

وسبق أنهما يُعربان إعراب المثنى، فلهذا قال ابن هشام: (بالألف رفعًا وبالياء جَرًّا ونصبًا)، وسبق ذلك في باب المعرب والمبني، تقول "جاءَ ذانِ الرجلانِ، جاءت تانِ المرأتانِ، رأيتُ ذينِ الرجلين، رأيتُ تيْنِ المرأتين".

ولجمع الذكور: "أولاء"، تقول: "أولاء رجالٌ".

ولجمع الإناث: "أولاء" أيضًا، فتقول: "أولاء نساء".

إذًا؛ دخل جمع الإناث في جمع الذكور، ويعللون لذلك، ولكن لا يهمنا الآن، فلما خرجت عن القسمة السُّداسيَّة احتاجت إلى تعليل.

هذا ما يتعلق بحصر أسماء الإشارة، وقسمناها على القسمة السداسيَّة.

وهناك أسماء إشارة للمكان ما ذكرها ابن هشام، ونضيفها لكي يتم الحصر، وهما اسمان "هُنَا" اسم إشارة للمكان، و "ثَـمَّ" اسم إشارة للبعيد.

وعرفنا أنها جميعها مبنية إلا المثنى فإنه معرب إعراب المثنى.

نتكلم على دخول التنبيه عليها: فكلها يدخلها التنبيه، فـ"ها" التنبيه هو حرفٌ يتكوَّن من " هـ ا" إلا أنه في أكثر أسماء الإشارة تُحذف ألفه خطًّا، فتقول في:

ذا: هـذا رجلٌ.

ذي: هـذي.

ذه: هــذه.

ذانِ: هـذان رجلان.

تانِ: هـتانِ امرأتان، ومنه قوله تعالى: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ﴾ [القصص:٣٢].

أولاء: هـؤلاءِ رجالٌ، هـؤلاء نساءٌ.

ومن ذلك قول طرفة في معلقة:

رَأَيْــتُ بَنِــي غَبْــرَاءَ لاَ يُنْكِرُونَنِــي وَلاَ أَهْــلُ هَــذَاكَ الطِّــرَافِ المُمَــدَّدِ

الشاهد "هذاك" والكاف للبُعد -كما سيأتي.

ثم ذكر ابن هشام الكلام على اسم الإشارة للبعيد.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والبعيدُ بالكاف مجردةً من اللام مطلقًا أو مقرونةً بها، إلا في المثنى مطلقًا وفي الجمع في لغة من مدَّهُ وفيما تقدَّمَتْهُ "هَا" التنبيهِ)**.

إذا كان المشار إليه بعيدًا فإنهم يضيفون كاف البعد إلى اسم الإشارة:

فيقولون في الرجل القريب: ذا رجلٌ.

ويقولون في الرجل البعيد: ذاك رجل.

ويقولون في المرأة القريبة: تِي امرأةٌ.

وفي المرأة البعيدة: تيكَ امرأةٌ.

وفي الرجال القريبين: أولاء رجال.

وفي الرجال البعيدين: أولئك رجالٌ.

قال ابن هشام **(والبعيدُ بالكاف مجردةً من اللام مطلقًا)**، يعني: أنَّ اسم الإشارة

"ذا" وأخواته إذا لم تدخل عليها لام البعد فلك أن تُدخل عليها كاف البُعد مطلقًا، مفردةً، أو مثنَّاة، أو مجموعةً، أو مذكر، أو مؤنث، فتقول:

وفي "ذا": ذاك.

وفي "تي": تيك.

وفي "ذانِ": ذانِكَ، ومنه قوله: ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص:٣٢].

وفي "تاَنِ": تانِكَ امرأتان.

وفي "أولاءِ": أولئكَ رجالٌ، وأولئكَ نساءٌ.

قوله: (أو مقرونةً بها)، يعني مقرونة باللام، فلكَ أن تُدخل الكاف واللام وكلاهما يدل على البعد، فتقول في "ذا": ذلك.

وهناك ثلاثة مواضع لا تجتمع اللام فيها مع الكاف، فتأتي بالكاف فقط:

الأول: المثنى مطلقًا، وهو "ذان" للقريب، وتقول في البعيد "ذانك"، ولا تجمع معها اللام ولا تقول "ذانلك"!

الثاني: وفي الجمع في لغة من مدَّهُ: لأن اسم الإشارة للجمع "أولاء" فيه لغتان:

المد: أولاء رجال.

القصر: أُوْلَى رجال.

فعلى لغة مَن مَدَّه لا تجعله للبعيد إلا بالكاف فقط، فتقول: أولئك رجالٌ.

أما على لغة القصر فيجوز فيه -كما سيأتي.

الثالث: فيما تقدَّمَتْهُ "هَا" التنبيهِ. فلو قلتَ "هذا" فلا تأتِ باللام والكاف إذا أردتَّ البعد، وإنما تأتي بالكاف فقط فتقول "هذاكَ" كالبيت:

إذًا؛ في هذه المواضع الثلاثة إذا كانت الإشارة للبعيد فلا تأتي إلا بالكاف، وما سوى ذلك تأتي بالكاف أو تأتي بالكاف واللام:

- ففي "ذا" تقول: "ذلكَ، ذلك"
- وفي "أُوْلَى" المقصور تقول: "أُوْلَى رجال، أولاك رجال، أولالك رجال"، يجوز ذلك ويجوز ذلك.

هذه ثلاثة أسماء من المعارف انتهينا منها، فيبقى لنا من المعارف التي ذكرها ابن هشام ثلاثة أيضًا، نرجئ الكلام عليها إلى الدرس القادم -بإذن الله.

شيخنا أحسن الله إليك: دلالة الكاف على المعنى هل هي نفسها دلالة اللام والكاف على المعنى؟

هذا سؤالٌ مهم! كثيرٌ من المتأخرين يُقسِّمون المشار إليه إلى ثلاثة أقسام:

القريب: له "ذا"

البعيد: له "ذاك".

المتوسط: له "ذلك".

وهذا التقسيم -في الحقيقة- ليس عليه دليل في اللغة؛ بل التحقيق في ذلك أنَّ المشار إليه إمَّا:

قريبٌ: وهو الخالي من اللام والكاف.

أو بعيدٌ: وهو الذي فيه الكاف، أو الكاف واللام.

وذلك أن دخول الكاف أو الكاف واللام هما لغتنا للعرب، فبعض العرب يدخلون الكاف، وبعض العرب يُدخلون اللام والكاف.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم.

والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، وإلى حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي"، إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس التاسع(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح كتاب **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ: أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا، ومرحبًا بكم وبالإخوة المشاهدين والمشاهدات.

في الحلقة الماضية توقفنا عند النوع الرابع من أنواع المعارف وهو: "الاسم الموصول"، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ثم الموصولُ. وهو "الذي والتي"، و"اللذان واللتان" بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا، ولجمع المذكر "الذين" بالياء مطلقًا و"الأُلَى"، ولجمع المؤنث "اللائي واللواتي")**.

---

(١) https://www.youtube.com/watch?v=uOfONoYFFi8&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=9

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدَّرس التَّاسع من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام -عليه رحمة الله تعالى- ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبث من الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة من مدينة الرياض.

في الدَّرس الماضي كنَّا قد توقفنا في أثناء الكلام على المعارف، إذ شرحنا ثلاثة منها، وهي: الضمير، والعلم، واسم الإشارة.

النَّوع الرَّابع من أنواع المعارف: الاسم الموصول. وقد سمعنا أول ما قاله ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ذلك.

وابن هشام لم يعرِّف الأسماء الموصولة، وإنما ذكرها وحصرها، وهذه طريقة عند العلماء، عندما يكون الباب محصورًا، فإنهم يكتفون بحصره عن تعريفه.

وذكر النَّوع الأوَّل من الموصولات وهي الموصولات النَّصيَّة، وسيذكر بعد قليل النوع الثاني من الموصولات، وهي الموصولات المشتركة.

وهذه الموصولات هي الموصول النَّصي.

ومعنى كونها موصولًا: يعني: لها صلة، سيأتي الكلام على صلة الموصول.

ومعنى كونها نصيَّة: أنها تنص على معنًى من المعاني الستَّة.

والمعاني السِّتة التي تتميَّز بها اللغة العربية هي: المفردة والمفرد، ومثنى المذكر ومثنى المؤنث، وجمع المذكر وجمع المؤنث.

فهذه الأسماء تنصُّ على معنى من هذه المعاني الستة.

"الذي" وهي نصٌّ على المفرد المذكر، كـ "جاء الذي أحب" أي: مفرد مذكر.

"التي" نصٌّ على المفرد المؤنث.

"اللذان" للمثنى المذكر.

"اللتان" للمثنى المؤنث.

"الذين"، وهي مشهورة لجمع المذكر "جاء الذين أحبهم".

"الأُلَى" لجمع المذكر، فإذا كانت اسمًا موصولًا تُكتب بلا واو، تمييزًا لها عن اسم الإشارة الذي تُزاد فيه الواو، وهذا يُذكر في الإملاء.

"اللاتي، اللائي، اللواتي" لجمع المؤنث.

بناؤها وإعرابها:

ذكرنا في باب المعرب والمبني -وذكَّر ابن هشام هنا أيضًا- بأنها مبنيةٌ على حركات أواخرها إلا المثنى، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(بالألف رفعًا وبالياء جرًا ونصبًا)**، يعني: أنها تعرب إعراب المثنى، وسبق الكلام على ذلك في باب المعرب والمبني.

ثم تكلم ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذلك على الموصولات المشتركة، فنسمع ما قال.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وبمعنى الجميع "مَنْ" و"مَا" و"أيُّ"، و"أَلْ" في وصفٍ صريحٍ لغير تفضيلٍ كـ "الضاربِ والمضروبِ"، و"ذو" في لغة طيٍّ، و"ذا" بعدَ "مَا" أو "مَنْ" الاستفهامِيَّتَيْنِ)**.

الأسماء الموصولة على نوعين:

النوع الأول: الأسماء النصيَّة المشتركة، وهي: "الذي" وإخوانه.

النوع الثاني: الأسماء الموصولة المشتركة، وهي هذه الستة التي ذكرها ابن هشام:

- "من، ما" اثنان يبدآن بالميم.
- و "أي، أل" اثنان يبدآن بالهمزة.
- و "ذو، ذا" اثنان يبدآن بالذال.

ومعنى قولنا: "مشتركة"، أي أنها تستعمل مع المعاني الستة كلها بلفظٍ واحد.

الاسم الموصول المشترك الأول: "مَنْ" إذا كانت بمعنى "الذي" وإخوانه فهي اسم موصول:

- تستعمل مع المفرد المذكر "جاء مَنْ أحبه.
- وتستعمل مع المفرد المؤنث "جاءت مَنْ أحبها".
- وتستعمل مع المثنى "جاء مَن أحبهما.
- وتستعمل مع الجمع المذكر "جاء مَنْ أحبهم".
- وتستعمل مع الجمع المؤنث "جاء مَنْ أحبهن".

فـ "مَنْ" استُعملَت في كل المعاني السِّتَّة بلفظٍ واحد، فلهذا سُميت مشتركة، لأن لفظها مشترك الاستعمال في كل هذه المعاني الستة.

و "مَنْ" اسم موصول، وقد تأتي في اللغة العربية في استعمالات أخرى:

فقد تأتي اسم استفهام "مَنْ أبوك؟".

وقد تأتي اسم شرط "مَنْ يجتهد ينجح".

والمراد بها هنا: "مَنْ" التي بمعنى "الذي" وإخوانه، نحو: "جاء مَنْ أحبه"

يعني: الذي أحبه.

وهي تتميز عن بقيَّة إخوانها بأنها تستعمل للعاقل، فإذا اشتريت حمارًا؛ لا تقل مثلًا: "أعجبني مَن اشتريت"؛ بل تقول: "أعجبني ما اشتريت"، فـ "ما" لغير العاقل، و "مَنْ" للعاقل، وهذا لتمييز المعاني بالألفاظ في اللغة العربية.

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَـٰبِ﴾ [الرعد:٤٣]، أي: والذي عنده عليم الكتاب.

وفي قوله: ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق:٣٧]، يعني: للذي كان له قلب.

وقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج:١٨]، يعني: الذي، أو الذين.

وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ﴾ [النحل:١٧].

وهنا نشير إلى مسألة يتكلم عليها بعض النحويين، وهي أنَّ "مَنْ" في الأصل للعاقل، ولكنها قد تطلق على غير العاقل، ودراسة ذلك في الحقيقة ليست من مسائل النحو، وإنما من مسائل البلاغة، وإن كان بعض النحويين يشير إليها، فيقول: إذا اجتمع العاقل مع غير العاقل في لفظٍ واحدٍ، فيجوز أن تعبر عنهم بـ "مَنْ" تغليبًا للعاقل؛ لأنه أشرف، أو أن تعبر عنهم بـ "ما" تغليبًا لغير العاقل؛ لأنهم أكثر، كما في الآية ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج:١٨]، مع أن المخلوقات التي تسجد لله فيها عقلاء وغير عقلاء، فعبر عنهم مرَّة بـ "مَنْ" وعبر عنهم في آية أخرى بـ "ما" لما قلنا قبل قليل، فهذه الأمور تُدرَس في البلاغة، فلا نطيل الكلام عليها هنا.

ما المراد بالعقلاء في النحو؟

الجواب: العقلاء في النحو ثلاثة، وهم: الإنس، والجن، والملائكة؛ وما سواهم من المخلوقات تدخل في غير العقلاء، وأما لفظ الجلالة "الله" فإنه يُعامل معاملة العاقل، كما في قوله: ﴿وَمَنۡ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد:٤٣]؛ فلهذا بعض النحويين المدققين المحققين يُفضِّل أن نستعمل لفظ "للعالم وغير العالم" لكي يدخل لفظ الجلالة في ذلك؛ لأن الله وصف نفسه بالعلم ولم يصف نفسه بالعقل.

الاسم الموصول الثاني المشترك: "مَا" إذا كانت بمعنى: "الذي"؛ لأنها قد تأتي في اللغة في استعمالات أخرى:

- فتأتي اسم استفهام "ما اسمك؟".
- وتأتي اسم شرط: "ما تعمل تُجزَ به".
- وتأتي حرف نفي: "ما ذهبتُ".

ولكننا نريد هنا "ما" التي بمعنى "الذي"، كقولك:

- "سأقرأ ما تقرأ"، أي: الذي تقرأ.
- "يعجبني ما اشتريتَ"، يعني: الذي اشتريتَ.

وتتميَّز "ما" بأنها تستعمل في الأصل لغير العاقل، كما في قوله تعالى: ﴿مَا عِندَكُمۡ يَنفَدُ﴾ [النحل:٩٦]، يعني: الذي عندكم ينفد.

ومثل قوله: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ [الحديد:١]، قلنا: عبَّر عن الجميع بـ"ما" مع أن فيهم عقلاء وغير عقلاء، تغليبًا لغير العقلاء لكثرتهم.

الاسم الموصول الثالث المشترك: "أل". قال ابن هشام (و "أَلْ" في وصفٍ صريحٍ لغير تفضيلٍ).

متى تكون "ألْ" اسمًا موصلًا؟

المشهور في "أل" أنها حرف تعريف، كقولك: "رجل - الرجل"، "قلم - القلم"، وسيأتي الكلام عليها في المعرفة التالية -المعرف بـ "أل" أو بالأداة- ولكنها قد تأتي اسمًا موصولًا، فخرجت من الحرفيَّة إلى كونها اسمًا موصولًا بمعنى: "الذي" وإخوانه، وذلك إذا اقترنت -أو اتصلت- بوصفٍ صريح لغير تفضيل.

المراد بالوصف الصريح: هو اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل. وإذا قلنا: "اسم الفاعل" فيدخل فيه دائمًا صيغ المبالغة.

فهذه الأربعة هي التي يُطلق عليها الأوصاف، ومفردها "وصف"؛ وهذا نوع من أنواع الأسماء، بخلاف كلمة "صفة - وجمعها: صفات"، فإنها قد تستعمل بمعنى "وصف" فتكون دالة على نوع من أنواع الأسماء، وقد تستعمل بمعنى: "النعت" وهو الإعراب النحوي، فكلمة "وصف" دقيقة" وخاصة ببيان النوع، وكلمة "نعت" دقيقة في بيان الإعراب، وكلمة "صفة" مشتركة، فقد تطلق ويُراد بها الإعراب، وقد تُطلق ويُراد بها الوصف.

- فإذا اقترنت "أل" بوصف صريح كاسم فاعل، مثل: "ضارب - الضارب"، "شارب - الشارب"، "منطلق - المنطلق"، "مستخرج - المستخرج".
- أو اقترنت "أل" بصيغة مبالغة -وهي داخلة في اسم الفاعل-، مثل: "ضرَّاب - الضرَّاب".
- أو اقترنت باسم مفعول، مثل: "مضروب - المضروب"، "مشروب - المشروب"، "مستخرج - المستخرج".
- أو اتصلت بصفة صريحة، مثل: "حسن - الحسن"، "جميل - الجميل".

ثم استثنى اسم التفضيل فقال: (لغير تفضيل)؛ لأنهم يرون أن "أل" مع اسم التفضيل مُعرِّفَة، مثل: "الأفضل، الأحسن، الأكبر، الأصغر".

وَمَثَّلَ ابن هشام بـ"الضارب" اسم فاعل، و"المضروب" اسم مفعول.

فإن قلتَ: لماذا لا نعدُّ "أل" مع الوصف الصريح حرف تعريف كمجيئها مع غير الأوصاف؟

الجواب عن ذلك: أنَّه يمنع من ذلك أمور، فهناك أدلة تدل على أنه اسم موصول وليس حرفًا، من هذه الأدلة:

- عود الضمير إليه، والضمير -كما نعرف- أنه لا يعود إلا إلى اسم، فلا يعد إلى فعل ولا حرف، كقولهم: "أفلح المتقي ربَّه"، فالهاء في "ربَّه" تعودُ إلى "أل" في "المتقي"، أي: أفلح الذي يتقي ربَّه.

- اجتماعها مع الإضافة، فكتب النحو تنص في باب الإضافة على جواز اجتماعها مع الإضافة، فلك أن تقول: "ضاربٌ" ثم تضيفُ الضمير "ضاربُكَ"، ثم تدخل "أل" فتصير "الضَّاربُكَ"، مثل: "جاء الضَّاربُكَ"، والمعنى: جاء الذي يضربُكَ.

فَدَلَّ هذا على أنَّ "أل" هنا ليست مُعرِّفَة، إذ لو كانت معرفَة ما جامعت الضمير.

- أنها قد تدخل على الفعل المضارع، وسيأتي بيان الخلاف في ذلك، والجمهور يخصُّونه بالضرورة الشعريَّة، وبعض النحويين كابن مالك يُجيزه في النثر قليلًا، وفي ذلك قصة طريفة للشعراء الثلاثة الذي ألهوا الناس في زمنهم وهم: جرير والفرزدق والأخطل؛ فاجتمعوا مرة عند أحد الأمراء، فدخل أعرابيٌّ فسأله الأمير: أتعرفُ هؤلاء؟ فقال: لا.

فقال: هذا الفرزدق، وهذا الأخطل، وهذا جرير.

وكان هذا الأعرابي هواه مع جرير، فمدحه وذمَّ الآخرين، فقال:

فحيا الإله أبا حزرةٍ وأرغم أنفك يا أخطل
وجد الفرزدق أتعس به ودق خياشيمه الجندلُ

فما ترك له الفرزدق؛ بل ردها عليه بسرعة بأشد منها فقال:

يا أرغم الله أنفًا أنتَ حامله يا ذا الخنا ومقال الزور والخطلِ
ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومته ولا الأصيل ولا ذا الرأي والجدلِ

الشاهد في قوله: "التُّرضَى"، يعني: بالحكم الذي تُرضَى.

الاسم الموصول المشترك الرابع: "ذو"، وفي المشهور تأتي على أنها اسم من الأسماء الخمسة بمعنى: صاحب، مثل قولك: "جاء ذو علمٍ وذو مالٍ"، يعني: صاحب.

وتعرب إعراب الأسماء الخمسة أو الستة، إلَّا أنها عند قبيلة من قبائل العرب وهي قبيلة طيِّئ قد يستعملونها بمعنى: "الذي" وإخوانه؛ وأيضًا تستعمل عندهم بمعنى: "صاحب" كبقية العرب، والأشهر عندهم أنها تلزم هذا اللفظ "ذو" مع المعاني الستة، مثل:

- "جاء ذو أحبُّ"، يعني: الذي أحب.
- "جاءت ذو أحب"، يعني: التي أحب.
- "جاء ذو أحبهم"، يعني: الذين.

ويسمونها في النحو: "ذو" الطَّائيَّة، ومن ذلك قول شاعرهم:

فإما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفاني

يعني: فحسبي من الذي عندهم.

وقال الآخر مع أناس اختلف معهم في البئر، وهو يقول إنَّ هذه البئر بئري وقد ورثتها من آبائي؛ فقال:

فـإن المـاء مـاء أبـي وجـدي وبئـري ذو حفـرتُ وذو طويـتُ

يعني: وبئري التي حفرتها والتي طويتها.

وقدَّرنا "ذو" بـ"التي" لأن البئر مؤنث.

ومن ذلك قول بعضهم وهو يقسم بالفضل: "ذو فضلكم الله به" يعني بالفضل الذي فضلكم الله به.

وقال الآخر في جواب القَسَم: "لا وذو عرشه في السماء"، يعني: لا والذي عرشه في السماء.

الاسم الموصول المشترك الخامس: "ذا"، وفي المشهور يأتي اسم إشارة "ذا كتابٌ"، وتدخل عليها "ها" التنبيه فتقول: "هذا كتابٌ" كما شرحنا في الأسماء الموصولة.

ثم ذكر هنا أنها قد تأتي اسمًا موصولًا بمعنى: "الذي" إذا كانت بمعنى "الذي"، ولذلك شرط وهو: أن تسبق بـ"ما" أو "من" الاستفهاميتين، والأدق في ذلك أن نقول: إن لموصوليتها ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن لا تكون للإشارة، يعني: أن لا تكون بمعنى: "هذا"، كما في قوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، فـ"ذا" هنا لا تحتمل أن تكون بمعنى: "الذي"، والمعنى يكون: من هذا الذي. ويدل على ذلك: وجود "الذي" بعدها، ما يُمكن أن تقول من الذي الذي!

الشرط الثاني: أن لا تكون ملغاةً. يعني لو قلت مثلًا: "ما تقول؟" فهذا استفهام، فإذا أتيت بـ "ذا" بعد "ما"؛ فتقول: "ما ذا تقول؟" هنا "ذا" يصح أن تكون بمعنى "الذي"، أي: ما الذي تقول؟

والإلغاء تقديري بحسب المتكلم، فالمتكلم ماذا أراد بقوله: "ما ذا"؟

- لو قصد "ما الذي"؛ فحينئذٍ تكون اسمًا موصولًا، و "ما" قبله اسم استفهام.

- لو أراد الاستفهام فقط وأراد أن يجعل "ما" و "ذا" مركبين معًا اسمًا واحدًا يدل على الاستفهام "ماذا"؛ فيجوز أن يفعل ذلك أو ذاك؛ على حسب التقدير.

فلو جعل "ذا" موصولة بمعنى: "الذي" لفصلها هكذا "ما ذا" يعني "ما الذي"؛ أما لو أراد معنى الاستفهام فقط، وأن "ما" و "ذا" تركبتا معًا وصارتا كلمة واحدة دالة على الاستفهام؛ فإنه يكتبها موصولة بلا فاصل أو مسافة، هكذا "ماذا".

ومعنى قولنا: (أن لا تكون ملغاة)، يعني: أن لا يُقدِّر ذلك.

الشرط الثالث: أن يتقدمها استفهام بـ "ما" أو بـ "مَن".

وبحسب استقراء اللغة وُجد أنها لا تكون اسمًا موصولًا إلَّا إذا تقدمها استفهام بـ "ما" كقولك "ما ذا تريد؟" أي: ما الي تريد.

أو تقدمها اسم استفهام "مَن"، مثل قولك: "مَنْ ذا تُحب؟" أي: من الذي تحب؟

ومن ذلك قول الشاعر:

ألا تســـــــــألني المـــــــــرء مـــــــــا ذا يُحـــــــــاول؟

فـ "ذا" هنا في البيت ليست للإشارة، وإنما أن تصح أن تكون بمعنى الذي، وقد تقدمها استفهام بـ "ما".

بقي الشرط الثاني وهي أن تُقدَّر ملغاة، فإذا قدرتها ملغاةً صارت كلها كلمة واحدة "ماذا" اسم استفهام.

الموصول المشترك السادس هو: "أيٌّ"، وتأتي في اللغة العربية على استعمالات كثيرة:

- تأتي استفهامًا: "أيُّ طالبٍ عندك؟".
- وتأتي شرطًا: "أيَّ طالبٍ تُكرمْ أُكرمْ".

والذي يهمنا هو مجيئها اسمًا موصولًا بمعنى: "الذي"، كقولك: "أكرم أيهم ينجح"، يعني: الذي ينجح.

وللكلام على "أيٍّ" تفاصيل، أهمه الكلام على ما يتعلق بإعرابها وبنائها، وذلك أننا ذكرنا في باب المعرب والمبني من قبل أنَّ كلمة "أي" سواء كانت استفهامًا أو كانت شرطًا أو كانت موصولة فإنها تكون مُعربة؛ لأنها تختص عن بقية أخواتها -سواء كانت استفهامًا أو شرطًا أو موصولة- بجواز الإضافة، فيجوز أن تُضاف إلى ما بعدها، كقول: "أيُّهم"، ولكن ما تقول في غيرها من أسماء الاستفهام "مَنْـهُم" على أنها كلمة واحدة، ولكن "منْ" كلمة و "هم" كلمة، ولا تقول: "أيْنَـهُم"، ولكن "أين" كلمة و "هم" كلمة ثانية"؛ فليست كلمة واحدة مضاف ومضاف إليه، وما تقول "كيْفَـهم"، ولكن "كيف" كلمة، و "هم" كلمة؛ بخلاف "أي" فإنها تضاف، سواء إلى ضمير "أيُّهم"، أو إلى اسم ظاهر "أيُّ طالبٍ"، والإضافة -كما نعرف- من خصائص الأسماء، فهذا قوَّى فيها جانب الاسميَّة

فعادت إلى الإعراب، فهي في الأصل معربة، حتى وهي موصولة الأصل فيها أنها معربة، إلا أنهم اختلفوا في موضع واحد من مواضعها، فقال كثير من النحويين إنها تُبنى على الضم، وبعضهم قال بجواز إعرابها، وإن كان الأكثر فيها البناء، وهو إذا كان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا.

ومن الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]، معنى الآية معروف: ثم لننزعن من كل شيعةٍ من هؤلاء الكفار أيَّهم أشدُّ، يعني: الذي هو أشدُّ. أو: الذين هم أشد.

فـ "أيُّ" يعني: الذي.

والضمير "هم" تتميَّز به "أيُّهم".

أشدُّ: خبر.

والضمير "هو" هو الضمير المحذوف.

و "أيُّهم" في الآية: مفعول به؛ لأنه المنزوع، ومع ذلك جاء بالضم "أيُّهم"، وجاء في قراءة شاذَّة "أيَّهم" على ما قلنا في جواز الإعراب، وهنا بُني على الضم لأن صدر صلتها ضمير محذوف "هو".

ومن ذلك أيضًا قول شاعرهم:

إذا مـــا لقيـــتَ بنـــي مالـــكٍ فســـلم علـــى أيُّهـــم أفضـــلُ

يعني: فسلِّم على الذي هو أفضلُ.

فـ "أفضلُ" خبر لـ "هو" المحذوفة؛ فلهذا بنى "أيُّهم".

وجاء في البيت رواية أخرى بالإعراب:

ثم تكلم ابن هشام بعد ذلك على صلة الموصول.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وصِلةُ أل الوصفُ، وصِلَة غيرِها إما جملةٌ خبريةٌ ذاتُ ضميرٍ طبقٍ للموصول يسمى عائدًا، وقد يحذف نحو "أيُّهم أَشَدُّ" ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:٣٥]، ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامانِ متعلقانِ بـ "اِسْتَقَرَّ" محذوفًا).

هذا الكلام على صلة الموصول، فلهذا سُمي الموصولُ موصولًا، لأن الاسم الموصول هو: اسمٌ لا يستغني عن موصوله.

ويقولون: هو الاسم المفتقر إلى موصوله -يعني من حيث المعنى.

لو قيل: "جاء الذي" وسكت المتكلم؛ فلم نستفد من كلامه شيئًا! فـ "الذي" اسم مفتقر إلى صلته؛ لأن صلته هي التي تكشف وتبينه وتعينه وتحدده، ولهذا فإن الصلة في الأسماء الموصولة هي التي تُعرِّف الموصول، أي: تكسبه التعريف وتجعله معرفة، فلهذا احتاجت غلى كلام خاص، فخصها ابن هشام بهذا الكلام.

ما أنواع الصلة؟

الصلة إما أن تكون لـ "أل"، أو لغير "أل"، يعني: الأسماء الخمسة المشتركة الباقية وجميع الأسماء الموصولة النصيَّة.

صلةُ "أل" هو ما سبق ذكره في كلام ابن هشام من قبل، أنَّ "أل" لا تكون اسمًا موصولًا إلا إذا دخلت على وصف صريح، وهو:

اسم الفاعل: كـ "جاء الضَّاربُ"، فنقول: "أل" اسم موصول، وكلمة "ضارب" صلة الموصول. والمعنى: جاء الذي يضرب.

اسم مفعول: كـ "جاء المضروب". والمعنى: جاء الذي يُضرَب.

وصف: كـ "جاء الجميل". والمعنى: جاء الذي يجمُل. وهذا إذا كان الوصف بمعنى الفعل.

أما من حيث الإعراب: فإن "أل" الموصولة وإن كانت اسمًا إلا أن الإعراب يتجاوزها إلى الاسم التالي بعدها؛ لأنَّ "أل" الموصولة تشابه "أل" الحرفيَّة في اللفظ، فتجاوزها الإعراب إلى الاسم الذي بعدها، فنقول في إعراب "جاءَ الضاربُ":

الضارب: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الموجودة على آخر "الضاربُ"، مع أنَّ الضم كان ينبغي أن يقع على "أل" لأنه اسم، ولكن تجاوزه إلى ما بعده لشبه "أل" الموصولة الاسميَّة بـ "أل" الحرفيَّة المعرفة.

أما إذا كانت الصلة لغير "أل" يعني لـ "الذي" وإخوانه ولبقيَّة الأسماء الموصولة، فإنها تكون على نوعين ذكرهما ابن هشام:

الأول: أن تكون جملة خبريَّة.

الثاني: أن تكون شبه جملة: ظرف أو جار ومجرور.

ومعنى ذلك: أن صلة الموصول لا تكون اسمًا مفردًا، فهذه الشروط وُضعت لبيان كلام العرب، فلا يُمكن أن تقول: "جاء الذي محمدٌ، أو: جاء الذي جالسٌ"؛ لأن "محمد" مفرد، و "جالس" مفرد، ولابد أن تكون الصلة التي بعد الاسم الموصول -"الذي" وإخوانه والأسماء المشتركة- جملة أو شبه جملة.

والجملة -كما نعلم- إما أن تكون:

فعلية: فعل وفاعل. مثل "جاء الذي سافر أخوه" أو "جاء الذي سافر".

اسميَّة: مبتدأ وخبر. مثل: "جاء الذي أبوه كريمٌ".

وأما شبه الجملة فكما ذكر ابن هشام وكما هو معروف أن المراد به:

الجار والمجرور: مثل: "جاء الذي في البيت".

والظرف: مثل: "أخذت الذي فوق المنضدة".

لكن ابن هشام اشترط في شبه الجملة شرطًا، فقال: (تامَّين)، أي متعلقين بـ "استقر" محذوفًا.

معنى ذلك: أن شبه الجملة تكون على نوعين من حيث المعنى:

الأول: أن تكون تامَّة. يعني: أن معناها تامٌّ بها ولا تحتاج إلى متعلَّقها الواقع فيها.

الثاني: أن تكون ناقصة، وتسمى: "لغو" وهذا مصطلح يكثر في الكتب، يقولون: "شبه الجملة لغوٌ هنا". وهي التي لا يتم المعنى بها حتى تذكر متعلَّقها الواقع فيها.

فإذا قلتَ: "أكرمتُ الذي في البيتِ" فهمتَ المعنى لأنه تام، ولأن شبه الجملة "في البيت" متعلِّقة بكون عام يدل على مطلق الوجود، يعني: جاء الذي استقرَّ في البيت، أو وُجِدَ في البيت؛ أو أي كلمة تدل على مطلق الوجود، ولكن ما تدل على صفة خاصَّة من صفاته، كالنوم، أو الشرب، أو الأكل، أو الصلاة؛ فهذه يسمونها أكوان خاصَّة -أو صفات خاصَّة- أما مطلق الوجود: فهو موجود في هذا المكان، لكن هل هو واقف أو جالس أو نائم أو مستيقظ أو مصلٍّ أو يقرأ؛ فهذه أكوانٌ خاصَّة، ولا تُعرَف الأكوان الخاصَّة غلَّا بالنَّصِّ عليها، وهذه لا يجوز أن تُحذف إلَّا إذا دلَّ عليها دليل.

أما لو أردتَّ مطلق الوجود، أي مطلق كونه موجودًا دون أن تبين صفةً من صفاته الخاصَّة؛ فحينئذٍ يجب أن تحذف المتعلَّق المقدَّر بنحو "استقر" أو "وُجِدَ" أو "كان" أو "حدث" أو "حصل"؛ أو أي كلمة تدل على مطلق الوجود.

مثل: "أكرمتُ الذي في البيت" يعني: الذي كان -أو استقر- في البيت.

ومثل: "أخذتُ الذي فوق الطاولة"، فـ"فوق" ظرف مكان، والمعنى: أخذتُ الذي استقرَّ -أو "وُجد" أو أي كلمة تدل على مطلق الوجود-؛ فهذا يُسمَّى ظرف تام.

لكن لو أردتَّ أن تقول: "أكرمتُ الذي ضُربَ في البيت" أردتَّ أن الإكرام وقع على هذا الذي ضُرب في البيت؛ فلا يجوز أن تقول حينئذٍ: "أكرمتُ الذي في البيت"؛ بل لابد أن تنص على هذا الكون الخاص وهو الضرب، فتقول: "أكرمت الذي ضُرب في البيت" فقولك: "في البيت" متعلق بالفعل "ضُربَ" وهذا كون خاص وليس مجرد وجود، فلابدَّ أن يُذكر، ولا يجوز أن يُحذف في الكلام إلَّا أن يدل عليه دليل.

ولهذا لا يجوز أن تقول: "جاء الذي بكَ"، فكلمة "بك" شبه جملة، ولكن ليست تامة، وإنما ناقصة، لأنك تقصد -مثلًا- "جاء الذي يثق بك" فلا يجوز أن تحذف "يثق"؛ فإذا قلت: "جاء الذي يثق بك" صارت صلة الموصول جملة فعليَّة، وليست شبه جملة تامَّة.

وذكر ابن هشام الكلام على حذف العائد؛ لأنَّه اشترط في الجملة الواقعة صلةً للموصول شرطين:

الأول: أن تكون خبريَّة.

الثاني: أن يكون فيها ضمير يُطابق الموصوف يُسمَّى: "العائد".

وكونها خبرية: أي ليست إنشائيَّة، والجمل معروف إنها إما أن تكون:

خبريَّة: تقبل التصديق والتكذيب.

أو إنشائيَّة: لا تقبل التصديق والتكذيب.

فالصلة لابد أن تكون خبريَّة لكي تؤدي معنى جديدًا، مثل "جاء الذي" فلا تفهم المعنى إلا إذا أُخبر عنه بشيء، كأن تقول "جاء الذي يُحبُّكَ، جاء الذي أحبُّه، جاء الذي يقول الحق".

والجمل الإنشائية سواء طلبيَّة أو غير طلبية لا تقع صلة للموصول، فلا نقول "جاء الذي اضربه"، أو "جاء الذي هل سافر"، أو "جاء الذي لا تهنه"؛ فهذا لا يصح!

وكونها يشترط فيها الضمير: فإن جملة الصلة لابد أن يكون فيها ضمير يعود إلى الموصول لكي يربط بين الموصول والصِّلة، مثل "جاء الذي أحبه" فالهاء تعود إلى "الذي"، ومثل "جاء الذي أبوه كريم" فالهاء تعود إلى "أبوه".

ولو قلت مثلًا: "جاء الذي محمدٌ كريمٌ"، فـ "محمدٌ كريمٌ" مبتدأ وخبر -جملة اسمية-، ومع ذلك لا تقع صلة للموصول؛ لأنَّ "محمد كريمٌ" ما فيها عائد يعود إلى "الذي"، وكذلك المعنى لا يستقيم.

ثم ذكر ابن هشام أن الشرط في العائد هو الوجود، ولكنه قد يُحذف في اللفظ، فلهذا قال (وَقِدْ يُحذَفُ).

فإذا قلت مثلًا: "جاء الذي أحبُّه" فالرابط: الهاء، فيجوز أن تحذف الضمير الرابط وتقول "جاء الذي أحبُّ"؛ لأنَّ المعنى واضح، وفيه دليل على الرابط، ما يمكن أن يكون المعنى "جاء الذي أحبهم"، فـ "الذي" يدل على أن الضمير المحذوف هو الهاء، فلكَ أن تحذفه، وحذفه كثير جدًّا.

وبهذا يُعلم أن المحذوف موجود، وأصلًا كلمة "محذوف" تدل على أنه موجود؛ لأن الحذف لا يقع إلا على موجود، بخلاف المعدوم، فإنَّ المعدوم غير موجود في الجملة، ولا يُمكن أن يقع عليه حذف أو غيره، فالذي يُقال فيه "محذوف" فإن معناه أنه موجود، إلَّا أنَّ حروفه لا يُلفَظ بها، أما الكلمة فهي موجودة إمَّا في التقدير وإما في الاستتار.

مثَّل ابن هشام لهذا الضمير المحذوف في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر:

أما حذفه في حالة الرفع: ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾ [مريم:٦٩]، يعني: الذي هو أشدُّ.

الرابط: هو.

وحكمه: مرفوع، لأنه مبتدأ.

وأما الحذف في حالة النصب: كما في قوله تعالى ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس:٣٥]، هنا صرَّح بالرابط، وفي قراءة ﴿وما عملت أيديهم﴾، يعني: والذي عملته أيديهم، وهنا حذف الرابط، وهو جائز.

وأما حذفه في حالة الجر، كقوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه:٧٢]، يعني: قاضيه. فالهاء مضاف إليه، والمضاف إليه مجرور.

وكقوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون:٣٣]، يعني: يشرب من الذي تشربون منه، فحذف الضمير "منه" فحُذف حرف الجر معه.

هذا هو الكلام على الاسم الموصول، لننتقل إلى النوع الخامس من العارف، وهو المعرَّف بـ "أل" أو كما قال (بالأداة).

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ثم ذو الأداة، وهي "أل" عند الخليل وسِيبَوَيْهِ، لا اللامُ وحدَها خلافًا للأخفش).**

النوع الخامس من المعارف هو: المُعرَّف بـ "أل".

ويُقال: المُعرَّف بالألف واللام.

ويقول ابن هشام **(المُعرَّف بالأداة)**، ليخرج من الخلاف الذي أشار إلى بعضه هنا.

إذا قلتَ: "جاء الرجلُ" فـ "الرجل" معرَّف بالأداة، ولكن ما هي هذه الأداة؟ هل هي "أل" كلها أو بعضها؟

فيه خلاف:

قال الخليل: "أل" كلها أداة تعريف، والهمزة همزة قطع، ثم صارت من أصل الكلمة لكثرة الاستعمال.

وقال سيبويه: "أل" كلها أداة تعريف، والهمزة زائدة.

والأخفش يقول: أداة التعريف هي اللام فقط، والهمزة زائدة، لا تؤثر لا في تعريف ولا في غير تعريف.

وقد تجد في الكتب المتقدمة في كتب التفاسير يقولون: معرَّفٌ باللام -على قول الأخفش.

ثم ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنواعَ "أل" المعرفة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وتكون للعَهْدِ نحو: ﴿فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ﴾ [النور:٣٥] و "جاء القاضي"، أو للجنس كـ "أَهْلَكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ" ﴿وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّۚ﴾ [الأنبياء:٣٠]، أو لاستغراق أفرادِه نحو ﴿وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾**

[النساء:٢٨] أو صفاتِه نحو "زيدٌ الرجلُ").

إذا قلتُ لكَ: "القلم" فهذه معرفة، والمعرفة تدل على معيَّن، ولكن المعيَّن هنا غير محدد أيُّ قلم، فهل يكون نكرة؟!

الجواب: التعريف بـ "أل" له طريقة معيَّنة، فهو لا يكتسب التعريف من "أل" نفسها، وإنَّما يكتسب التعريف من خارجها، إمَّا بإرادة عهدٍ معيَّن بين المتكلم والمخاطَب، أو بإرادة الجنس، فعندما تعبث بالقلم وأقول لك: "دع القلم" تعرف مباشرة القلم الذي أريدُ، وهو القلم الحاضر معكَ وتعبث به، وعندما يُطرَق الباب فأقول "افتحْ الباب"؛ مباشرة يُعرَف الباب المراد. وهكذا، هناك قرائن بين المتكلم والمخاطب تصاحب "أل" فتجعل المراد معروفًا.

فلهذا نقول: الذي يُكسبُ التعريف هو:

- إمَّا أن يكون هناك عهد بين المتكلِّم والمخاطَب.
- أو الجنس.

نبدأ بـ "أل" العهديَّة، وهي على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: العهديَّة الذكريَّة، يعني هناك اسم نكرة ذُكر من قبل في الكلام، ثم أُعيدَ هذا الاسم مع "أل"، فنعرف أن المقصود هو الاسم المتقدِّم، كأن أقول لك: "اشتريتُ قلمًا، ثم إني بعتُ القلم" فكلمة "القلم" الثاني المقرونة بـ "أل" أريدَ بها نفس كلمة "قلم"؛ فهذا عهد ذكري.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡكُمۡ رَسُولٗا شَٰهِدًا عَلَيۡكُمۡ كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ فَأَخَذۡنَٰهُ أَخۡذٗا وَبِيلٗا﴾ [المزمل: ١٥، ١٦]، فالرسول الذي عصاه فرعون هو المذكور من قبل.

وكقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ﴾ [النور:٣٥]، فالمصباح الذي في زجاجة هو المذكور في قوله ﴿كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ﴾ [النور:٣٥].

ثم قال: ﴿ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ﴾ [النور:٣٥]، وهذه الزجاجة التي كأنها كوكب دري هي الزجاجة المذكورة في قوله ﴿ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ﴾ [النور:٣٥].

النوع الثاني: العهدية العلميَّة الذهنيَّة. وهذه أكثر أنواع "أل"، يعني: فيه عهد في ذهني وفي علمي بيني وبينك أنِّي أريد هذا الشيء المعيَّن، فمباشرة عندما أُلقي إليكَ الكلمة مع "أل" فيقترن الذي في ذهنك بها ويعرفها.

مثلًا: نحن دائمًا نجتمع في استراحة معيَّنة في يوم الخميس، فأرسل إليكم رسالة وأقول لكم "الاجتماع في الاستراحة"، فمباشرة يقوم العهد الذهني ويُحدِّث هذه الاستراحة التي نذهب إليها كل خميس.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة:٤٠]، أي: الغار الذي كانا فيه عندما كانا في الهجرة، وهو غار ثور.

وقوله تعالى: ﴿بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوٗى﴾ [طه:١٢]، يعني: طوى.

وقوله: ﴿وَإِذۡ ءَاتَيۡنَا مُوسَى ٱلۡكِتَٰبَ﴾ [البقرة:٥٣]، أي التوراة.

وقوله تعالى: ﴿لَّقَدۡ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ يُبَايِعُونَكَ تَحۡتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح:١٨]، وهي: شجرة الروضان التي حدث تحتها المبايعة.

ومثل: لو كنَّا جالسين في مكان أو قاعة وننتظر أستاذ المادة، فدخل طالب وقال "جاء الأستاذ" فهو يريد أستاذًا معيَّنًا في ذهني وذهنك، وهو الذي ننتظره

الآن.

النوع الثالث: العهديَّة الحضوريَّة. كقولك لمن يعبث بالقلم "دع القلم"، أو "افتح الباب"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة:٣]، أي اليوم الذي كانوا فيه وهو يوم عرفة.

النوع الثاني من أنواع "أل": "أل" الجنسية، وهي أنواع:

النوع الأول: أن تكون لاستغراق الأفراد: إذا استطعتَ أن تحذفها وتضع مكانها كلمة "كل" أو "أي".

كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر:٢]، يعني: إنَّ كل -أو "أي"- إنسان لفي خسر، إلا مَن استثني.

وكقوله ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، يعني: كل حمدٍ لله رب العالمين.

النوع الثاني: أن تكون لاستغراق الصفات: وتستعمل في المبالغة، وتأتي بمعنى "كل" أيضًا، لكن على جهة المبالغة لا على جهة الحقيقة، كقولهم "المتنبي هو الشاعرُ"، يعني: المتنبي هو الشاعر الذي جمع كل صفات الشاعر الحقيقي، فهي لجمع الصفات مبالغة لا حقيقة.

ومثل قولك: "الزيدُ الرجل"، يعني: كل صفات الرجل فيه.

النوع الثالث: للماهية أو للحقيقة، يُراد حقيقة الجنس وحقيقته، ولا يراد أفراد الجنس واحدًا واحدًا، كقولك "الأسد أشجع من الذئب" فهذا كلامٌ صحيح، ولكن بعض الذئاب أشجع من بعض الأسود، وهذا معروف عند العارفين بالحيوانات.

وكقولك: "المرأة أحنُّ من الرجل"، صحيح، ولكن بعض النساء قاسة وتجد بعض الرجال أحن منهن.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء:٣٠]، فهل كل نقطة من الماء خلق الله منها حيًّا؟ لا، ولكن من هذا الجنس.

ثم ختم ابن هشام الكلام على "أل" بقوله: (وإبدالُ اللام ميمًا لغةٌ حِمْيَرِيَّةٌ).

قبيلة حمير في جنوب الجزيرة تتخصَّص ببعض الخصائص اللغوية، منها أنها تقلب "أل" في التعريف إلى "أمْ" فبدل أن يقولوا "الرجل" يقول "أمْرَجُل" وهذه موجودة إلى الآن في عدد من مناطق جنوب الجزيرة.

ومن ذلك حديث يُروى «**ليس من امبر امصيام في امسفر**»، وهذا الحديث بهذا اللفظ ضعيف لا يثبت، أما الثابت فهو بـ "أل" «**ليس من البر الصيام في السفر**».

ومن ذلك قول الشاعر:

ذاك خليلي وذو يعاتبني	لا إحنةٌ عنده ولا جرمة
ينصرني منك غير معتذر	يرمي ورائي بامْسَهم وامْسَلَمة

يعني: بالسَّهم والسَّلمة.

بقي لنا المعرف بالإضافة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمضافُ إلى واحد مما ذكر. وهو بحسب ما يضاف إليه، إلا المضافَ إلى الضمير فكالعَلَمِ).

النوع السادس من أسماء المعارف: هو الاسم الذي يُضاف إلى معرفة، مثل كلمة "قلم" نكرة، إذا أضفتها إلى أي معرفة:

- كضمير: "قلمي".

- أو علم: "قلم محمد".
- معرف بـ "أل": "قلم الطالب".
- اسم موصول: "قلم الذي بجانبي".
- اسم إشارة: "قلم هذا".

ولابد أن تضاف إلى معرفة، فإذا أضيفت إلى نكرة كـ "قلم طالبٍ"؛ فهنا ما تكتسب التعريف، بل تكتسب التَّخصيص الذي شرحناه من قبل.

درجة تعريفه: هو بحسب ما يُضاف إليه.

يعني كلمة "قلم" إذا أُضيفت غلى علم "قلمُ محمد" صارت في منزلة العلم، و"قلم الذي بجانبك" في منزلة الاسم الموصول.

إلَّا المضاف إلى الضمير فإنها ينزل درجة، فيكون بمنزلة العلم، لأنَّ الضمائر أعرف المعارف، ولهذا لا توصَف، وليس شيءٌ في قوَّتها.

وبهذا نكون قد انتهينا من تقسيم الاسم إلى معرفة ونكرة، وفي الدرس القادم سنبدأ -إن شاء الله بالكلام على المبتدأ والخبر -بإذن الله.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، وفي ختام هذه الحلقة نشكر لكم أعزائي المشاهدين طيب المتابعة، وعلى أمل أن نلقاكم في حلقةٍ أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلك الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس العاشر(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح كتاب **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا، ومرحبًا بكم.

في هذا الدرس سنشرع -بإذن الله- في باب المبتدأ والخبر، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ: المبتدأُ والخبرُ مرفوعانِ، كـ "اللهُ ربُّنا").

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس العاشر من دروس شرح **"قطر النَّدى**

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=O_ZAFDTT7XY&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=10

وبلِّ الصَّدى" لابن هشام -عليه رحمة الله تعالى- ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبث من الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة من مدينة الرياض.

بحمد الله تعالى انتهينا من الأحكام الإفرادية للكلمة، أي:

- انقسام الكلمة إلى اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ.
- ثم انقسام الكلمة إلى معربٍ ومبني.
- ثم انقسام الاسم إلى نكرة ومعرفة.

في هذا الدرس سنشرع في القسم الثاني في النحو، وهو الكلام على الأحكام التركيبيَّة -يعني أحكام الجُمل- فإذا ألَّفتَ بينَ الكلمات فإنَّك ستخرج بجُمل، فإن بدأتَ باسمٍ فالجملة جملةٌ اسميَّة، وإن بدأتَ بفعلٍ فالجملة جملةٌ فعليَّة، ولا يُمكن أن تبدأ بحرفٍ فتُكوِّن بذلك جملةً، فإن بدأت الجملة بحرفٍ فهذا الحرفُ إمَّا:

- أن يكون مقدَّمًا من تأخيرٍ، كقولك: "في البيت جلسَ زيدٌ" أي: "جلسَ زيدٌ في البيت"، أو تقول: "في البيتِ زيدٌ جالسٌ" أي: "زيدٌ جالسٌ في البيت".
- أو يكون هذا الحرف بدلًا من الفعل، مقولهم: "يا محمدُ" أي: "أدعو محمدًا".

من باب الترتيب والتنظيم: يبدأ النحويون إمَّا بالجملة الاسميَّة وأحكامها، ثم الجملة الفعلية.

أو بالعكس: الجملة الفعليَّة وأحكامها، ثم الجملة الاسميَّة.

وابن هشام في قطر الندى بدأ بالجملة الاسميَّة، فلهذا بدأ بالمبتدأ والخبر،

ولهذا سنجد أنه بعد المبتدأ والخبر سيذكر نواسخ الابتداء: "كان" وأخواتها، و "إنَّ" وأخواتها، و "ظننت" وأخواتها، فإذا انتهى من الجملة الاسميَّة وأحكامها النحويَّة سينتقل بعد ذلك إلى الجملة الفعليَّة، فيذكر الفاعل ونائب الفاعل، ثم يُكمل بقيَّة أحكام النحو.

فبدأ ابن هشام بالكلام على باب المبتدأ والخبر.

وقول ابن هشام وكثير من المصنفين (بابٌ) بالرفع، ثم يشرع في الكلام: (... المبتدأ والخبر مرفوعان)، فإعراب كلمة: "بابٌ" كإعراب كلمة "فصلٌ" السابق، أي: خبرٌ لمبتدأ محذوف، يعني: هذا بابٌ.

وابن هشام في باب المبتدأ والخبر ذكر عشر مسائل، سنأخذها تباعًا على ترتيب شيخنا ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونشرحها، إلا أنه لم يذكر من هذه المسائل تعريف المبتدأ والخبر، كأنه اكتفى بتعريفهما في شرح المبتدئين، فلا زيادة في ذلك، والحقيقة أنه ليس هناك زيادة في الكلام على تعريف المبتدأ والخبر عمَّا قيل في شرح المبتدئين.

فالمبتدأ: هو الاسم المجرَّد من العوامل اللفظيَّة. وشرحنا ذلك.

والخبر: هو الجزء المتم لفائدة المبتدأ. ولا زيادة على ذلك.

ربما نذكر وننصُّ على بعضِ الأساليب التي يأتي عليها المبتدأ والخبر:

- فالمبتدأ والخبر يأتيان من الأسماء المعربة، كقولنا: "محمدٌ كريمٌ"، وكمثال المؤلف: "اللهُ ربُّنا".
- ويأتي من الأسماء المبنيَّة، كقولنا: "سيبويه الذي أَلَّف الكتاب"، فـ "سيبويه" مبتدأ. و"الذي" خبر. وكلاهما اسم مبني.

- وقد يختلف المبتدأ والخبر في البناء والإعراب:

تقول: "محمدٌ هذا".

أو تقول: "سيبويه نحويٌّ عظيمٌ".

فإذا كان مُعربًا فيُعرب إعراب المعربات، فتقول: مبتدأٌ مرفوعٌ.

وإذا كان مبنيًّا يُعرَب إعراب المبنيات، فتقول: مبتدأٌ في محل رفع.

- ويكون المبتدأ والخبر من الأسماء الصَّريحة والأسماء المؤوَّلة. وتكلمنا من قبل على الحروف التي ينسبك منها المصدر المؤوَّل، وهي: "أنْ، أنَّ، ما، كي"؛ فهذه مع صلتها تسمى اسمٌ مؤوَّل، أو مصدر مؤوَّل، أو اسم منسبك، أو متكوِّن من حرفٍ مصدريٍّ وصلته.

فقد يكون المبتدأ والخبر اسمين صريحين، كقولك: "محمدٌ مجتهدٌ".

وقد يكونا اسمين مؤوَّلين، كأن تقول: "أنْ تجتهد خيرٌ لك"، أي: اجتهادُكَ.

أو "الصلاحُ أنْ تطيعَ الله"، فـ"الصلاح" مبتدأ. و "أنْ تطيع الله" مصدر مؤوَّل خبر.

- وكذلك المبتدأ والخبر قد يكونان من الأسماء الظاهرة أو من الأسماء المضمرة -يعني الضَّمائر.

فتقول: "هو كريمٌ". فالمبتدأ ضمير.

وتقول: "محمدٌ كريمٌ" المبتدأ والخبر اسم ظاهر.

وننبه إلى اجتماعهما -المبتدأ والخبر- مع شبه الجملة، فقد تجتمع هذه الجملة الاسمية مع شبه الجملة، مثل: "محمدٌ جالسٌ في الدار". فـ "محمدٌ" مبتدأ. و "جالسٌ" خبر، وهو وصف، واجتمع مع شبه الجملة، وهنا يجوز لك أن

تجعل أحدهما خبرًا والآخر حالًا:

فجاز أن تقول: "محمدٌ جالسٌ" خبر مرفوع، و "في الدار" شبه جملة متعلقة بالخبر.

وجاز أن تقول: "محمدٌ في الدارِ جالسٌ" على أنَّ "جالسٌ" خبر مؤخر. و "في الدار" شبه جملة متعلقة بجالس.

وجاز أن تقول: "محمدٌ في الدار جالسًا"، يعني أخبرتَ عن محمد أنه في الدار حالة كونه جالسًا.

فيقولون: إذا كان الخبر وصفًا، واجتمع مع شبه الجملة؛ فإن تقدَّم فالأفضل أن يكون هو الخبر، "محمدٌ جالسٌ في الدار"، وإن تأخَّر جاز فيه الوجهان على حسب المعنى المراد:

- إما أن تجعله خبرًا: "محمدٌ في الدار جالسٌ".
- أو تنصبه على أنه حال، وشبه الجملة هي الخبر: "محمدٌ في الدارِ جالسًا".

ومن ذلك أن تأتي مثلًا بـ "أين" فتقول: "أينَ محمدٌ جالسٌ". فـ "محمدٌ" مبتدأ. و "جالسٌ" خبر. و"أين" ظرف مكان. والظروف شبه جملة؛ فهنا اجتمعت الجملة الاسمية مع شبه الجملة، وشبه الجملة تقدَّمت، فيجوز لك في الخبر "جالسٌ":

- ○ أن ترفعه على أنه هو الخبر، و"أين" ظرف زمان مقدَّم وجوبًا لأنه اسمٌ له الصدارة.
- ○ أن تنصب "جالسًا" على أنه حال، والخبر هو شبه الجملة مقدَّم.

فهذا ما يُمكن أن يُذكر في الزيادة على تعريف المبتدأ والخبر.

ثم نريد أن نذكر المسائل العشر التي ذكرها ابن هشام، وسنتابعه على هذه المسائل وشرحها.

فذكر أولًا: حكم المبتدأ والخبر.

ثانيًا: وقوع المبتدأ نكرة.

ثالثًا: ذكر نوعي الخبر.

رابعًا: وقوع الخبر شبه جملة.

خامسًا: وقوع الخبر اسم زمان.

سادسًا: نوعا المبتدأ.

سابعًا: تعدد الخبر.

ثامنًا: تقدُّم الخبر.

تاسعًا: حذف المبتدأ والخبر جوازًا.

عاشرًا: حذف الخبر وجوبًا.

ولهذا عندما نقول للطلاب كثيرًا: يجب على الطالب أن لا يقفز في درجات العلم؛ بل يدرس كتابًا صغيرًا للمبتدئين، ثم ينتقل إلى كتاب متوسِّط، ثم ينتقل إلى كتابٍ لكبارٍ، فكتاب المبتدئين يركز فقط على تفهيم أصول الباب دون الكلام على شيءٍ من تفاصيله، فإذا فهمت أصل الباب، ثم الباب الثاني والثالث، ثم فهمت كل أصول النحو؛ فحينئذٍ تدخل إلى كل باب وتأخذ شيئًا من تفاصيله التي يُمكن أن تفهمها في هذه المرحلة، وانظر إلى ابن هشام الآن، ذكر لك عشر مسائل، فعندما تذهب إلى كتاب كبير كألفيَّة ابن مالك ستجد مسائل أكثر من ذلك، وهكذا الإنسان يتربَّى بصغار العلم قبل كباره، لكي يستطيع أن يأخذ العلم بحقِّه.

نتنقل إلى المسألة الأولى، وهي: الكلام على حكم المبتدأ والخبر، وقد ذكره ابن هشام فيما قرأنا، فقال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المبتدأُ والخبرُ مرفوعانِ)، فبيَّن أنَّ الحكم الإعرابي للمبتدأ وهو الرفع، وما نقول: "مرفوع"؛ لأنَّ الأحكام: الرفع والنصب والجر والجزم، أما كلمة "مرفوع" فهذه مصطلح تبيِّن الحكم، فالمبتدأ الذي اتفقنا على أن حكمه الرفع نقول في إعرابه:

- إن كان معربًا: مبتدأ مرفوع.
- إن كان مبنيًّا: مبتدأ في محل رفع.

فهذه مصطلحات تبين الحكم، وهذا دُرس في باب المعرب والمبني.

وننبه هنا إلى أن المبتدأ وإن كان دائمًا حكمه الرفع، إلا أن لفظه قد يُجرُّ، أي أن لفظه قد تكون عليه علامة جر، فأنت إذا قلت مثلًا: "الطالبُ في المدرسةِ". فـ "الطالب" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضَّمَّة.

- فإذا أدخلتَ عليه الاستفهام تقول: "هل الطالب في المدرسة؟" فـ "الطالبُ" مبتدأ، و "هل" حرف ليس له عمل، ولكن له معنى وهو إدخال استفهام.
- فإذا نكَّرت كلمة "طالب" فتقول: "هل طالبٌ في المدرسة؟" أيضًا يبقى مبتدأ مرفوع وعلامة رفع الضمة، ويقولون: إن النكرة بعد الاستفهام وبعد النفي تعم.
- وإذا أردتَّ أن تزيد هذا التَّعميم؛ فتزيد قبلها حرف الجر "مِنْ" فتقول:

"هل من طالبٍ في المدرسة". فـ "طالبٍ" من حيث التركيب والإعراب هو نفسه المبتدأ في "الطالبُ في المدرسة" أو "هل طالبٌ في المدرسة"، و "مِنْ" حرف جر أدخلت الجر على لفظه فقط، أما إعرابه ما يتغيَّر، ولهذا يقولون: حروف

الجر الزائدة لا تغير الإعراب، فإن دخلت على مبتدأ يبقى مبتدأً، وسيأتي أنها قد تدخل على الفاعل فيبقى فاعلًا، وقد تدخل على المفعول به ويبقى مفعولا به، وهكذا..، فهي حروف جر زائدة تدخل للتوكيد وتقوية المعنى، وهنا دخلت لتقوية التعميم.

ولهذا نقول في إعراب "طالبٍ": مبتدأ مرفوع محلًّا مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد، ولا نقول اسمًا مجرورًا.

ومن كلام العرب "بحسبك درهمٌ"، والأصل: "حسبُكَ درهمٌ" فـ "حسبُ" بمعنى كافي، و"حسبك الله" يعني "كافيكَ الله".

فـ "حسبُكَ" مبتدأ مرفوع.

و "درهمٌ" خبر.

ثم إن العرب يقولون "بِحسبِكَ درهمٌ"، فهذه الباء حرف جر زائد، جرَّت اللفظ، أما الإعراب فلا يتغيَّر، فلهذا نقول في "حسبُك" أن "حسبُ" مبتدأ، ونقول في "بحسبِكَ" أنَّ "حسبِ" أيضًا مبتدأ مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بالباء الزائدة.

المسألة الثانية التي ذكرها ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهي: وقوع المبتدأ نكرة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويقع المبتدأُ نكرةً إن عمَّ أو خصَّ، نحوُ: "ما رجلٌ في الدار" و ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٦٠] ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١] و "خمسُ صلواتٍ كتبهُنَّ الله")**.

في هذه المسألة تكلم ابن هشام على وقوع النكرة مبتدأ، فنقول: وقوع النكرة مبتدأ، أو وقوع المبتدأ نكرة، والمعنى واحد.

كل أمر يتكلَّم عليه العلماء أكيد لهم هدف، وإلا لم يتكلموا عليه! فلماذا

يتكلم النحويون على هذه المسألة؟

الجواب: لأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفةً، فعندما تقول: "محمدٌ كريمٌ" فأنت أخبرتَ عن محمدٍ بالكرم، يعني: حكمتَ عليه بالكرم، ولا يصح عقلًا أن تحكم على مجهول، فلا يُمكن أن تنعقد محكمة لكي يُصدروا حكمًا على مجهول، فلابد أن يكون المحكوم عليه معروف، والحكم هو المجهول، ثم تصدر هذا الحكم عليه فيُعرَف، فلأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة -وهذا هو الأكثر في اللغة- تكلَّم النحويُّون على أن المبتدأ قد يأتي نكرة في بعض المواضع، والقاعدة العامة لجواز وقوع المبتدأ نكرة هي ما قاله ابن هشام **(ويقع المبتدأُ نكرةً إن عمَّ أو خصَّ)**، يعني: إن دلَّ على عموم أو دلَّ على خصوص، فأعاد القاعدة إلى أمرين: التعميم والتَّخصيص.

وبعض النحويين أعادوا المسألة كلها إلى أمر واحد وهو: الإفادة. فقالوا: يصح أن يقع المبتدأ نكرة إذا أفادَ، ومن ذلك قول ابن مالك في الألفيَّة:

ولا يَجـــوزُ الابْتِـــدَا بـــالنَّكِرَةْ ... مـــا لـــمْ تُفِـــدْ كعِنْـــدَ زَيـــدٍ نَمِـــرَةْ

متى تفيد النكرة؟

الجواب: إن عمَّت أو خصَّت.

متى تكون عامَّة أو خاصَّة؟

الطلاب مستوياتهم مختلفة، فبعض الطلاب إذا أفادت عنده يفهم، وبعضهم لا يفهم إلا إذا عمَّت أو خصَّت، وبعضهم يحتاج إلى تدقيق أكثر ومواضع أكثر، فنحن نطبق القاعدة ونُخرج المواضع، وبعض النحويين يفعل ذلك، فأهم المواضع التي تخرج لنا إذا طبقنا هذه القاعدة هي المواضع التي ذكرها ابن هشام لنا، وهي أربعة واضع:

الموضع الأول في قوله:

(ما رجلٌ في الدار)، يعني: وقوع النكرة بعد نفي، فإذا وقعت النكرة بعد نفي جاز أن تقع مبتدأً، ففي قولك: "ما رجلٌ في الدارِ": "رجلٌ" مبتدأ. و "في الدار" شبه جملة خبر. و"ما" حرف نفي. وكقولك: "ما سيارة في المعرض".

الموضع الثاني: مثَّل له ابن هشام بقوله تعالى: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٦٠]، يعني: وقوع النَّكرة بعد استفهام يُجوِّز وقوعها مبتدأً، كقولك: "هل طالبٌ في القاعة؟ هل رجل في البيت؟"

وقولك: "أإله مع الله؟" فالهمزة حرف استفهام لا محل له من الإعراب. و "إلهٌ" مبتدأٌ مرفوع. و "مع الله" شبه جملة خبر.

الموضع الثالث: مثَّل له بقول: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٌ مِّن مُّشۡرِكٍ﴾ [البقرة:٢٢١].

المبتدأ: عبد.

والخبر: خيرٌ. فأخبرَ عن هذا العبد المؤمن بأنه خيرٌ من مشرك.

وكلمة "عبد" نكرة، وسوَّغَ وقوعها مبتدأ كونها قُيِّدَت بالنَّعت، فلما نُعِتَت تخصَّصت.

ومن ذلك أن تقول: "قلمٌ أحمر أحبُّ إليَّ من قلم أصفر".

هل يُمكن أن نقول في: ﴿وَلَعَبۡدٌ مُّؤۡمِنٌ﴾ [البقرة:٢٢١] أنه من العموم؟.

لا، التعميم أن تقول: عبدٌ. فإذا خصصته بأي مُخصِّص صارَ متخصِّصًا، وهنا خُصِّصَ بالنَّعت. ولكن في الموضع الأول والثاني هذا التَّعميم "ما رجلٌ، أإله".

الموضع الرابع: مثَّل له بقوله: "خمس صلوات كتبهن الله"، فـ "خمس" مبتدأ نكرة، وأخبر عن هذه الخمس بأنهن "كتبهن الله"، والذي سوَّغ وقوع النكرة مبتدأً

كونه معيَّنًا مقيَّدًا مخصَّصًا بالإضافة، "خمسُ صلواتٍ".

وكقولك: "طالبُ علمٍ خيرٌ من طالبِ مالٍ"، فالتخصيص هنا حدث بالإضافة، فجازَ وقوعه مبتدأً.

سنزيد موضعين آخرين مهمين كثيري الاستعمال، فنقول:

الموضع الخامس: إذا كان الخبر شبه جملة متقدِّمًا، فيجوز في المبتدأ أن يكون نكرة، كأن تقول: "في البيت رجلٌ" فـ "رجل" مبتدأ مُؤخر، و "في البيت" خبر مُقدَّم، وقلنا: إنَّ "رجل" مبتدأ لأنه اسم لم يُسبَق بعامل لفظي، و "في" حرف جر، جرَّت "الدار" وانتهى عملها، فصارت "رجل" مجردة من العوامل اللفظية، فهي مبتدأ، والخبر هو شبه الجملة المتقدم.

فلما وقع الخبر شبه جملة متقدم جاز في المبتدأ أن يكون نكرة كما يجوز أن يكون معرفة، كأن تقول "في البيت محمدٌ، وفي البيت رجلٌ، وفي القاعة طلابٌ، وفي المسجد مصلون"، وتقول: "عندي مالٌ، وفي المسألةِ نظرٌ".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة:٧]، فـ "غشاوة" مبتدأ، و"على أبصارهم" شبه جملة خبر مقدم.

وقال تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق:٣٥]، فـ "مزيد" مبتدأ. و"لدينا" شبه جملة خبر مقدَّم.

الموضع السادس لوقوع المبتدأ نكرة: إذا تقيَّدَ وتخصَّصَ بشبه جملة، كقوله ﷺ: «**أمرٌ بمعروفٍ صدقة**»، فأخبر عن "الأمر" بأنه صدقة، و "أمرٌ" نكرة، سوَّغ وقوعه مبتدأ كونه تخصَّص بشبه الجملة -الجار والمجرور- وهو "بمعروف".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**والخبرُ جملةً لها رابطٌ**).

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مع تقدير كلامه: "ويقع الخبر جملة لها رابط"، وقدرنا كلامه بهذه الطريقة لأن قوله "والخبر" الواو حرف عطف معطوف على قوله من قبل (يقع المبتدأ نكرة...)، ثم قال (والخبر)، أي: ويقع الخبر جملة.

أراد ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بذلك أن يُبيِّن لنا أن الخبر يقع على نوعين:

النوع الأول: خبر مفرد.

النوع الثاني: خبر جملة.

وابن هشام لم يذكر هنا الخبر المفرد، لأنه معروف، ومثله من قبل بقوله: "اللهُ ربُّنا"، و "محمدٌ نبيُّنا"، فلا إشكال فيه، أما الإشكال في وقوع الخبر جملة، ولذلك نصَّ عليه، ولو نصَّ على أن الخبر يقع مفردًا وجملة لكان أفضل، كما يفعل النحويون حتى في الكتب الصغيرة، لكن هذا متن ويُحاول ابن هشام أن يختصر قدر الإمكان.

وقوع الخبر جملة واضح، فإما أن يكون جملة اسمية، وإما أن يكون جملة فعليَّة.

- فإذا أردنا أن نخبر عن "محمد" بجملة فعليَّة نقول: "محمدٌ ذهبَ أخوه" أو "محمد ذهب".

- وإذا أردنا أن نخبر عن "محمد" بجملة اسميَّة، نقول: "محمدٌ أبوه مسافرٌ"، وجملة الخبر لابد لها من رابط.

ما معنى كون الخبر مفردًا؟ وما المراد بمصطلح "مفرد" هنا؟

مصطلح "مفرد" له ثلاثة استعمالات في النحو، والاستعمال المراد يتبيَّن بمعرفة مقابله:

○ فإذا قلت: مفرد وجملة، فالمفرد هنا خلاف الجملة.

○ ولو قيل في موضع آخر: مفرد ومضاف وشبه مضاف؛ فالمفرد هنا: ما ليس مضافًا أو شبيهًا بالمضاف.

○ ولو قيل في موضع: مفرد ومثنى وجمع، فالمفرد ما ليس مثنًى ولا جمعًا.

إذًا؛ المراد بالمفرد هنا: ما ليس بجملة، فأي شيء ليس بجملة يدخل في المفرد.

○ فإذا قلتَ: "محمدٌ صديقٌ" فالخبر "صديقٌ" وهو مفرد.

○ وإذا قلت: "محمدٌ صديقُ زيدٍ" فالخبر "صديقُ زيدٍ" وهو ليس بجملة اسمية ولا جملة فعليَّة، فيكون مفردًا وهو مضاف ومضاف إليه.

إذًا؛ المضاف والمضاف إليه يدخل في الخبر المفرد؛ لأنه ليس بجملة.

نصَّ ابن هشام هنا على أنَّ الخبر الجملة لابدَّ أن يكون لها رابط، وهذا الذي سيبينه بعد ذلك.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (كـ "زيدٌ أبوه قائمٌ" و ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف:٢٦] و ﴿ٱلْحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢] و "زيدٌ نعمَ الرجلُ"، إلا في نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:١]).

بعد أن ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الخبر يقع جملة؛ بيَّن أن الجملة الواقعة خبراً يُشترط فيها أن يكونَ فيها رابط، وهذا الرابط يربطها بالمبتدأ لتصحيح الكلام، لربط الخبر بالجملة، فيتم بذلك المعنى، كأن تقول: "محمدٌ سافر أبوه" فالهاء ربطت الجملة بالمبتدأ، فصحَّ المعنى، فلهذا لا يصح أن تقول: "محمدٌ زيدٌ قويٌّ" فليست أي جملة تقع خبرًا، حتى يكون فيها رابط ليربط الجملة بالمبتدأ فيصح

المعنى حينئذٍ.

فإن قلت: هذا الأمر أصلا لا يحتاج إلى أن يُنص أو يُشترط لأنه لا يُقال، وكما يقولون هو تحصيل حاصل!

نقول: لا، العلم يجب أن يُقيَّد كله من أوله إلى الآخرة، وقد تضعف السَّليقة حتى يُظن أن هذا صواب، وقد ينتشر هذا الأسلوب أو بعضه في مكان أو زما فيُظن أنه صواب، فاللغة العربية مضبوطة كلها بشروطها الواضحة وغير الواضحة، لكيلا يقع أي خطأ بعد ذلك في لغة القرآن والسنَّة.

ما الروابط التي تربط جملة الخبر بالمبتدأ؟

ذكر ابن هشام أربعة روابط، لكنه لم يقل: "أربعة روابط"، وهذه طريقة ابن هشام وكثير من أصحاب المتون، فيذكرون عددًا من الأمثلة، كل مثال على نوعٍ أو شرطٍ، فبدلًا من ذكر الشروط أو الأنواع يستيعضون على ذلك بتعدد الأمثلة.

المثال الأول: "زيدٌ أبوه قائمٌ" الرابط هنا الضمير.

إذًا؛ الرابط الأول بين المبتدأ وجملة الخبر هو: الضمير، وهذا هو الأكثر.

والرابط الثاني مثَّل له بقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌۚ﴾ [الأعراف:٢٦]، فالرابط هو: اسم الإشارة "ذلك".

فـ"لباس التقوى" مبتدأ وهو مضاف ومضاف إليه.

و"ذلك" مبتدأ. و"خير" خبر.

وجملة "ذلك خيرٌ" من المبتدأ والخبرِ خبرٌ لـ "لباس التقوى"، والرابط هو اسم الإشارة، لأنه يشير إلى المبتدأ، فربط بهذا المعنى.

ومن ذلك أن تقول: "الصبرُ على الشدائد هذا من صفات المؤمن".

"الصبر": مبتدأ.

"على الشدائد": جار ومجرور.

"هذا" مبتدأ.

"من صفات المؤمن" شبه جملة خبر.

ثم المبتدأ والخبر "هذا من صفات المؤمن" كله خبر عن المبتدأ الأول "الصبر"

والرابط هو" اسم الإشارة "هذا"، يشير إلى المبتدأ.

الرابط الثالث: مثَّل له ابن هشام بقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَآقَّةُ ۝١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:١-٢].

الرابط هنا: تكرير المبتدأ في الخبر بلفظه، فنفس المبتدأ مكرر في الخبر.

فقوله: "الحاقة" مبتدأ" ثم أخبر عنها بأنها "ما الحاقة" وهذا يسمى أسلوب تعظيم وتفخيم.

والخبر "ما الحاقة" مكوَّن من اسم الاستفهام "ما" وهو خبر مقدَّم، ومن "الحاقة" وهو مبتدأ مؤخَّر، كقولك: "ما اسمك؟".

ثم الجملة الاسمية من الخبر المقدم والمبتدأ المؤخَّر كلها خبر عن المبتدأ الأول، وهذا أسلوب ينبغي أن نعرف إعرابه.

الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ: أن المبتدأ مكرر بلفظه في الخبر، فحدث بذلك الرباط، وهذا أسلوب كثير، كقولك "العلم ما العلم" وقد يُقال "ما أدراك ما العلم".

الرابط الرابع: هو تكرير المبتدأ في الخبر بمعناه، وهذا في أسلوب المدح "نعم

وبئس"، كأن تقول: "زيدٌ ما باله؟ نعم الرجل"؛ فـ "نعم الرجل" هذه جمله فعلية فعل وفاعل، وهي خبر المبتدأ.

الرابط بين الجملة الخبرية "نعم الرجل" والمبتدأ "زيد" أن المبتدأ "زيد" كُرِّرَ في الخبر بمعناه، وذلك في قوله: "الرجل" لأنَّ الرجل يشمل زيد وغير زيد.

قال ابن هشام: (إلا في نحو ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ [الإخلاص:١])، يعني أن هذا الأسلوب جملة الخبر فيه لا تحتاج إلى رابط، لأن الرابط ينبغي أن يُوجد لكي يربط المعنى، فتحدث الفائدة.

أما هنا فلا نحتاج إلى الرابط، لأن الخبر هو هو المبتدأ، فلم نحتجْ إلى رابط حينئذٍ، كأن تقول "قولي الله عظيمٌ" فجملة "اللهُ عظيمٌ" جملة اسمية مبتدأ وخبر؛ ووقعت خبراً عن قولك "قولي"، وجملة "اللهُ عظيمٌ" ليس فيها رابط، لا ضمير ولا اسم إشارة ولا تكرار، فالرابط أن جملة "اللهُ عظيمٌ" هي نفسها قولي، و"قولي" هو "اللهُ عظيمٌ" فلا تحتاج غلى رابط.

وكذلك في الآية ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ [الإخلاص:١] فيها عدَّة إعرابات، ولكن الإعراب المشهور الأصح: أنَّ هذه الآية لها مناسبة، وهي أن قريشًا سألت النبي ﷺ: أخبرنا عن ربِّك ما هو؛ فنزلت الآية ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـدٌ﴾ [الإخلاص:١]، فـ"هو" في الآية لا يعود إلى الله سُبْحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ، وإنما يعود إلى الأمر المسؤول عنه، يعني: الأمر والشأن الذي سألتم عنه هو الله أحدٌ.

فـ "الله" مبتدأ. و "أحدٌ" خبره، وهذه الجملة وقعت خبراً عن "هو" التي هي الأمر، يعني: الأمرُ الذي سألتم عنه: الله أحدٌ، الشأنُ الذي سألتم عنه: اللهُ أحدٌ؛ فالمبتدأ هو الخبر والخبر هو المبتدأ في المعنى واللفظ؛ فلذلك لم يحتجْ إلى رابط.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وظرفًا منصوبًا، نحو ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال:٤٢] وجارًا ومجرورًا كـ ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢] وتعلقُهما بـ "مستقِرّ" أو "استقَرّ" محذوفتينِ).

قوله: (وظرفًا منصوبًا)، الواو حرف عطف، معطوف على قوله (يقع المبتدأ نكرة...، والخبر...، وظرفًا)، أي: يقع الخبرُ ظرفًا منصوبًا، وجارًّا ومجرورًا، والكلام هنا على وقوع الخبر شبه جملة، لأن الطالب مباشرة سيسأل عندما قلنا إن الخبر نوعان -مفرد وجملة: هل يقع الخبر شبه جملة؟

قد يُذكر في بعض كتب النحو للمبتدئين من باب التسهيل أن الخبر يقع مفردًا وجملة، وشبه جملة كقولك: "محمد في البيت، الكتاب فوق الطاولة"؛ ولكن من باب الحقيقة فإن الخبر لا يقع شبه جملة، قد يقع في ظاهر الكلام شبه جملة، وهذا الذي تكلم عليه ابن هشام هنا.

قال ابن هشام (وظرفًا منصوبًا)، يعني: يقع الخبر في ظاهر الكلام ظرفًا منصوبًا، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال:٤٢]، فـ "الركب" مبتدأ. و "أسفلَ" لو كان خبرًا لرُفع، وإنما هو ظرف مكان، والدليل على أنه ظرف مكان أنه منصوب، وكقولك: "محمدٌ فوقَ السَّطح، الكتابُ تحتَ المنضدة"؛ فلو كان هو الخبر لارتفع؛ فكلمة "أسفل، تحت، فوق" هذه كلمات معربة تقبل الإعراب، تقول: "جئتُ قبلَه، ومن قبلِهِ"؛ فلما لم يُرفَع وإنما بقي منصوبًا علمنا أنه ظرفًا، ولهذا قال ابن هشام (ظرفًا منصوبًا).

وكذلك نقول في الجار والمجرور في قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢]، فأخبرنا عن الحمد بأنه لله، وهذا من حيث المعنى العام الظاهر، لكن قولنا: "لله" ليس خبرًا عن الحمد.

وحقيقة الأمر: أن الخبر إذا وقعَ شبه جملة -ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا- فهو كونٌ عام محذوف، وهذا الذي شرحناه من قبل في الأسماء الموصولة، ولهذا قال ابن هشام هنا **(وتعلقُهما بـ "مستقِرّ" أو "استقَرّ")**، يعني: متعلقان بكونٍ عام محذوف، فتقدِّر أي كلمة تدل على مطلق الوجود، كـ "مستقر، موجود، كائن، حادث، حاصل" من دون بيان لصفته الخاصَّة، فالخبر هو الكون العام المحذوف، وأما شبه الجملة فهي في الحقيقة متعلقة بالكون المحذوف.

فأنت إذا قلتَ مثلًا: "محمدٌ في البيتِ" فالمعنى: محمدٌ مستقرٌّ وموجود في البيت، ولكنك لم تبيِّن صفته الخاصة، وأنت أصلا لم تُرد أن تبين لنا صفته الخاصة، هل هو نائمٌ في البيت أو مضروبٌ في البيت، أو مسجونٌ في البيت، أو يصلي في البيت؛ وإنما أردتَّ بيان مطلق وجوده في البيت، فهنا يجب أن تحذف الكون العام، فلا يجوز أن تقول: "محمد موجودٌ في البيت، أو محمد مستقرٌّ في البيت"؛ ويجب أن تحذف الكون العام، وذكره والتصريح به من العي.

أما لو أردتَّ أن تبيِّن لنا صفته الخاصة -أي: تبين كونًا خاصًّا فيه- فيجب أن تصرح، فتقول: "محمدٌ نائمٌ في البيت، أو مسجونٌ في البيت، أو يصلي في البيت"؛ فلن نعرف هذا الكون الخاص إلَّا بالتَّصريح به، إلا إن دلَّ عليه دليل، فحينئذٍ يدخل في قاعدة الحذف العام.

وأما الكون العام فيجب أن يُحذَف ونقدره بكونٍ عام، فإما أن تقدره:

- اسمًا، كـ "مستقر، موجود، كائنٌ.
- أو فعلًا، كـ "استقرَّ، وُجدَ، كان"، و"كان" هنا تامَّة وليست ناقصة.

لماذا لا نقول: إن شبه الجملة هي الخبر؟ فإذا قلنا: "محمد في البيت" أننا أخبرنا عن محمد أنه في البيت، فلماذا لم نقل: إنَّ "في البيت" هو الخبر؟

قليل من النحويين يقولون: هو الخبر، ولعل هذا تسمُّح منهم.

والصحيح أنه ليس خبرًا، وإنما هو متعلِّق بالخبر المحذوف -كما شرحنا-، ويمنع ذلك اللفظ والمعنى، فلو أننا بالفعل تأمَّلنا لوجدنا أنَّ اللفظ والمعنى يمنعان من أن نقول إنَّ شبه الجملة هي الخبر.

وأما كون اللفظ يمنع ذلك: فهذا ظاهر في الظرف، كما في الآية ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ﴾ [الأنفال:٤٢] فلو كان هو الخبر لقال: "أسفلُ"، وهكذا "محمدٌ فوقَ السطح، والكتابُ تحتَ".

وأما كون المعنى يمنع ذلك: فالمبتدأ في الحقيقة هو الخبر، والخبر هو المبتدأ؛ فهنا صحَّ الإخبار، فلم يصح أن تُخبر عن المبتدأ بخبر إلا إذا كان الخبر والمبتدأ هو الخبر، كقولك "محمدٌ جالسٌ"، فمحمد هو الجالس، والجالس هو محمد؛ ولذا صحَّ الإخبار. وكقولك "محمد سافر" فمحمد هو الذي سافر، والذي سافر هو محمد؛ فصحَّ الإخبار.

أما لو أتينا إلى شبه الجملة وقلنا "محمد في البيت" فمحمد معروف، أما "في البيت" يعني ظرف البيت أو خلاء البيت؛ فهل محمد هو فضاء البيت وخلاؤه؟

لا، ولكن المعنى يفهمه العربي أنَّ محمدًا موجود في هذا الفضاء وهذا الخلاء، أي: في هذه الظَّرفيَّة، والعربي يحذف الكون العام "موجودٌ"، فهنا ليس المبتدأ هو الخبر.

وإذا قلت "محمدٌ فوق السطح"، فـ "محمد" هذا الرجل، و"فوق السطح" يعني المكان الذي فوق السطح، فهل محمد هو هذا المكان؟

لا، ولكن المعنى الذي يقصد إليه العربي: محمد موجود في هذا المكان، ولكنه يحذف الكون العام.

فبانَ بذلك أن الخبر يقع شبه جملة في الظاهر كما قال ابن هشام والنحويون، ولكن في الحقيقة أن الخبر كونٌ عام محذوف، وشبه الجملة هذه الواقعة في الظاهر خبرًا متعلقة به.

فهذا آخر الكلام على ما أردنا أن نذكره في هذا الدرس، يبقى لنا ستُّ مسائل - بإذن الله تعالى- يُمكن أن نؤخرها إلى ردسٍ قادم.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم. والشكر موصول لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، وإلى أمل أن نلقاكم في حلقة أخرة من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه. والسلام عليكم ورحمة الله بركاته.

الدرس الحادي عشر(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح كتاب **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا، ومرحبًا بكم.

توقفنا في الحلقة الماضية عند الإخبار بالزَّمان عن الذَّات، قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يخبر بالزمان عن الذات، والليلةُ والهلالُ متأولٌ).

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=j3MqY5J2pNY&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=11

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس الحادي عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبث من الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة من مدينة الرياض.

ما زلنا في باب المبتدأ والخبر، وقد ذكرنا أن ابن هشام ذكر في هذا الباب عشر مسائل، وشرحنا أربعًا منها، والآن نتكلم عن المسألة الخامسة، وهي: الإخبار بالزمان عن الذات.

قال ابن هشام **(ولا يُخبَر بالزمان عن الذات)**.

لماذا نصَّ ابن هشام على هذه المسألة؟

الجواب: لأن في هذه المسألة تفصيلًا، بخلاف ما سواها فإنه جائزٌ بلا تفصيل، فلهذا لم يذكره ابن هشام.

والمراد بالذات في قول ابن هشام **(عن الذات)**، أي: المحسوس، وهو: ما يُدرَك بإحدى الحواس الخمس -السمع، البصر، الذوق، الشم، اللمس- والذي لا يُدرك بإحدى الحواس الخمس يُسمَّى: "معاني" أي: يُدرَك بالقلب والعقل.

والمحسوسات -أو الذات، ويُقال: جُثَّة- كـ "زيد، جدار، أسد، قلم".

والمعاني مثل: "الصلاح، الخوف" ونحو ذلك.

يقول ابن هشام: إنَّ الذوات مثل: "محمد"، والمعاني مثل: "العلم"؛ هل يُخبر عنهم بالمكان والزمان؟

أمَّا المكان فيُخبَر به ولا إشكال في ذلك، فلهذا لم ينص عليه ابن هشام، تقول:

"محمد في البيت، محمد فوق السطح". وكذلك تقول: "العلم عند زيد"، فأخبرت عن "العلم" بمكان، وأنه عند زيد.

فلا إشكال في الإخبار بالمكان، وإنما الإشكال في الإخبار بالزمان، أمَّا المعاني فيُخبر بها عن الزمان ولا إشكال، كقولنا: "السفر يوم الخميس".

وعندما نقول: الإخبار بظرف الزمان أو بظرف المكان، فقد شرحنا من قبل معنى وقوع الظرف خبرًا، وعرفنا أنَّ الخبر في الحقيقة لا يقع ظرفًا، فإن وقع ظرفًا أو جارًا ومجرورًا فإنَّ الخبر في الحقيقة كونٌ عام، ومحذوفه يتعلق به هذا الظرف، ولا حاجة لإعادة ذلك.

أمَّا المعنى كـ "السفر" فلا إشكال في الإخبار عنه بالزمان، كقولك: "السفر يوم الخميس، الزواجُ الليلةَ، الاجتماع غدًا، العيدُ أمس".

وبالنسبة للجثث -الذوات- كـ "محمد، القلم" فلا يُخبر عنها بالزمان، فلا تقول: "محمد اليوم، محمد يوم الخميس، الكتاب غدًا" وذلك لعدم الفائدة.

قال ابن هشام: (أما قولهم: الليلةَ الهلال فمتأوَّل)، يعني: أنه ليس على ظاهره.

وأصل الجملة: "الهلالُ الليلةَ"، يعني: الهلال الذي يخرج في أول الشهر، فأخبر عن الهلال بأنه الليلة.

ومعن أنه متأوَّل: أي أنَّ المعنى: طلوع الهلال الليلة.

فإنهم لم يُريدوا أن يُخبروا عن الهلال بأنه الليلة، وإنما أرادوا الإخبار عن طلوع الهلال، أو ولادة الهلال الليلة. و"الطلوع" هذا معنى، فجاز أن يُخبَر عنه بالزمان ولا إشكال في ذلك.

لكن ما يجوز إذا أردتَّ الحقيقة أن تقول: "محمد اليوم، زيدٌ غدًا، الكتاب

أمس"، فهذا لا يجوز، إلَّا إذا أردتَّ هذا التَّأويل، كأن تقول مثلًا: "متى إعادة الكتابين؟" فأقول: "الكتاب الأول يوم السبت، والكتاب الثاني غدًا"؛ فأنا لا أريد أن أخبر عن الكتاب بأنه يوم السبت، وإنما أريد أن أخبر عن إعادة الكتاب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويغني عن الخبر مرفوعُ وصفٍ مُعْتَمِدٍ على استفهامٍ، أو نفيٍ، نحو: "أقاطنٌ قومُ سلمى" و "ما مضروبٌ العَمْرَانِ")**.

هذه المسألة عن نوعي المبتدأ.

فالمبتدأ على نوعين:

النوع الأول: هو المبتدأ الذي له خبر. وهذا هو المشهور، فتأتي بمبتدأ كـ "محمد" ثم تُخبر عنه بخبر، تقول: "محمد قائم، محمد مسافر، الكتاب جميل"، ونحو ذلك.

النوع الثاني: هو المبتدأ الذي ليس له خبر، وإنما له مرفوع -يعني: فاعل أو نائب فاعل- سدَّ مسد الخبر.

وهذا النوع الثاني من الخبر هو الذي يحتاج إلى ضبطٍ؛ لأنه منحصرٌ في نوعٍ واحد، وهو ما ذكره ابن هشام في قوله: **(وصفٍ مُعْتَمِدٍ على استفهامٍ، أو نفيٍ)**، فإذا كان المبتدأ وصفًا معتمدًا على استفهام أو نفيٍ؛ فإنَّ مرفوعه -وهو فاعل أو نائب فاعل- يُغني عن الخبر.

ومعنى قولنا: "وصف"، أنه اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة.

اسم الفاعل مثل: "قائم"، من "قام - يقوم فهو قائم". فكلمة "قائم" وصف، فلو وقعت مبتدأ -اسمًا مجردًا عن العوامل اللفظية- فإنه مرفوعه -وهو فاعل القيام كـ "زيدٌ"- سيغني عن الخبر إذا اعتمد هذا الوصف على استفهام كـ "أقائمٌ" أو على نفي كـ "ما قائمٌ".

فلو قلتَ: "ما قائمٌ زيدٌ" فـ"ما" حرف نفي. و"قائمٌ" مبتدأ؛ لأنه اسمٌ لم يُسبق بعامل لفظي. و"زيدٌ" ليس خبرًا عن القيام، ولكنه فاعل القيام، ولا حاجة للخبر؛ لأن الفاعل -وهو مرفوع المبتدأ سدَّ مسد الخبر؛ لأنَّ المبتدأ وصف معتمد على نفي -أو استفهام.

ولهذا شرطان:

- أن يكون المبتدأ وصفًا.
- أن يكون معتمدًا على نفيٍ أو استفهام.

وابن هشام مثَّل لذلك بقول الشاعر:

أقــاطِنٌ قَــوْمُ سَــلْمى أمْ نَــوَوْا ظَعَنــا إن يَظْعَنُــوا فَعَجِيــبٌ عَـيْشُ مَـنْ قَطَنَـا

فقوله: "قاطن": اسم فاعل من "قطَنَ - يقطن - فهو قاطنٌ"، وسُبق باستفهام، فهذا وصف مُعتمِد.

"قوم" فاعل، لأن المعنى: "أيقطنُ قومُ سلمى؟"، والفاعل سدَّ مسد الخبر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَآإِبْرَاهِيمُ ﴾ [مريم:٤٦]، فـ"راغب" اسم فاعل من "رغَبَ - يرغب - فهو راغبٌ"، واعتمد على استفهام.

و"أنتَ" فاعل سدَّ مسد الخبر.

وكذلك قول:

خَلِيلَــيَّ مــا وافٍ بِعَهْــدِي أَنْتُمَــا إِذَا لَــمْ تَكُونَــا لِــي عَلَـى مَـنْ أُقَـاطِعُ

فـ"وافٍ" اسم فاعل من "وفى - يفي - فهو وافٍ"، واعتمدَ على نفي.

والفاعل: "أنتما"، أي: ما يفي.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يتعدد الخبر، نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ﴾ [البروج:١٤]).

هذه هي المسألة السابعة في هذا الباب، وهي مسألة: تعدد الخبر.

الخبر: هو الذي يُتم فائدة المبتدأ، كقولنا: "محمدٌ مسافرٌ، الكتاب مفيدٌ، البيتُ كبيرٌ". فالخبر هو محط الفائدة؛ لأنه يُكمل فائدة المبتدأ.

وقد يتعدد، أي: يجوز أن يأتي أكثر من خبر.

ومعنى تعدد الخبر: أن تتعدد الأخبار بلا عطف، كأن تقول: "محمد كاتبٌ شاعرٌ"، فأخبرتَ عن "محمد" بخبرين: "كاتبٌ"، "شاعرٌ"، فنقول في الإعراب:

"محمد": مبتدأ.

"كاتبٌ": خبر أول.

"شاعرٌ": خبر ثانٍ.

أمَّا لو عطفتَ فقلتَ: "محمدٌ شاعرٌ وكاتبٌ"، فحينئذٍ نخرج من أسلوب التعدد إلى أسلوب العطف، فندخل في التوابع، وليس هذا من باب التعدد.

والذي يُحدد التعدد هو المعنى، فربما تريد أن تخبر عنه بـ "كاتبٌ" فقط، ولا يشغلك شيءٌ آخر، فتقول: "محمدٌ كاتبٌ"، وقد تخبر عنه بخبرين أو أكثر، كقولك: "محمدٌ كاتبٌ شاعرٌ مفسِّرٌ نحويٌّ محدِّثٌ".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤ - ١٦]، فـ "هو" مبتدأ.

وأخبر عن هذا المبتدأ بعدَّة أخبار:

الأول: "الغفور".

الثاني: "الودود".

الثالث: "ذو العرش"، أي: صاحب العرش.

الرابع: "المجيدُ" بالرفع.

الخامس: "فعالٌ لما يُريد".

فأخبر عن هذا المبتدأ بخمسة أخبار.

وفي قراءةٍ أخرى ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ﴾ [البروج:١٥]، فحينئذٍ يسقط "المجيد" من الأخبار، لأنه سيكون نعتًا للعرش، فيكون أخبر حينئذٍ بأربعة أخبار.

في هذه المسألة خلاف:

- بعضهم يمنع تعدد الخبر، فيقول: لا يجوز أن يتعدد الخبر، وأما هذا الأسلوب "محمد كاتبٌ شاعرٌ" فهو أسلوبٌ صحيحٌ، فإما أن يكون:

  - "كاتبٌ" خبر أول. و "شاعر" نعتٌ للخبر.
  - "شاعر" خبر لمبتدأ محذوف، كأنك قلتَ: "محمدٌ كاتبٌ هو شاعرٌ".

وهكذا يجعلون لكل خبر آخر مبتدأً مقدَّرًا، ولا شكَّ أن هذا تكلف، سواء قدَّرتَ مبتدأ لكل خبر، أو إن جعلته نعتًا، فإن تعدد الخبر يجوز فيه أن تعطف، فتقول "محمدٌ كاتبٌ وشاعرٌ"، وحينئذٍ يكون الكلام من العطف باتفاق.

أما لو حذفتَ الواو فقلت: "محمد كاتبٌ شاعرٌ" فهو نفس المعنى، إلا أن هناك خلاف دقيق بينهما:

- إذا لم تأتِ بالعطف وعدَّدتَّ "محمدٌ شاعرٌ" فإنَّك أردتَّ أن تُخبر عن

المبتدأ بهذه الأخبار على التساوي.

- أما إذا أتيتَ بالواو، فأنتَ أردتَّ أن تخبر على محمدٍ بكل خبرٍ على حدة، وليس هناك دليل على تساويه في هذه الأخبار، فقد يكون متميزًا في الشاعريَّة وغير متميِّز في الكتابة، ولكنه يبقى كاتبًا.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد يتقدمُ، نحو: "في الدار زيدٌ" و "أين زيدٌ")**.

المسألة الثامنة في هذا الباب: تقدُّم الخبر.

الجملة الاسمية -كما عرفنا- في ترتيبها الأصلي: أن يتقدَّم المبتدأ ويتأخَّر الخبر، إلا أن هذا الترتيب ليس بواجب، فقد يتقدَّم الخبر على المبتدأ جوازًا أو وجوبًا.

التَّقدَّم الواجب: يكون عندما يكون هناك موجب للتَّقدُّم، ومثَّل له ابن هشام بـ "أين زيدٌ". فـ "أينَ": خبر، و "زيدٌ" مبتدأ، والخبر هنا تقدَّم جوبًا؛ لأنه لفظ له الصَّدارة، وعرفنا أنَّ ألفاظ الصدارة كأسماء الاستفهام وأسماء الشرط.

فإن قيل: لماذا جعلنا "أينَ" الخبر، و "زيدٌ" المبتدأ؟

الجواب: لأنه المسنَد إليه.

كيف عرفنا أنه المسند إليه؟

لأن "أين" للسؤال عن المكان.

وهنا قاعدة في إعراب أسماء الاستفهام أشرنا إليها من قبل، ومن أراد أن يتوسَّع فيها فيُمكن أن يُراجع محاضرة لي بعنوان: "الإعراب: أركانه، ومصطلحاته، وبعض ضوابطه".

وخلاصةُ ذلك: أن اسم الاستفهام يُعرب بإعراب ما يُقابله في الجواب.

يعني: تجيب عن السؤال جوابًا كاملًا دون حذفٍ، ثم تعرب اسم الاستفهام بإعراب ما يُقابله في الجواب.

فقولنا: "أينَ زيدٌ؟" سنقول في الجواب الكامل: "زيدٌ في البيت"

فـ "زيدٌ" تقابل "زيدٌ". وهو مبتدأ في الموضعين.

و "في البيت" خبر، ويقابله "أين" لأنه سؤال عن المكان، فيكون خبرًا مقدمًا، إلا أنَّ "أين" قُدِّمَ وجوبًا لأن له الصدارة.

وأمَّا الخبر "في البيت" فيجوز أن يتقدَّم ويجوز أن يتأخر، فتقول: "زيدٌ في البيت" أو "في البيت زيدٌ". وهذا مثال ابن هشام على التَّقدُّم الجائز.

إذًا نقول: إذا كان هناك مُوجبٌ لتقدِّم الخبر كان التَّقدُّم واجبًا، فإن لم يكن هناك موجب فإنَّ التَّقدُّم جائز.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد يُحذَف كلٌّ من المبتدأ والخبر نحو: "سلامٌ قومٌ منكرونَ" أَيْ: عليكم أنتم).**

المسألة التاسعة: حذف المبتدأ والخبر جوازًا.

عندما نقول في شيءٍ: "جائز"؛ فمعنى ذلك أنه داخلٌ في قاعدة الحذف الجائزة التي تقول: "كل معلوم يجوزُ حذفه"، أو "يُحذَفُ كل ما كان معلومًا"، كما قال ابن مالك في ألفيته:

وَحَـــذْفُ مَـــا يُعْلَـــمُ جَائِزٌ كَمَـــا تَقُـــولُ: زَيْـــدٌ بَعْـــدَ مَـــنْ عِنـــدَكُمَا

والحذف الجائز في المبتدأ والخبر يكون:

- إما بحذف المبتدأ فقط مع بقاء الخبر.
- أو بحذف الخبر فقط مع بقاء المبتدأ.

- أو بحذف المبتدأ والخبر معًا.

وكل ذلك مشروط بالعلم، فإذا كان أحدهما أو كلاهما معلومًا فالحذف جائز:

- كالعناوين وما في حكمها، كقولهم:

"فصل" أي: "هذا فصلٌ".

"بابُ الصلاة" أي: هذا باب الصلاة.

"كتاب التوحيد"، أي: هذا كتاب التوحيد.

"شركة فلان"، أي: هذه شركةُ فلان.

"مخبز الحي"، أي: هذا مخبز الحي.

"جامعُ فلان"، أي: هذا جامع فلان.

"جامعةُ الإمام"، أي: هذه جامعة الإمام.

- وكذلك في اللوحات التي توضع فوق الأبواب، مثل:

"المكتبة"، أي: هذه المكتبة.

"المدير"، أي: هذه غرفة المدير.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ (١٠) نَارٌ حَامِيَةٌ﴾ [القارعة١٠، ١١]، أي: وما أدراك ما هي؟ والهاء تُسمى هاء السكت لبيان الفتحة على الياء.

والجواب: هي نارٌ حاميةٌ.

فـ"هي": مبتدأ محذوف.

و"نارٌ": خبر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾ [النور: ١]، أي: هذه سورةٌ أنزلناها.

أما حذف الخبر جوازًا كمثال ابن مالك: "مَن عندكما؟"

الجواب الكامل تقول: "عندي زيدٌ".

فـ"زيدٌ": مبتدأ.

و"عندي": خبر لأنه ظرف، والظروف لا تقع مبتدأً، فهو خبر مقدم.

ولو قلنا: "زيدٌ عندي" لجازَ، فيكون من التقديم والتأخير الجائز.

الشاهد أنه يجوز لك في الخبر أن تحذفه، فتقول: "زيدٌ".

وإذا قلنا: "يجوز" يعني أن ذكره جائز، فتقول: "زيدٌ عندي" أو "زيدٌ"؛ لأنَّ السؤال دلَّ عليه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد:٣٥]، فـ"أكلها" مبتدأ"، أخبر عنه بأنه دائم.

ثم قال: "وظلها": الواو حرف عطف. و"ظلها" مبتدأ، والخبر محذوف، يعني: "دائمٌ" أو "كذلك".

وأمَّا حذف المبتدأ والخبر معًا، كأن تقول: "هل محمدٌ مسافرٌ؟" فنقول في الجواب: "نعم"، فهذا حرف، والحرف وحده لا يُقيم جملة، وإنما التقدير "نعم محمدٌ مسافرٌ"، فحذفت المبتدأ والخبر لدلالة السؤال عليه، وبقي الحرف فقط.

وكذلك لو قلت: "ما محمدٌ مسافرٌ" فتقول: "بلى"، يعني: بلى محمدٌ مسافرٌ.

أمَّا قول ابن هشام (وقوله: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [الذاريات:٢٥]، أي: عليكم

أنتم)، فهي جملتان:

الجملة الأول: "سلام" مبتدأ، خبره محذوف، أي: "سلامٌ عليكم".

أما الجملة الثانية: "قومٌ منكرون"، يعني: "أنتم قومٌ منكرون". حذف المبتدأ.

فلا نقول: إنَّ المبتدأ والخبر محذوفان؛ لأن معنى ذلك أنهما محذوفان من جملة واحدة، وإنما هذا مثال لحذف الخبر جوازًا، ولحذف المبتدأ جوازًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويجب حذفُ الخبر قبلَ جوابَيْ لَوْلا والقسمِ الصريحِ والحالِ الممتنعِ كونُها خبراً، وبعد الواو المصاحبةِ الصريحةِ، نحو** ﴿لَوۡلَآ أَنتُمۡ لَكُنَّا مُؤۡمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١] **و "لَعَمْرُكَ لأفعلَنّ" "وضَرْبِي زيداً قائمًا" و "كلُّ رجل وضَيعَتُهُ")**.

في هذه المسألة تكلم ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على حذف الخبر وجوبًا، فبعد أن ذكر في المسألة السابقة أن الخبر قد يُحذف جوازًا إذا دلَّ عليه دليل؛ ذكر في هذه المسألة أن الخبر قد يُحذف وجوبًا إذا كان هناك موجب، وذكر هذه الموجبات، وذكر لنا أربعة مواضع يجب فيها حذف الخبر:

الموضع الأول: قبل جواب "لولا" الشرطية، وهذا أسلوب من أساليب العرب، تأتي فيه "لولا" شرطيَّة امتناعيَّةً، كقولنا: "لولا محمدٌ لزُرتك"، تدل على امتناع الزيارة لوجود محمد، فيسمونها "امتناعيَّة" وهي شرطية.

فـ"لولا": حرف الشرط الامتناعي.

"زرتُكَ"، جملة فعلية مكونة من: "زارَ" فعل. والتاء فاعل. والكاف مفعول به. وللام واقعة في جواب "لولا"، وجملة "لزرتك" جواب "لولا".

"محمدٌ": مبتدأ، وخبره: كون عام محذوف وجوبًا، يعني: لولا محمدٌ موجودٌ

-أو كائنٌ- لزرتكَ.

فهنا حذف الخبر وجوبًا لوقوع المبتدأ بعدَ "لولا"، أو: لوقوع الخبر قبل جواب "لولا".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ:٣١]، أي: لولا أنتم موجودون.

وقوله: ﴿وَلَوْلَا فَٱنتَقَمْنَا مِنْهُمْ وَإِنَّهُمَا﴾ [هود:٩١]، أي: ولولا رهطك موجود لرجمناكَ.

الموضع الثاني: قبل جواب القسم الصريح.

القسم معروف وله ألفاظ، منها:

- ألفاظ صريحة: لا تستعمل في اللغة إلا في القسَم. مثل: "لعمركَ"، وهو قسم بالحياة.
- ألفاظ غير صريحة: تستعمل في القسَم وفي غير القسَم.

قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر:٧٢]، وقولك: "لعمرُك لأجتهدنَّ"، فالقسم هنا حدثَ باسمٍ وهو "العمر" وهو "الحياة"، وهو مبتدأ. والخبر محذوف تقديره "قسَمي، أو: يميني. أو: حلفي"، يُريد أن يقول: "عمرُكَ قسَمي"، واللام لام الابتداء.

وأما الكلام على القسَم بالعَمْرِ فهذا يتكلَّم عليه أهل العقيدة والفقه، ويقولون: إنه مما استُعمل في اللغة حتى صار المراد به التَّوكيد، وخرج عن إرادة القسَم الحقيقي، فيستعمل على هذا المعنى، وقد جاء في بعض الأحاديث.

الموضع الثالث: قبل الحال الممتنع كونها خبرًا.

ويعبرون عن ذلك بقولهم: إذا سدَّت الحال مسد الخبر.

وهذا أسلوب عربي معيَّن. وإذا قلنا: "أسلوب" يعني: أنه أسلوب ثابت ما يتغيَّر، وهذا الأسلوب يأتي فيه المبتدأ:

- مصدرًا، مثل "أكْل، ضرْب، شُرْب، قيام، جلوس، ذهاب".
- ويكون مضافًا إلى الفاعل، مثل: "أكلي، أكل محمدٍ".
- ثم ينصب مفعولًا، مثل: "أكلي الطعامَ"، كما تقول "آكلُ الطعامَ"، ولكن "آكلُ" فعل، فإذا حولتها إلى مصدر صارت "أكلي الطعامَ".
- ثم تأتي بحال من الطعام، فتقول: "أكلي الطعامَ ساخنًا".

فـ "أكلي" اسم مجرد عن العوامل اللفظية فهو مبتدأ ويحتاج إلى خبر.

"الطعام" مفعول به، لأن الأكل وقع عليه.

"ساخنًا" منصوب، ولا يجوز أن يكونَ خبرًا، فهو حال من الطعام.

أما الخبر فهو محذوف وجوبًا؛ لأن الحال سدَّت مسدَّه، وهو مقدَّرٌ بكون عام محذوف، يعني: "أكلي الطعام كائنٌ -أو موجودٌ أو حاصلٌ- حالةَ كون الطعام ساخنًا".

ومن ذلك أن تقول: "أكلي الفواكه طازجة، شربي العصير باردًا، ضربي المخطئ مصرًّا، شربي السويق ملتوتًا، ضربي زيدًا قائمًا".

الموضع الرابع: بعد واو المعيَّة الصريحة، وهذا أيضًا أسلوب، وينبغي على الطالب أن يهتم بهذه الأساليب العربيَّة.

الواو في الأصل هي واو العطف، والعطف قد يدل على المعيَّة وقد لا يدل على المعيَّة، والمعيَّة قد تكون صريحة وقد تكون غير صريحة.

المعية الصريحة: يعني أن ما قبلها وما بعدها دائمة صريحة ولا ينفصلان، فهما شيئان متلازمان، فمنذ أن تذكر الأول مباشرة يأتي في بالك الثاني، فهذه معيَّة صريحة.

كقولك: "كل جندي وسلاحه"، فالجندي وسلاحه متلازمان، فالواو هنا للمعية الصريحة، فالخبر هنا محذوف وجوبًا، تقديره: "متلازمات، مقترنان".

تقول مثلًا: "كل طالب واجتهاده، كل إنسان وعمله، كل شيخ وطريقته، كل بلد وعاداته"، فهنا الخبر محذوف وجوبًا، ما تقول: "كل رجل وعمله مقترنان"، فهنا خالفت كلام العرب، لأن العرب هنا تحذف الخبر وجوبًا.

أما المعية الغير صريحة، فهي وقوع هذه الواو بين شيئين غير متلازمين، قد يأتيان معًا وقد لا يأتيانِ معًا، كـ "جاء محمدٌ وخالدٌ".

هذا ما يتعلق بباب المبتدأ والخبر، وبه ننتهي من الكلام على الصورة الأصلية للجملة الاسمية، لينتقل ابن هشام إلى الكلام على النواسخ التي تدخل على الجملة الاسمية.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ: النواسخ لِحكم المبتدأ والخبر ثلاثةُ أنواع).

بعدَ أن ذكر لنا الصورة الأصلية للجملة الاسمية؛ ذكر أن هذه الصورة قد تدخل عليها نواسخ تغيِّر صوتها وحكمها.

وقوله (نواسخ) جمع، مفرده: ناسخ.

والناسخ في النحو: هو فعل أو حرف يدخل على الجملة الاسمية، فيزيل الابتداء الذي كان يتحكَّم بها، ثم يعمل بها بعد ذلك عملًا آخر.

فإذا قلنا: "محمدٌ مسافرٌ"، فالمبتدأ مرفوع بعامل معنويٍّ وهو الابتداء -يعني

أنَّ العربي إذا ابتدأ باسمٍ يرفعه.

و "مسافرٌ" خبر مرفوع بالمبتدأ.

النواسخ: أفعال مثل "كان"، أو حروف مثل "إنَّ"؛ تدخل على الجملة الاسميَّة فتزيل الابتداء، وهو العامل الذي كان يرفع المبتدأ والخبر، فقضى على العامل السابق وصار هو الذي يتحكَّم في هذه الجملة الاسميَّة، وسيعمل فيها عملًا جديدًا، فـ "كان" ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، و"إنَّ" تنصب المبتدأ وترفع الخبر. و"ظننت" تنصب المبتدأ والخبر، فلهذا سموها "نواسخ الابتداء".

وهذه النواسخ على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر، وهذا يشمل "كان" وأخواتها، و"كاد" وأخواتها، والحروف العاملة عمل "ليس".

النوع الثاني: ما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، وهذا يشمل "إنَّ" وأخواتها، و "لا" النافية للجنس.

النوع الثالث: ما ينصب المبتدأ والخبر معًا، وهو باب "ظننتُ" وأخواتها.

ننتقل إلى الباب الأول من النواسخ، وهو باب "كان" وأخواتها.

في هذا الباب سيذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عشر مسائل:

- ألفاظ الباب.
- يُبيِّن عملها.
- يتكلم على توسِّط الخبر.
- يتكلم عن تقدم الخبر.

- يتكلم على مرادفة بعض الألفاظ لـ "صار".
- يتكلم على مجيئها تامة وناقصة.

يتكلم على بعض خصائص "كان":

- زيادة "كان".
- حذف نون "كان".
- حذف "كان" وحدها.
- حذف "كان" مع اسمها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أحدُها "كان وأمسى، وأصبح وأضحى وظل وبات، ومازال، وما فَتِئَ، وما انْفَكَّ، وما بَرِحَ، وما دام).**

ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الباب فيه ألفاظ معينة، وذلك بالتَّتَبُّع والاستقصاء.

عدد ألفاظها: ثلاثة عشر كلمة، هذه الكلمات أفعال، فلهذا تتصرَّف تصرف الفعل "كان - يكون - كن، أصبح - يصبح - أصبح"؛ فلهذا ستعرب إعراب الفعل، فالماضي منها كالماضي، والمضارع كالمضارع، والأمر كالأمر.

لماذا بدأ ابن هشام بباب "كان" وأخواتها قبل "إنَّ" وأخواتها و"ظننت" وأخواتها؟

الجواب: لأنه أكثر في الاستعمال.

وابن هشام رتَّب هذه الألفاظ ترتيبًا على ثلاث مجموعات، وكان الأفضل لو أنَّه رتبها بحسب الزَّمان، يعني: بدأ بـ "كان"؛ لأنها تدل على الماضي مطلقًا، ثم يبدأ بالصباح "أصبح"، ثم "أضحى"، ثم "ظلَّ"؛ لأنه من الظلال، ثم "أمسى"، ثم "بات" وهو النوم في الليل، فلو فعل ذلك لكان أفضل، والأمر سهل.

المجموعة الأولى: " كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار، ليس" وهذه ثمانية أفعال.

المجموعة الثانية: يسمونها: "ما زال" وأخواتها، وهي "مازال، وما فَتِئَ، وما انْفَكَّ، وما بَرِحَ".

المجموعة الثالثة: فعلٌ واحدٌ وهو "ما دام".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فيرفَعْنَ المبتدأَ اسمـًا لهن وينصبْنَ الخبرَ خبراً لهن نحو ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤]).

نؤكد على إعراب هذه الأفعال في نفسها، فكيف نعرب "كان، يكون، كُنْ"؟

نقول: بما أنها أفعال فهي تعرب إعراب الأفعال:

فـ"كان" تعرب مثل: "دخلَ وخَرَجَ".

و"يكون" مثل: "يدخلُ ويخرجُ".

و "كُنْ" مثل: "اُدخل، واخرج".

إلَّا أننا نزيد في الإعراب ونقول: ناسخ أو ناقص.

ماذا تعمل في الجملة الاسمية بعدها؟

بعدَ أن تزيل العامل السابق وهو الابتداء؛ تأتي بعمل جديد:

- فالذي كان يُسمَّى مبتدأً ترفعه وتغيِّر اسمه من "المبتدأ" إلى "اسم كان".
- والذي كان خبرًا للمبتدأ تنصبه وتغيِّر اسمه من "خبر المبتدأ" إلى "خبر كان".

كقوله: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان:٥٤]:

فهذه "كان" فعل ماضٍ ناقص.

و"ربُّ": اسم "كان" مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة، وهو مضاف والكاف مضاف إليه.

و"قديرًا": خبر "كان" منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً﴾ [الحج:٦٣]:

"تصبح" هو الفعل "أصبح"، ولكنه مضارع، وهو مرفوع لأنه غير مسبوق بناصب ولا بجازم.

"الأرضُ": اسم "تصبح" مرفوع.

"مخضرةً": خبر "تصبح" منصوب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجۡهُهُۥ مُسۡوَدّٗا﴾ [النحل:٥٨].

"ظل": فعل ماضٍ ناسخ.

"وجه": اسم "ظل" مرفوع، وعلامة رفعه الضمة، والهاء مضاف إليه.

"مسودًا" الخبر.

قال تعالى: ﴿يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمۡ سُجَّدٗا﴾ [الفرقان:٦٤]:

"يبيتون": من الفعل "باتَ" ولكنه جاء على صورة الفعل المضارع، واتصلت به واو الجماعة فصار من الأفعال الخمسة، فيعرب إعراب الأفعال الخمسة، يُرفع بثبوت النون، ويُجذم ويُنصب بحذف النون.

إذًا؛ الفعل "يبيتون": فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

واو الجماعة: اسم "يبيت" في محل رفع.

"سجدًّا": الخبر.

وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:١١٨]:

"يزال": من الأفعال الخمسة لاتصاله بواو الجماعة، مرفوع بثبوت النون.

الواو: اسم "يزال".

"مختلفين": الخبر.

قال تعالى: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه:٩١].

"نبرح":

اسم "نبرح" مستتر، تقديره "نحن"، قولنا إن المضارع المبدوء بالنون لا يكون فاعله إلا ضميرًا مستترًا تقديره "نحن"، فاسم "كان" حكمه حكم الفاعل.

"عاكفين" الخبر.

وفي قوله: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١]:

"دمت" من الفعل "دامَ".

اسمها: تاء المتكلم.

"حيًّا": الخبر.

هل هذه الأفعال تعمل مطلقًا أم بشروط؟

المجموعة الأولى: من "كان" إلى "ليس" تعمل مطلقًا بلا شرط.

المجموعة الثانية: "ما زال" وأخواتها، فتعمل بشرط، وهو أن يتقدَّمها نفيٌ، أو نهي، أو دعاء، مثل:

النفي: ما زالَ، ما فتئ، ما انفك المطرُ نازلًا. كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود:١١٨]، ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَـٰكِفِينَ﴾ [طه:٩١].

النهي: لا تَزلْ نائمًا، كأنك تقول "ابقَ نائمًا".

المجموعة الثالثة: "ما دام" وتعمل بشرط وهي: ان تُسبَق بـ "ما" المصدريَّة الظرفيَّة، أي التي ينسبك منها ومما بعدها مصدر، وتدل على الظرف، كقوله تعالى ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم:٣١]، هذه "ما" المصدرية الظرفية، أي: مدَّة دوامي حيًّا.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يتوسط الخبرُ نحو "فليسَ سواءً عالمٌ وجهولٌ").

تكلم في هذه المسألة على حكم من أحكام هذا الباب، وهو الكلام على توسط خبرها، فقد ذكرنا في باب المبتدأ والخبر أن الخبر يجوز أن يتقدَّم.

وهنا يجوز أن يتوسَّط، فقولك "كان زيدٌ كريمًا" ثلاثة أركان، وهذا هو الترتيب الأصلي، أن يأتي الناسخ، ثم اسمه، ثم خبره.

فمعنى توسط الخبر: أن يأتي بين الناسخ واسمه.

وتقدم الخبر: أن يتقدَّم على الناسخ نفسه.

فقال ابن هشام (وقد يتوسط الخبرُ)، يعني يجوز التوسط، فلك أن تقول "كان زيدٌ كريمًا"، و"كان كريمًا زيدٌ"، فـ "كريمًا" خبر متوسِّط، أو متقدم على الاسم. و"زيدٌ" اسم "كان" متأخر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]:

فـ "كان" الفعل الناسخ.

"نصرُ المؤمنين" اسم الناسخ.

"حقًّا": خبر الناسخ.

والمعنى: وكان نصر المؤمنين حقًّا علينا.

ومن ذلك قول الشاعر:

سَلي إِن جَهِلتِ الناسَ عَنّا وَعَنهُمُ فَلَيسَ سَواءً عالِمٌ وَجَهولُ

يعني: ليسَ عالمٌ وجهولٌ سواءً؛ فوسَّط الخبر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُۥ كَنزٌ لَّهُمَا﴾ [الكهف:٨٢]:

فـ "كنزٌ": اسم "كان".

و"تحته" شبه جملة خبر.

والمعنى: كان كنزٌ لهما تحتهما.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ﴾ [البقرة:١٧٧].

"البرَّ" خبر "ليس" مقدَّم منصوب.

"أنْ تولوا": مؤوَّل؛ يعني: توليتكم، وهو اسم "ليس" مؤخَّر.

المعنى: ليس البرَّ توليتكم

وأما قراءة الجمهور ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة:١٧٧]:

"البرُّ": اسم "ليس" وهو في وضعه الأصلي متقدِّم.

"أن تولوا" الخبر.

والمعنى: ليس البرُّ توليتكم.

نقف هنا ونكمل إن شاء الله في الدرس القادم ابتداءً من المسألة الرابعة -بإذن

الله تعالى.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى أن نلقاكم في حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثاني عشر[(١)]

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح كتاب **"قطرِ النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ: أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا، ومرحبًا بكم.

نستكمل في هذه الحلقة المسألة الرابعة، عند قول ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد يتقدمُ الخبرُ إلا خبرَ دام وليس)**.

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=n7SfC8L9yTM&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=12

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس الثاني عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبث من الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة في مدينة الرياض.

ما زلنا نتكلم عن الناسخ الأول وهو باب "كان" وأخواتها، وذكرنا في ذلك ثلاث مسائل وشرحناها، ثم نقرأ الآن ونشرح المسألة الرابع في تقدُّم خبر هذه النواسخ.

قال ابن هشام: (وقد يتقدمُ الخبرُ إلا خبرَ دام وليس).

معنى تقدُّم الخبر: أن يتقدَّم على النَّاسخ نفسه، فنأخذ الخبر "كريمًا" ونقدمه على نفس الناسخ، فنقول: "كريمًا كانَ زيدٌ".

حكمه: جائز.

قال: (إلا خبرَ دام وليس)، معنى ذلك أنه جائز في البواقي "كان، أصبح، أمسى"، تقول: "أصبح زيدٌ نشيطًا، نشيطًا أصبح زيدٌ"، والتقدير والتأخير أمر بلاغي، والذي يتحكَّم فيه في الأصل هو الاعتناء، فالمتكلم يُقدِّم ما هو اشدُّ اعتناءً به.

هل جاءت شواهد من الكلام الفصيح على تقدم الخبر في هذا الباب؟

الجواب: لا، وإنما أجاز ذلك النحويون قياسًا على نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [**الأعراف**:١٧٧].

فالناسخ في الآية: "كان".

واسم الناسخ: الواو.

و"يظلمون" جملة فعلية خبر الناسخ، والخبر متأخر في موضعه، ولكن "أنفسهم" مفعول به للخبر، وكان الأصل أنه متأخر على نحو: "كانوا يظلمون أنفسهم"، فـ "أنفسهم" مفعول الخبر -معمول الخبر- فتقدَّم هذا المعمول على "كان"؛ قالوا: فتقدُّم المعمول يدلُّ على جواز تقدُّم العامل. وهذا استدلال صحيح.

قال ابن هشام: (إلا خبرَ دام وليس).

أمَّا مع "دام" فباتفاق أن خبر "دام" لا يتقدم عليها؛ لأن من شروطها أن تسبق بـ "ما" المصدرية الظرفيَّة، وهذه لها الصدارة، فلا يتقدم عليها شيء مما بعدها.

وأمَّا "ليس" ففي تقدم خبرها عليها خلافٌ:

- بعضهم يمنع ذلك، وعليه كلام ابن هشام هنا.

- وبعضهم يُجيز، فيجوز أن تقول: "ليس زيدٌ مسافرًا، مسافرًا ليس زيدٌ"، ويستدلون على ذلك بنحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود:٨]:

فـ "ليس" الفعل الناسخ.

واسم "ليس": "هو"، يعني: العذاب الواقع عليهم.

"مصروفًا": خبر "ليس".

و"يوم يأتيهم": ظرفٌ للخبر، وكان الأصل فيه التأخير، كقولك: "ليس مصروفًا عنهم يومَ يأتيهم"، ثم تقدَّم الظرف وهو معمول الخبر، فدلَّ هذا على جواز تقدُّم خبرها.

ومَن ردَّ ذلك قال: إنَّ المتقدِّم ظرف، والعرب يتصرَّفونَ ويتوسَّعون في شبه الجملة.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**وتختص الخمسةُ الأول بمرادَفَةِ "صار"**).

الآن بدأ بذكر بعض الخواص، فقال: إنَّ الأفعال الخمسة الأولى "كان، أصبح، أضحى، أمسى، ظل"، تختص بأنها تأتي مرادفة لـ "صار"، وذلك أنَّ هذه الأفعال الثلاثة عشر لها معاني أصلية واضحة:

فـ "كان" تدل في الأصل على الماضي المطلق دون تحديده بزمان، فنقول: "كان محمد مريضًا" يعني في الزمن الماضي، غير اختصاص بليل أو نهار أو نحو ذلك.

و"أصبح" تدل على اتِّصاف اسمها بخبرها في الصباح، تقول: "أصبح الولد نشيطًا"، فتصف الولد بالنشاط في زمن الصباح.

و"أمسى" تدل على المساء.

و"أضحى" يعني: في الضحى.

و "ظلَّ" يعني: في النهار، يعني في الظِّلِّ.

وهذه الخمسة تختص بأنها قد تأتي ولا يُراد بها هذا الزمان المذكور، وإنما تكون بمعنى "صار"، فتدل على انتقال الشيء من حالةٍ إلى حالة دون تقييد ذلك بزمانٍ، كقولنا: "أصبح النفط مهمًّا"، فهنا لا تريد وصف النفط بالأهمية في الصباح، إنما تريد أن تقول: إنه لم يكنْ مهمًّا فصارَ مهمًّا، فهذا انتقال من دون ربطٍ بزمنٍ، وكذلك في "أمسى، وأضحى".

وكقولك: "كان محمدٌ عاملًا، ظل عالمًا، أمسى عالمًا"، يعني: صارَ عالمًا،

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل:٥٨]، لا يريد أن وجهه يُوصَف بالسَّواد فقط، وإنما صارَ مسودًّا، أي أنه حزينًا وقد سمع شيئًا يخجله ويستحيي منه، فاسودَّ وجهه في كل وقت في الليل والنهار.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وغيرُ ليس وفَتِئَ وزال بجواز التمامِ - أيْ الاستغناءِ عن الخبر - نحو ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]، ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم:١٧]، ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود:١٠٧]).

قوله: (وغيرُ ليس وفَتِئَ وزال بجوازِ التمام)، وتقدير كلامه:

الواو تعطف على الفعل "تختص"، يعني: ويختص غير "ليس، وفتئ، وزال" بجواز التَّمام.

وهذه المسألة يتكلم فيها ابن هشام على مجيء هذه الأفعال تامَّةً، فالأصل فيها أنها ناقصة، أي: أنها لا تكتفي بمرفوعها، فلا يتم المعنى ويكمل إلا بالمرفوع والمنصوب معًا.

فإذا قلت: "كان زيدٌ" وسكتَّ؛ بقي المعنى ناقصًا حتى تقول: "كريمًا".

وكذلك لو قلت: "أصبح الولد" وسكتَّ؛ فلا يتم المعنى إلا إذا قلتَ: "مريضًا".

وأمَّا مجيئها تامَّة، فمعنى ذلك أنَّ معناها يتم بالمرفوع، وتكون مثل بقية الأفعال، مثل: "ذهب زيدٌ، جاءَ زيدٌ، جلسَ زيدٌ"؛ فهذه أفعال تامَّة، أي: ليست بحاجة إلى منصوبها.

والمعنى يختلف حينئذٍ بين كونها ناقصة وكونها تامَّة، فإذا كانت تامَّة فإن

"كان" حينئذٍ تكون بمعنى "وُجِدَ، أو: حصلَ، أو: حدثَ".

كأن تقول مثلًا: "انقضى رمضان وكان العيدُ"، يعني: انقضى رمضان وحصلَ العيد.

فـ "كان" فعل ماضٍ.

و "العيدُ": فاعل؛ لأن "كان" فعل تام، مثل "خرجَ ودخلَ".

ومثل قولك: "انتهت الحرب وكانَ النَّصرُ"، يعني: وُوجِدَ وحصلَ النّصر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة:٢٨٠]:

فـ "كان" هنا بمعنى "وُجِدَ". وهو فعل تام.

"ذو عسرةٍ" فاعل "كان" مرفوع وعلامة رفعه الواو.

وكذلك في "أصبح، وأمسى، وأضحى"، فهي كلها تأتي تامَّة، ولا يكون معناها كما ذكرنا من قبل من اتِّصاف اسمها بخبرها في هذا الزمان، وإنما يكون معناها الدخول في الزمان.

فـ "أصبحتُ" يعني: دخلتُ في الصباح.

و "أمسيتُ"، يعني: دخلتُ في المساء.

و "أضحيتُ"، يعني دخلتُ في الضحى.

كما تقول: "أظهرتُ، أعسرتُ"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم:١٧]، فقوله: "حين تمسون" فعل وفاعل، ولا نحتاج حينئذٍ إلى منصوب، والمعنى: حين تدخلون في المساء.

قال تعالى بعد ذلك: ﴿وَلَهُ الْحَمْدُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَعَشِيًّا وَحِينَ تُظْهِرُونَ﴾

[الروم:١٨]، فـ"تظهرون" يعني: تدخلون في زمان الظهر.

إذًا؛ "تظهرون، تصبحون، تمسون"، كلها أفعال تامَّة تدل على الدخول في الزمان.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشورى:٥٣]، فقوله: "تصير" من الفعل "صار - يصير"، بمعنى: ترجع، وليس بمعنى تنتقل من حالة إلى حالة.

وقوله: "الأمور": فاعل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ﴾ [هود:١٠٧]، فـ "السماوات" فاعل، يعني: ما وُجدت السماوات والأرض.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف:٨٠]، فـ "لن أبرح" يعني: لن أغادر.

وفي الحديث المشهور في أذكار الصباح والمساء: «**أصبحنا وأصبح الملك لله**»، و«**أمسنا وأمسى الملك لله**»؛ فـ"أصبح" وردت مرتين:

الأولى: "أصبحنا" تامَّة، لأنَّ معناها: دخلنا في زمن الصباح.

الثانية: "وأصبحَ": ناقصة، لأن المعنى: صارَ الملك لله.

ثم استثنى ابن هشام من الأفعال التي تأتي تامَّة وناقصة ثلاثة أفعال، وهي: "ليس، فتئ، زال"، فهذه لا تأتي إلا ناقصة، ولا تأتي تامَّة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(و"كان" بجواز زيادتِها متوسطةً نحو "ما كان أحسنَ زيداً")**.

الواو هنا عاطفة على "تختص"، والمعنى: وتختص "كان" بجواز زيادتها متوسِّطةً.

من هنا سيذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ شيئًا من خصائص "كان"، فنحن نقول دائمًا: "كان" وأخواتها، وما نقول: "أصبح" وأخواتها؛ لأن "كان" هي أم الباب؛ لأنها أكثرها استعمالًا، وتختص بخصائص عن بقيَّة أخواتها، فذكر هنا خاصيَّة وهي: زيادة "كان".

وقلنا: إن كل شيء قلنا فيه إنَّه زائد؛ فمعنى ذلك أنه زائد في اللفظ، وهذا اللفظ يحتمل أن تذكره وأن تحذفه من ذلك التركيب ولا يختل.

أمَّا من حيث المعنى: فكل زائدٍ فمعناه التوكيد -أي: تقوية المعنى.

وابن هشام قرَّرَ هنا أنَّ "كان" تُزاد، ولكن هل زيادتها مطلقة أو تجوز بشروط؟

الجواب: تجوز بشرطين، وبيَّن ابن هشام وابن مالك في ألفيته عندما قال:

وقد تزاد "كان" في حشوٍ كما كان أصح علم مَن تقدَّما

الشرط الأول: أن تكون بلفظ الماضي "كان".

أما المضارع والأمر "يكون - كنْ"؛ فلم يرد في السماع زيادتها بلفظ المضارع والأمر.

الشرط الثاني: كما قال ابن مالك: "في حشوٍ" أو كما قال ابن هشام: (متوسطة)، أي: تكون بين متلازمين، مثل:

- المبتدأ والخبر: كقولك: "محمدٌ قائمٌ"، فيجوز أن تزيد "كان"، فتقول: "محمدٌ كانَ قائمٌ"، فهنا "كان" زائدة لأنها ما أثَّرت في الإعراب.
- الفعل والفاعل: كقولك: "ذهبَ محمدٌ"، فتزيد "كان" فتقول: "ذهبَ كانَ محمدٌ".
- النعت والمنعوت، كقولك: "جاء محمدٌ الكريم"، فتزيد "كان" فتقول:

"جاء محمدٌ كان الكريمُ".

ومن الشواهد قول الشاعر:

سـراة بنـي أبـي بكـر تسـامى علـى كـان المسـوَّمة العـرابِ

فـ "على" حرف جر. و"المسومة" اسم مجرور، والجار والمجرور متلازمان لا يفصل بينهما، فزيدت "كان" بينهما.

وفي قول الشاعر:

في غـرف الجنـة العليـا التـي وجبـت لهـم هنـاك بسـعي كـانَ مشـكورِ

أي: بسعيٍ مشكورٍ. فهذا نعت ومنعوت، وفصلنا بينهما بـ "كان".

وأكثر مواضع زيادة "كان" وهو الموضع الذي تطرد فيه زياد "كان" هي: بين "ما" وفعل التعجُّب في أسلوب التعجُّب "ما أفعله"، فتقول: "ما أحسن زيادًا- ما كان أحسنَ زيدًا"، "ما أجملَ القمرَ، ما كانَ أجملَ القمرَ"، وهكذا..

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وحذفِ نونِ مضارعها المجزومِ وصْلاً إن لم يلقَها ساكنٌ ولا ضميرُ نصبٍ متصلٌ).

هذه هي المسألة الثامنة في حذف نون "كان"، وهذه خاصيَّة أخرى من خصائص "كان" عن بقيَّة أخواتها، فكما نرى أن "كان" مختومة بالنون، ويجوز في هذه النون أن تُحذَف، وعندما نقول: "يجوز" يعني: أن الحكم ليس بواجب، فيجوز أن تُحذَف ويجوز أن تثبُت.

إلَّا أنَّ هذا الجواز مشروط بستَّة شروط، ذكر ابن هشام هنا خمسة وأهمل السادس:

الشرط الأول: قال ابن هشام (نون مضارعها)، يعني أن يكون بلفظ المضارع

"يكون، تكون، أكون، نكون"، ولا يكون بلفظ الماضي "كان" أو الأمر "كُنْ".

الشرط الثاني: أن يكون المضارع مجزومًا، فالمضارع المرفوع والمنصوب لا تُحذف منهما النون أبدًا.

الشرط الثالث: أن يكون الجزم بالسكون، مثل "لم أكنْ، لم يكنْ، لم تكنْ"، فإن كان الجزم بحذف النون في "يكونون، يكونان، وتكونين"؛ فلا تُحذف النون.

الشرط الرابع: أن يكون الكلام وصلًا، كقولك: "لم أكُ مسافرًا، محمدٌ لم يكُ مسافرًا"، ومعنى ذلك أنَّك إذا وقفتَ تعيد النون، لو قلتَ "لـمْ يكُ محمدٌ مسافرًا، ثم وقفتَ على الكون فتقول: "لـمْ يكنْ" فتعيد النون.

الشرط الخامس: قول ابن هشام (إن لم يلقَها ساكنٌ)، يعني لم يأتِ بعدها ساكن، كما لو قلتَ "لـمْ يكنْ الرجلُ مسافرًا" فـ "يكنْ" فعل مضارع مجزوم بالسكون، ووصلًا، ولكن بعده ساكن، فحينئذٍ لا تحذف النون.

الشرط السادس: في قوله (ولمْ يلقها ضمير نصب متصل)، كأن تقول: مثلًا "الصديقُ لـمْ تكنْهُ" فالمضارع "تكن" اتصل بهاء الغائب، فلا نحذف النون.

وابن هشام ذكر خمسة شروط وأهمل السادس وهو مشروطٌ باتفاق، وذكر شرطًا وهذا الشرط ليس بصحيحٍ، وهو قوله: (وصلًا)، فالصواب أن هذا ليس بشرط، بل يجوز أن نحذف النونَ وصلًا ووقفًا، فلهذا نجد أن قرَّاء القرآن الكريم في النون المحذوفة في السكون يقفون عليها بالحذف، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَكُ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾ [النحل:١٢٠]، فيقفون "ولـمْ يكْ"، وفي قوله: ﴿وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا﴾ [مريم:٢٠]، فيقفون: "ولـمْ أكْ"؛ ولو كان إعادة النون واجبة عند الوقف لأعادوها عند الوقف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وحذفِها وحدَها معوَّضـًا عنها ما في مثل "أَمَّا أنت ذا نفر").

المعنى: وتحتص "كان" بجواز حذفها، فيجوز في "كان" أن تُحذف وحدها، أي تُحذف هي ويبقى اسمها المرفوع وخبرها المنصوب، وهذا أيضًا أسلوب ثابت.

وهذا الأسلوب: عندما تقع "كان" بعد "أنْ" الدَّالة على التعليل؛ فهنا يجوز أن تُحذف "كان" ويجوز أن تُذكر.

كأن تقول: "أمَّا أنتَ غنيًّا تصدَّق".

الأصل القريب: "أنْ كنتَ غنيًّا تصدَّق".

الأصل الأول قبل التقديم والتأخير: "تصدَّق أنْ كنتَ غنيًّا".

فـ "أنْ" هنا للتعليل؛ لأن قبلها لام تعليل محذوفة، يعني "تصدَّق لأَنْ كنتَ غنيًّا"، فهذه "أنْ" ووقعت "كان" بعدها، والتاء اسمها، و "غنيًّا" خبرها؛ فيجوز أن تبقها هكذا ويجوز أن تُقدِّم، ولا إشكال.

ولكَ أن تُبقي "كان" ظاهرةً، ولك أن تحذف "كان"؛ فإذا حذفت "كان" في هذا الأسلوب فإنك تحذفها وحدها وتعوض عنها بـ "ما"، فإذا حذفت "كان" بقي اسمها ضميرًا متصلًا، وهذا الضمير قد حذفتَ ما كان متَّصلًا به؛ فوجب حينئذٍ أن نقلب الضمير المتصل إلى ضميرٍ منفصل لكي يقوم ويستقل بنفسه، فصارت "أمَّا أنت"، طبعًا "أنْ" ساكنة فتدغَم النون في الميم فتكون "أمَّا أنتَ غنيًّا فتصدَّق".

ومن ذلك قولك: "أمَّا أنتَ مجتهدًا أكرمتُك"، يعني: "أكرمتُكَ أنْ كنتَ مجتهدًا"، يعني: "أكرمتُكَ لأنْ كنتَ مجتهدًا".

ومن ذلك قول الشاعر:

أبـــا خراشـــة أمَّـــا أنـــتَ ذا نفـــرٍ فـــإنَّ قـــومي لـــم تـــأكلهم الضـــبعُ

أبو خراشة هدَّد وتوعَّد الشاعر، فقال الشاعر له: يا أبا خراشة أنْ كنتَ ذا نفرٍ تخوفني وتهددني، يعني: تهددني لأنْ كنتَ ذا نفر!

ثم حذف "كان" وعوض عنها بـ "ما"؛ فانقلبت التاء إلى ضمير منفصل، فصارت "أمَّا أنتَ".

و "أنتَ" اسم كان. و "ذا" خبر كان.

وهذا مثال على حذف "كان" وحدها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ومع اسمها في مثل "إِنْ خيراً فخيرٌ" و «التَمِسْ ولو خاتَماً من حديد»**).

تقدير العاطف: وتختصُّ "كان" بجواز حذفها مع اسمها.

وهذه هي المسألة العاشرة في خصائص "كان"، وهي: أنَّ "كان" يجوز أن تُحذَف مع اسمها، فإذا حذفنا "كان" مع اسمها يبقى الخبر المنصوب.

وهذا أيضًا أسلوب، ويكون عندما تقع "كان" بعد "إنْ" الشَّرطيَّة أو "لو" الشَّرطيَّة.

كأن تقول: "تعالَ إنْ راكبًا أوْ ماشيًا"، يعني: "تعالَ إنْ كنتَ راكبًا"، ثم حذفتَ "كان" واسمها "كنتَ"؛ وقلتَ "إنْ راكبًا" لأنَّ "كان" وقعت بعد "إنْ".

وتقول: "أعطني ولوْ قليلًا"، يعني: "أعطني ولو كان المُعطَى قليلًا"، فحذفتَ "كان" واسمها وبقي الخبر.

وهذا أسلوبٌ مطَّردٌ إذا وقعت "كان" بعد "إنْ" و "لوْ".

ومن الشواهد على ذلك -وهي كثيرة- قول الشاعر:

قدْ قيلَ ما قيلَ إنْ صدقًا وإنْ كذبًا   فمعْ اعتذارك من قولٍ إذا قيلَ

يعني: إنْ كانَ المقولُ صدقًا.

وقال الشاعر:

لا يــأمن الــدهرَ ذو بغــي ولــو ملكًــا ....

يعني: ولوْ كانَ الباغي ملكًا.

وقال الشاعر:

لا تقــــربنَّ الــــدهرَ آلَ مطــــرَّفٍ إنْ ظالمًــــا أبــــدًا وإن مظلومًــــا

يعني: إنْ كنتَ.

في الحديث: «**التمس ولو خاتمًا من حديد**»، يعني: ولوْ كانَ الملتمَسُ.

ويقولون: "المرءُ مقتولٌ بما قتلَ، إنْ سيفًا فسيفٌ، وإنْ خنجرًا فخنجرٌ"، يعني: إنْ كانَ المقتول به سيفًا فالمقتولُ به سيفٌ.

وفي الحديث «**بلغوا عني ولوْ آيةً**»، يعني: ولوْ كان المبلَّغُ آيةً.

وقيل: "المرءُ مجزيٌّ بما عمل، إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ"، يعني: إنْ كان عمله خيرًا فجزاؤه خيرٌ.

نختم الكلام على باب "كان" وأخواتها بهذه الفائدة:

قد عرفنا أنَّ "كان" لها أكثر من استعمال، وهي خمس استعمالات:

- تأتي "كان" بمعنى الماضي المنقطع، يعني: الذي حدث وانتهى، كأن تقول: "كان محمدٌ مسافرًا ثم رجع".
- وتأتي بمعنى الفعل المستمر، يعني في الماضي والحال والاستقبال، كقولنا: "كان الله رحيمًا، وكان الإسلامُ دينَ الرحمة".
- وتأتي بمعنى "صارَ"، مثل: "كان محمدٌ عالمًا"، يعني: لمْ يكنْ وكانَ.

- وتأتي زائدة، مثل: "ما كانَ أحسنَ زيدًا"، وذكرنا ذلك.
- وتأتي تامَّة، مثل: "انقضى رمضان وكان العيدُ"، يعني وُجِدَ.

ننتقل إلى الكلام على الأحرف العاملة عمل "ليس"، وهي ثلاثة أحرف:

- "ما" الحجازية.
- "لا" النافية.
- "لات".

وكثيرون يزيدون حرفًا رابعًا.

عملها: تعمل عمل "ليس"، فترفع المبتدأ وتنصب الخبر.

وشُبِّهَت بـ"ليس" ولم تُشبَّه بأمِّ الباب "كان"؛ لأنها تشابه "ليس" في العمل كما رأينا وفي المعنى، فكلها حروف نفي، ولكن تشابه "كان" في العمل فقط، ولو شُبِّهَت بـ "كان" فالتشابه يكون من باب العمل ولا إشكال في ذلك.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (و "ما" النافيةُ عند الحجازِيِّينَ كـ "ليس" إن تقدم الاسمُ، ولم يُسْبَقْ بـ "إن" ولا بمعمولِ الخبر إلا ظرفًا أو جاراً ومجروراً، ولا اقترنَ الخبرُ بـ "إلا"، نحو ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]).

الحرف الأول من الحروف النافية التي تعمل عمل "ليس" هو: "ما الحجازيَّة، وهي "ما" النافية المعروفة، وهي تدخل على الاسم كـ "ما محمدٌ بخيلًا"، وتدخل على الفعل كـ "محمدٌ ما يُهملُ دروسَه".

واختلف العرب في إعمال "ما" عمل "ليس":

- فالحجازيون يعملونها عمل "ليس"، فيقولون في "محمدٌ مسافرٌ" إذا أدخلوا عليها "ما" النافية: "ما محمدٌ مسافرًا".

- وأما التميميون فإنهم لا يعملونها شيئًا، ويجعلونها حرفًا مهملًا، فيبقى المبتدأ مرفوعًا والخبر مرفوعًا، فيقولون "ما محمدٌ مسافرٌ"، فـ "محمد" مبتدأ. و"مسافر" خبر.

والقياس فيها هو لغة جمهور العرب وهم التميميين، أن تُهمل، فإن الحروف لها قاعدة في الإعمال، فالحروف إمَّا أن تكون:

- مختصة بالأسماء: كحروف الجر، ومثل "إنَّ" وأخواتها، وهذا قياسها أن تعمل.
- مختصة بالأفعال، فلا تدخل إلا على الأفعال، كحروف النصب والجزم، فهذه أيضًا قياسها أن تعمل.
- غير مختصَّة، يعني مشتركة فتدخل على الأسماء والأفعال، وهذه قياسها أن لا تعمل.

إذًا؛ الحرف المختص قياسه أن يعمل، والحرف غير المختص قياسه أن لا يعمل، مثل: "هلْ" في الاستفهام، والهمزة، كـ "هل محمدٌ مسافرٌ؟ هل سافرَ محمدٌ"، فالحرف غير مختص، ودخل على الاسم والفعل؛ فصار مهملًا.

فالقياس في "ما" أن تُهمَل لأنها حرف غير مختص، إلَّا أنَّ السماع جاء بإعمالها عند الحجازيين، ولغة القرآن -كما نعرف- جاءت في الأكثر على لغة الحجازيين، ومن ذلك "ما" الحجازية، كقوله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف:٣١]، فـ "ما" حجازيَّة، و"هذا" اسمها، و "بشرًا" خبرها منصوب.

وكقوله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡۖ﴾ [المجادلة:٢]، فـ "ما" نافية، و "هنَّ" اسمها، و "أمهاتِهم" خبرها منصوب وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم.

ولم تأتِ "ما" الحجازيَّة عاملةً إلا في هذين الموضعين، وفيما سوى ذلك لم يظهر عملها في الخبر، إلا في موضع ثالث احتمالًا لا نصًّا، في قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة:٤٧]، فـ "ما" النافية، و"أحد" اسمها، و "مَنْ" زائدة

فإن قلنا: "حاجزين" هو الخبر، فقد عملت نصًّا في الخبر، يعني: ما أحدٌ منكم حاجزين.

وإن قلنا: إن الخبر هو "منكم"، يعني: ما أحدٌ منكم، فأخبر عن الأحد بأنه منهم حالةَ كونهم حاجزين، فـ "حاجزين" تكون حال حينئذٍ، فلا تكون عاملة في الخبر نصًّا.

ومما ينبغي أن نعرفه: أنَّ عمل "ما" ضعيف، لأنه ليس عملًا بالأصالة، فإنَّ "ما" لا تعمل بالأصالة، وإنما تعمل حملًا لها وقياسًا لها على "ليس"، وأيُّ عاملٍ عمله ضعيف فإنه لا يعمل في الجملة إلَّا إذا جاءت على أصلها، فإن كان في الجملة تقديم أو تأخير أو زيادات؛ فهذا يُبطل العمل الضعيف، كـ "ما" الحجازية، فلهذا لا تعمل إلا بشروط، وكل هذه الشروط تعود إلى أمر واحد، وهو أنَّ عملها ضعيف ويزول بما يحصل في الجملة من زيادات أو تقديم وتأخير.

- ولا تعمل "ما" إذا زيد قبل اسمها "إنْ"، فلو قلتَ: "محمدٌ مسافرٌ"، ثم زدتَّ "ما"، ثم أدخلتَ "ما" النافية؛ فهنا تعمل عند الحجازيين، فيقولون: "ما محمدٌ مسافرًا".

لكن لو زدتَّ "إنْ" بطل عملها، فتقول: "ما إنْ محمدٌ مسافرٌ"، فـ "محمدٌ" مبتدأ، و "مسافرٌ" خبر، و"ما" حجازيَّة لكن عملها مبطَل بسبب زيادة "إنْ".

- ولا تعمل "ما" إذا زدتَّ "إلَّا" قبل الخبر، كأن تقول: "ما محمدٌ مسافرًا"،

فلو زدتَّ "إلَّا" تقول: "ما محمدٌ إلا مسافرٌ"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران:١٤٤]، وقوله: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ﴾ [القمر:٥٠]، كل هذا بسبب التقديم والتأخير.

إذًا؛ شروط الإعمال تعود إلى شيء واحد، وهو أن عملها ضعيف يبطل بالزيادات في الجملة، أو بما يحدث فيها من تقديمٍ وتأخير.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وكذا "لا" النافيةُ في الشعر بشرط تنكير معمولَيْها نحو "تعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا ** ولا وَزَرٌ بما قضى اللهُ واقيًا").

الحرف النافي الثاني الذي يعمل عمل "ليس" هو: "لا" النافية المعروفة، وهي حرفٌ مشترك غير مختص، فيدخل على الأسماء كقولك "لا رجلٌ في البيت"، ويدخل على الأفعال، كقولك "محمدٌ لا يهمل دروسه؛ فكان القياس فيه أن يكون مهملًا، وهذه لغة جمهور العرب.

إلَّا أنَّ الحجازيين أيضًا يُعملونها عمل "ليس"، ولكن "لا" أضعف من "ما الحجازيَّة، فهي لا تعمل إلا عند الحجازيين، ولا تعمل إلا بشروط "ما" المذكورة قبل قليل، وهي: أن لا يكون في الجملة زيادات ولا تقديم وتأخير، وأيضًا بشرطين آخرين:

- أن يكون ذلك في الشعر: يعني ضرورة شعريَّة.
- تنظير معموليها: يعني أنها لا تعمل إلَّا في النكرة لا في المعرفة، كقوله ""تعَزَّ فلا شيءٌ على الأرض باقيًا"، فـ "لا" عاملة عمل "ليس" لأنها بمعنى "ليس"، و "شيءٌ" اسمها مرفوع، و "باقيًا" خبرها منصوب.

تقول: "لا رجلٌ مسافرًا، لا بخيلٌ محمودًا"، يعني: ليس بخيلٌ محمودًا.

ومن قوله ﷺ: «**لا أحدٌ أغيرَ من الله**»، يعني: ليس أحدٌ أغيرَ من الله.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (و "لاتَ" لكنْ في الحين. ولا يُجْمع بين جزأَيْها، والغالبُ حذفُ المرفوع نحو ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]).

الحرف النافي الثالث الذي يعمل عمل "ليس" هو: "لات"، وهو منا لحروف النافية وهي بمعنى "ليس"، إلا أن إعمالها عمل "ليس" واجبٌ لا جائز، وليس فيه لغات، بل هو عاملٌ هذا العمل عند جميع العرب، إلَا أنَّ إعمالها يكون بشروط أشار إليها ابن هشام:

الشرط الأول: أنها لا تعمل إلا في الحين.

المراد بالحين: الزمان، يعني لا تعمل إلا في أسماء الزمان، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، فـ "لات" حرف نفي بمعنى "ليس"، و "حينَ" بمعنى زمن، و"مناص" بمعنى فرار.

الشرط الثاني: أنه لا يُجمَع بين جزأيها.

المراد بجزأيها: اسمها وخبرها، فلابد من حذف أحدهما، إما أن تحذف اسمها فيبقى الخبر، وإما أن تحذف خبرها فيبقى الاسم، ويجوز أن تحذف الاسم ويبقى الخبر، ويجوز أن تحذف الخبر ويبقى الاسم، لكن الغالب هو حذف المرفوع -وهو اسمها- وبقاء خبرها، كالآية: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، يعني: ليسَ الحينُ حينَ مناصٍ، أو: ليسَ الوقتُ وقتَ فرارٍ؛ فحُذِفَ الاسم المرفوع وبقي الخبر المنصوب.

والوجه الثاني جائز ولكنه ليس بغالب، وهو حذف الخبر المنصوب وإبقاء الاسم، ومن ذلك قراءة في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [ص:٣]، فـ "لات"

بمعنى "ليس"، و "حينُ" اسمها"، والخبر محذوف، والمعنى: ليس لهم حينُ مناصٍ. أو: ليسَ لهم وقتُ فرارٍ.

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر:

ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندم والبغيُ مرتعُ ممتطيه وخيمُ

فهذه "لات" بمعنى "ليس"، واسمها محذوف، والتقدير: ليس الساعةُ، وخبرها مذكور وهو "ساعةَ"، والمعنى: ليست الساعةُ ساعةَ مندمٍ.

ويرى بعض النحويين أنَّ "لات" ضيقةُ العمل، واستعمالها ليس بكثير، لكنه أسلوب مطَّرد، فلِضيقِها قالوا إنها لا تعمل إلا في الحين، أي: لا تعمل إلا في لفظ "حين".

وبعض النحويين يقولون: غنها تعمل في الزمان كله، أي في جميع ألفاظ الزمان، في "الحين، الساعة، الوقت"، وكل الأسماء الدالة على الزمان، ومن الشواهد على ذلك هذا البيت:

ندم البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندم ....

"ساعةَ مندمٍ"، عملت في "الساعة"، وإن كانت الآية جاء بلفظ "الحين".

هذا ما يتعلق بالناسخ الأول وهو "كان" وأخواتها، وعرفنا أنها ترفع المبتدأ اسمًا لها، وتنصب الخبر خبرًا لها.

ثم أُلحِقَت بها بعض الحروف، وهي:

- "ما" النافية الحجازيَّة.
- "لا" النافية.
- لاتَ.

وينبغي أن ننتبه غلى أنَّ "كان" وأخواتها أفعال، فهي تعرب إعراب الأفعال ماضيًا ومضارعًا وأمرًا، وأما هذه الملحقات بها -ما، لا، لات- فهي حروف، فيجب أن تعرب إعراب الحروف:

- فعندما نعرب "ما" النافية الحجازية نعربها إعراب الحروف، فنقول: "ما" حرف نفي يعمل عمل "ليس" مبني على السكون لا محل له من الإعراب.
- وكذلك عندما نعمل "لا" و "لات" وهي مُعْمَلة وجوبًا؛ نقول: "لاتَ" حرف نفي يعمل عمل "ليس" مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

فإن قيل: هل "لاتَ" هي "لا". أم هما حرفان مختلفان؟

الجواب: في ذلك خلاف بين النحويين:

- بعضهم يقول: إنَّ "لاتَ" هي "لا"، ودخلت عليها تاء التأنيث شذوذًا، لأن تاء التأنيث إنما تدخل في القياس على الأسماء، مثل "قائم – قائمة، جالس – جالسة"، ولا تدخل على الحروف إلا شذوذًا، كما دخلت في "ثُمَّ، ثُمَّت"، وكذلك في "لا، لاتَ".
- وقال آخرون: بل هو حرفٌ آخر جاء مرتجلًا بهذه الصيغة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(الثاني: "إنّ وأنّ" للتأكيد، و "لكنَّ" للاستدراك، و"كأن" للتشبيه أو الظن، و"ليت" للتمني، و"لعل" للتَّرَجِّي أو الإشفاق أو التعليل)**.

ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الناسخ الثاني من نواسخ الابتداء بعدَ أن انتهينا من "كان" وأخواتها.

وكما ذكر ابن هشام أنَّ الناسخ الثاني ستة أحرف: "إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ، لعلَّ، ليتَ"، أربعة أحرف مختومة بالنون، وحرفان غير مختومين بالنون، وسيذكر فيما

بعد أن هناك حرفًا آخر يُلحق بها ويعمل عملها، وهو "لا" النافية للجنس.

وبدأ بالكلام على معاني هذه الحروف، فقال: ("إنّ وأنّ" للتأكيد، و "لكنَّ" للاستدراك).

الاستدراك: أن تأتي إلى كلامٍ سابقٍ فستدرك عليه شيء، فمعنى ذلك أنه لا يأتي إلا بعدَ كلامٍ متقدِّمٍ ولا يكون في أول الكلام، كأن تقول: "زيدٌ شجاعٌ لكنه بخيلٌ"، فعندما قلتَ "زيدٌ شجاعٌ" كأنَّه ظُنَّ أنَّه كريمٌ لأنَّ الأصل في الشجعان الكرم؛ فاستدركتَ بقولك "لكنَّه بخيل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (و"كأن" للتشبيه أو الظن)، المعنى الأصلي المتفق عليه أنه للتشبيه، تقول: "كأنَّ زيدًا أسد، كأنَّ هندًا قمرٌ"، فزيد ليس بأسد ولكنه يشبه الأسد.

وأما مجيئها للظنِّ فهو أن تذكر أنَّك تظنُّ ذلك ظنًّا ولستَ بمستيقنٍ، ولا تريد أن تشبه الشيء بالشيء، فتقول: "كأن زيدًا مسافر"، فأنت لا تريد أن تشبهه بأنه مسافر، وإنما تريد أن تخبر أنَّك لست متأكِّدًا، فهذا من باب الظن، وبعضهم يُعيده أيضًا إلى التشبيه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (و"ليت" للتمني)، التمنِّي هو طلبُ فعل الشيء، فإن كان التَّمني بلفظ الفعل "أتمنَّى، يتمنَّى، التَّمني"؛ فهذا يكون في جميع المطلوبات الممكنة والغير ممكنة، فتقول: "أتمنى أن تزورني هذه الليلة، أتمنى أن يعود محمد، أتمنى أن يغفر الله لك"، فإذا كان التمني بلفظ الحرف "ليتَ"؛ فهذا له خاصيَّة، وهو أنه لا يكون في الأغلب إلا للمستحيل أو العسير، ولا يكون في الممكن، فتقول: "ليتَ الشباب عائدٌ"، لأنَّ هذا مستحيل، أو تقول: "ليتني أُطعم الحُجاج" فذا ممكن ولكنه عسير،، ولكن ما تقول: "ليتكَ تزورني الليلة"، وهو

أمر ممكن ليس بعسير!

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(و"لعل" للتَّرَجِّي أو الإشفاق أو التعليل)**، فـ "لعل" تكون في الممكنات:

- فإن كان هذا الممكن محبوبًا فنعبِّر عنه بالرَّجاء والتَّرجِّي، فتقول: مثلًا "لعلَّ الغداء جاهز، لعلَّ زيدًا يزورني".
- وإن كان هذا الشيء مكروهًا فيُسمَّى إشفاقًا، تقول: "لعل العدوَّ قريبٌ".

وتكون "لعل" للتعليل"، كأن تقول: "أنهِ عملكَ لعلنا نتغدى" يعني: كي نتغدى.

فهذه الأحرف ومعانيها، وهذه هي المسألة الأولى في هذا الباب، وندع بقيَّة الباب -إن شاء الله- للدرس القادم. إلى ذلكم الحين أستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثالث عشر(١)

بســـم الله الرحمن الرحيـــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح كتاب **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا ومرحبًا.

في هذا الدرس نستكمل -بإذن الله- عمل "إنَّ" وأخواتها، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فينصِبْنَ المبتدأ اسمًا لهن، ويرفعْنَ الخبرَ خبراً لهن).

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=EM7UIPaRM0U&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=13

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فسلام الله عليكم ورحمته وبركاته، وحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس الثالث عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبث من الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة في مدينة الرياض.

وصلنا في الدرس الماضي إلى أول باب: "إن" وأخواتها، وهو الناسخ الثاني من نواسخ الابتداء.

ذكر ابن هشام فيه عشر مسائل:

الأولى: ألفاظها ومعانيها. وهذا قرأناه وشرحناه في الدرس الماضي.

الثَّانية: عملها.

الثَّالثة: اقترانُ "ما" الزائدة بها.

الرَّابعة: تخفيفُ "إنَّ".

الخامسة: تخفيفُ "لكنَّ".

السَّادسة: تخفيف "أنَّ".

السَّابعة: تخفيف "كأنَّ".

الثَّامنة: توسُّطُ خبرها.

التَّاسعة: كسرُ همزة "إنَّ".

العاشرة: دخول لام الابتداء بعدَ "إنَّ".

قرأنا قبل قليل المسألة الثانية وهي في عمل "إنَّ" وأخواتها، فذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن عملها عكسُ عمل "كانَ" وأخواتها، كما قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

لـ "إنَّ، أنَّ، ليتَ، لكنَّ، لعل، كأنَّ" ❊❊ ماذا لهنَّ؟ كعسُ ما لـ "كان" من عمل

فهنَّ ينصبنَ ما كان مبتدأ اسمًا لهن، ويرفعنَ ما كان خبرًا للمبتدأ خبرًا لهن؛ وهذا عملها فيما بعدها، أي: في الجملة الاسمية بعدها.

أمَّا إعرابها في نفسها هي: فهي حروفٌ، وإذا عرفنا أنها حروف فتعرب إعراب الحروف، والحروف كلها لا محلَّ لها من الإعراب، فلهذا عندما نعربها نبيِّن نوعها، ثم نبيِّن حكمها الإعرابي وأنها لا محل لها من الإعراب، وحركة البناء.

وعرفنا من قبل معانيها:

فنقول في إعراب "إنَّ، أنَّ": حرفُ توكيدٍ ينصب المبتدأ ويرفع الخبر، لا محل له من الإعراب مبني على الفتح.

وكذلك "ليتَ": حرفُ تمنٍ ينصب اسمه ويرفع خبره. وهكذا...

والشواهد على ذلك كثيرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة:١٧٣]:

"إنَّ": حرف توكيد، إلى آخر الإعراب.

اسم "الله" اسم "إنَّ" منصوب.

"غفورٌ": خبر "إنَّ" مرفوع.

"رحيم": خبرٌ ثانٍ، وقد درسنا في باب المبتدأ والخبر أن الخبر قد يتعدَّد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَتَعۡلَمُونَ أَنَّ صَٰلِحًا مُّرۡسَلٞ مِّن رَّبِّهِۦۚ﴾ [الأعراف:٧٥]: فهذه "أنَّ" أختُ "إنَّ".

و "صالحًا" اسمها منصوب.

"مرسلٌ" خبرها مرفوع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إن لم تقترن بهن "ما" الحرفيةُ نحوُ ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ﴾ [النساء:١٧١] إلا "ليت" فيجوز الأمران).

المسألة الثالثة: حكمُ هذه الأحرف إذا اتصل بهنَّ "ما" الحرفية الزائدة، فيجوز أن تقول في: "محمدٌ كريمٌ": "إنَّ محمدًا كريمٌ"، ثم تُدخل "ما" الحرفيَّة الزائدة على "إنَّ" فتقول: "إنَّما محمدٌ كريمٌ"، وهكذا في بقيَّة أخواتها.

فهذا هو المراد باقتران "ما" بهذه الأحرف.

و "ما" هذه هي الحرفيَّة، من الحروف الزائدة، وكل ما كان ذكره وعدمه سواء في التركيب فهو حرفٌ زائد من حيث التركيب، وأما من حيث المعنى فمعناه التوكيد وتقوية المعنى.

إذًا؛ تُعرَب "ما" في نفسها إعراب الحروف الزائدة، فنقول: "ما" حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب.

و "إنَّ" وأخواتها تعمل هذا العمل المذكور إن لم تقترن بـ "ما" الزائدة، فإذا اقترنت بها يبطل عملها، فتكون حينئذٍ هاملة مُلغاة، وحينئذٍ تبقى الجملة الاسمية بعدها على أصلها مبتدأً مرفوعًا وخبرًا مرفوعًا.

- إذا قلنا: "محمدٌ كريمٌ" مبتدأٌ وخبرٌ مرفوعان.
- ثم أدخلنا "إن" فإنها تعمل، فتقول: "إنَّ محمدً كريمٌ".

▪ فإذا وصلنا "ما" بـ "إن" نقول: "إنَّما محمدٌ كريمٌ"، فتعود "محمدٌ كريمٌ" إلى مبتدأ وخبر مرفوعين، لأنَّ "إنَّ" أُلغيَ عملها بـ "ما"؛ فلهذا يختصرون ويقولون: "(إنَّما) كاف ومكفوف"، فـ "إنَّ" حرف مكفوف، و "ما" حرف كاف، أي: كفَّها عن العمل.

كأن تقول "إنما إلهكم إله واحد":

- الأصل: "إلهُكم إلهٌ". مبتدأ وخبر.
- فإذا دخلت "إنَّ" وحدها لقلنا: "أنَّ إلهَكم إلهٌ واحدٌ".
- فلما دخلت "ما" قلنا: "إنَّما إلهُكم إلهٌ واحدٌ" بالرفع.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ﴾ [طه:٩٨].

ثم استثنى ابن هشام "ليت"؛ فإنها يجوز فيها الأمران، فإذا لم تتصل بها "ما" فإنها كبقيَّة أخواتها تعمل وجوبًا، فتقول مثلًا: "ليتَ محمدًا مسافرٌ"، إذا كان سفره مستحيلًا أو صعبًا.

فإذا دخلت "ما" عليها قلنا: "ليتما"؛ فيجوز فيها الأمران:

- أن تبقى على إعمالها فتعمل. فتقول: "ليتما محمدًا مسافرٌ"، اسمها منصوب، وخبرها مرفوع.
- أو يبطل عملها فتهمل. فتقول: "ليتما محمدٌ مسافرٌ" مبتدأ وخبرٌ مرفوعان.

واستدلوا على ذلك ببعض الشواهد كقول الشاعر:

قالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ ... لَنَا إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

هذا البيت يذكر قصَّة زرقاء اليمامة عندما رأت حمامًا يطير في الجو، فمن قوة

بصرها عدَّته، فقالت: لو أنَّ هذا الحمام مع الحمامة التي عندي، ونصفه معه لكان العدد مائة، فحسبت وأخرجت معاملة رياضيَّة!

فالشاهد في قولها "ليتما" ثم قالت "هَذَا الْحَمَامُ" وفيها روايتان:

الإعمال: فتقول "لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لنا"، فـ "هذا" اسم "ليت" في محصل نصب. و "الحمامَ" بدل من "هذا"، والبدل تابع فانتصب. و"لنا" شبه جملة خبر.

الإهمال: "أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لنا"، فـ "ليتما" كاف ومكفوف، و"هذا" مبتدأ، و "الحمامُ" بدل من المبتدأ مرفوع، و"لنا" خبر المبتدأ.

فإن قيل: لماذا جازَ ذلك في "ليتَ" دون بقيَّة أخواتها؟

فالجواب: أنَّ "إنَّ" وأخواتها إذا تصلَت بها "ما" الزائدة يبطل اختصاصها بالجملة الاسميَّة، ونحن نعرف أن الحروف إنما تعمل إذا كانت مختصَّةً بالأسماء، أو مختصَّة بالأفعال، أما إذا كانت غير مختصَّة -يعني تدخل على الأسماء والأفعال- فالأصل فيها أنها لا تعمل.

وكذلك "إنَّ" وأخواتها، فالأصل فيها أنها مختصة بالدخول على الأسماء، فلا تدخل على الفعل، تقول: "إنَّ محمدًا يسافر، إنَّ محمدًا يلعب"، ولكن ما تقول: "إنَّ يلعب محمد"! إلا إذا اتصلت بها "ما" فيبطل اختصاصها، فتدخل على الأسماء والأفعال، فتقول: "إنَّما محمدٌ قامَ، وإنَّما قامَ محمدٌ".

إلا "ليتَ" فإن اختصاصها لا يبطل حتى لو دخلت عليها "ما"، فتقول: "ليتما محمدًا سافر" ولا يجوز أن تقول: "ليتما سافر محمدٌ".

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (إن لم تقترن بهن "ما" الحرفيةُ نحوُ ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء:١٧١] إلا "ليت" فيجوز الأمران، كـ "إنْ" المكسورة مخففةً).

الآن بدأ بالكلام على تخفيف "إنَّ" وأخواتها، وكما نلحظ أنَّ هذه الأحرف ستة، أربعة منها مختومة بنونٍ مشدَّدة، وهي: "إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ"؛ وهذه يجوز في النون التخفيف:

فتقول في "إنَّ": "إنْ".

وفي "أنَّ": "أنْ".

وفي "لكنَّ": "لكنْ".

وفي "كأنَّ": "كأنْ"

وهنا يختلف الحكم، فبيَّن ابن هشام تخفيف هذه الأحرف الأربعة، مبتدئًا بـ "إنَّ"، فإذا خُفِّفَت فيجوز فيها الأمران: أن تعمل، وأن تهمل، والأكثر في ذلك الإهمال، لكن الإعمال واردٌ جائز.

فيجوز أن تقول: "محمدٌ كريمٌ"، فإذا أدخلتَ "إنَّ" تقول: "إنَّ محمدًا كريمٌ" بالإعمال وجوبًا، فإذا خففتها جاز لك أن تُعمل فتقول: "إنْ محمدًا كريمٌ"، وجاز أن تهمل فتقول: "إنْ محمدٌ كريمٌ".

من ذلك قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق:٤] على تخفيف "لَمَا" وهي قراءة، فقالوا: إنَّ "ما" هنا زائدة، والمعنى: إنَّ كل نفسٍ لعليها حافظٌ، ثم خُففت "إنَّ" إلى إنْ" وبطل عملها.

وأمَّا قراءة ﴿لَّمَّا عَلَيْهَا﴾ [الطارق:٤] فـ "إنْ" ليست مخففة من الثقيلة، ولكنها نافية بمعنى "ما" ومعنى القراءة: ما كل نفسٍ إلَّا عليها حافظ.

وكذلك في قوله تعالى: ففي قراءة التخفيف: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود:١١١]، فـ "إنْ" هنا عاملة.

وفي قراءة التشديد ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود:١١١]، وإعمالها حينئذٍ واجب.

وفي ﴿لَمَا﴾ [البقرة:٤١] قراءتان: ﴿لَمَا﴾ [البقرة:٤١] و ﴿لِمَا﴾ [البقرة:٤١].

قد يقول قائلٌ: إذا خففت "إنَّ" صارت "إنْ" فتلتبس بـ "إنْ" النافية كأن تقول: "إنْ محمدٌ بخيلٌ" يعني: ليس محمدٌ بخيلًا؛ فكيف نفرق بينهما؟

الجواب: إذا دلَّ المعنى على التفريق بينهما فيُكتفى بالمعنى، وإن شئتَ فتأتي بالخبر باللام؛ لأن اللام لا تدخل في خبر النافية، وإنما تدخل في خبر "إنَّ" مخففةً ومثقَّلة، فإذا قلتَ: "محمدٌ كريمٌ" وأنت تريد إثبات الكرم لمحمد؛ فتقول: "محمدٌ كريمٌ" ثم "إنَّ محمدًا كريمٌ"، ويجوز أن تقول: "إنَّ محمدًا لكريمٌ".

فإذا خففتَ (إنَّ) فلك الإعمال والإهمال:

إن أعملت؛ تقول: "إنْ محمدًا كريمٌ" فلك أن تأتي باللام، ولك أن لا تأتي بها؛ لأنَّ الإعمال كاشفٌ عن نوع "إنْ" أنها المخففة.

وإن أهملتَ؛ فهنا يحدث اللبس، فلا ندري هل أنتَ تثبت الكرم أم تنفه! فحينئذٍ يجب أن تأتي باللام في الخبر لِيَفْرُق بين نوعي "إنْ" فتقول: "إنْ محمدٌ لكريمٌ" فنعرف أنَّك تثبت، ولو لم تأتِ باللام لكانت النافية، إلا إذا كان فيه معنى كاشف، كأن تقول: "إنْ قومي كرامٌ" وأنت تمدح قومك، فحينئذٍ ليس هناك إلا أنها مخففة؛ لأنك تثبت الأمر لا تنفه، وسيأتي بيان لذلك في مسألة قادمة -إن شاء الله.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فأما "لكنْ" مخففةً فتُهْمَل).

معنى تخفيف "لكنَّ": أنَّ نونها المشددة تسكَّن فيُقال: "لكنْ".

حكمها إذا خففت: ليس فيها إلا الإهمال وجوبًا، وما بعدها حينئذٍ يكون جملة، ويبطل اختصاصها، فتدخل على الجملة الاسمية ويكون المبتدأ والخبر مرفوعين، وتدخل على الجملة الفعلية.

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف:٧٦]، فـ"لكنْ" دخلت على جملة فعليَّة "كان".

وتقول: "لكنْ ذهبَ زيدٌ"، فدخلت على الجملة الفعلية.

وقال تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء:١٦٦]، الأصل "اللهُ يشهدُ" مبتدأ وخبر، ثم دخلت "لكنْ" المخففة، ولأن النون ساكنة، واسم "الله" مبدوء بـ "أل" وهي ساكنة، فيلتقي ساكنان، فيُتخلَّص من ذلك بكسر الساكن الأول ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ [النساء:١٦٦].

وكذلك قوله: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [النساء:١٦٢].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأما "أنْ" فتعمَل، ويجب في غير الضرورة حذفُ اسمها ضميرِ الشأن، وكونُ خبرها جملةً مفصولةً -إن بُدِئَتْ بفعلٍ مُتَصَرِّفٍ غيرِ دعاءٍ- بـ "قد، أو تنفيس، أو نفي، أو لو").

المسألة السادسة في تخفيف "أنَّ" بفتح الهمزة.

والمراد بتخفيفها: هو قلبُ نونها المشددة إلى نون ساكنة، فبدل "أنَّ" نقول: "أنْ".

حكمها بعد التخفيف: يجب أن تعمل، فلابد لها من اسمٍ وخبر، إلا أنه يشترط في إعمالها شرطان:

الأول: في غير الضرورة الشعرية، يعني: لا يشترط ذلك في الضرورة الشعريَّة،

بل قد يأتي اسمها وخبرها كما هما من قبل، كقول الشاعر:

بأنْـــكَ رَبِيـــعٌ وغَيْـــثٌ مَرِيـــعٌ   وأنْـــكَ هُنـــاكَ تكـــونُ الثِّمَـــالاَ

فالأصل "بـأَنَّكَ" ثم خفف "أنَّ" إلى "أنْ" فقال: "أنْـكَ"، فـ"أنْ" مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها، وهو ضمير بارز، و"ربيعٌ" خبرها اسمٌ مفرد، ومثل ذلك لا يجوز إلا في ضرورة الشعر.

أما في غير ضرورة الشعر فيجب أن تعمَل ولكن بشروط أربعة:

الشرط الأول: حذف اسمها.

الشرط الثاني: أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا غيرَ مذكورٍ، وضمير الشأن هو: ضمير يعود غلى شأنٍ مفهوم.

وشأن: يعني قصَّة، يعني الأمر المسؤول عنه، وهو أمرٌ يُفهَمُ فهمًا.

الشرط الثالث: أن يكون خبرها جملة لا مفردًا، فيكون جملة اسمية -مبتدأ وخبر- أو جملة فعليَّة -فعل وفاعل.

الشرط الرابع: أن يكون خبرها الجملة مفصولًا عن "أنْ" بواحدٍ من الفواصل الأربعة:

فإذا كان الخبر جملة غير فعليَّة مبدوءة بفعل متصرف -أي غير جامد-، وغير دعائي -أي غير دال على الدعاء: فيجب الفصل بينه وبينه "أنْ" بواحد من أربعة فواصل سيأتي ذكرها.

وقولنا: "فصل خبرها إذا كان الخبر مبدوءًا بفعل" يُخرج الجملة الاسمية، فإن الجملة الاسمية تبدأ باسم، فلهذا يجوز أن تقول: "علمتُ أنْ محمدٌ مسافرٌ"، يعني: "علمتُ أنه محمدٌ مسافرٌ"، فالاسم ضمير شأن محذوف، والخبر هو

الجملة الاسمية "محمدٌ مسافرٌ"، ولذا لم يُفصل بينَ الخبر وبين "أنْ"، لأن الخبر جملة اسمية.

وكقوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [يونس:١٠]، فـ "أنْ" مخففة من الثقيلة، والخبر: "الحمدُ لله" وهو جملة اسمية. والمعنى: وآخر دعواهم أنَّه الحمدُ لله.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩]، يعني: وأنَّ الشأن.

وقوله: ﴿لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم:٣٩] فهذه جملة فعلية ولكنها مبدوءة بفعل جامد، فـ "ليس" ليس له مضارع ولا أمر.

وكقوله تعالى في قراءة: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [النور:٩]، فـ "أنْ" مخففة، ومعنى الآية: والخامسة أنَّه -يعني الشأن- غضبَ اللهُ عليها، فجاء الخبر مبدوءً بفعل ولكن فعل دعائي، يدعو عليها بغضب الله عَزَّوَجَلَّ عليها، فهذه لا تحتاج إلى فصل، لأن الخبر هنا جملة ليست مبدوءة بفعل متصرفٍ غير دعائي.

أما إذا كان الخبر جملة مبدوءً بفعل متصرف غير دعائي؛ فيجب الفصل بواحد من أربعة:

- إما بـ "قد".
- أو بحرف تنفيس: السين أو "سوف".
- أو بحرف نفي كـ "ما" أو "لنْ".
- أو حرف "لو".

من الشواهد على ذلك أن نقول: "علمتُ أنْ سيُسافر زيدٌ"، يعني: علمتُ أنَّه -الشأن- سيسافر زيدٌ"، فـ "يُسافر" فعل متصرف، فيجب أن يُفصل، وهنا فصل بحرف تنفيس.

وكقولك: "علمتُ أنْ لن سيُسافر زيدٌ"، فصلنا بحرف نفي "لنْ".

وكقولك: "علمتُ أنْ لوْ يُسافر زيدٌ" فصلنا بـ "لوْ".

وكقول: "علمتُ أنْ قدْ سافرَ زيدٌ"، فصلنا بـ "قد".

ومن الشواهد على ذلك قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾ [المزمل:٢٠]، يعني: علم أنه -الشأن- سيكونُ؛ فالفعل المضارع "يكونُ" جاء مرفوعًا؛ لأن "أنْ" هنا ليست مصدريةً ناصبة، وإنما مخففة من الثقيلة "أنَّ".

وقال تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة:١١٣]، فـ "صَدَقَ" فعل متصرف، ففصل بـ "قد".

وكقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [المزمل:٢٠]، فهذه "أنْ"، و "لنْ تحصوه" خبر مبدوء بنفي، يعني: علم أنه -الشأن- لن تحصوه.

وقال تعالى: ﴿أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم﴾ [الأعراف:١٠٠]، يعني: أنه لوْ نشاءُ أصبناهم.

فإن قيل" إذا خففت "أنَّ" إلى "أنْ" تلتبس بـ "أنْ" المصدرية الناصبة، فكلاهما بلفظٍ واحد]، فكيف نميز بينهما؟

سبق الكلام على ذلك في إعراب الفعل المضارع، عندما قلنا: إن "أنْ" إن سُبقت بعلمٍ -يعني: بأي كلمة تدل على علم- فهي المخففة من الثقيلة قطعًا، كقولك: "علمتُ أن سيُسافر زيدٌ"، وقوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾

[المزمل:٢٠]، وقوله: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ﴾ [طه:٨٩].

وإن سبقت بظنٍّ فيجوز فيها أمران:

- أن تكون المصدرية الناصبة.
- وأن تكون المخففة.

كـ"ظننتُ أن سيسافرُ زيدٌ"، ويجوز "ظننتُ أن سيُسافرَ زيدٌ".

فإذا لم تسبق بعلم ولا بظنٍّ فهي الناصبة المصدرية، كقولك "أحبُّ أنْ تجتهدَ ولابدَّ أن تساعدَ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وأما "كأن" فتَعمل، ويَقِل ذكرُ اسمها، ويُفصَل الفعل منها بـ "لم أو قد")**.

المسألة السابعة هي: تخفيف "كأنَّ"، يعني: أن نونها المشددة تسكَّن، فيُقال: "كأنْ".

حكمها بعد التخفيف: لابد من إعمالها، ولك حينئذٍ وجهان:

الوجه الأول: أن تجعلها كـ"إنْ" المخففة، فتنصب اسمها وترفع خبرها.

فتقول: "محمدٌ مسافرٌ" فإذا أدخلتَ "كأنَّ" تقول: "كأنَّ محمدًا مسافرٌ"، ثم إذا خففت فيجوز أن تعمل، فتقول: "كأنْ محمدًا مسافرٌ، كأنْ هندًا قمرٌ".

ومن ذلك قول الشاعر:

وصـــــدرٍ مشـــــرق النحـــــر كـــــأنْ ثدييـــــه حُقَّـــــان

فـ "كأنْ" مخففة عاملة، و"ثدييه" اسم منصوب "كأنْ" منصوب، وعلامة نصبه الياء. و "حُقَّانِ" خبر مرفوع بالألف، فهذا جائز ولكنه الوجه الأقل.

الوجه الثاني -وهو الأكثر: فهو إعمالها بشروط إعمال "أنْ" السابقة؛ فحينئذٍ يجب أن يكون اسمها ضمير شأن محذوفًا، وخبرها يكون جملة، وإذا فُصلَت فتُفصَل بـ "لمْ" وبـ "قد"؛ كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ﴾ [يونس:٢٤]، يعني: كأنَّه -الشأن- لم تغنَ هذه البلدة بالأمس؛ ففصل بـ "لم".

وكقول الشاعر:

لا يهولنَّك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأنْ قدْ ألمَّا

الشاهد "كأنْ" المخففة من "كأنَّ"، واسمه: ضمير الشأن محذوف، يعني: كأن الشأن قد ألمَّ؛ ففصل بـ "قد".

انتهينا الآن من الكلام على تخفيف "إنَّ، أنَّ، كأنَّ، لكنَّ".

ونخلص من الكلام على تخفيف "إنَّ" وأخواتها؛ فنقول:

- **إذا خففت "إنَّ" فيُقال فيها: "إنْ" ويجوز فيها وجهان:**
  - **إهمالها**: وهو الأكثر.
  - **إعمالها**: وهو قليل.
- أمَّا "أنَّ" إذا خُففت فيُقال فيها "أنْ"، ويجب فيها الإعمال، ولكن بشرط أن يكون اسمها ضمير شأنٍ محذوفًا، وأن يكون خبرها جملةً لا مفردًا.
  - وأما "لكنَّ" إذا خففت فيُقال فيها: "لكنْ" ويجب إهمالها.
- وأما "كأنَّ" إذا خففت فيُقال فيها: "كأنْ"، ويجوز فيها حينئذٍ وجهان:
  - أن تُعمَل إعمال "إنْ" المخففة.
  - أن تُعمَل إعمال "أنْ" المخففة.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يَتَوَسط خبرُهن إلا ظرفًا أو مجروراً نحوُ ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣]، ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمل:١٢]).

في هذه المسألة تكلم ابن هشام على توسُّط هذه الأحرف، والمراد بتوسُّط الخبر: أن يأتي خبرها بينَ هذه الأحرف وبين اسمها، فتقول: "إنَّ محمدًا كريمٌ" أخَّرتَ الخبر، فإذا وسَّطته قلتَ: "إنَّ كريمٌ محمدًا"، فجعلت الخبر بين "إنَّ" واسمها.

السؤال الأول: لماذا لم يتكلَّم على تقدُّم الخبر؟ وتكلم على توسط الخبر فقط؟

معنى تقدم الخبر: أن يتقدَّم الخبر على "إنَّ" وأخواتها نفسها، وهذا لا يجوز أبدًا.

السؤال الثاني: هل يجوز أن تتوسَّط أخبارها؟

قال ابن هشام: لا يجوز أن يتوسَّط الخبر إلا إذا كان شبه جملة -ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا.

ففي نحو: "إنَّ محمدًا كريمٌ" الخبر "كريمٌ" مفرد؛ فلا يجوز أن يتوسَّط.

وقولك: "إنَّ محمدًا يلعبُ"، فالخبر جملة فعليَّة، فلا يجوز أن يتوسط.

وقولك: "إنَّ محمدًا في البيت"، فالخبر "في البيت" شبه جملة؛ فيجوز أن يتوسَّط فتقول: "إنَّ في البيت محمدًا".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً﴾ [آل عمران:١٣]، فالأصل "إنَّ عبرةً في ذلك" فيجوز أن توسِّط الخبر، ويجوز أن تؤخر الخبر.

وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾ [المزمل:١٢]، فالأصل اللغوي

أن تقول: "إنَّ أنكالًا لدينا"، فيجوز في الخبر أن يتوسَّط وأن يتأخَّر؛ لأنه شبه جملة.

فإن قيل: لماذا امتنع تقديم الخبر مطلقًا، وضاق الكلام في توسُّط الخبر؟ أما في "كان" وأخواتها -كما سبق- فإن التوسُّط جائز مطلقًا، والتَّقدُّم أيضًا جائز إلَّا مع "دام" باتفاق، و"ليس" بخلاف"؟

الجواب عن ذلك: لأن "كان" وأخواتها أفعال، والأفعال هي الأصل في العوامل، فيجوز في معمولاتها أن تتصرف بالتقديم والتأخير، أما "إنَّ" وأخواتها حروف، والحروف عملها ضعيف، فلهذا لا يُتصرَّف في معمولاتها إلا على شكلٍ ضيق.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وتُكْسَر إنَّ في الابتداء نحو ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر:١]، وبعد القسم نحوُ ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ﴾ [الدخان:١-٣]، والقول نحو ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، وقبل اللام نحو ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون:١]).

هذه المسألة في كسر همزة "إنَّ".

فهناك حرفان من الأخوات: "إنَّ، أنَّ"، وكثير من النحويين يقولون: إنهما حرف واحد، لكن يأتي في مواضع بالكسر "إنَّ"، وفي مواضع يأتي بالفتح "أنَّ"؛ والخلاف في ذلك سهل.

متى نقول: "إنَّ" ومتى نقول: "أنَّ"؟

القاعدة في ذلك واحدة، فإذا فهمنا هذه القاعد وطبقناها؛ فسنخرج بمواضع كثيرة، فدعونا نركز على القاعدة.

القاعدة في ذلك تقول: إن تأوَّل "إنَّ" مع معموليها بمصدر فإنها تفتح.

يعني: يجوز أن تحذف "إنَّ" ومعموليها -اسمها وخبرها- وتضع مصدر الخبر؛ فحينئذٍ تفتح، وإذا لم يُمكن ذلك فتُكسر، كما قال ابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وهمزَ إنَّ افتحْ لِسَدِّ مصدرِ مسدَّها وفي سوى ذاك اكْسِرِ

فإذا قلت: "أحبُّ أنَّك مجتهدٌ"؛ يُمكن أن تحذف "أنَّ" واسمها "الكاف" والخبر "مجتهد" وتضع مصدر "مجتهد" فتقول: "أحبُّ اجتهادكَ"؛ فحينئذٍ تُفتح.

وتقول مثلًا: "يعجبني أنَّ زيدًا مسافرٌ"، يعني: يعجبني سفر زيد؛ فحينئذٍ تفتح.

لكن لو قلتَ: "إنَّ محمدٌ مسافرٌ"، فأوَّلتها وقلتَ: "سفرُ محمد"؛ فالمعنى يختلف!

فهذه هي القاعدة، فإذا طبقناها نخرج بمواضع الكسر وبمواضع الفتح، وبمواضع يجوز فيها الوجهين على تأويلين. وابن هشام هنا اكتفى بمواضع الكسر، يعني أنَّ ما سواها يُفتَح.

الموضع الأول: قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وتُكْسَر إِنَّ في الابتداء)، يعني: إذا وقعت في ابتداء الكلام.

كقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ فِي لَيۡلَةِ ٱلۡقَدۡرِ﴾ [القدر:١]، وقوله: ﴿إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ﴾ [الكوثر:١]، وقولك: "إنَّ محمدٌ كريمٌ".

الموضع الثاني: بعد القسم، يعني: إذا وقعت في أول جملة جواب القسم "والله إنَّ محمدًا مسافر، والله إنَّ العلمَ مفيدٌ".

ولو تأمَّلتَ في "إنَّ" هنا لوجدتها في أول جملتها؛ لأنها في أول جملة جواب

القسَم؛ إذًا هي في الابتداء حقيقة.

إذًا الموضع الأول أن تكون في الابتداء المطلق، والموضع الثاني أن تكون في الابتداء المقيَّد -وهو الابتداء في جملة القسَم.

الموضع الثالث: بعد القول، يعني: إذا وقعت في أول الجملة المقولة، كأن تقول: "قال الأستاذُ إنَّ اليومَ جميلٌ، قال الأستاذُ إنَّ الكتابَ مفيدٌ"، فيجب أن تكسر "إنَّ".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠]، فقوله ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم:٣٠] هذه هي الجملة المقولة، وجاءت "إنَّ" في أولها فكُسِرَت.

الموضع الرابع: قبل لام الابتداء، وتسمى "اللام المزحلقة"، فلو قلت: "يعجبني أنَّ محمدًا مجتهدٌ" فهنا تفتح؛ لأنها تتؤوَّل "يعجبني اجتهاد محمد"، ولو أتيت باللام في الخبر فقلت "لمجتهدٌ" فيجب أن تكسر فتقول: "يعجبني إنَّ محمدًا لمجتهدٌ"، وذلك لوجود اللام، كما في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون:١]، فكُسِرَت "إنَّ" ولولا هذه اللام لوجب الفتح، فنقول في الكلام "والله يعلم أنَّك رسولُه"؛ لأنها تؤوَّل "واللهُ يعلمُ رسالتَك" أي: كونكَ روسلًا.

في الموضع الثاني من كسر "إنَّ" بعد القسم؛ لماذا أفرده عن الموضع الأول وهو ذكرها في الابتداء؛ فهل هذا للتنبيه على خلاف؟.

هذا فقط للتنبيه على المواضع، وإلا قلنا في الحقيقة "إنَّ" في كل مواضعها هي واقعة في الابتداء، إما في الابتداء الحقيقي في أول الكلام، أو في ابتداء جملتها هي، كأن تأتي في أول جملة الخبر "محمدٌ إنَّه كريمٌ، جاء الذي إنَّه كريمٌ، جاء الذي إنه كريمٌ"، وهكذا.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويجوز دخولُ اللام على ما تأخر من خبر إنَّ

المكسورةِ، أو اسمها، أو ما توسط من معمول الخبر، أو الفصل).

هذه المسألة في دخول لام الابتداء بعد "إنَّ"، وقولنا: **(بعد "إنَّ")** يدل على أنَّ لام الابتداء لا تدخل إلَّا بعد "إنَّ" فقط دون أخواتها، فلا تدخل بعد "أنَّ"، ولا بعد بقيَّة الأخوات، فلهذا يجوز أن تقول "محمدٌ كريمٌ، إنَّ محمدًا كريمٌ، إنَّ محمدًا لكريمٌ"، فتأتي باللام بعد "إنَّ" فقط، وما يُقال في "ليتَ محمدًا مسافرٌ": "ليتَ محمدًا لمسافرٌ"!؛ فاللام لا تأتي إلا بعد "إنَّ".

ثم أراد أن يتكلَّم عن كيفية دخول اللام بعد "إنَّ"؛ فالأصل في قولك "محمدٌ كريمٌ" أنها جملة اسميَّة -مبتدأ وخبر-، وهذه الجملة الاسمية إذا أدخلتَ عليها "إنَّ" وهي حرف توكيد، وندخل عليها أيضًا لام الابتداء وهي أيضًا حرف توكيد؛ فيجوز أن نُدخل "إنَّ" فقط فنقول "إنَّ محمدًا كريمٌ"، ويجوز أن نُدخل اللام فقط فنقول "لمحمدٌ كريمٌ" كما في قوله تعالى: ﴿لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةً﴾ [الحشر:١٣]، يعني "أنتم أشدُّ"، ثم دخلت اللام فصارت ﴿لَأَنتُمۡ﴾ [الحشر:١٣]، فلام الابتداء تدخل على المبتدأ في الأصل لتوكيد المعنى.

أما لو أدخلنا الحرفين وكل منهما للتوكيد؛ فلا يجتمعان، فتبقى "إنَّ" في موضعها في الابتداء، ثم نزحلق اللام إلى داخل الجملة، بحيثُ يُفصَل بينها وبين "إنَّ" بفاصل، لكي يذهب قُبحُ الجمع بينهما، ففي قولنا "إنَّ محمدًا لكريمٌ" دخلت اللام على الخبر.

ولو قلنا "في الدار محمدٌ" ثم أردنا أن نُدخل "إنَّ" سنقول "إنَّ في الدارِ محمدًا"، ثم إذا أردنا أن نُدخل اللام سنقول "إنَّ في الدار لمحمدًا" ستدخل اللام على اسم "إنَّ" المؤخَّر، ولا يصح أن تدخل على "الدار" لأنه لا يُفصَل بين الجار والمجرور.

فالقاعدة واحدة، وهي أن لام الابتداء تدخل بعدَ "إنَّ"، فإذا دخلت يجب أن تُزحلَق إلى داخل الجملة لكيلا تجتمع مع "إنَّ" وبحيث يفصل بينهما فاصل واحد.

وتطبيق ذلك يوضح لنا أنَّ "إنَّ" حينئذٍ إمَّا أن تدخل على اسم "إنَّ" المؤخر إذا تقدَّم الخبر، أو تدخل على الخبر إذا تقدم الاسم، وإما أن تدخل على ضمير الفصل إذا أتى بين المبتدأ والخبر فاصل مثل "محمدٌ هو كريمٌ" فـ "هو" ضمير فصل لأنه فصل بين متلازمين، فتقول "إنَّ محمدً لهو كريمٌ".

قال **(أو ما توسط من معمول الخبر)**، يعني لو قلنا مثلًا "محمدٌ جالسٌ في الدار"، فـ "محمدٌ" مبتدأ، و "جالسٌ" خبر، و "في الدار" شبه جملة متعلقة بالخبر، فشبه الجملة المتعلقة بالخبر يجوز أن تتأخر وهذا هو الأصل، ويجوز أن تتقدم على الخبر فتقول "محمدٌ في الدار جالسٌ"، فـ "جالسٌ" هو الخبر، و "في الدار" شبه جملة متعلقة بالخبر، لكن تقدَّمت، فتوسَّطت بينَ المبتدأ والخبر.

فإذا أدخلت "إنَّ" واللام؛ لقيل: "إنَّ محمدًا لفي الدار جالسٌ"، فدخلت اللام على معمول الخبر المتوسِّط.

ثم ننتقل إلى مسألة تابعة لهذه المسألة، وهي أنَّ هذه اللام -كما عرفنا- إنما تدخل بعد "إنَّ" جوازًا للتوكيد، وقد تدخل وجوبًا في موضع واحد.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويجب مع المخففة إن أُهْمِلَتْ ولم يظهر المعنى)**.

هذا الذي أشرنا إليه من قبل، وهو عندما تلتبس "إنْ" المخففة من الثقيلة بـ "إنْ" النافية كما لو قلتَ مثلًا "محمدٌ مسافرٌ"، ثم أدخلت "إنْ" المخففة، فتقول "إنْ محمدٌ مسافرٌ"، فـ "إنْ" هذه هل هي مخففة من الثَّقيلة "إنَّ" فتثبت السفر لمحمد؟ أو أنَّها النافية بمعنى "ما"؛ فتنفي السفر عن محمد؟

المعنى هنا ما يكشف! فلو كان المعنى يكشف لم يكن هناك مشكلة، كقول الشاعر:

أَنَا ابْنُ أُبَاة الضَّيْم مِنْ آلِ مَالِكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ

فهو يمدح؛ فـ "إنْ" حينئذٍ مخففة من الثقيلة.

ولكن في مثل ذلك يكون فيه لبس؛ فحينئذٍ يُرفع بأحد أمرين:

- إما أن تُعمِل "إنْ" المخففة من الثَّقيلة فتقول "إنْ محمدًا مسافرٌ"؛ فنعرف أنَّك تريد المخففة من الثقيلة.
- أو أنَّك تأتي باللام التي يجوز أن تدخل بعد "إنَّ" فنعرف أنَّك تريد "إنْ" المخففة، فتقول "إنْ محمدٌ لمسافرٌ"؛ فتكون اللام حينئذٍ واجبة، لأنها التي بيَّنت لنا المعنى، واللبس ممنوع في اللغة.

فهذا ما يتعلق بباب "إنَّ" وأخواتها.

ويُلحق بباب "إنَّ" وأخواتها في العمل بابُ "لا" النافية للجنس، فهي تعمل عملها، فلهذا ذكرها ابن هشام مباشرة بعد "إنَّ" وأخواتها.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومثلُ "إِنَّ": "لا" النافيةُ للجنس).

❁ في هذا الباب خمس مسائل:

الأولى: عملها.

الثانية: شروط إعمالها.

الثالثة: حالات اسمها.

الرابعة: حكم "لا" إذا تكرَّرت.

الخامسة: حكمُ نعتِ اسمها المبني.

قرأنا المسألة الأولى في عملها، فذكر ابن هشام أنَّ "لا" النافية للجنس تعمل عمل "إنَّ"، فتنصب اسمها وترفع خبرها، فتقول "لا مؤمنَ كاذبٌ"، فـ "مؤمن" انتصب بـ "لا"، و"كاذب" ارتفع بـ "لا"؛ مثل "إنَّ"، كما لو قلت "إنَّ المؤمنَ صادقٌ".

وسيأتي أنَّ "لا" النافية للجنس لا تعمل إلا في النَّكرات، فلهذا نكَّرنا الاسم، بخلاف "إنَّ" فإنها تعمل في النكرة والمعرفة.

وبهذا عرفنا أنَّ عمل "لا" النافية للجنس ضعيف، لأسباب:

أولًا: لأنها حرف، والحروف عملها ضعيف.

ثانيًا: أنها محمولة على حرف، فعملها صارَ بالحملِ، فلا تعمل إلا بشروط، متى ما انتفت هذه الشروط بطل عملها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لكنْ عملُها خاصٌّ بالمُنَكَّراتِ المتصلةِ بها، نحوُ "لا صاحبَ علمٍ ممقوتٌ" و "لا عشرينَ درهمًا عندي").

"لا" النافية للجنس تعمل عمل "إنَّ" وأخواتها بشروط، مجمل هذه الشروط أربعة:

الشرط الأول: كون اسمها وخبرها نكرتين، وهذا أشار إليه ابن هشام، كقولك "لا رجلَ في البيتِ، لا سيارةَ في المعرض، لا كتابَ عندي، لا مؤمنَ كاذبٌ، لا بخيلَ ممدوحٌ".

ولا تعمل في المعارف:

- فلا تعمل في ضمير، لا تقول "لا أنتَ مسافرٌ".
- ولا تعمل في علم، لا تقول "لا محمدَ في البيت".

- ولا تعمل في المعرف بـ "أل"، لا تقول "لا المؤمنَ كاذبٌ".

الشرط الثاني: أن تتصل باسمها، لأننا قلنا إنها حرف ضعيف في العمل، والعامل الضعيف لا يعمل في الجملة غلا إذا جاءت على ترتيبها الأصلي، ما فيه فواصل ولا تقديم وتأخير؛ فإذا فُصلت عن اسمها فإن عملها يبطل.

الشرط الثالث: أن لا تتكرَّر، فلا تقول مثلًا "لا رجلَ ولا امرأة في البيت، لا كتابَ ولا دفترَ عندي".

الشرط الرابع: أن لا يدخل عليها حرف جر، فلا تقول مثلًا "جئتُ بلا حاجة، وخفتُ منْ لا شيء".

أما الشرط الأول وهو كون اسمها وخبرها نكرتين؛ لو انتقض فصار اسمها معرفة؛ فيبطل عملها ويجب تكريرها، فالاسم بعدها يكون مرفوعًا بالابتداء، ويجب أن تكرر، فلا تقول "لا محمدٌ في البيت" وتسكت، وإنما تقول "لا محمدٌ في البيت ولا زيدٌ".

فإن قلتَ: أنا أريد نفي محمد فقط!

نقول: استعمل نافيًا آخر كـ "ليس" فتقول "ليسَ محمدٌ في البيت".

وأما الشرط الثاني: وهو كونها تتصل باسمها كأن تقول "لا رجلَ في البيت"، فلو قدَّمتَ الخبر وفصلتَ به بينها وبين اسمها وقلت "لا في البيت رجل"؛ فتُهمَل وتُكرَّر، فتقول "لا في البيت رجلٌ ولا امرأة".

الشرط الثالث وهو كونها أن لا تتكرر، فإن تكررت كقولك "لا رجلَ ولا امرأةَ في البيت"؛ فيجوز فيها خمسة أوجه -سيأتي ذكرها بعد قليل.

الشرط الرابع: أن لا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها حرف جر فيجب أن تهمل، ويكون ما بعدها مجرورًا بحرف الجر، كقولك "جئتُ بلا حاجةٍ، وخفتُ من لا شيءٍ".

نقف هنا، ونكمل -إن شاء الله- بقية المسائل في باب "لا" النافية للجنس في الدرس القادم بإذن الله، نستودعكم الله، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الرابع عشر(١)

بســـــم الله الرحمن الرحيـــــم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح كتاب **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

حيَّاكم الله وبيَّاكم

في هذا الدرس نستكمل المسألة الثالثة من مسائل "لا" النافية للجنس، وهي: حالات اسمها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وإن كان اسمُها غيرَ مضاف ولا شِبْهَهُ بُنِيَ على الفتح في نحو "لا رجلَ" و "لا رجالَ"، وعليه أو على الكسر في نحو "لا مسلماتِ"، وعلى الياء في نحو "لا رجلَيْنِ" و "لا مسلمِيْنَ")**.

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=DlcVjUvNHgU&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=14

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلِّم على نبينا محمدٍ وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس الرابع عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبث من الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة في مدينة الرياض.

ما زلنا نتكلم على باب "لا" النافية للجنس، وعرفنا أنها تعمل عمل "إنَّ" بشروط، ثم وصلنا غلى المسألة الثالثة التي قرأناها الآن، وهي في حالات اسم "لا" النافية للجنس.

ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مذهب الجمهور في ذلك، وهو أنَّ "لا" النافية للجنس لاسمها حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون غير مضافٍ، وغير شبيه بالمضاف، أي: يكون مفردًا.

والمراد بالمفرد هنا: أن يكون غير مضاف -أي: ليس مركبًا إضافيًّا- وغير شبيه بالمضاف، يعني: ليست عبارة بعضها متعلق ببعض

فإذا كان اسمها مفردًا فإنه يُبنى على ما يُنصَب عليه.

مثال ذلك: "لا رجلَ في البيت، لا رجالَ في البيتِ، لا نساءَ في البيت"، فهذه كلها مفردات.

وكذلك لو قلت: "رجلين" فهذا مفرد، لأن المفرد هنا ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف، فيُبنى على ما يُنصَب عليه -يعني على الياء- فتقول "لا رجلينِ في البيت، لا والدينِ يرضيان بذلك، لا خطَّينِ متوازيينِ يتقاطعان".

وكذلك جمع المذكر السالم يُبنى على الياء، فتقول "لا مسلِمِين يفعلون ذلك،

لا معلمِينَ غائبونَ، لا مهندسِين يفعلون ذلك".

وكذلك جمع المؤنث السالم كان القياسُ فيه أن يُبنى على الكسر لأنه يُنصبُ بالكسرة، إلا أنَّ السَّماع جاء فيه بالبناء على الكسر والفتح، فتقول "لا مسلماتِ يقلنَ ذلك، ولا مسلماتَ يقلنَ ذلك، لا سياراتِ في المعرض، ولا سياراتَ في المعرض".

فإذا كان اسم "لا" النافية للجنس ليس مفردًا، كأن يكون مضافًا، كـ "طالب علم، حارس مدرسة، كتابَ نحو"؛ أو كان شبيهًا بالمضاف -يعني عبارة بعضها يتعلق ببعض على غير طريق الإضافة- كقولك "جملٌ وجهه، حسنٌ فعله، شاربًا عصيرًا، ضاربًا رجلًا، طالعًا جبلًا، قارئٌ للكتابِ، جالسٌ في البيت، رحيمٌ بالعبادِ، خمسةً وخمسين": فإنَّه يُنصب بعلامة الإعراب، أي: يبقى على الإعراب ولا يُبنى.

فتقول مثلًا: "لا قبيحًا فعله ممدوحٌ، ولا طالعًا جبلًا عندنا، ولا قارئًا للكتاب نادمٌ، ولا رحيمًا بالعبادِ مكروهٌ، ولا خمسةً وخمسينَ ريالًا عندي".

فهذا قول الجمهور.

وهناك قولٌ آخر لبعض المحققين من النحويين، وهو أنَّ اسمها له حالةٌ واحدة وهي: أنه معربٌ منصوبٌ، كاسم "إنَّ" وأخواتها، إلَّا أنه لا يُنوَّن، وهذا حكمٌ خاصٌّ بـ "لا" النافية للجنس.

فلهذا إذا كان منوَّنًا فإنه لا يُنوَّن، وما سوى ذلك يبقى على النصب، فتقول: "لا مؤمنَ كاذبٌ، لا مؤمنَينِ يقولان ذلك، ولا مؤمنِينَ يقولون ذلك"، وفي الجميع يُقال: اسم "لا" النافية للجنس منصوب.

فهذا ما يتعلق بحالات اسم "لا" النافية للجنس؛ لننتقل إلى المسألة الرابعة في

حكم العطف مع تكرير "لا" ودونه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولك في نحو "لا حولَ ولا قوةَ" فتحُ الأولِ، وفي الثاني الفتحُ والنصبُ والرفعُ).

في هذه الجملة وما بعدها إلى آخر كلام ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على "لا" النافية للجنس تعقيدٌ لفظي، وذلك بأنها ضغطَ الكلام ضغطًا شديدًا لإدخال المسائل بعضها في بعض، فصار الكلام معقَّدًا، وسنفكُّه.

فابن هشام في هذه المسألة يتكلَّم على حكم العطف، فإذا عطفتَ مع تكرير "لا"، مثل: "لا رجلَ ولا امرأةَ في البيت"

أو عطفتَ من دون تكرير "لا"؛ مثل: "لا رجلَ وامرأةً في البيت".

بدأ بالكلام على حكم العطف مع تكرير "لا" كما لو قلتَ "لا رجلَ ولا امرأةَ عندي، لا دفترَ ولا كتابَ في المكتبة". فما حكم ذلك؟

قال ابن هشام (ولك في نحو "لا حولَ ولا قوةَ")، يعني عطف مع تكرير.

قال: (فتحُ الأولِ، وفي الثاني الفتحُ والنصبُ والرفعُ)، ثم قال بعد ذلك: (... ورفعُه)، يعني: لكَ رفعُ الأول. قال: (فيمتنع النصبُ)، يعني يمتنع النصب في الثاني. ثم قال: (وإن لم تُكَرَّر "لا" ...... اِمْتنعَ الفتحُ).

ولو أنه اختصر ولمْ يأتِ بهذا التعقيد اللفظي لكان الكلامُ واضحًا جدًّا، فهو يقول:

المسألة الأولى إذا عطفتَ مع تكرير "لا" كقولك "لا حول ولا قوة إلا بالله، لا رجل ولا امرأة في البيت"؛ فلك خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن تبني الأول والثاني، على أن "لا" نافية للجنس، والاسم معها

مبني على الفتح. فتقول: "لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله".

الوجه الثاني: أن تبني الأول على أن "لا" عاملة نافية للجنس، وترفع الثاني على أن "لا" مهملة، فتقول "لا حولَ ولا قوةٌ إلا بالله".

الوجه الثالث: أن تبني الأول على الفتح، وتنصب الثاني بالتنوين، فتقول: "لا حولَ ولا قوةً إلا بالله".

فهذه الأوجه الثلاثة الأولى، الأول فيها مبني على الفتح، والثاني لك فيه: البناء على الفتح، والرفع مع التنوين، والنصب مع التنوين.

الوجه الرابع: أن ترفع الأول على أن "لا" مهملة، وتبني الثاني على أن "لا" نافية للجنس، فتقول "لا حولٌ ولا قوةَ".

الوجه الخامس: أن ترفع الأول والثاني، فتقول: "لا حولٌ ولا قوةٌ".

المسألة الثانية: العطف من دون تكرير "لا"، كأن تقول "لا حولَ وقوةَ إلا بالله، لا رجلَ وامرأةَ في البيت، لا قلمَ ودفتر عندي"؛ فليس في الأول إلا الفتح، ولك في الثاني: الرفع يعني أنه معرب مرفوع، والنصب يعني أنه معرب منصوب، فتقول: "لا قلمَ وكتابًا عندي، أو: لا قلمَ وكتابٌ عندي"، وامتنع بناء الثاني، ولا يُمكن أن يُبنَى، لأن البناء لا يكون إلا بينَ شيئين.

ولذلك فإن الجمهور يُعلِّلون بناء اسم "لا" النافية للجنس لأن "لا" مركبة مع اسمها، كتركُّب "خمسةَ عشر"؛ فبني الثاني على الفتح، مثل "لا قلمَ"، فصارت كلمة واحدة.

فلا يُمكن بناء الثاني نحو "لا قلمَ وكتابَ"! لأنَّ "لا قلمَ" كلمة واحدة، أما "كتاب" فكلمة، وبينهما الواو وهي أيضًا كلمة؛ فلا يُمكن أن تركب ثلاث كلمات؛ فامتنع البناء على الفتح، بوقي الرفع والنصب.

ننتقل إلى المسألة الخامسة، وهي: حكم نعت اسم "لا" المبني.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإن لم تُكَرَّر "لا"، أو فُصِلَتِ الصفةُ، أو كانت غيرَ مفردة، اِمْتنعَ الفتحُ).

الكلام على نعت اسم "لا" المبني، فعرفنا أن اسم "لا" له حالتان:

- إما أن يُبنى على ما يُنصب به.
- أو أنه معرب منصوب.

فالكلام على اسم "لا" النافية للجنس المبني إذا نُعِتَ، كأن تقول "لا بضاعةَ عندنا" تريد أن تنعت "بضاعة" فتقول "لا بضاعةَ جديدة" فما حكم النعت هنا؟

- إما أن يكون هذا النعت مفردًا -يعني ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف- ومتصلًا -ليس بينه وبين المنعوت فاصل- فحينئذٍ يجوز لك فيه الأوجه الثلاثة السابقة المذكورة، فتقول:

- "لا بضاعةَ جديدةَ عندنا"
- " لا بضاعةَ جديدةً عندنا".
- "لا بضاعةَ جديدةٌ عندنا".

فكل الأوجه جائزة.

فإن لم يكن هذا النعتُ مفردًا، بأن كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، أو كان منفصلًا؛ فيمتنع البناء على الفتح، ويبقى الوجهان الآخران: الرفع والنصب، فتقول:

- "لا بضاعةَ عندنا جديدةٌ" ففصلتَ بين النعت والمنعوت بخبر.

○ "لا بضاعةَ عندنا جديدةً".

أو قلت: "لا بضاعةَ ذات جودة عندنا"، فـ"ذات جودة" مضاف ومضاف إليه؛ فليس لك فيه إلا النصب والرفع؛ فتقول "ذاتَ جوة، وذاتُ جودة".

فهذا ما يتعلق بـ"لا" النافية للجنس، لننتقل مع ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الناسخ الثالث وهو "ظننتُ" وأخواتها.

قال ابن هشام: **(الثالثُ: "ظَنَّ، ورأى، وحَسِب، ودَرَى، وخال، وزَعَمَ، ووجد، وعلم" القلبياتُ)**.

هذا هو الناسخ الثالث من نواسخ الابتداء، وهو باب "ظنَّ" وأخواتها، وذكر فيه ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أربع مسائل:

الأولى: ألفاظها.

الثانية: عملها.

الثالثة: إلغاؤها.

الرابعة: تعليقها.

بدأنا بالمسألة الأولى في ألفاظها، فذكر ابن هشام ألفاظ هذا الباب، والحقيقة أن ألفاظ هذا الباب كثيرةٌ جدًّا، وابن هشام ذكر أشهر الأفعال الداخلة في هذا الباب.

ونستطيع أن نقول: إن الأفعال الداخلة في هذا الباب على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: أفعال الظن: وهي أفعالٌ تدل على الظن، مثل: "ظن، حسب، خال"، كأن تقول "ظننتُ محمدًا مسافرًا"، وكقول الشاعر:

زعمتني شيخًا ولستُ بشيخ ... إنما الشيخ مَن يدبُّ دبيبًا

فقوله "زعمتني شيخًا"، أي: ظنَّتني شيخًا

النوع الثاني: أفعال تدل على العلم، أي: التأكد واليقين، كأن تقول: "علمتُ اللهَ عظيمًا، علمتُ العلمَ نافعًا"، وكقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة:١٠]، يعني: وقع في علمكم وتأكدتُّم أنهنَّ مؤمنات.

وقال الشاعر:

رأيـتُ الله أكبـرَ كـلِّ شـيءٍ محاولـةً   وأكثـــــــــرَهم جنـــــــــودًا

يعني: علمتُ أنَّ الله أكبرَ.

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ﴾ [ص:٤٤]، يعني علمناه صابرًا.

النوع الثالث: أفعال التصيير، ولم يذكرها ابن هشام، وهي تدل على الانتقال والتَّحوُّل من حالة إلى حالة.

كقولك: "جعلتُ الطينَ حجرًا، وصيَّرتُ العجينَ خبزًا"، وكقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾ [الفرقان:٢٣]، فـ "جعل" فعل التصيير. و"ناء" المتكلمين: فاعل. وهاء الغائب مفعول أول، و"هباءً" مفعول ثانٍ.

وقال تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء:١٢٥]، يعني: صيَّره خليلًا.

ومعنى قول ابن هشام (القلبيَّات)، يعني: أن أفعال الظن والعلم لابدَّ أن تكون أفعالًا قلبيَّة تقوم بالقلب، ولا تقوم بالحواس، لأن هذه الأفعال قد تأتي قلبيَّة، وقد تأتي حسيَّة.

مثل "رأى" فقد تكون بمعنى: علم، تقول "رأيتُ العلمَ مفيدًا" بمعنى: علمتُه؛ فهذه تدخل في هذا الباب لأنها قلبيَّة.

أما "رأى" البصرية التي بمعنى أبصرَ، كأن تقول "رأيتُ الكأسَ، رأيتُ

محمدًا"؛ فهذه لا تدخل في هذا الباب، وهي كغيرها من الأفعال، فـ "رأيتُ محمدًا" فعل وفاعل ومفعول به.

ثم ذكر ابن هشام علمها في المسألة الثانية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فتنصبهما مفعولَيْنِ، نحوُ "رأيتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ").

بيَّن في هذه المسألة عمل "ظننتُ" وأخواتها، فذكر أنها تنصبُ المبتدأ وتنصب الخبر، لكن تنصب المبتدأ على أنه مفعول به أول، وتنصب الخبر على أنه مفعولٌ به ثانٍ، فإذا قلنا مثلًا "محمدٌ كريمٌ" ثم أدخلت "ظننتُ"؛ فنقول "ظننتُ محمدًا كريمًا"، و "محمدًا" مفعول به أول، و "كريمًا" مفعول به ثانٍ.

سؤال: لماذا لم يكن المنصوب الأول اسمًا لـ "ظننتُ" والمفعول الثاني خبرًا لـ "ظننتُ" كما قلنا في "كان" وفي "إنَّ"؟

الجواب في ذلك: أنَّ "ظنَّ" وأخواتها ليست أفعالًا ناقصة مثل "كان" وأخواتها؛ بل هي أفعال تامَّة، والدليل على ذلك أنه لابدَّ لها من فاعل، لأنها أفعال فيها حدثَ، فـ "ظننتُ" من الذي فعل الظَّن؟ فلابد من فاعل، فلهذا لابدَّ من فاعل قبل أن تأتي الجملة الاسمية -المبتدأ والخبر-

تقول: "ظنَّ الأستاذ..، ظنَّ زيدٌ..." ثم تأتي الجملة الاسمية.

لو قلنا "البابُ مفتوحٌ" كيف ندخل "ظننتُ" وأخواتها عليها؟

هنا لابد أن تأتي بفعل وفاعل، فلا تقل "علمَ" وتسكت، لأنه فعل تام يحتاج إلى فاعل قبل أن تأتي الجملة الاسمية المنسوخة، فتقول "علمَ محمدٌ البابَ مفتوحًا"، فـ "البابَ" مفعول أول. و "مفتوحًا" مفعول ثانٍ؛ فهذه الجملة مكوَّنة من فعل وفاعل ومفعول، إلا أن هذه الأفعال لقوتها تنصب مفعولين اثنين.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويُلغَيْنَ برجحان إن تأخرْنَ نحو "القومُ في أَثَري ظننتُ"، وبمساواة إن توسطنَ نحو "وفي الأراجيزِ خِلتُ اللؤمَ والخَوَرَا")**.

هذه المسألة في الكلام على إلغائها، يعني: إبطال عملها، وتكون أفعالًا مهملة وليس لها عمل.

ولـ "ظننتُ" وأخواتها ثلاثة أحوال:

الحالة الأولى: أن تتقدَّم على الجملة الاسمية، كأن تقول "محمدٌ كريمٌ"، ثم تدخل "ظننت" على الجملة، فإما أن تأتي:

- في البداية، فتقول "ظننتُ محمدًا كريمًا".
- متوسطة، تقول: "محمدٌ ظننتُ كريمٌ".
- متأخرة، فتقول: "محمدٌ كريمٌ ظننتُ".

كل ذلك جائز في الكلام، ويختلف معناه:

- فإن وقعت في البداية: فليس فيها إلا الإعمال، تقول "ظننتُ محمدًا كريمًا" تنصب المبتدأ مفعولًا أول، وتنصب الخبر مفعولًا ثانيًا.
- وإذا توسَّطت بين المبتدأ والخبر: فيجوز إعمالها وإهمالها بمساواة، يعني: يستوي إعمالها وإهمالها:

  - فإن أعملتها، قلتَ: "محمدًا ظننتُ كريمًا"، فتكون قدَّمتَ المفعول الأول حينئذٍ، والمفعول يجوز ان يتقدَّم ما لم يمنع من ذلك مانع.
  - وإن أهملتها، قلتَ: "محمدٌ ظننتُ كريمٌ"، كأنَّكَ قلتَ "محمدٌ كريمٌ" مبتدأ وخبر، ثم أقحمت "ظننتُ" بينهما، فهو فعل مقحَمٌ مُلغًى، ليس له مفعول أول ولا ثانٍ.

• وإن أخرتَها؛ فحينئذٍ يجوز إعمالها وإلغاؤها، إلا أنَّ إلغاءها أرجح وأحسن، فتقول: "محمدٌ كريمٌ ظننتُ"، ولو أعلمتها لجاز وقلتَ "محمدًا كريمًا ظننتُ".

هذا كلام ابن هشام، وهو كلامٌ من الناحية النحوية، وننبه كثيرًا إلى أن كلام النحويين كثيرًا ما يتحدَّث على التركيب من حيث الكثرة والقلَّة في استعمال العرب، أما الضابط في التَّجويز فإنما يقوم على المعنى، يعني نعود إلى البلاغة في ذلك:

- فأنت إذا أردتَّ أن تبتدئ بالجملة الاسمية فتقول "محمدٌ كريمٌ"، ثم بعد ذلك بدا لك أن تُدخل الظن، فتقول "محمدٌ كريمٌ ظننتُ".
- أما إذا أردتَّ منذ البداية ان تدخل الظن على الجملة، إلا أنَّك قدَّمتَ المفعولين -وهذا جائز- فتقول "محمدًا كريمًا ظننته".

والمعنى يختلف في ذلك.

وحكمه -كما قال ابن هشام: جائز، وليس بواجب.

ثم ذكر ابن هشام شاهدين:

الأول: مثال على التأخُّر، وهو في قول الشاعر:

القـومُ في أَثَـري ظننـتُ فـإن يكـن ... مـا قـد ظننـتُ فقـد ظفـرت وخـابوا

فالأصل "ظننتُ القومَ في أثري"، فـ"القومَ" مفعول أول. و "في أثري" مفعول ثانٍ.

فلما تأخر فعل الظن هنا جاز الإعمال فقال "القومَ في أثري ظننتُ"، وجاز الإهمال كما فعل الشاعر "القومُ في أثري"، صار مبتدأ وخبر.

والثاني: مثال التَّوسُّط فهو قول الشاعر:

أبـا الأَرَاجِيـز يـا بـنَ اللَّـؤْم تُوعِـدُني وفي الأَراجِيـز خِلـتُ اللُـؤمُ وَالخـورُ

الشاهد: "خِلتُ اللُؤمُ وَالخورُ".

فـ "خلت" من أخوات "ظن".

المعنى: ظننتُ وحسبتُ اللؤمَ في الأراجيز، يعني أنه يحتقر الأراجيز، فيقول: أنتَ صاحب أراجيز ولستَ بشاعر.

والأصل أن يقول: "خلتُ اللؤمَ في الأراجيز"، فوسَّط وقال "في الأراجيز خلتُ اللؤم"؛ فجاز له أن يُهمل كما فعل الشاعر، لأنه جعل الفعل بينَ الخبر المقدَّم وبينَ المبتدأ المؤخَّر، فأهمل فقال " وفي الأَراجِيز خِلتُ اللُؤمُ وَالخورُ"، ولو أعملَ لجازَ وقال " وفي الأَراجِيز خِلتُ اللُؤمَ وَالخورَ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإن وليَهن "ما" أو "لا" أو "إنْ" النافياتُ، أو لامُ الابتداءِ أو القسمُ أو الاستفهامُ؛ بطَل عملُهن في اللفظ وجوبًا، وسُمِّيَ ذلك تعليقًا، نحو ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف:١٢]).

هذه هي المسألة الرابعة في تعليقها، يعني: إلغاء علمها في اللفظ دون المحل، فلا تعمل في لفظ المبتدأ والخبر، فيبقيان مرفوعان.

وأما عملها في المحل، فلو أنَّك عطفتَ عليها فلك أن تراعي المحل.

حكم التعليق: واجب.

والمعلقات تعود إلى شيءٍ واحد، وهي ألفاظ لهن الصدارة تقع بين "ظننتُ" وأخواتها وبين الجملة الاسمية، فإذا وقعت هذه الألفاظ التي لهنَّ الصدارة بين ظننتُ وأخواتها والجملة الاسميَّة فإنَّها تمنع "ظننتُ" وأخواتها من أن تعمل في

الجملة الاسميَّة.

مثال ذلك: "محمدٌ كريمٌ"

- إذا أدخلتَ "علمتُ" وليس بينه وبين الجملة الاسمية فاصل من هذه المعلقات؛ لوجبَ أن يعمل، فنقول "علمتُ محمدًا كريمًا".

- أما لو جاء بينهما معلّق لبطل عملها في لفظ المبتدأ والخبر، ووجب بقاء المبتدأ والخبر مرفوعين:

- مثل الاستفهام، تقول "علمتُ هل محمدٌ كريمٌ" فيبقى "محمدٌ" مبتدأ مرفوع، و "كريمٌ" خبر مرفوع.
- حرف النفي "ما"، مثل: "علمتُ ما محمدٌ كريمٌ".
- لام الابتداء، تقول: "علمتُ لَمحمدٌ كريمٌ".
- لام القسم، مثل: "علمتُ لَيجتهدنَّ زيدٌ"، يعني: علمتُ والله ليجتهدنَّ زيدٌ.
- حرف النفي "إنْ" بمعنى "ما"، مثل: "علمتُ إنْ محمدٌ كريمٌ".
- حرف النفي "لا"، مثل "علمتُ لا محمدٌ كريمٌ ولا زيدٌ".

فالمسألة واحدة، فالمعلقات -كما ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ هي: "ما" النافية إذا وقعت بين هذه الأفعال وبين الجملة الاسمية، أو "لا" النافية، أو "إنْ" النافية؛ فكلها بمعنى "ما".

ومثَّل ابن هشام بقوله تعالى: ﴿لِنَعۡلَمَ أَيُّ ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ﴾ [الكهف:١٢]، فـ "لنعلم" من باب "ظننتُ" وأخواتها، والفاعل مستتر تقديره "نحن". و "أيُّ" مبتدأ مرفوع بالضمَّة، و"الحزبين" مضاف إليه، و"أحصى" خبر، وهذه الجملة الاسمية

لم يعمل فيها "نعلم"، لأنها مبدوءة باستفهام، والاستفهام له الصدارة.

هذا ما يتعلق بالناسخ الثالث وهو "ظننتُ" وأخواتها، وبذلك ننتهي من الكلام على الجملة الاسمية وأحكامها النحوية بصورتها الأصلية -المبتدأ والخبر- وبصورتها المنسوخة، سواء كان الناسخ "كان" وأخواتها وما يعمل عملها، أو "إنَّ" وأخواتها وما يعمل عملها، أو "ظننتُ" وأخواتها.

لننتقل بعد ذلك إلى الكلام على الجملة الفعلية مبتدئين بباب الفاعل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ: الفاعل مرفوعٌ كـ "قامَ زيدٌ" و "مات عمرٌو").

باب الفاعل يُمثل الصورة الأصليَّة للجملة الفعليَّة، لأن الجملة الفعليَّة تأتي على صورتين فقط:

الصورة الأولى: تتكون من فعل مبني للمعلوم وفاعل، كـ "ذهبَ زيدٌ، قام زيدٌ، ماتَ زيدٌ".

الصورة الثاني: أن تتكوَّن من فعلٍ مبنيٍّ للمجهول ونائب فاعل، كـ "فُتِحَ البابُ، قُرِئَ القرآنُ"، وستأتي هذه الصورة في الباب التالي -باب نائب الفاعل.

وفي باب الفاعل ذكر ابن هشام عشر مسائل:

المسألة الأولى: حكم الفاعل.

المسألة الثانية: تقدم عامله.

المسألة الثالثة: إفراد عامله.

المسألة الرابعة: تأنيث عامله.

المسألة الخامسة: حذف الفاعل.

المسألة السادسة: ترتيب الجملة الفعلية الأصلي.

المسألة السابعة: تأخُّر الفاعل جوازًا ووجوبًا.

المسألة الثامنة: تأخُّر المفعول به جوازًا ووجوبًا.

المسألة التاسعة: تقدُّم المفعول به جوازًا ووجوبًا.

المسألة العاشرة: فاعل "نعم، وبئس".

قرأنا المسألة الأولى في حكم الفاعل، إذ بيَّنَ ابنُ هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الفاعل مرفوع، يعني أنَّ حكمه الإعرابي هو الرفع، وهذا واضح، وعلامة الإعراب:

- قد تكون الضمة، كـ "جاءَ زيدٌ".
- وقد تكون الألف، كـ "جاء الزيدان".
- وقد تكون الواو، كـ "جاء الزيدون"، و"جاء أخوك".

ولم يُعرِّف ابن هشام هنا الفاعل اكتفاءً بتعريفه في نحو المبتدئين، فلا حاجة لإعادته.

وهنا يُمكن أن نذكر أن الفاعل وإن كان حكمه الرفع إلَّا أنَّه قد يُجرُّ لفظًا، بأن يدخل عليه مثلًا حرف جرٍّ زائد، وذلك إذا كان نكرة في استفهام أو نفي.

مثال ذلك: "الطالبُ في القاعة"، فـ "الطالبُ" مبتدأ. و "في القاعة" خبر.

ندخل الاستفهام: "هل الطالبُ في القاعةِ؟"، الإعراب ما يتغيَّر.

لو نكَّرنا كلمة "الطالب" نقول "هل طالبٌ في القاعة؟"، أيضًا ما يتغيَّر الإعراب، ولكن تغير المعنى، لأنَّ النكرة بعد الاستفهام تعم.

وهنا نكرة بعد استفهام يجوز أن تدخل عليها حرف الر الزائد "من"؛ فلك أن

تقول "هل طالبٌ في القاعة؟" أو "هل من طالبٍ في القاعة؟"، لكن "طالب" هنا مبتدأ.

ونفس الأمر نطبقه على الفاعل، كأن نقول "هل جاء الطالبُ؟"، فـ "الطالبُ" فاعل.

إذا نكَّرناه قلنا "هل جاء طالبٌ؟"، فـ "طالب" فاعل.

ثم لك أن تأتي بـ "من" الزائدة فتقول "هل جاء من طالبٍ؟"، فإذا أدخلتَ "من" الجارة فإنَّ الفاعل سينجر في اللفظ دون الإعراب، ولا نقول في إعراب كلمة "طالب" اسمًا مجرورًا؛ بل نقول: فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بـ "من" الزائدة.

تقول: "ما جاء أحدٌ"، فـ "أحدٌ" فاعل مرفوع. فإذا أدخلت "من" قلت "ما جاء من أحدٍ" فـ "أحد" فاعل مرفوع محلًّا مجرور لفظًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يتأخر عاملُه عنه).

هذه المسألة في تقدُّم عامله.

والجملة الفعليَّة -كما عرفنا: تتكون من فعل وفاعل، كـ "جاء محمدٌ"، فالفعل لابد أن يتقدَّم، وهو العامل الذي يرفع الفاعل، والفاعل لابد أن يتأخر لأنه المعمول.

وابن هشام يقول: يجب أن يتأخر الفاعل، إذًا؛ الفعل الذي رفعه لابدَّ أن يتقدَّم، ومعنى ذلك أنَّ الفاعل لا يجوز أن يتقدَّم على الفعل.

ولو قال قائلٌ: "محمدٌ جاء" لقلنا: إن هذا جائز، لكنها جملة أخرى، وليست هي "جاء محمدٌ" بالتقديم والتأخير، ولكنها لما تقدَّم الاسم صار مبتدأ، و"جاء"

جملة فعليَّة مكوَّنة من فعلٍ ظاهرٍ، والفاعل مستتر تقديره "هو"، والجملة الفعلية من الفعل والفاعل خبر.

إذًا؛ جملة "جاء محمدٌ" جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل.

أما جملة "محمد جاء" جملة اسمية.

لماذا امتنع ذلك؟

الجواب: امتنع ذلك لفظًا ومعنًى، وشرحنا ذلك في الشرح السابق للمبتدئين، فلا نعيدُ الكلام على ذلك.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ، بل يقال "قام رجلانِ، ورجالٌ، ونساءٌ" كما يقال "قام رجلٌ". وشذ «**يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ**»، «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم**»).

في هذه المسألة تكلم ابن هشام على إفراد عامله، وعرفنا أن المراد بعامله أنه رافعه، كـ "جاء محمدٌ"، فـ جاء" هو العامل الرافع.

وعامل الفعل لابد أن يُفرَد مهما كان الفاعل، فمثلًا: الفعل "قام" لابدَّ أن يلزم الإفراد، سواء كان الفاعل مفرد "قام رجل"، أو مثنى "قام رجلان"، أو جمع "قام رجال"، أو جمع نساء "قام نساء".

إذًا؛ الفعل لا يتبع الفاعل في التثنية والجمع؛ بل يلزم الإفراد، بخلاف التأنيث والتذكير، وهذا سيأتي في حكم آخر، فإن الفعل يتبع الفاعل في التذكير "قام رجلٌ"، وفي التأنيث "قامت امرأة"، وهذا حكم سيأتي الكلام عليه.

قال ابن هشام: (وشذَّ «**يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ**»، «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم**»).

هذان حديثان رُويا في بعض كتب الحديث بهذا اللفظ، وهو يعني بذلك: أنَّ

الفعل قد يوافق فاعله في التثنية والجمع، فتقول على ذلك "قاما رجلان، وقاموا رجال" فهذه لغة يسمونها في النحو "أكلوني البراغيث"، يعني أن يكون الفعل تابعًا للفاعل في التثنية وفي الجمع، وهذه اللغة قليلة لبعض العرب، ولكنها ليست ضعيفة، أما اللغة التي نزل بها القرآن الكريم، وتكلَّم بها جماهير العرب فهي ما ذكرها ابن هشام من وجوب إفراد الفعل.

فقال ابن هشام: جاء هذان الحديثان شذوذًا على هذه اللغة، فـ "يتعاقب" الفعل. و"ملائكة" الفاعل؛ ولو جاء الحديث على لغة جمهور العرب لقال "يتعاقبُ فيكم ملائكةٌ" بالإفرادِ، فلما قال "يتعاقبون" جمع الفعل لأن الفاعل جمع؛ صارَ على هذه اللغة.

والصواب: أنَّ هذا الحديث مختصر من حديث أطول منه، فقد جاء هذا الحديث بأكثر من رواية في كتب الحديث، فجاء بلفظ «**يتعاقبون فيكم ملائكةٌ بالليلِ**»، وجاء في رواية أخرى أيضًا صحيحة: «**الملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار**»، وفي رواية أخرى «**إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار**»؛ فبانَ بذلك أنَّ هذا اللفظ إنما هو اختصار وتصرُّف في لفظ الحديث، ومعلومٌ أنَّ المحدثين يُجيزون التَّصرُّف في ألفاظ الحديث، ما دام أن المعنى صحيحًا.

وأما الحديث الآخر «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم؟**»، أيضًا هو حديث قاله النبي ﷺ لورقة بن نوفل عندما أخبره أن قومه سيُخرجونه، فقال ﷺ: «**أَوَ مُخْرِجِيَّ هُم؟**».

وهذا الحديث يتكوَّن من:

- همزة الاستفهام: (أ).
- الواو التي بعدها: هي واو العطف، وكان حقها أن تتقدَّم، فيُقال

"وأَمُخرجيَّ"، لكن همزة الاستفهام من قوتها في الاستفهام تتصدَّر حتى على واو العطف، وهذا خاصٌّ بها دون بقية أداوت الاستفهام.

- وقوله "مخرجيَّ" الأصل "مُخرج" فاعل من "أخرجَ يُخرج فهو مخرجٌ"؛ ثم جُمِعَ جمع مذكر سالم "مخرجون"، ثم أُدخل عليه ياء المتكلم فصار "مخرجوني"، ومعلوم أنَّ نون الجمع تحذف في الإضافة، فـ "مخرج" اسم وأضيف إلى ياء المتكلم، فحُذفت النون، فصارت "مُخرجوي"، فلما اجتمعت الواو والياء يجب قلب الواو ياءً، وإدغامها في الياء الأخرى، فصارت "مُخرجيَّ".

يقول ابن هشام: أن هذا الحديث من هذه اللغة، لأن "هم" فاعل لـ "مخرجيَّ" وهو اسم مأخوذ من "مخرجون"؛ إذاً العامل الذي رفع الفاعل وافقه في الجمع على هذه اللغة، ولو جاء هذا الحديث على لغة جمهور العرب لقيل "أومخرجي هم" من دون تشديد، يعني "مُخرج" المفرد، وأضيف إليه ياء المتكلم، ولكن لما قال "مخرجيَّ" جمع الرافع للفاعل لأن الفاعل جمع.

ونقول: ليس هذا بواجب في الحديث، لأنه يجوز في الحديث أن يكون "هم" مبتدأ مؤخر، و "مخرجيَّ" خبر مقدم؛ يعني "أهم مخرجيَّ"، والتقديم والتأخير جائز، ولا إشكال في ذلك.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وتلحقه علامةُ تأنيثٍ إن كان مؤنثًا، كـ "قامتْ هندٌ" و "طلعت الشمسُ". ويجوز الوجهانِ في مجازيِّ التأنيثِ الظاهرِ نحو ﴿قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ﴾ [يونس:٥٧]، وفي الحقيقيِّ المنفصلِ نحو "حَضَرَتِ القاضيَ امرأةٌ" والمتصلِ في باب "نعم وبئس" نحو "نِعْمَتِ المرأةُ هندٌ"، وفي الجمع نحو "قالتِ الأعرابُ" إلا جمعَيِ التصحيحِ فَكَمُفردَيْهما نحو "قام الزيدون" و "قامتِ الهنداتُ")**.

في هذه المسألة الرابعة تكلم على تأنيث عامله، فالفعل عندما يتأثَّر بالفاعل في التذكير والتَّأنيث؛ نسألُ أولًا: الفاعل إذا كان مذكرًا فما حكم الفعل؟

الجواب: ليس في الفعل إلا التذكير، فلهذا لا يذكر النحويون ذلك، لأنّه ليس فيه إلا التذكير، سواء كان الفاعل مذكرًا حقيقيًّا كـ "قامَ رجلٌ"، أو مذكرًا مجازيًّا كـ "سقطَ قلمٌ".

أما إذا كان الفاعل مؤنَّثًا؛ ففي الفعل تفصيل:

- قد يكون تأنيثه واجبًا.
- وقد يكون تأنيثه جائزًا.

فلهذا يتحدَّث النحويون عن هذه المسألة، فيكون تأنيث الفعل واجبًا مع الفاعل المؤنث في حالتين، أشار إليهما ابن هشام إشارة في ضمن كلامه:

الحالة الأولى: أن يكون الفاعل حقيقيَّ التأنيث متَّصلًا.

ومعنى كونه حقيقي التأنيث: يعني أنه من الناس أو من الحيوان.

وأما مجازي التأنيث: فهو المؤنث من غير الناس والحيوان.

ومعنى كونه متَّصلًا: أي ليس بينه وبين الفعل فاصل، كقولك "قامت هندٌ، انطلقت ناقةٌ"، فهنا التأنيث واجب، لأن المؤنَّث حقيقي التأنيث متصل.

الحالة الثانية: أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا.

مثال ذلك: "هندٌ قامت"، ففاعل "قامت" ضمير مستتر تقديره "هي"، فالتأنيث واجب.

وكقولك: "الناقة انطلقت، الشمسُ طلعت"، ففاعل "طلعت" ضمير مستتر تقديره "هي"، مع أن الضمير عائد إلى مؤنث مجازي، ولكن بما أنَّ الفاعل

المؤنث ضمير فيكون تأنيث الفعل واجبًا.

فإذا عرفنا حالتي الوجوب فيُمكن أن نقول: ما سوى ذلك فتأنيثه جائز، لكن ابن هشام ذكر مواضع جواز التأنيث عندنا في أربعة مواضع:

الموضع الأول: إذا كان الفاعل المؤنث مجازي التأنيث، وعرفنا معنى كونه مجازي التأنيث، وهو ما ليس من الناس وليس من الحيوان، كالشمس، والسيارة، فيجوز أن تقول في الفعل الماضي: "طلعت الشمسُ، وطلعَ الشمس"، وفي الفعل المضارع: "تطلع الشمس، ويطلع الشمس"؛ لأنَّ الماضي يُؤنَّث بالتاء الساكنة في آخره، كـ "ذهب - ذهبت"، والمضارع يُؤنَّث بتاء مفتوحة في أوله، كـ "يطلع، تطلع".

وكذلك تقول "انطلقت سيارة، وانطلق سيارة" يجوز الوجهان، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [يونس:٥٧]، فـ "موعظة" مؤنث مجازي، وأُنِّثَ معها الفعل، وقال تعالى: ﴿فَقَدْ جَآءَكُم بَيِّنَةٌ﴾ [الأنعام:١٥٧]، فـ "بينة" مؤنث مجازي، وجاء الفعل مذكرًا.

الموضع الثاني في التأنيث الجائز: في الحقيقي المنفصل.

فلو كان الفاعل المؤنث حقيقي التأنيث، وكان منفصلًا عن الفعل بفاصل؛ فتأنيث الفعل جائز، وإن كان الأكثر التأنيث، فتقول "ذهبَت إلى البيتِ هندٌ، أو: ذهبَ إلى البيت هندٌ"، وتقول: "جاءت القاضي هندٌ، وجاء القاضي هندٌ".

الموضع الثالث: في باب "نعم، وبئس"؛ سواء كان مجازيًّا أو حقيقيًّا متَّصلًا أو منفصلًا.

كقولك: "نعمت المرأة هندٌ، ونعم المرأة هند" فـ "نعم" فعل، و"المرأة" فاعل؛ والسبب في ذلك أن الفاعل هنا إنما المراد به جنس المرأة، وليس واحدًا من

المرأة، والجنس في الحقيقة يدخل في المؤنث المجازي

الموضع الرابع: في جمع التكسير، وهو معدودٌ في المؤنث المجازي، كما قال الزمخشري:

إن قومي تجمَّعوا وبقدري تحدَّثوا   لا أبالي بجمعهم، كل جمع مؤنثُ

فيجوز أن تقول: "قال العلماء، قالت العلماء"، "قام الرجال، قامت الرجال"، وقال تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ﴾ [الحجرات:١٤]، ويجوز في قولك "قال الأعراب".

أما جمع التصحيح سواء جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث سالم، فكما قال ابن هشام (إلا جمعَيِ التصحيحِ فَكَمُفردَيْهما)، يعني: جمع التصحيح حكمه حكم المفرد، فـ"المحمدون" حكمه حكم المفرد "محمد"، وهو واجب التذكير فتقول "قام المحمدون" مثل "قام "محمد"؛ فلا يجوز إلا التذكير فقط.

وجمع المؤنث السالم فكمفرده، فلو قلتَ "الهندات" فهي كـ "هند"؛ يجب أن تقول "قامت الهندات".

وأما "السيارات" فكـ "سيارة" مؤنث مجازي، فيجوز أن تقول "انطلقت السيارات، وانطلق السيارات".

هذا ما يتعلق بتأنيث الفعل وتذكيره.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنما امتنع في النثر "ما قامتْ إلا هندٌ" لأن الفاعلَ مذكرٌ محذوفٌ، كحذفه في نحو ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ۝١٤ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد:١٤-١٥]، و ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ [يوسف:٤١] و ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم:٣٨]، ويمتنع في غيرهن).

المسألة الخامسة في حذف الفاعل.

والأصل في الفاعل الذكر، لأنه عمدة الجملة الفعليَّة، إلا أن العرب قد تحذفه في مواضع ذكرها ابن هشام في أربعة مواضع:

الموضع الأول: قبل "إلَّا" ويسمى الاستثناء المفرَّغ، فيجوز أن تقول "ما جاء أحدٌ إلَّا زيدٌ"، فتذكر الفاعل "أحدٌ"، أو تقول "ما جاء إلَّا زيدٌ" فتحذف الفاعل، فينتقل المعنى لشمَا بعد "إلَّا".

ومثَّل ابن هشام فقال: "ما قامتْ إلا هندٌ"، ففي الإعراب الصناعي نقول "هندٌ" فاعل، مع أن الفاعل في الحقيقة محذوف تقديره "أحدٌ"؛ فلهذا يجب في الفعل هنا التذكير؛ فإذا فُصِلَ بينَ الفعل والفاعل بـ "إلَّا" فيجب في الفعل التذكير دائمًا، سواء كان الفاعل مذكر "ما قام إلَّا زيدٌ" أو كان مؤنَّثًا "ما قام إلَّا هندٌ"، لأن الفاعل في الحقيقة مذكر محذوف تقديره "أحدٌ".

الموضع الثاني: فاعل المصدر، فلو حوَّلنا الفعل إلى مصدر، فيجوز في هذا المصدر أن نذكر فاعله وأن نحذف الفاعل.

مثال ذلك: "يجبُ إكرام المسلمِ الجارَ"، يعني: "يجب أن يُكرم المسلمُ الجارَ" فإذا ذكرتَ الفعل فلابد من ذكر الفاعل، ولو حوَّلنا الفعل إلى مصدر فلك:

- أن تذكر الفاعل فتقول "يجبُ إكرام المسلمِ الجارَ" فينجر بالإضافة.
- ولك أن تحذف الفاعل، فتقول: "يجبُ إكرامُ الجارِ".

الموضع الثالث: مع الفعل المبني للمجهول، وهذا واضح، تقول: "فتحَ الحارسُ البابَ"، أو تحذف الفاعل وتقول "فُتِحَ الباب.

الموضع الرابع: في "أفْعِلْ" التَّعجُّب، كأن تقول مثلًا: "أَسْمِعْ بزيدٍ"، فلو عطفتَ عليه؛ فلك في المعطوف أن تذكر الفاعل وأن تحذف، فتقول: "أسْمِعْ بزيدٍ وأبصر به، أو: أسْمِعْ بزيدٍ وأبصر"، وتقول "أجْمِلْ بزيدٍ وأكرِمْ به، أو: أَجْمِلْ بزيدٍ

وأكرم"، فتحذف الثاني بدلالة الأول عليه.

ونقف هنا ونكمل -إن شاء الله- في الدرس القادم بإذن الله تعالى.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الخامس عشر(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم.

في الحلقة الماضية توقفنا عند ترتيب الجملة الفعليَّة الأصليَّة، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والأصل أن يليَ عامِلَه).

(١) https://www.youtube.com/watch?v=qpN37dXb7SE&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=15

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فأهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم جميعًا في درس جديد من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهذا هو الدرس الخامس عشر، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبثُّ من الرياض من الأكاديمية الإسلامية المفتوحة.

ما زال الكلام على باب الفاعل، إذْ قلنا: إنَّ المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكرَ فيه عدَّة مسائل، وشرحنا خمس مسائل منها.

والآن المسألة السادسة في: ترتيب الجملة الفعلية الأصلي، وذكره ابن هشام بقوله (والأصل أن يليَ عامِلَه)، يعني: الأصل أن يلي الفاعل عاملَه، فالترتيب الأصلي للجملة الفعلية هو: الفعل، فالفاعل، فالمفعول به.

والسبب في كون هذا هو الأصل؛ لأنَّ الفاعل قويُّ الارتباط بالفعل، كأنه جزءٌ منه، فلا فعل إلا بفاعل. وهذا من حيث المعنى.

أما من حيثُ اللفظ فنجد أن الفاعل هو الذي يؤثر في الفعل، كالتأنيث والتَّذكير.

كذلك قد يؤثر به لفظيًّا، نحو "ذهبَ" مبني على الفتح، فإذا اتصل به ضمير متصل وكان فاعلًا، ستُسكِّن آخره، فتقول: "ذهبْتُ"، لأنَّ في هذا اللفظ أربعة متحركات، فكأنه كلمة واحدة، لأن الفعل مع الفاعل كأنه جزء منه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يتأخر جوازًا نحوُ ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٤١] وكما "أتى ربَّه موسى على قدر"، ووجوبًا نحوُ ﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ﴾

[البقرة:١٢٤] و "ضربني زيدٌ").

هذه المسألة في تأخير الفاعل جوازًا ووجوبًا، فذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن الفاعل في الأصل يأتي بعدَ الفعل، وقبل المفعول به؛ لكن مخالفة الأصل جائزة، فالفاعل قد يتأخَّر، ومعنى ذلك أن المفعول به حينئذٍ تقدَّم عليه، فتوسَّطَ بين الفعل وبين الفاعل، ويكون ذلك جوازًا إذا لم يُوجد موجب يُوجب تأخير الفاعل، كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٤١]، فـ "النذر" هي الفاعلة، فالأصل "ولقد جاء النذرُ آلَ فرعون"، ثم تقدَّم المفعول به وتأخر الفاعل جوازًا.

وكما تقول: "أكرمَ زيدٌ الأستاذَ"، و "أكرمَ الأستاذَ زيدٌ"، وكما في قول الشاعر الذي ذكره ابن هشام:

جــاءَ الخلافــةَ إذْ كانــتْ لــهُ قــدراً ... كَمَـا أَتَـى رَبَّـهُ مُوسَـى عَلَـى قَـدَرِ

وهذا في مدح عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فيقول: "كما أتى ربَّه موسى"، فالآتي هو موسى، فهو الفاعل، والمأتي هو "رب" فهو المفعول به، ثم تقدَّم المفعول به جوازًا لعدمِ المانع، والأصل أن يقول "كما أتى موسى ربَّه".

وقد يكون تأخُّر الفاعل واجبًا، فيكون تقدُّم المفعول به على الفاعل واجبًا، وذكر لذلك ابن هشام مثالين، كل مثالٍ هو عبارة عن موضع من مواضع الوجوب:

المثال الأول: قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ رَبُّهُۥ﴾ [البقرة:١٢٤]، يعني إذا كان في المفعول به ضمير يعود إلى الفاعل، كما لو قلت: مثلًا "أكرمَ زيدًا أبوه" فالفاعل هنا أُخِّر وجوبًا وقُدِّم المفعول، لكي يعود الضمير إلى متقدِّم، ولو أننا أتينا بالترتيب الأصلي فقلنا: "أكرم أبوه زيدًا" لعاد الضمير إلى متأخرٍ رتبةً ولفظًا.

الموضع الثاني في قوله: "ضربني زيدٌ"، يعني: إذا كان المفعول به ضميرًا، والفاعل اسم ظاهر، كما لو قلت: مثلًا: "أكرمني زيدٌ"؛ فالعلم "زيدٌ" اسم ظاهر -

أي: ليس بضمير- والمفعول به ضمير -وهو ياء المتكلم- فوجب حينئذٍ أن تُقدِم المفعول به لأنه ضمير، والقاعدة في الضمير: إذا أمكن الإتيان بالضمير المتَّصل لا يُعدَل عنه إلى الضمير المنفصل، فهنا يُمكن أن نأتي به متَّصلًا، فيجب أن يتصل بالفعل؛ فيتأخر الفاعل وجوبًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد يجب تأخير المفعول كـ "ضربت زيدًا" و "ما أحسنَ زيدًا" و "ضرب موسى عيسى"، بخلافِ نحو: "أرضَعَتِ الصغرى الكبرى")**.

هذه المسألة في تأخُّر المفعول به وجوبًا، فالفاعل حينئذٍ مُقدَّم وجوبًا، وذكر ابن هشام لذلك موضعين:

الموضع الأول: مثَّله بقولك: "ضربتُ زيدًا"، و "ما أحسنَ زيدًا"، يعني: أنَّ الفاعل ضميرٌ، والمفعول به اسمٌ ظاهر، وهذا عكس المسألة السابقة، كما لو قلت: "أكرمتُ زيدًا"، فالمفعول به "زيدًا" اسم ظاهر، والفاعل ضمير؛ فهنا يجب أن يكون الفاعل ضميرًا متَّصلًا فيتَّصل بالفعل، ويتأخر المفعول به وجوبًا، سواءٌ كان هذا الفاعل الواقع ضميرًا بارزًا كـ "أكرمتُ زيدًا، ضربتُ زيدًا، أو ضميرًا مستترًا، كقولك: "ما أحسنَ زيدًا"؛ فالفاعل في "أحسنَ" مستتر يعود إلى "ما".

الموضع الثاني: إذا التبسَ الفاعل بالمفعول به، يعني: إذا لم يكن هناك ما يُميز الفاعل من المفعول به؛ فحينئذٍ ليسَ لنا أن نعرف الفاعل من المفعول به إلَّا من طريق التزام الترتيب الأصلي، كقولك: "أكرم موسى عيسى"، فـ "موسى، عيسى" كلاهما معربٌ بحركات مُقدَّرة، أو لو قلت: "أكرمَ سيبويه هؤلاء"؛ فكلاهما مبني، فما يتبيَّن الفاعل من المفعول به لعدم وجود علامات الإعراب، فيجب أن تُقدِّم الفاعل، ويجب أن تؤخِّر المفعول به.

إلَّا إذا كان في الكلام دليل لفظي أو معنوي، فمثال الدليل المعنوي كمثال ابن

هشام "أرضعت الصغرى الكبرى" فالمرضعة هي الكبرى، فهي الفاعل، والصغرى هي المفعول به لأنه المرضَعَة، ومع هذا قُدِّمَ المفعول به، وهذا يجوز، لأن المعنى يُبيِّن الفاعل من المفعول به.

وكام لو قلت: مثلًا: "أكرمت موسى ليلى"، فالفاعل "ليلى" وإن تأخر؛ لوجود التاء في "أكرمت".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يتقدم على العامل جوازًا نحوُ ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف:٣٠]، ووجوبًا نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء:١١٠]).

المفعول به قد يتقدَّم جوازًا ووجوبًا، يعني: أنه يتقدَّم على الفعل نفسه، فتقول: "أكرمتُ زيدًا"، فهنا "زيدًا" مفعول به مؤخَّر عن الفاعل وجوبًا، ويجوز أن تقول: "زيدًا أكرمتُ"، ويكون "زيدًا" مفعول به مقدَّم.

❁ هل يجوز أن يتقدَّم المفعول به على الفاعل؟

الجواب: نعم يجوز، حيثُ لا يوجد موجب للتأخير، كقوله تعالى: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾ [الأعراف:٣٠]، فالأصل في التركيب اللغوي "هدى فريقًا"، ثم قُدِّم المفعول به جوازًا. وفي البلاغة نبحث لماذا قُدِّم المفعول به.

وقد يكون تقدُّم المفعول به على الفعل واجبًا إذا وُجدَ موجب، وقد ذكر ابن هشام مثالًا للمفعول به المقدَّم وجوبًا في قوله ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾ [الإسراء:١١٠]، يعني: إذا كان المفعول به اسمًا له الصَّدارة، وعرفنا أن الأسماء التي لها الصدارة يجب أن تكون في أول جملتها مهما كان إعرابها، مبتدأ، أو خبرًا، أو مفعولًا به، أو حالًا، أو ظرفًا، أو غير ذلك؛ فإذا كان اللفظ الذي له الصدارة مفعولًا به فيجب أن يتقدَّم على كل شيء، حتى على الفعل.

مثال ذلك: أن تقول: مثلًا: "مَنْ أكرمتَ؟"، فـ "أكرمَ" فعل، والتاء فاعل، والمفعول به هو "مَن" المقدَّم؛ لأنَّك لو أجبتَ لقلتَ: "أكرمتُ زيدًا"، فالذي يُقابل "منْ" هو "زيدًا" فهو مفعول به لكنَّه مُقدَّم وجوبًا؛ لأنه اسم استفهام.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر:٨١]، استفهام، يعني: "تُنكرون أيَّ آيات الله؟"، فـ "أيَّ" مفعول به؛ لأنه المنكر الذي أنكروه، ثم قُدِّمَ وجوبًا لأنه اسم استفهام.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠]، فـ "أيًّا" من أسماء الشرط، فله الصدارة، والمعنى: أيَّ اسمٍ تدعونه به فله الأسماء الحسنى، و "أي" هنا هو مفعول "تدعوا"، والمعنى: "تدعونَ أيَّ اسمٍ"، ثم قُدِّم المفعول به وجوبًا، فصارت الجملة "أيًّا ما تدعوا".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإذا كان الفعل نعمَ أو بئسَ فالفاعل إما مُعَرَّفٌ بأل الجنسيةِ نحوُ ﴿نِعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [ص:٣٠]، أو مضافٌ لما هي فيه نحوُ ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل:٣٠]، أو ضميرٌ مستترٌ مُفَسَّرٌ بتمييز مطابقٍ للمخصوص نحوُ ﴿بِئْسَ لِلظَّـٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف:٥٠]).

هذه المسألة خصَّها ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ للكلام على فاعل "نعم، بئس"، لأن فاعل "نعم، بئس" ضيِّق، ولا يكون من كل الأسماء، وإنما يكون من ثلاثة أشياء فقط.

وابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يضع في هذا الكتاب بابًا خاصًّا بالمدح والذَّم بـ "نعم، وبئس" كما يفعل كثير من النحويين، وإنما فرَّق أحكام هذا الباب في مواضعها، فذكر أشياء في التمييز، وذكر هنا أشياءَ، وهكذا..

وفاعل "نعم، بئس" لا يكون من كل الأسماء:

- فلا يُمكن أن تأتي بعَلَم وتجعله فاعلًا لـ "نعم، بئس"، ما تقول: "نعم محمدٌ"!
- ولا يأتي ضميرًا، فلا تقول: "نعم أنت"!
- ولا يأتي اسمًا موصولًا، فلا تقول: "نعمَ الذي"!

وإنما يكون واحدًا من هذه الثلاثة:

النوع الأول: معرفًا بـ "أل" الجنسية، كأن تقول: "نعم الرجلُ زيدٌ"، فـ "الرجلُ" فاعل، لأنَّ "نعم" فعل ماضٍ جامد، وأما "زيدٌ" فهو المخصوص بالمدح، وفيه إعرابان:

- إما أنه مبتدأٌ مؤخَّر، يعني "زيدٌ" وأخبرتَ عنه بجملة "نعم الرجل".
- أو أنه خبر لمبتدأ محذوف، يعني "هو زيدٌ".

ومثل: قولك: "بئسَ الخلقُ الكذبُ".

النوع الثاني -وهو عائد إلى الموضع الأول: أن يكون اسمًا مضافًا لما فيه "أل"، كأن تقول: "نعمَ صديقُ الرجلِ زيدٌ"، ففعال نعن هو "صديق" وهو مضاف، و"الرجل" مضاف إليه، وهذا المضاف إليه فيه "أل".

النوع الثالث -يحتاج إلى انتباه: وهو أن يكون ضميرًا مستترًا -غير بارز- لكنه مفسَّر بتمييز يُطابق المخصوص.

مثال: "نعمَ الرجلُ زيدٌ"، نحوله إلى هذا الأسلوب الثالث، فنقول: "نعمَ رجلًا زيدٌ"، فـ "نعم" فعل ماضٍ، و "زيدٌ" هو المخصوص بالمدح والذم، و "رجلًا" لا يكون فاعلًا؛ لأنه تمييز منصوب، والفاعل ضمير مستتر تقديره: "هو"،

وهذا الضمير المستتر يُبيِّنه هذا التمييز، فهو مُفسَّر بتمييز مطابق، كأنَّك أردتَّ أن تقول: "نعم الرجلُ رجلًا زيدٌ".

إذا اتفقنا أن الموضع الثاني عائدٌ إلى الموضع الأول، فمعنى ذلك أنَّ فاعل "نعم، وبئس" يأتي على أسلوبين:

- إمَّا بـ"أل"، فتقول: "نعم الخلقُ الصدقُ"، أو تقول: "نعم خلقًا الصدقُ".
- أو ضميرًا مستترًا مفسَّر بتمييز مطابق، مثل: "نعمَ صديقًا محمدٌ"؛ وهكذا..

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابُ النائب عن الفاعل:

يُحْذَفُ الفاعلُ فينوب عنه في أحكامه كلِّها مفعولٌ به، فإن لم يوجدْ فما اختصَّ وتَصَرَّفَ من ظرفٍ، أو مجرورٍ، أو مصدرٍ).

هذا الباب هو باب نائب الفاعل الذي يُمثل: الصورة الثانية من صور الجملة الفعليَّة المكوَّنة من فعلٍ مبنيٍّ للمجهول ونائب فاعلٍ.

ويُسمَّى: باب نائب الفاعل، أو: النائب عن الفاعل، أو: باب المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله.

وابن هشام -كما نرى- لم يعرِّفه، وإنما مباشرةً بدأ بأحكامه.

ولكي نعرف هذه الأحكام؛ نذكِّر بما قلناه في شرح المبتدئين:

لو قلت: "قرأ محمدٌ الكتابَ"، فإذا أردتَّ أن تحذف الفاعل لسبب من الأسباب؛ فتعمل عملين:

العمل الأول قبل الفاعل: تُحوِّل الفعل من مبني للمعلوم "فَعَلَ" إلى مبنيٍّ للمجهول "فُعِلَ، فتقول: "قُرِئَ".

العمل الثاني بعد الفاعل: أن تأخذ المفعول به المنصوب وتضعه مكان الفاعل

وتعطيه حكم الفاعل فترفعه.

إذًا نحتاج إلى أن ندرس الأمرين:

- ندرس ماذا نعمل قبل الفاعل المحذوف، وكيف نغيِّر صيغة الفعل من مبني للمعلوم إلى مبني للمجهول.
- وأن ندرس التغيير الذي بعدَ الفاعل، وهو ما الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه.

نبدأ بالمسألة الأولى: ما ينوب عن الفاعل بعد حذفه:

ذكر ابن هشام أن الذي ينوب عن الفاعل بعد حذفه واحدٌ من أربعة:

الأول: المفعول به.

الثاني: ما اختصَّ وتصرَّف من ظرف

الثالث: ما اختصَّ وتصرَّف من مجرور.

الرابع: ما اختصَّ وتصرَّف من مصدر.

نائب الفاعل ينوب عن الفاعل في أحكامه كلها التي درسناها قبل قليل في باب الفاعل:

- فحكمه الرفع.
- ويجب أن يتأخر عن فعله ولا يتقدَّم.
- يلزم التوحيد، فلا يُثنَّى الفعل معه ولا يُجمَع.
- هو الذي يؤثِّر في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا.

وكل هذه الأحكام ستنتقل بعد ذلك من الفاعل إلى نائب الفاعل.

النوائب -كما قلنا- أربعة؛ فهل هذه الأربعة ينوب أيٌّ منها على الاختيار؟

الجواب: لا، إذا وُجد المفعول به فهو الذي ينوب عن الفاعل، كما لو قلت: مثلًا "فتحَ الحارسُ البابَ"، فتقول: "فُتِحَ البابُ". ولو قلتَ: "أخذَ زيدٌ القلمَ يومَ الخميس"، ثم أردتَّ أن تبني للمجهول، فتحذف الفاعل وتبني الفعل للمجهول، وتجعل المفعول به نائبًا للفاعل، لأن المفعول به هو الأولى أن ينوب عن الفاعل، فتقول: "أُخِذَ القلمُ". وهذا هو قول الجهور.

وقال الكوفيُّونَ: يجوز أن تُنيب ما شئتَ منها، لكن الأفضل أن تقدم نائب الفاعل، فلو أنبتَ الظرف في هذا المثال فالأفضل أن تقدمه، فتقول: "أُخِذَ يومُ الخميسِ القلمَ".

وقولهم جاءت عليه بعض الشواهد القليلة المتأوَّلة.

ومعنى قول ابن هشام **(ما اختصَّ وتَصَرَّفَ من ظرفٍ، أو مجرورٍ، أو مصدرٍ)**: لو كان الفعل لازمًا -أي: ليس له مفعول به- ثمَّ أردتَّ أن تأتي بنائبٍ عن فاعله المحذوف، مثل: "جلسَ زيدٌ"؛ فهذا ليس له مفعول به لأنه لازم، وقد تأتي بجار ومجرور "على الكرسي"، أو بظرف "اليوم"، أو بمفعول مطلق "جلوسًا"؛ فالظرف والجار والمجرور والمصدر تنوب عن الفاعل بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون كلٌّ منها مختصًّا: المختص خلاف المطلق، يعني أنه مقيدٌّ؛ فإما أن تقيده حينئذٍ بنعتٍ، أو بإضافة، أو بتعريف، المهم أن يكون مقيَّدًا ولا يكن عامًّا، لأنَّه لو كان عامًّا مطلقًا لذهبت الفائدة أصلًا، تقول: "جلسَ زيدٌ اليوم"، فيجوز أن تحذف "زيد" وتقول: "جُلِسَ اليوم"، فـ"اليوم" معرَّف بـ "أل"، يعني هذا اليوم الذي نحن فيه، فهو معيَّنٌ، ولكن لو قلت: "جلسَ زيدٌ يومًا" ثم بنيت للمجهول، فلا يجوز أن تقول: جُلِسَ يومٌ"، لأنه معلوم أنه في يومٍ من الأيام

فُعل الجلوس، فليس هناك فائدة! ولكن لو قلت: "اليوم" يعني: هذا اليوم حدث فيه جلوس؛ ففيه فائدة.

أو تقول: "جُلِسَ يومُ الخميس"؛ فتقيَّد بالإضافة.

أو "جُلِسَ يومٌ طويلٌ"، فهذا اختصَّ.

وتقول: في الجار والمجرور: "جُلِسَ على الكرسي، جُلِسَ على كرسيٍّ جميل".

وكذلك في المفعول المطلق، فلو قلت: "جُلِسَ جُلوسٌ" فما فيه فائدة؛ لأنه معلوم أن هناك جلوسٌ فُعِلَ، لكن لو قلت: "جلسَ محمدٌ جلوسًا طويلًا" ثم تبني للمجهول فتقول: "جُلِسَ جلوسٌ طويلٌ، أو: جُلِسَ جلوسٌ مؤدَّبي"؛ لجازَ ذلك.

الشرط الثاني: أن يكون متصرفًا، أي: أنه يأتي ظرفًا ويأتي غير ظرفٍ، مثل: كلمة: "اليوم" يأتي ظرف زمان، ويأتي مبتدأ، ويأتي خبر، ويأتي مفعول به؛ فهذا يصح أن يقع نائب فاعل.

ولكن بعض الظروف لا تأتي إلا ظرفًا فقط، ولا يُمكن أن تأتي مبتدأ أو فاعلًا أو شيئًا آخر، مثل: "قط" فما تخرج عن الظرفيَّة، فهذه لا يُمكن أن تكون نائب فاعل.

وكذلك في الجار والمجرور، فهناك حروف جر لا تستعمل إلا حروف جر في معنًى معيَّن، مثل: "منذ" فلا تستعمل إلا في الزمان، و "ربَّ" لا تستعمل إلا مع النكرة، فهذه غير متصرفة.

والمصدر: فهناك أسماء لا تستعمل في اللغة إلا منصوبة على المصدرية، فلا يمكن أن تجعلها نائب فاعل، مثل: "سبحان الله" فهذه دائمًا ملازمة للمفعول المطلق، يعني: يسبح الله تسبيحًا، ومثل: "معاذ الله".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾ [الحاقة:١٣]، والأصل في التركيب اللغوي -والله أعلم: "فإذا نفخَ الملَكُ في الصور نفخةً واحدةً"؛ فعندما حذف الفاعل "المَلَك" وبنى الفعل للمجهول "نُفِخَ" وُجِدَ الجار والمجرور "في الصور" ووُجِدَ المفعول المطلق "نفخةً"، فيجوز أن تنيب عن الفاعل المحذوف هذا أو هذا.

فإذا أُنيبَ الجار والمجرور فنقول "نفخةً" ويبقى على أنه مفعول مطلق منصوب.

ولو أنبنا المفعول المطلق لرفعناه وقلنا: "نفخةٌ واحدةٌ"، وبقي الجار والمجرور متعلقًا بالفعل، وهذا الذي جاءت عليه الآية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**ويُضَم أولُ الفعل مطلقًا، ويشاركه ثانِي نحوِ "تُعُلِّمَ"، وثالثُ نحوِ "أُنْطُلِق". ويُفْتَح ما قبلَ الآخر في المضارع، ويُكْسَر في الماضي. ولك في نحو "قال وباع" الكسرُ مُخْلَصًا ومُشَمًّا ضَمًّا والضمُّ مخلصًا**).

تكلم هنا على كيفية بناء الفعل للمجهول، كيف نصوغ الفعل للمجهول، كيف نحوِّله من فعلٍ مبنيٍّ للمعلوم إلى فعل للمجهول.

هناك قاعدة عامَّة تشمل كل الأفعال:

- في الفعل الماضي: يُضمُّ أوله، ويُكسر ما قبل آخره، فتقول: في "ضَرَبَ - ضُرِبَ"، "أَكْرَمَ - أُكْرِمَ"، وفي "دَحْرَجَ - دُحْرِجَ".
- في الفعل المضارع: يُضمُّ أوله ويُفتَح ما قبل آخره، فيُقال في "يُكرِمْ - يُكرَمْ"، وفي "يُدَحرِجْ - يُدَحْرَجْ".

وهناك قواعد خاصة لا تطبَّق إلا في كلمات خاصَّة فقط، منها:

- الماضي المبدوء بتاء زائد، أي: ما كان على وزن "تَفعَّلَ" مثل: "تَخَرَّجَ، تَحَطَّمَ"، أو على وزن "تَفَاعَلَ"، مثل: "تَخَاصَمَ، تَجَاهَلَ"، أو "تَفَعْلَلَ" مثل: "تَدْحْرَجَ، تَبَعْثَرَ"؛ فهذا الفعل المبدوء بتاء زائدة تُطبَّق عليه القاعدة العامَّة، فيُضمُّ أوله ويُكسَر ما قبلَ آخره، ويُضاف إلى ذلك: ضم الحرف الثاني، مثل: "تعَلَّمَ"، نطبق القاعدة:

نضم الأول ونكسر ما قبل الآخر، ونضم الثاني، فنقول: "تُعُلِّمَ"، "تَخَرَّجَ – تُخُرِّجَ"، "تَجَاهَلَ – تُجُوهِلَ".

- الفعل الماضي المبدوء بهزة وصل، وهي تسع صيغ، منها:

– انْفَعَلَ: انْكَسَرَ.

– افتَعَلَ: افتَتَحَ.

فهذا الفعل إذا أردتَّ أن تبنيه للمجهول تطبق عليه القاعدة العامَّة، تضم أوله وتكسر ما قبل آخره، وتضيف إلى ذلك حكمًا خاصًّا به وهو: ضمُّ الحرف الثالث، مثل: "انْطَلَقَ"، فتبنيه للمجهول وتقول: "اُنْطُلِقَ"، "اسْتَخْرَجَ – اسْتُخْرِجَ".

- الفعل الماضي الثلاثي الأجوف -يعني معتل العين- مثل: "قال، باع، صام"؛ فهذا في بنائه للمجهول ثلاث لغات:

اللغة الأولى: إخلاص الكسر، فتكسر الحرف الأول كسرًا خالصًا، فتنقلب الألف إلى ياء، فتقول: "قيل، بيعَ، صيمَ، جيء، غيض".

اللغة الثانية: ضمُّ الأول ضمًّا خالصًا، فتنقلب الألف إلى واو، فيُقال "قُولَ، بُوعَ، صُومَ"، فتقول: "قُولَ الحقُّ، بُوعَ البيتُ".

ومن ذلك قول الشاعر:

لَيْــــتَ وَلَــــه تَنْفَـــعُ شَـــيْئًا لَيْـــتُ لَيْـــتَ شَـــبَابًا بُـــوْعَ فَاشْـــتَرَيْتُ

الشاهد: قوله "بوع" يُريد: بيع.

اللغة الثالثة بين هاتين اللغتين: فتكسر الحرف الأول مع إشمامه بضم -أي تخلطه بضم- فتكون الحركة حينئذٍ بينَ الضَّمة وبين الكسرة، والكسر أكثر.

ويوضحون ذلك فيقولون: هو أن تضم الشفتين على هيئة الناطق بالضمَّة، ولكن تنطق بكسرة، فتقول: "قُيِلَ - بُيِعَ"، وهذه تسمى لغة الإشمام.

وأفصح هذه اللغات وأكثرها عند العرب: الكسر الخالص، ثم الإشمام، ثم الضم الخالص.

هذا ما يتعلق بباب نائب الفاعل، لينتقل ابن هشام بعد ذلك إلى بابٍ جديد وهو باب الاشتغال.

في هذا الباب ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يُفعل في السابق للفاعل، ولم يذكر ما يُفعل بالمفعول به، فهل اكتفى بما سبق بيانه في الفاعل لم ذكر أنه تنطبق عليه جميع أحكامه؟.

نعم، هو ذكر أن كل أحكام الفعل تنتقل إليه، فيكون مرفوعًا، تقول: "قُرِئَ الكتابُ"، ويتحكَّم بالفعل تأنيثًا وتذكيرًا، فتقول: "قُرِئَ الكتابُ، قُرِئَت المجلةُ"، وهكذا..

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابُ الاشتغال: يجوز في نحو "زيدًا ضربتُه" أو "ضربتُ أخاه" أو "مررتُ به": رفعُ زيدٍ بالابتداء؛ فالجملةُ بعدَه خبرٌ، ونصبُه بإضمار "ضربتُ" و "أَهَنْتُ" و "جاوزت" واجبةَ الحذفِ؛ فلا موضعَ للجملة بعدَه).

باب الاشتغال بابٌ جديد ولا يُذكر في المعتاد للمبتدئين، وهو مشكلة لغوية

حلَّها النحويون في هذا الباب.

لو قلنا: "أكرمتُ زيدًا" فلا إشكال في هذا التركيب، فـ "أكرمَ" فعل، والتاء فاعل، و "زيدًا" مفعول به.

لو قلنا: "زيدًا أكرمتُ"، فليس في هذا التركيب إشكال أيضًا، "أكرمَ" فعل، والتاء فعل، و "زيدًا" مفعول به مقدم.

لو قلنا: "زيدٌ أكرمتُه"، أيضًا هذا التركيب ما فيه إشكال، فـ "زيدٌ" مبتدأ، وجملة "أكرتُ" فعل وفاعل ومفعول به خبر للمبتدأ، والمبتدأ قد يُخبر عنه بجملة فعليَّة، فلا إشكال.

ولكن الإشكال عندما تقول: "زيدًا أكرمته"، فـ "أكرمَ" فعل ماضٍ، والتاء فاعل، والهاء مفعول به، فما إعراب "زيدًا"؟

لا يُمكن أن نقول إنه مبتدأ لأنه منصوب، ولا يمكن أن نقول إنه مفعول الفعل، لأن الفعل قد استوفى مفعوله ونصبه على شكل ضمير، والفعل ما ينصب الشيء نفسه مرتين.

قال النحويون: "زيدًا" المتقدمة هذه منصوبة بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور، وتقدير الكلام "أكرمتُ زيدًا أكرمته"؛ فهو من أساليب المبالغة، لكن حذفتَ الأول لدلالة الثاني عليه، يوسمونه المنصوب على الاشتغال.

فإذا قيل: المنصوب على الاشتغال؛ يعني أنه منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه المذكور.

ذكر ابن هشام في هذا الباب ست مسائل:

- حكم الاشتغال عمومًا.

- مواضع ترجُّح النَّصب.
- مواضع وجوب النصب.
- مواضع وجوب الرفع.
- مواضع استواء الرفع والنصب.
- ذكر في الأخير تنبيهًا.

على ما شرحنا؛ نعرف أن الاشتغال له أركان:

الركن الأول: المشغول وهو الفعل، يعني: الفعل الذي شغلته بنصب الضمير.

الركن الثاني: المشغول به، وهو الضمير المنصوب.

الركن الثالث: المشغول عنه، وهو الاسم المتقدم المنصوب؛ يعني: لولا وجود هذا الضمير لتسلَّط الفعل ونصب المفعول به في "زيدًا أكرمتُ"، لكن الفعل انشغل بنصب الهاء -الضمير- عن نصب "زيد".

والاشتغال كثير في كلام العرب وفي القرآن الكريم، ومن ذلك:

قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ خَلَقَهَاۗ﴾ [النحل: ٥]، يعني: "خلقَ الأنعامَ خلقها".

وقوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضَ وَضَعَهَا لِلۡأَنَامِ﴾ [الرحمن: ١٠]، يعني: "وضعَ الأرضَ وضعها".

وقوله: ﴿فَقَالُوٓاْ أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر: ٢٤]، يعني: "أنتَّبعُ بشرًا منَّا".

وقوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [الرعد:٢٣]، هنا جاء بالرفع، وفي قراءة شاذة ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا﴾ [الرعد:٢٣]، يعني: "يدخلون جنات عدنٍ يدخلونها".

في المسألة الأولى ذكر ابن هشام حكم الاشتغال عمومًا، فقال: هذا الأسلوب الذي ذكرناه يجوز فيه من حيث العموم وجهان:

الأول: أن ترفع الاسم المتقدِّم على أنه مبتدأ، فتقول: "زيدٌ أكرمتُه"، فـ "زيدٌ" مبتدأ، وجملة "أكرمته" جملة فعليَّة من فعل وفاعل ومفعول به، وهي خبر.

الثاني: أن تنصب "زيدًا" على الاشتغال، فتقول: "زيدًا أكرمته"، فهذا يُسمى "جواز نحوي". ولكن متى تستعمل الأسلوب الأول ومتى تستعمل الأسلوب الثاني؛ فهذا يعود إلى البلاغة، وقد ذكرنا بسرعة أن أسلوب الاشتغال فيه مبالغة لأن فيه تكريرًا.

ولابد أن ننبه إلى أن الاشتغال يكون على نوعين:

النوع الأول: اشتغال حقيقي: وهو أنَّ الفعل المشغول ينشغل بضمير الاسم المتقدِّم، كالمثال السابق "زيدًا أكرَمْتُهُ"، فالهاء الذي شغل الفعل وهو ضمير "زيد" الاسم المتقدم.

والاشتغال الحقيقي:

- إما أن يصل الفعل مباشرة إلى هذا الضمير فينصبه على أنه مفعول به.
- وإما أن يصل إليه بواسطة حرف جر، مثل: "زيدٌ مررتُ بِهِ"، فالهاء تعود إلى "زيد"

النوع الثاني: اشتغال سببي، كقولك: "زيدًا أكرمتُ أخاه" فالفعل المشغول ما نصبَ ضمير الاسم المتقدم، وإنما نصب كلمة "أخ"، وهذه الكلمة بينها وبين الاسم المتقدِّم سبب -أي: رابط وعلاقة-؛ فلهذا أضيف إلى ضمير يعود إلى الاسم المتقدم.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلظَّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَهُمۡ عَذَابًا أَلِيمَۢا﴾ [الإنسان:٣١]، فلو قال: "والظالمون" صارت مبتدأ والجملة بعدها خبر، فلما قال "الظالمين" نصب على الاشتغال، والضمير في قوله "لهم" فالفعل "أعد" وصل إلى ضمير المشغول عنه بحرف جر، فهذا من الاشتغال النسبي.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويترجح النصب في نحوِ "زيدًا اضْرِبْهُ" لِلطَّلَبِ، ونحوُ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] مُتَأَوَّلٌ، وفي نحوِ ﴿وَٱلۡأَنۡعَٰمَ كَأَنَّهُمۡ أَعۡجَازُ نَخۡلٍ﴾ [النحل:٥] للتناسب، ونحوِ ﴿أَبَشَرٗا مِّنَّا وَٰحِدٗا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾ [القمر:٢٤]، "وما زيدًا رأيتُه" لغلبة الفعل).

بعد أن عرفنا أن الحكم العام في الاشتغال هو جواز نصب المشغول عنه وجواز رفعه؛ بدأ ابن هشام الآن يذكر أن النصب يترجَّح في مواضع، وقد يجب في مواضع.

معنى أن النصب مترجِّح: أن الرفع جائز ولكن مرجوح.

ويكون النَّصب مترجِّحًا إذا وُجِدَ مُرجِّحٌ للنَّصب:

- كأن يكون الفعل المشغول طلبيًّا، وعرفنا المراد بالطلب، وهو الأمر، والنهي، والدعاء، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، والتمني والتَّرجي.

كأن تقول: "زيدًا أكرمه"، "زيدًا لا تُهنْه"، "زيدًا ألا تُكرمْهُ"؛ فحينئذٍ يجوز في الاسم المتقدِّم -المشغول عنه- الرفع والنصب، إلا أنَّ النصب أرجح.

قال ابن هشام: (ونحوُ ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨] مُتَأَوَّلٌ)؛ لأن "السارقُ والسارقةُ" جاء بالرفع، مع أن الفعل بعدهما "اقطعوا" طلب، فقال (متأوَّل)، فهذا الأسلوب أصلًا ليس من أسلوب الاشتغال، وإنما

التقدير: "مما يُتلَى عليكم حكمُ السارق والسارقة"، ثم بدأ من جديد فقال: "فاقطعوا أيدهما"؛ إذًا فقوله ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ﴾ [المائدة:٣٨] ليس مشغولًا عنه، وإنما جزء من جملة سابقة، تقديرها "مما يُتلَى عليكم" خبر مقدَّم "حكمُ السارق والسارقة" مبتدأ مؤخَّر.

- كون المشغول مسبوقًا بجملةٍ فعليَّةٍ، ومثل: له ابن هشام بقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا لَكُمْ﴾ [النحل:٥]، فالآية قبلها قال سبحانه: ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [النحل:٤]، فـ "خلق الإنسان" جملة فعليَّة، فالأفضل أن نجعل الجملة بعدها أيضًا فعليَّة لكي تكون متناسبة، جملة فعليَّة معطوفة على جملة فعلية، فقال ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ...﴾، أي: "وخلق الأنعام"، ولو رفعَ لجازَ.

- كون المشغول عنه بعدَ أداةٍ الغالب أن يليها فعل، لأن الأدوات في اللغة العربية أنواع، ففيه أداوت لا يليها غلا فعل، وفيه أدوات لا يليها غلا اسم، وفيه أدوات يليها الفعل والاسم؛ لكن الأكثر أن يليها الفعل أو الاسم.

فمن الأدوات التي يليها الاسم والفعل لكن الأغلب أن يليها الفعل: همزة الاستفهام و "ما" النافية.

فيجوز أن تقول: في همزة الاستفهام "أزيدٌ حضر؟" ويجوز أن تقول: "أحضرَ زيدٌ؟"؛ فهمزة الاستفهام يليها الاسم ويليها الفعل، ولكن الغالب أن يليها الفعل، وكل ما كان الكلام على الأغلب فهو أفضل.

فلو أتيتَ بأسلوب الاشتغال بعد همزة الاستفهام فقلنا: "أزيدًا أكرمتَهُ؟" فهنا وقع الاشتغال بعد الهمزة:

- فلكَ الرفع "أزيدٌ" ومعنى ذلك أنَّك جعلتَ الهمزة متلوة باسم، وهذا

الأقل فيها.

- ولو نصبتَ وقلت: "أزيدًا"، يعني "أأكرمتَ زيدًا" فجعلتَ الهمزة متلوة بفعل؛ فهذا هو الأغلب.

والأفضل أن تنصب على الاشتغال فتقول: "أزيدًا أكرمته".

ومثلها "ما" النافية، فيجوز أن تقول: "ما زيدٌ حضر"، و "ما حضرَ زيدٌ؛ إلا أنَّها كونها متلوة بالفعل أكثر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويجب في نحو: "إِنْ زيدًا لَقِيتَه فأكرِمْه" و "هَلَّا زيدًا أكرمته" لوجوبه).**

النصب يكون واجبًا في الاشتغال في مواضع:

إذا كان هناك موجبٌ للنصب، كأن يقع المشغول عنه بعدَ أداة لا يليها إلا فعل، مثل: أدوات الشرط، أدوات التحضيض، فهذه لا يليها اسم، فلو قلت: مثلًا في أدوات التحضيض: "هلا زيدًا أكرمته" فيجب أن تنصب "زيدًا"؛ لأنه منصوب بفعل محذوف، فتكون "هلا" حينئذٍ متلوةً بفعل، ولا ترفع.

وكذلك في الشرط، لو قلت: "إنْ زيدًا لقيته فأكرمه، إنْ زيدًا أكرمتَه فسأكرمه، أيضًا تنصب "زيدًا" لكي يكون التقدير "إنْ لقيتَ زيدًا"؛ فيكون الشرط متلوًا بفعل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويجب الرفعُ في نحو: "خرجْتُ فَإِذا زيدٌ يضربه عمرٌو" لامتناعه).**

المسألة الرابعة: في وجوب الرفع.

متى يكون الرفع بالاشتغال واجبًا؟

الجواب: إذا كان هناك موجبٌ يُوجب الرَّفع:

○ كأن يقع الاشتغال بعدَ أداة لا يليها إلا اسم، مثل: "إذا" الفجائية -وليست الظرفيَّة- فهذه لا يليها إلا اسم -يعني جملة اسمية- كأن تقول: "خرجتُ فإذا زيدٌ يُكرمه أبي"، ترفع "زيدٌ"، لكي تكون "إذا" الفجائية متلوة باسم.

○ أو وقع الاشتغال بعد أداة لها الصدارة، كأن تقول: "زيدٌ هل أكرمتَهُ"، فـ "زيدٌ" مبتدأ، و "هل" استفهام له الصدارة، و "أكرمتَهُ" فعل وفاعل ومفعول، وقد اشتغل بالهاء، فلا يجوز أن تقول: "زيدًا"، لأن معنى ذلك أنك نصبته بفعلٍ محذوفٍ، وهذا الفعل دلَّ عليه المذكور، والمذكور واقع بعد الاستفهام، والاستفهام له الصدارة، ومعنى كونه له الصدارة: أي حاجز، فالذي قبله لا يؤثر في الذي بعده، والذي بعده لا يؤثر في الذي قبله.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويستويانِ في نحوِ "زيدٌ قام أبوه" و "عمرٌو أكرمْتُه" للتكافؤ).

لو جاءت جملة فيها مرجِّح يُرجِّح النصب، فويها مرجِّح يُرجِّح الرفع؛ فنقول في الحكم حينئذٍ: إنَّ الرفع والنصب في الاشتغال سواء.

مثل: "زيدٌ قام أبوه وعمرو أكرمتُهُ"، فالاشتغال في "عمرو أكرمته" إن كان مسبوقًا بجملة اسمية فالأفضل أن نرفع، وإن كان مسبوقًا بفعليَّة فالأفضل أن ننصب، وهنا مسبوق بجملة "زيدٌ قامَ أبوه" فإذا نظرنا للجملة الكبرى "زيدٌ قام أبوه" فهي جملة اسمية، وغذا نظرنا للجملة الصغرى "قام أبوه" فهي جملة فعليَّة؛ فلهذا جاز في "عمرو أكرمتُه" الوجهان.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وليس منه ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ﴾ [القمر:٥٢] و "أَزَيْدٌ ذهبَ به").

قوله (وليس منه)، لكي لا يلتبس على الطالب كون هذين المثالين من

الاشتغال، والصواب أنهما ليسا من الاشتغال.

المثال الأول: الآية ﴿ وَكُلُّ شَيۡءٍ فَعَلُوهُ فِي ٱلزُّبُرِ ﴾ [القمر:٥٢]، المعنى يمنع، لأننا لو قلنا: إنَّه اشتغال، فمعنى ذلك أنَّ "كلُّ" مبتدأ و"فعلوه" خبر، فإذا نصبتَ "كلَّ"؛ كان النصب بالفعل المشغول؛ وليس المعنى ذلك، وإنما المعنى: أنَّ "فعلوه" نعتٌ لـ "كل"؛ يعني: كل شيءٍ فعلوه في الزبر، فـ "في الزبر" هو الخبر، وليس المعنى أنهم فعلوا في الزبر كل شيء! لأنَّ الزُّبر هو كتاب عند الله جَلَّوَعَلَا لا يستطيعون أن يفعلوا به شيئًا.

المثال الثاني: قولك: "أَزَيْدٌ ذُهِبَ به" الصناعة النحوية تمنع أن نقول إنه من الاشتغال، لأنه لو كان من الاشتغال ونصبناه وقلنا: "أزيدًا" فيكون الذي نصبه فعل محذوف دلَّ عليه المذكور، والمذكور هو "ذُهِبَ" وهو مبني للمجهول، والمبني للمجهول يرفع، فلو قدرنا بفعل لارتفع أيضًا.

وهذا نهاية الكلام على باب الاشتغال.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السادس عشر(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أرحبُ بكم وبالإخوة والأخوات المشاهدين والمشاهدات.

في الحلقة الماضية توقفنا عند باب الاشتغال، وسنبدأ في هذه الحلقة في باب التنازع، قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ في التنازع).

---

(١) https://www.youtube.com/watch?v=nFbI-o-C5PE&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=16

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فأهلًا وسهلًا بكم في الدرس السادس عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام -عليه رحمة الله-، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبثُّ من مدينة الرياض من الأكاديمية الإسلامية المفتوحة.

انتهينا من الكلام على باب الاشتغال، ونبدأ الآن بباب التنازع، وهذا الباب ذكر فيه ابن هشام مسألتين:

الأولى: حكم التنازع.

الثانية: تنبيه.

إلَّا أن ابن هشام لم يُعرِف التنازع، مع أن التنازع لا يُذكر في كتب المبتدئين أيضًا، فينبغي أن نعرِفَ المراد بالتنازع.

نقول: التنازع مشكلة نحويَّة حلَّها النحويُّون في هذا الباب.

ونبدأ من البداية لكي نعرف المشكلة:

لو قلت مثلًا: "جاءَ محمدٌ وعادَ" فليس هنا مشكلة؛ لأن "جاءَ" فعل ماضٍ، و "محمدٌ" فاعل، و "عادَ" فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مقدر يعود إلى "محمد".

ولو قلت: "محمدٌ جاءَ وعادَ" أيضًا لا مشكلة، ففاعل "جاءَ" مُستتر تقديره "هو"، وفاعل "عادَ" ضمير مستتر تقديره "هو"، ولا مشكلة.

المشكلة عندما يتقدَّم الفعلان "جاء، عادَ" ويتأخر الفاعل "محمد" فتقول: "جاءَ وعادَ محمدٌ"، فـ "محمدٌ" فاعل لأيهما؟

لا يُمكن أن نقول: إنه فاعل لهما؛ لأنَّ لكل فعل فاعله، فهل تجعله فاعلًا للأول أو للثاني؟

التنازع لا يختص بالفاعل، قد يأتي في غير الفاعل كالمفعول به والمفعول فيه والجار والمجرور، وغير ذلك، كأن تقول: "رأيتُ وأكرمتُ زيدًا"، كما سيأتي ذكر ذلك.

إذًا؛ التنازع: أن يتقدَّم عاملان فأكثر ويتأخر معمولٌ لهما، إما مرفوعٌ أو منصوبٌ، وكل واحد من العاملات المتقدمات يطلب هذا المعمول، أي: تنازعت عليه. وهذا هو المراد بالتنازع.

(قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يجوز في نحو: "ضربني، وضربْتُ زيدًا" إعمال الأول -واختاره الكوفيون- فيضمر في الثاني كل ما يحتاجه، أو الثاني -واختاره البصريون- فيُضمَر في الأول مرفوعُه فقط، نحو "جَفَوْني ولم أَجْفُ الأخِلاءَ").

حكم التنازع: يجوز أن تجعل المعمول المتأخر لأيٍّ من العاملات المتقدمات، وهذا متفق عليه.

إلا أنهم اختلفوا في المختار:

الكوفيون قالوا: إن الأفضل والمختار أن نجعله للعامل الأول لتقدُّمه.

البصريون قالوا: نجعله للعامل الثاني -أو الأقرب.

والتنازع له أحوال كثيرة، منها:

- أن يتقدم فعلان ويتأخر فاعل: مثل: "جاء وجلسَ زيدٌ"؛ فنقول:

- "زيدٌ" فاعل لـ "جاء"، وأمَّا "جلس" ففاعله مستتر يعود إلى "زيد" المتأخر، وهذا من المواضع القليلة التي يعود فيها الضمير إلى متأخر.

- أو نجعل "زيدٌ" فاعل لـ "جلسَ" وفاعل الفعل "جاء" مستتر يعود إلى "زيد".

– وقد يكون المتأخر المفعول به، كـ "رأيتُ وأكرمتُ زيدًا"، وفيها الخلاف نفسه:

- إما أن نجعل "زيدًا" مفعولًا لـ "رأيتُ" ونقدر المفعول في "أكرمتُ".
- أو نجعله مفعولًا لـ "أكرمتُ"، ونقدر المفعول في "رأيتُ".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف:٩٦]، فهل المعنى: آتوني قطرًا؟ أم: أُفرِغ قطرًا؟ فكلا العاملين "آتوني، أُفرغ" تنازعا "قطرًا".

○ وقد يكون المتأخر ظرف مكان أو زمان، مثل: "سافرتُ وصمتُ يوم الخميس".

○ وقد يكون المتأخر جار ومجرور، ومن ذلك ما جاء في الحديث «**كما صليتَ وباركتَ وترحَّمتَ على إبراهيم**»، فـ "على إبراهيم" جار ومجرور تنازعته "صلَّيتَ، باركتَ، ترحمتَ"، أي صليتَ على إبراهيم، أو: باركتَ على إبراهيم، ترحَّمتَ على إبراهيم.

○ وقد يكون أكثر من معمول، كمفعول به، وظرف زمان، مثل "استعرتُ وقرأتُ كتابًا يوم الخميس".

ومن ذلك الحديث «**تسبِّحون وتحمِّدون وتكبرون دبرَ كلِّ صلاة ثلاثًا وثلاثين**»:

فـ "تسبِّحون وتحمِّدون وتكبرون" هذه ثلاث عاملات.

و "دبرَ كلِّ صلاة" ظرف زمان.

و "ثلاثًا وثلاثين" مفعول مطلق.

فظرف الزمان والمفعول المطلق تنازعته هذه العوامل الثلاثة، يعني: تسبحون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين، وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين.

- وقد يكون المعمول المتأخر يطلبه كل عاملٍ لوجه يختلف عن العامل الآخر، فعامل يطلبه فاعلًا، والعامل الآخر يطلبه مفعولًا به، مثل: "أكرمتُ وأكرمني زيد":

فـ "أكرمتُ" يطلبُ "زيدًا" مفعولًا به، فتقول: "أكرمتُ زيدًا".

و "أكرمني" يطلب "زيد" فاعلًا، فتقول: "أكرمني زيدٌ".

فإذا جعلتَ "زيد" للأول فتنصب "أكرمتُ وأكرمني زيدًا". وإن جعلته للثاني ترفع فتقول "أكرمتُ وأكرمني زيدٌ".

أو العكس: "أكرمني وأكرمتُ زيدًا"، فالأول يطلبه فاعلًا، والثاني يطلبه مفعولًا به.

والخلاف بينهم في المختار، يعني: المقدَّم والأفضل، والراجح في هذه المسألة هو اختيار البصريين بأن أغلب الغالبية الساحقة من المسموع إنما جاءت على اختيار البصريين، والذي جعل اختيار الكوفيين من النادر، فلهذا نسبة هذا القول غلى الكوفيين فيه نظر، ولا أظنهم سيختارون قولًا لم يأتِ عليه إلَّا النَّادر، ويتركون المختار الآخر، بل ربما أنهم أجازوا الوجهين بناءً على هذه الشواهد.

ومن ذلك قول الشاعر

جَفَوني، ولم أجفُ الأخِلاءَ، إنَّني لِغَيْرِ جَميلِ مِنْ خليليَ مُهْمِلُ

المتنازع عليه: "الأخلاءَ"، فتنازعه "جفوني"، يعني: جفوني الأخلاءُ، فيطلبه فاعلًا.

ولو أن الفعل المتقدم هو الذي عمل في "الأخلاء" لكان ينبغي أن يقول الشاعر "جفاني الأخلاءُ" فيوحِّد الفعل؛ لأن الفعل يوحَّد مع الفاعل.

والفعل الثاني "ولمْ أجفُ"، وهو يطلب "الأخلاءَ" مفعولًا به، والفاعل ضمير تقديره "أنا".

والشاعر هنا أعمل الثاني فنصب "الأخلاءَ"، فلما أعمل الثاني عادَ إلى المعمول الأول الذي لم يُعمله في الأخلاء فأعطاه حقه وجعل فاعله ضميرًا، وهو واو الجماعة في "جفوني". وهذا على قول البصريين.

شيخنا -أحسن الله إليك: هل ينبني على هذا تغيُّر في المعنى؟.

لا، المعنى واحد، وإنما الكلام في الترتيب اللفظي.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وليس منه "كَفَانِي -ولَمْ أطلب- قليلٌ من المال" لفساد المعنى).

أردا رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يُنبه إلى أن مثل هذا الأسلوب قد يشتبه بالتَّنازع، لكنه في الحقيقة ليس من التنازع، لأنَّنا لو جعلناه من التنازع لفسد المعنى.

وهذا البيت لـ امرئ القيس عندما ذهب ليطلب ملك آبائه، فيقول: أنا لم أطلب أمرًا عظيمًا وملكًا كبيرًا...؛ وقال فيما قال:

ولو كنتُ ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني ولم أطلب قليلٌ من المالِ

فلو جعلنا ذلك من التنازع لقلنا: "قليلٌ من المال" يجوز أن يكون فاعلَ "كفاني"، ويجوز أن يكون مفعولًا لـ "أطلبُ"، ولكن هذا المعنى غير صحيح، فهو

لا يقول: لم أطلبُ قليلًا من المال! وإنما يقول: لوْ أنِّي كنتُ أيَّ عيشةٍ؛ كفاني قليلٌ من المال؛ ولم أطلب المُلكَ الذي سافرتُ من أجله إلى الروم وفعلتُ وفعلتُ...؛ ففي الحقيقة أن مفعول "أطلبُ" محذوف"، والمعنى: ولم أطلبُ الملكَ.

إذًا؛ هذا المثال ليس من باب التنازع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ: المفعولُ منصوب. وهو خمسة).

بعد أن انتهى ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ من الكلام على الجملة الفعلية بصورها وما يلحق بها من الاشتغال والتنازع؛ بدأ بالكلام على المفاعيل الخمسة.

قوله (المفاعيل خمسة)، يعني أنها خمسة، وهي:

- المفعول به.
- المفعول في ظرف الزمان والمكان.
- المفعول له -يعني من أجله، أو: لأجله.
- المفعول معه.
- المفعول المطلق.

حكم المفاعيل الخمسة: النصب، لقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المفعول منصوب)، يعني: جنس المفاعيل حكمها النصب، يعني إذا كانت معربة فهي مفعول منصوب، وإذا كانت مبنية فهي مفعول في محل نصب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (المفعول به، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل كـ "ضربت زيدًا").

المفعول الأول هو: المفعول به.

ولم يُضِف ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ما قيل في شرح المبتدئين شيئًا، إلا أنه مما

يدخل في المفعول به في الحقيقة أشياء، وهي:

- المنادى: لأنَّك إذا قلتَ "يا محمدُ" يعني: أدعو محمدًا.
- التَّرخيم.
- الاستغاثة.
- الندبة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنه المُنادَى)**.

قوله: **(ومنه)**، يعني من المفعول به.

وذكر ابن هشام في المنادى ستَّ مسائل:

- إعراب المنادى.
- نداء المضاف إلى ياء المتكلم.
- نداء الأم والأب.
- نداء المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم.
- حكم توابع المنادى.
- حكم "يا زيدُ زيدَ الْيَعْمَلاتُ".
- لواحق النداء، وهي: الترخيم، والتعريف، والنُّدبة.

إلَّا أن ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يُعرِّف المنادى.

وقلنا في تعريف المنادى: هو الاسم الواقع بعد أداة النداء كقولك: "يا اللهُ، يا زيدُ".

وكونه مفعولًا به لأن التقدير في "يا محمد": أدعو محمدًا.

فلهذا فإن المنادى -على جميع أعاريبه التي ستأتي- حكمه النصب:

- فإن كان معربًا يُنصَب، نحو: "يا عبدَ الله" بمعنى: أدعو عبدَ اللهِ.
- وإن كان مبنيًّا مثل: "يا محمدُ" فهو مبني في اللفظ، ولكنه في محل نصب.

وبذلك نعرف أركان النداء:

الأول: حرف النداء.

الثاني: المنادَى.

أمَّا أحرف النداء فقد ذُكرت في شرح المبتدئين، وأشهرها:

يا: يا محمد.

الهمزة: أمحمدُ.

أيا: أيا محمدُ.

أي: أي محمدُ.

هيا: هيا محمدُ.

وبعضها لها استعمال أكثر من بعض.

والكلام الآن سيدور على المنادى.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وإنما يُنْصَب مضافًا كـ "يا عبدَ الله"، أو شبيهًا بالمضاف كـ "يا حسنًا وجهه" و "يا طالعًا جبلًا" و "يا رفيقًا بالعباد"، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ كقول الأعمى: "يا رجلًا خذ بيدي". والمفردُ المعرفةُ يُبْنَى على ما يُرْفَعُ به، كـ "يا زيدُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ" و "يا رجلُ" لِمُعَيَّنٍ).**

❁ إعراب المنادى:

في الحقيقة ليس فيه زيادة كبيرة على ما ذكر في شرح المبتدئين، وإن أردنا أن نُجمل الكلام على إعرابه فهو على نوعين، وإن أردنا أن نفصل فهو على خمسة أنواع، وهذه الأنواع الخمسة في الحقيقة تعود إلى هذين النوعين.

فالمنادى على نوعين:

النوع الأول: كلمة واحدة والمراد به معيَّن: مثل: "يا محمدُ، يا محمدانِ، يا محمدونَ" فحينئذٍ يُبنى على ما يُرفع به، فالمنادى في "يا محمدُ" مبني على الضم، وفي "يا محمدانِ" مبني على الألف، وفي "يا محمدون" مبني على الواو.

وكذلك لو كنتَ تُكلِّمُ رجلًا معيَّنًا، كأن تقول: "يا رجلُ اتَّقِ الله، يا طالبُ دع القلم"؛ لأنَّك تُنادي كلمة واحدة وتريدُ بها معيَّنًا.

إذًا؛ يدخل في هذا النوع:

- المعرفة المفردة، كما قال: "يا زيدُ، يا اللهُ، يا رحمنُ، يا إبراهيمُ، يا مريمُ، يا نوحُ".
- النكرة المقصودة، وهي معرفة لأنها مقصودة، مثل: "يا رجلُ اتق الله، يا طالبُ دع القلم".

النوع الثاني: ما سوى ذلك، فإما أن يكون المنادى:

- أكثر من كلمة، مثل: "يا عبدَ الله، يا رحيمًا بالعبادِ".
- غير معيَّن، كأن تنادي أي طالب في القاعة وتقول: "يا طالبًا اجتهد" أو يقول الخطيب: "يا غافلًا اذكر الله".

حكمه: النصب. وعندما نقول: "النصب" أي: أنه باقٍ على إعرابه ويُنصب بعلامة الإعراب.

وعلى ذلك يدخل في هذا القسم:

- المركب الإضافي: مثل: "يا عبدَ الله، يا حارسَ المدرسةِ، يا غمامَ المسجدِ".
- الشبيه بالمضاف، وهو المركب الذي ليس بمركب إضافي، يعني: أكثر من كلمة بينهما علاقة، لكن على غير سبيل الإضافة، كأن تقول: "يا جميلًا وجهه، يا قبيحًا فعله، يا ثلاثةً وثلاثين رجلًا تعالوا، يا رحيمًا بالعباد، يا عالمًا بحالي".
- النكرة غير المقصودة، كما ذكرنا من قول الخطيب: "يا غافلًا اذكر الله"، أو "يا حاجًّا احفظ حجَّك".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فصلٌ: وتقول: "يا غلامُ" بالثلاث وبالياء فتحًا وإسكانًا وبالألف).**

في هذه المسألة تكلم ابن هشام على الاسم المضاف إلى ياء المتكلم، كقولك "أخي، صديقي، كتابي، وطني"، ففيه ستة أوجه:

الوجه الأول: تقول: "يا صديقي تعال" تثبت الياء ساكنة.

الوجه الثاني: تقول: "يا صديقيَ تعال" تثبت الياء مفتوحة، كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ﴾ [الزمر:٥٣].

الوجه الثالث: تقول: "يا صديقِ تعالَ" تحذف الياء وتبقي الكسرة قبلها، كما قال تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر:١٦].

الوجه الرابع: أن تقول: "يا صديقا تعال" تبقي الياء وتقلبها إلى ألف، وهذا أكثر ما يكون في أسماء الأجناس، ولا يكون في المعارف، كقوله تعالى: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦]، وقوله: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ

يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، وقولك: "يا عجبا منك!".

الوجه الخامس: أن تقول: "يا صديقُ تعالَ" تحذف ياء المتكلم وتضمَّ ما قبلها، كما قال تعالى: ﴿قَلَ رَبِّ ٱحۡكُم بِٱلۡحَقِّۗ﴾ [الأنبياء:١١٢] على قراءة.

الوجه السادس: أن تقول: "يا صديقَ تعالَ" حذفت الألف وأبقيت الفتحة قبلها.

وهذا معنى قول ابن هشام: **("يا غلام" بالثلاث"، يعني: "يا غلامُ، يا غلامَ، يا غلامِ".**

وقوله **(بالياء فتحًا)**، أي: "يا غلاميَ".

وقوله **(إسكانًا)**، أي: "يا غلامي".

وقوله **(بالألف)**، أي: يا غلام.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(و: "يا أَبَتِ، ويا أُمَّتِ" بِفَتْحٍ وكَسْرٍ. وإِلحاقُ الألف أو الياء للأولينِ قبيحٌ).**

هذه المسألة في نداء الأب والأم، وإنما خصَّها لكثرة ندائهما، والقاعدة في اللغة العربية: أنَّ الشيء إذا كثُرَ التَّصرُّف فيه، فالأب والأم عند ندائهما فيهما عشرة أوجه:

الستة السابقة:

الأول: "يا أبي أحبك".

الثاني: "يا أبيَ أحبك".

إلى آخر هذه الأوجه.

الوجه السابع: أن تقول: "يا أبتِ أحبك، يا أمَّتِ أحبكِ"، تحذف الياء وتعوض عنها بتاء التأنيث المكسورة.

الوجه الثامن: أن تقول "يا أبتَ أحبكَ، يا أمَّتَ أحبكِ" أن تحذف الياء وتعوض عنها بتاء التأنيث المفتوحة.

وعلى ذلك جاء قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَـٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ﴾ [مريم:٤٢]، قرأ الجمهور بالكسر، وقرأ ابن عامر بالفتح ﴿يَـٰٓأَبَتِ﴾ [يوسف:٤].

الوجه التاسع: أن تقول: "يا أبتي"، فتثبت تاء التأنيث والياء.

الوجه العاشر: أن تقول: "يا أبتا" فتثبت تاء التأنيث والألف.

قال ابن هشام: (وإِلحاقُ الألف أو الياء للأولينِ قبيحٌ)، لأن فيه الجمع بين العوض والمعوض عنه، فتاء التأنيث إنما هي عوض عن الياء المحذوفة، والألف أصلها الياء ثم انقلبت إلى الألف.

وموضع القبح في هذين الوجهين الآخرين "يا أبتي، يا أبتا" إنما هو في الكلام، أما في الشِّعر فقد وردَ ذلك في كلام العرب، كقول الشاعر:

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَناكا ... يا أَبَتا عَلَّكَ أَوْ عَساكا

وقال الآخر:

يا أبتي فلا رِمْتَ مِنْ عِنْدِنا ... فَإِنّا بِخَيْرٍ إذَا لَمْ تَرِمْ

وقال الآخر:

يا أبَتِي لا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا ... لَنا أمَلٌ في العَيْشِ ما دُمْتَ عائِشا

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويا ابن أُمِّ، ويا ابنَ عمِّ" بِفَتْحٍ وكَسْرٍ. وإِلحاقُ الألف أو الياء للأولينِ قبيحٌ، وللآخَرَيْنِ ضعيفٌ).

هذه المسألة في نداء المضاف إلى المضافِ إلى ياء المتكلم.

المسألة السابقة كانت في نداء الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مثل: "يا صديقي"، أما المسألة الآتية فهي أن تقول: "يا صديقَ صديقي، يا ابنَ أخي" تنادي مضافًا إلى مضافٍ إلى ياء المتكلم.

حكم نداء المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم: فيه وجهان فقط، فيجب أن تثبت الياء مفتوحة أو ساكنة، فتقول: "يا ابن أخي تعال، يا ابن أخيَ تعال"، وليس فيه بقية الأوجه.

إلا في قولك: "يا ابن أم، يا ابن عم"، وفي حكمها "يا ابنة أم، يا ابنة عم"، لكثرة استعمالهما عند العرب، وفيها أربعة أوجه:

الوجه الأول: تقول: "يا ابن أمِّ تعال، يا ابن عمِّ تعال"، بحذف الياء، وكسر ما قبلها.

الوجه الثاني: "يا ابنَ أمَّ تعالَ، يا ابن عمَّ تعال"، بقلب الياء ألفًا وفتح ما قبلها، ثم حذف الألف.

قال تعالى: ﴿قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِي﴾ [الأعراف:١٥٠]، وقال: ﴿قَالَ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي﴾ [طه: ٩٤]، وفيه قراءة أخرى ﴿يَبْنَؤُمِّ وَٱلْأَرْضِ﴾ [طه:٩٤].

الوجه الثالث: تقول: "يا ابن أمي تعال، يا ابن عمي تعال" بإثبات الياء.

الوجه الرابع: تقول: "يا ابن أُمَّا تعال، يا ابن عمَّا تعال"، بإثبات الياء وقلبها ألفًا.

قال ابن هشام: إنَّ هذا الوجهان ضعيفان.

ونقول: هذا ضعيف في الكلام، أما في الشعر فقد ورَدَ، كقول الشاعر:

يَـا ابْـنَ أُمِّـي، وَيَـا شُـقَيِّقَ نَفْسِـي أَنْـتَ خَلَّفْتَنِـي لِـدَهْرٍ شَـدِيدِ

وقول الآخر:

يَـا ابْنَـةَ عَمَّـا لا تَلُـومِي واهجعـي فلـيسَ يخلُـو منـكِ يومًـا مَضْـجَعِي

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصلٌ: ويجري ما أُفرِد أو أُضِيف مقرونًا بـ "أل" مِنْ نعتِ المبنيِّ وتأكيدِه وبيانِه ونَسَقِه المقرونِ بـ "أل" على لفظه أو محله، وما أضيف مجردًا على محله، ونَعْتُ "أيٍّ" على لفظه، والبدلُ والنَسَقُ المُجَرَّدُ كالمنادى المستقلِّ مطلقًا).

هذه المسألة في حكم تابع المنادى المبني، فلو قلتَ "يا محمدُ" ثم أتبعتَ "محمد" بشيء من التوابع:

- إما بنعتٍ: فتقول: "يا محمدُ الكريم".
- أو بعطف: فتقول: "يا محمدُ وزيدُ".
- أو بالتأكيد: فتقول: "يا محمدُ ونفسه".
- أو بالبدل: فتقول: "يا محمد أخي".

فحكم التابع حينئذٍ:

- المنادى المنصوب: ليس في توابعه إلا أن تكون تابعةً له على النَّصب، فتقول: "يا عبدَ اللهِ الكريمَ، يا عبدَ اللهِ نفسَهُ"؛ لأن المنادى حكمه الإعرابي النصب لفظًا ومحلًّا، فما بُني على شيءٍ آخر فخالف لفظه المحل؛ فليس له إلا النصب، فإن أتبعتَ اللفظَ نصبتَ، وإن أتبعتَ المحلَّ نصبتَ.

- أمَّا التابع المبني: وهو الذي خالف لفظه محله، فمحله النصب، ولفظه الضم، كقولك: "يا محمدُ" لفظه الضم ومحله النصب، فلهذا في تابعه تفصيل

ذكره ابن هشام.

- أمَّا تابع "أيٍّ" فليس فيه إلا أن يتبع اللفظ في الضم، فتقول: "يا أيُّها الرجلُ، يا أيَّتُها المرأةُ، يا أيُّها الناسُ".

- أما البدل والمنسوق المجرد:

فالبدل: فقد عرفناه من قبل.

وأما المنسوق المجرد: فهو عطف النسق الذي ليس فيه "أل".

قال ابن هشام: (والبدلُ والنَسَقُ المُجَرَّدُ كالمنادى المستقلِّ مطلقًا))، يعني: تعاملهما كأنهما منادًى حقيقي دخل عليه حرف النداء.

فإذا قلت: "يا محمدُ وزيد" فـ "زيد" هذا منسوق وليس فيه "أل"، فتقول: "يا محمدُ وزيدُ" فكأنك قلت: "يا محمدُ ويا زيدُ"، فتعامله معاملة المنادى المستقل.

- وأما بقية التوابع: النعت، التوكيد، عطف البيان، والمنسوق بـ "أل"؛ فإن كانت هذه تركيبًا إضافيًّا مجردًا من "أل" فحكمه على المحل.

كما لو قلت: "يا محمدُ" ثم نعتَّهُ بمركب إضافي، فقلت: "يا محمدُ صاحبَ زيدٍ" أو "يا محمدُ نفسَهُ"؛ فهذا ليس فيه إلا النصب مراعاة للمحل.

وما سوى المضاف المجرد يجوز أن تراعي المحل واللفظ، وهذا هو الأكثر، فقولك: "يا محمدُ الكريم" فـ "الكريم" هذا نعت، وليس مركبًا إضافيًّا؛ فلك أن تراعي المحل تقول: "يا محمدُ الكريمَ"، ولك أن تراعي اللفظ فتقول: "يا محمدُ الكريمُ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولك في نحو "يا زيدُ زيدَ الْيَعْمَلاتُ" فتحُها أو ضمُّ الأول).

هذا أسلوب عند العرب وهو "يا زيدُ زيدَ الْيَعْمَلاتُ"، أي: تُكرر المنادى،

ويكون في الثاني زيادة، كأن تقول "يا محمدث محمدَ الخير، يا طالبُ طالبَ العلم، يا سعدُ سعدَ الأوسِ".

وقول "يا زيدُ زيدَ الْيَعْمَلاتُ"، فـ "الْيَعْمَلاتُ" جمع "يعملة" وهي الناقة القويَّة.

ففي هذا الأسلوب لك وجهان:

الأول: أن تبقى على الأصل، فتقول "يا زيدُ زيدَ الْيَعْمَلاتُ"، فـ "يا زيدُ" منادى من النوع الأول مبني على الضم، و"زيدَ الْيَعْمَلاتُ" مركب إضافي منصوب، إما أنه بدل أو عطف بيان، أو أنه مفعول به، ويكون المعنى: أعني زيد اليعملات.

الثاني: أن تفتح الأول تخفيفًا، فتقول "يا زيدَ زيدَ" لكي يتَّفقا، وهذا من باب التخفيف.

فتقول: "يا طالبُ طالبَ العلم، يا طالبَ طالبَ العلم"، "يا سعدُ سعدَ الأوس، يا سعدَ سعدَ الأوس". وهذا كثير في كلام العرب.

والبيت المذكور هو لعبد الله بن رواحة في زيد بن الأرقم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وله قصَّة يُمكن أن تراجع، فيقول:

يَـا زَيْـدُ زَيْـدَ الْـيَعْمَلاَتِ الـذُّبَّلِ   تَطَـاوَلَ اللَّيْـلُ عَلَيْـكَ فَـانْزِلِ

وكذلك قول الهاتف الذي سمعه المكي عندما أراد النبي ﷺ أن يذهب إلى المدينة، فقال:

فَـإِنْ يُسْـلِمِ السَّـعْدَانِ يُصْـبِحْ مُحَمَّـدٌ   بِمَكَّـةَ لَا يَخْشَـى خِـلَافَ مُخَـالِفِ
أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ كُنْ أَنْـتَ نَاصِـرًا   وَيَا سَعْدُ سَعْدُ الْخَـزْرَجِيِّينَ الْغَطَارِفِ
أَجِيبَـا إِلَـى دَاعِـي الْهُـدَى وَتَمَنَّيَـا   عَلَـى اللهِ فِـي الْفِـرْدَوْسِ مُنْيَـةَ عَـارِفِ

وكقول جرير:

يَـــاتَيْمُ تَــيْمَ عَـــدِيٍّ لا أَبَـــا لَكُــمُ لا يُلْقِيَــنَّكُمْ فى سَــوْأَةٍ عُمَــرُ

هذا شاعر كان يُهاجي جرير ويقول: انتبهوا إذا ما كففتموه عنه سأهجوكم جميعًا؛ فلا يُلقينَّكم عمر في سوأة.

ثم ذكر بعد ذلك ابن هشام لواحق النداء، وهي: التَّرخيم، والاستغاثة، ولنُّدبة، وسيذكرها واحدًا واحدًا، وبدأ بالتَّرخيم.

ذكر ابن هشام في الترخيم مسائل:

- حكم الترخيم.
- تعريف الترخيم.
- شروط الترخيم.
- اللغتين اللتين في الترخيم.
- ما يُحذف من أجل الترخيم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصلٌ: ويجوز تَرْخِيمُ المنادى المعرفةِ).

حكم الترخيم: جائز.

والترخيم لا يكون إلا في المنادى المعرفة، أي: ما يكون في غير النداء كالمبتدأ والخبر والمفعول به.

والترخيم: هو حذف الحرف الأخير، كما لو قلت: في "جعفر - جعف"، فلو كان فاعلًا كـ "جاء جعفرٌ" ما تقول: "جاء جعف"! إلا في النداء فتقول: "يا جعفرُ - يا جعف".

ويكون الترخيم في المعرفة ولا يكون في النكرة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهو حذفُ آخره تخفيفًا).

قوله: (آخره) الهاء تعود إلى المنادى المعرفة، فكأنه قال في التعريف: حذفُ آخر المنادَى المعرفة تخفيفًا.

وقوله: (حذف)، يعني أن الترخيم أن تحذف من آخر المنادَى حرفًا أو أكثر.

وقوله: (آخر) يُبيِّن مكان الحذف، فلا يكون الحذف في أول المنادى أو حشوه، بل يكون في آخره.

وقوله: (المنادَى المعرفة)، يعني أنَّ الترخيم لا يكون في غير النداء.

قوله: (تخفيفًا)، هذا بيان لسببه، فالترخيم يكون لأغراض ولفوائد كثيرة، من أهمها: التخفيف، وقد يكون هناك أغراض أخرى كالتَّحبُّب، مثل أن تقول لزوجتك أو لبنتك من باب التَّحبُّب: "يا عائش، يا فاطم".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف:٧٧]، قرأها ابن مسعود في قراءة شاذة ﴿ونادوا يامال ليقض علينا ربك﴾، فقالوا: إن الترخيم هنا دلالة على الضعف، حتى أنهم ما يستطيعون أن يُكملوا الاسم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فذو التاء مطلقًا كـ "يا طلحُ" و "يا ثُبُ". وغيره بشرط ضَمِّه، وعَلَمِيَّتِه، ومجاوزته ثلاثةَ أحرفٍ كـ "يا جعفُ").

والمُرخَّم نوعان:

- إما أن يكون مختومًا بتاء التأنيث: فيُرخَّم بحذف تاء التأنيث مطلقًا، كقول الشاعر:

أفاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ وإِنْ كُنْتِ قَدْ أَزْمَعْتِ صَرْمِي فَأَجْمِلِي

أي: يا فاطمة.

وكذلك في قولك: "يا فاطم، يا عائش"، حتى في النكرة المقصودة، فلو ناديتَ جاريةً معيَّنة تعلب، فتقول: "يا جاريَ تعالي".

فإن قيل: يلتبس المذكر بالمؤنث؟

نقول: لابدَّ أن يكون فيه دليل.

- أو غير مختوم بتاء التأنيث: يُرخَّم بثلاثة شروط، كأن تقول: "يا جعفر - يا جعف"، "يا سعاد - يا سعا"، "يا مالك - يا مال".

الشرط الأول: بناؤه على الضم: يعني أنه لا يقع إلا في النوع الأول من المنادى المبني على الضم، ولا يقع في المنصوب، فلا تقل: "يا عبدَ اللهِ، يا كريمًا خلقه"؛ فهذا ليس فيه ترخيم.

الشرط الثاني: علَمِيَّته، وهذا يُخرِجِ النَّكرة المقصودة.

الشرط الثالث: أن يكون أكثر من ثلاثة أحرف، وهذا يُخرج العلَم الثلاثي، مثل: "زيد، هند"، فلا يكون فيه ترخيم، أمَّا "جعفر، منصور، سعاد، مالك، ناصر، صالح، فهذه يُمكن أن ترخم بحذف آخرها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(كـ "يا جعفُ" ضمًا وفتحًا)**.

هذا إشارة إلى اللغتين في الترخيم، فعندما ترخِّم بحذف آخر المنادَى لك لغتان للعرب:

اللغة الأولى: وتُسمَّى "لغة من لا ينتظر".

اللغة الثانية: يسمونها "لغة من ينتظر".

فلو أنَّك تُنادي "جعفرُ" ولم ترخم؛ تقول "يا جعفَرُ"، فالراء المضمومة هي نهاية الاسم، فإذا رخَّمتَ فإنَّه تحذف الراء، فتكون الفاء هي آخر حرف، فلك

حينئذٍ:

١- أن تقول: "يا جعفَ" وهذه لغة مَن ينتظر، لأنَّ الذي يسمعكَ ما يعلم أنَّك رخَّمتَ أو ستأتي ببقيَّة الاسم حتى تنتقل لكلمة ثانية.

٢- أو تقول: "يا جعفُ" فهذه لغة من لا ينتظر، لأنه علم أنَّك رخَّمت فلا ينتظر.

ويستويان في نحو "يا سُعا"؛ فالأصل "يا سعادُ" فإذا حذفتَ الدال؛ فحينئذٍ صارَ قبلها حرف مد، ما تظهر عليه الحركة، فتستوي اللغتان.

وكذلك في "منصور" إذا رخَّمتَ فإنك تحذف الراء وحرف المد، فالصاد مضمومة سواء على اللغة الأولى أو على اللغة الثانية "يا منصُ".

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويُحذَف من نحو "سليمانَ، ومنصورٍ، ومسكينٍ" حرفانِ)**.

مسألة: ما يُحذف من المرخَّم.

عرفنا أن الترخيم لا يكون إلا في المنادى المعرفة، فقوله: "سلمان" لا يريد به الوصف من السلامة، وإنما يُريد علمًا، وكذلك في "منصور" لا يعني المفعول من "ناصر"، وإنما يريد إنسانًا اسمه "منصور"، وكذلك في "مسكين" لا يعني به الفقير، وإنما يعني إنسانًا اسمه "مسكين"؛ لأن المرخَّم لابد أن يكون علمًا.

والمرخَّم عندما تُرخِّمه:

- إمَّا أن تحذف منه حرفًا واحدًا في الأخير، وهذا هو الأصل.
- وإما أن تحذف منه حرفين: وهذا إذا كان الاسم ما قبل آخره حرف مد مسبوق بثلاثة أحرف فأكثر.

مثل: "سلمان" فقبل آخره ألف، والألف قبلها ثلاثة أحرف، فلك أن تقول: "يا سلمَ تعال، يا سلمُ تعال".

ومثل: "يا منصور" إذا رخَّمتَ فإنَّك تحذف الراء والواو، فتقول "يا منصُ تعال".

ومثل: "يا مسكين" إذا رخَّمتَ فإنَّك تقول: "يا مسكُ تعال، يا مسكِ تعال" على اللغتين.

قال الشاعر:

يَــا مَــرْوَ إن مَطِيَّتِــي محبوســةٌ ... تَرْجُــو الحِبــاءَ ورَبُّهــا لــم يَيــأَسِ

يعني: يا مروان.

وقال الآخر:

قِفِــي فــانْظُرِي يــا أسـمُ هـلْ تَعرِفِينَـهُ ... أَهَـذَا المُغِيـرِيُّ الَّـذِي كـانَ يُـذكَرُ؟!

يعني: يا أسماءُ. فإذا رخَّم على لغة من ينتظر لقال: "يا أسمَ"، أما على لغة من لا ينتظر "يا أسمُ".

وقد يكون الترخيم بحذف كلمة كاملة، وذلك في المركب المزجي، كـ "معديكرب" فتقول: "يا معدِ تعال"، وفي "حضرموت" تقول: "يا حضرَ ما أجملكِ".

فهذا ما يتعلق بالترخيم.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (فصلٌ: ويقول المستغيثُ: "يَا لَـله للمسلمينَ" بفتح لام المستغَاث به، إلا في لام المعطوفِ الذي يتكرر معه يا، ونحوُ "يا زيدُ لعمرٍو" و "يا قومِ للعجبِ العجيبِ").

ذكر ابن هشام في هذا الباب مسألتين:

الأولى: أركان الاستغاثة.

الثانية: أساليب الاستغاثة.

والاستغاثة: أن تُنادي مَن يساعدك في أمر أو يدفعك عنك شرًّا، والاستغاثة النَّحويَّة خلاف الاستغاثة الشَّرعيَّة.

أركان الاستغاثة:

- حرف الاستغاثة.
- المستغاث به.
- المستغاث له.

يعني: عندك مظلوم، وتريد أن تنادي زيدًا -أي: تستغيث بزيد- لكي ينصر هذا المظلوم؛ فنأتي بأسلوب الاستغاثة على النحو التالي:

١- تأتي بحرف الاستغاثة: يـا.

٢- تأتي بالمستغاث به "زيد" وتجره بلام مفتوحة، وليست مكسورة، فهي لام جرٍّ ولكنها مفتوحة، فتقول: "يـا لَزيدٍ".

٣- تأتي بالمستغاث له وتجره بلام مكسورة، فتقول: "يـا لَزيدٍ لِلمظلومِ".

مثال: تريد أن تستغيب بالله للمسلمين:

١- تأتي بحرف الاستغاثة: يـا.

٢- المستغاث به تجره بلام مفتوحة: يـا لَله.

٣- المستغاث به تجره بلام مكسورة: "يا لَلهِ لِلمسلمين"، كما قال عمر

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عندما طعن.

❋ أساليب الاستغاثة:

الأسلوب الأول -وهو الأكثر: وهو ما شرحناه قبل قليل، مثل: "يا لَمحمدٍ لِمظلومٍ، يا لَله لِلمسلمينَ".

الأسلوب الثاني: أن تأتي بالمستغاث به مختومًا بألف زائدة، فتقول: "يا زيدًا لِمحمدٍ، ويا محمدًا لِلمظلومِ".

ومن ذلك قول الشاعر:

يَــا يَزِيْــدًا لآمِــلِ نَيْــلَ عِــزٍ ... وَغِنَــى بَعْــدَ فَاقَــةٍ وَهَــوَانِ

الأسلوب الثالث: أن تأتي بالمستغاث على هيئة المنادى -كما درسنا قبل قليل- فتقول: "يا محمدُ لِلمظلومِ".

كما قال الشاعر:

أَلا يــا قَــوْمِ لِلعَجَــبِ الْعَجِيــبِ ... ولِلْغَفَــلاتِ تَعْــرِضُ لِلأَرِيــبِ

والأصل: "يا قومي"، فالمنادى مضاف إلى ياء المتكلم، ففيها أوجه، ومن هذه الأوجه: حذف الياء وإثبات الكسرة

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: (والنادب: "وا زيدَا، وا أميرَ المؤمنينَا، وا رأسَا").

ذكر ابن هشام في باب النُّدبة مسألتين:

الأولى: أركان النُّدبة.

الثانية: إلحاق هاء السَّكت.

المراد بالنُّدبة: نداء المتفجِّع عليه، أو المتألَّم منه.

مثلًا: إنسانٌ مات، أو ترثي لحال إنسان أو جماد؛ فترثيه بالنُّدبَة، فتقول: "وا

محمداه، وا كتاباه، وا إسلاماه".

❁ أركان الندبة:

الركن الأول: حرف الندبة، وهو "وا" وهو الأشهر، وقد يكون "يا" ولكن بشرط أن يكون المعنى واضحًا، ولا يلتبس بالنداء المعتاد.

الركن الثاني: المندوب، وله أسلوبان:

الأسلوب الأول -وهو الأكثر: أن يكون مختومًا بالألف، مثل: "وا عمرا، وا محمدا، وا رأسا".

الأسلوب الثاني: أن تعامله كالمنادى، مثل: "وا عمرُ، وا محمدُ".

قال الشاعر جرير وهو يرثي عمر بن عبد العزيز:

حُمّلْتَ أمرًا عَظِيمًا فاصْطَبَرْتَ لهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأمْرِ الله، يا عُمَرَا

فواضح أنه يُريد النُّدبة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولك إلحاق الهاء وقفًا)**.

إذا وقفتَ على المندوب؛ فلك:

- أن تقف عليه بلا هاء، مثل: "وا محمدا، وا رأسا".
- أو تُلحق الهاء عند السكت، مثل: "وا محمداه، وا رأساه"، وتسمَّى هذه هاء السكت؛ لأنه لا يُؤتَى بها إلا في السكت، فلو وصلت الكلام فإنَّك تحذفها، فتقول: "وا محمدا تعال، وا رأسا أنت تؤلمني".

هذا ما يتعلق بالنُّدبة، والحمد لله ربِّ العالمين، وانتهى بذلك الدرس.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى

حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس السابع عشر[(١)]

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم.

قال المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والمفعولُ المطلقُ، وهو المصدرُ الفَضْلَةُ المُتَسَلِّطُ عليه عاملٌ من لفظه كـ "ضربْتُ ضربًا"، أو معناه كـ "قعدت جلوسًا")**.

(١)
https://www.youtube.com/watch?v=_O08xNza5So&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=17

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله وبيَّاكم في الدرس السابع عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام -عليه رحمة الله-، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبثُّ من مدينة الرياض في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة.

كنَّا قد انتهينا من الكلام على المفعول به، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنه المنادى...)**، فتكلمنا على المفعول به، وكان هو أوَّل المكملات المنصوبات، وكذلك على المنادى ولواحقه.

والآن سيذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بقيَّة المكملات المنصوبات، وهي المفاعيل، ثم الحال،... إلخ.

وبدأ بالمفعول المطلق، وسيذكر ابن هشام فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريفه.

المسألة الثانية: ما ينوب عن المصدر.

المسألة الثالثة: تنبيهًا مهمًّا في المفعول المطلق.

فالمسألة الأولى: تعريف المفعول المطلق، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(هو المصدرُ الفَضْلَةُ المُتَسَلِّطُ عليه عاملٌ من لفظه أو من معناه).**

المفعول المطلق هو أسهل المفاعيل، ويقولون في تعريفه التعليمي: هو المصدر المنصوب بعدَ فعله.

فإذا وجدت مصدرًا منصوبًا قد وقع بعد فعله فهو مفعولٌ مطلقٌ، كقولك

"جلسَ محمدٌ جلوسًا، حفظتُ القرآن حفظًا متقنًا، قرأ الإمامُ القرآنَ قراءةً خاشعةً"، وقال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ [النساء:١٦٤]، وقال: ﴿وَرَتِّلِ ٱلۡقُرۡءَانَ تَرۡتِيلًا﴾ [المزمل:٤].

فهذه المصادر جاءت منصوبة بعدَ فعلها فتكون مفعولًا مطلقًا.

وقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (هو المصدر)، فلابد أن يكون المفعول المطلق مصدرًا، ولا يكون من غير المصادر.

قوله (الفضلة)، أي: لابدَّ أن يكون فضلة، يعني بعد تمام الجملة الاسمية أو الفعلية.

قوله: (المسلَّط عليه عامل من لفظه أو من معناه)، لابدَّ أن يكون العامل الذي نصبه إمَّا من لفظه -وهذا هو الأكثر- كقولك "جلسَ محمدٌ جلوسًا صحيًّا"، وقد يكون من معناه، أي أن المفعول المطلق والفعل الذي نصبه بمعنى واحد ولو إجمالًا، كـ"قعدَ محمدٌ جلوسًا، قام محمدٌ وقوفًا".

ومما يجب أن يُعرف في المفعول المطلق: أنه هو المفعول الحقيقي، وبقيَّة المفاعيل كالمفعول به والمفعول له والمفعول معه ليست مفاعيل حقيقية.

ومعنى ذلك: أنَّك لو قلتَ: "جلستُ" فأنت فعلت الجلوس، وإذا قلتك "ضربتُ" فأنت فعلتَ الضرب، فهذا هو المصدر، فلا يُمكن أن تقول: "جلستُ" وأنتَ فعلتَ الشُّرب!

فمهما قلت من فعل فمعنى ذلك أنَّك فعلتَ مصدره، فهو المفعول الحقيقي، يعني: الشيء الذي فعلته في الحقيقة هو المفعول المطلق.

ولهذا فإن المفعول المطلق هو الوحيد الغير مُقيَّد بحرف الجر، لكن بقيَّة

المفاعيل غير حقيقيَّة، ولذلك قُيِّدت بحرف الجر، فتقول: "مفعول به" يعني: وقع الفعل عليه، أو "مفعولٌ له" يعني: فُعلَ الفعلُ من أجله، أو "مفعول فيه" يعني: فُعِلَ في زمانه أو مكانه، أو "مفعول معه" يعني: فُعل بصحبته.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد ينوب عنه غيره كـ "ضربتُه سوطًا" ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور:٤]، ﴿فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلۡمَيۡلِ﴾ [النساء:١٢٩]، ﴿وَلَوۡ تَقَوَّلَ عَلَيۡنَا بَعۡضَ ٱلۡأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤]).

قلنا قبل قليل: إنا لمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا، لكن هناك أسماءً قد تنوب عن المصدر فتنتصب على المفعول المطلق من باب النيابة، وهذه الأسماء يجمعها جامع، وهو أنَّ هذه الأسماء بينها وبينَ هذا المصدر الذي كان يجب أن يقع مفعولًا مطلقًا علاقة، وهذه العلاقة أكسبت هذه الأسماء المصدريَّة، فانتصبت على المفعول المطلق.

كأن تقول مثلًا: "انتظرتُ زيدًا انتظارًا طويلًا" المفعول المطلق هو "انتظارًا"؛ لأنَّه مصدر "انتظرَ" فإذا حذفتَ "انتظارًا" فقلت: "انتظرتُ زيدًا طويلًا" فـ "طويلًا" كان في الأصل نعتًا للمصدر الواقع مفعولًا مطلقًا، فلما حُذف المصدر -المفعول المطلق- قامت النعتُ مقامه وأخذ إعرابه، فصارَ مفعولًا مطلقًا، فنقول في الإعراب: "طويلًا" مفعول مطلق.

إذا قيل: كيف كانت هذه الكلمة مفعولًا مطلقًا مع أنها وصف مشتق وليست مصدرًا؟

نقول: لأنها نابت عن المصدر، فانتصب على أنها مفعول مطلق.

فهذه أشياء نابت عن المصادر فانتصبت على المفعول المطلق، ولم تنُبْ عن المفعول المطلق، فمن الخطأ قولهم: "نائب مفعول مطلق"؛ فليس في النحو نائب

إلَّا نائب الفاعل فقط.

ما الذي ينوب عن المصدر؟

القاعدة العامة: أن الذي ينوب عن المصدر يكون اسم بينه وبين المصدر علاقة.

مثال ذلك:

أولًا: آلة الفعل.

الفعل "ضرب"، قد يكون الضرب بالسَّوطِ، أو بالنعل، أو بالصَّفع، أو بأي شيء، فتقول: "ضربته سوطًا" يعني: ضربته ضربَ سوطٍ، حذفنا المصدر، وأقمنا آلته مقامه، فانتصبت انتصابه، وكقولك: "ضربته كفًّا".

ثانيًا: عدد الفعل كم مرة وقع.

كأن تقول: "ضربته ضربةً، ضربته ضربتين، ضربته ثلاثَ ضرباتٍ"، المفعول المطلق "ثلاثَ" مع أنه عدد وليس بمصدر، ولكنه اكتسب المصدريَّة عندما أضيف إلى المصدر "ضربات" وهو جمع "ضربة".

ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور:٤].

ثالثًا: ما دلَّ على كليَّةٍ أو بعضيَّةٍ مما أُضيفَ إلى المصدر.

كقولك: "أحبكَ كل الحبِّ، وأبغضه بعضَ البغضِ"، فـ "كل، بعض" مفعول مطلق، وانتصبت لأنها أُضيفت إلى المصدر، فاكتسبت بذلك المصدريَّة.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء:١٢٩]، فهذا ما دل على كليَّة، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ﴾ [الحاقة:٤٤]، وهذا دلَّ على بعضيَّة.

رابعًا: صفة المصدر.

كقولك: "انتظرته طويلًا"، أي: انتظرته انتظارًا طويلًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وليس منه ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ [البقرة:٣٥]).

قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنۡهَا رَغَدًا﴾ [البقرة:٣٥]، أي: من الجنة، جعلنا الله وإيَّاكم ووالدينا من أهلها.

فـ "رغدًا" هنا ليس مفعولًا مطلقًا، وإنما هو حال من المفعول المقدر، أي: "فكلوا منها أكلًا حالة كونه رغدًا". وهذا قول يُنسَب إلى سيوبه، وهو قول قويٌّ من الناحية المعنوية.

والقول الآخر: أنَّ "رغدًا" مفعول مطلق، وهو قول صحيح، ومقبولٌ من حيث المعنى، يعني: "وكُلَا منها أكلَ رغدٍ، أو: أكلًا رغدًا"، ثم حُذف المصدر وقامت الصفة -أو المضاف إليه- مقامه.

والصواب في ذلك: أنَّ كلا الإعرابين صحيح.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمفعولُ له، وهو المصدر المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شاركه وقتًا وفاعلًا، كـ "قمْتُ إجلالًا لك").

ذكر ابن هشام في هذا الباب مسألتين:

المسألة الأولى: تعريفه.

المسألة الثانية: حكم فاقد الشروط.

والمفعول له: له أسماء؛ فيُسمى: المفعول له، المفعول لأجله، والمفعول من أجله.

عرفه ابن هشام بقوله: (المصدر المُعَلِّلُ لِحَدَثٍ شاركه وقتًا وفاعلًا).

عرفنا المفعول لأجله من قبل وشرحناه، ونشرك الآن التعريف لأن فيه أشياء لم تذكر في شرح المبتدئين.

قوله: (المصدر)، المفعول له كالمفعول المطلق في اشتراط المصدريَّة، فكلاهما لا يكون إلا مصدرًا.

تقول: "جئتُ حُبًّا لك، جئتُ خوفًا منكَ، جئتُ طلبًا للعلمِ"، ولابد أن يكون هذا الاسم الدال على التعليل مصدرًا.

ولا تقول: "جئتُ السمنَ، أو: جئتُ العسلَ، أو: جئتُ الكتابَ" أي: من أجل السمن أو العسل أو الكتاب! لأن هذه أسماء جامدة وليست مصادر، فلا تقع مفعولًا لأجله.

قوله: (المُعَلِّلُ)، لابد أن يكون دالًّا على علَّة.

قوله: (لِحَدَثٍ شاركه وقتًا وفاعلًا)، يشترطون في المفعول لأجله أن يكون هو والفعل الذي علَّله مشتركين في الفاعل وفي الوقت، فاعلهما واحد ووقتهما واحد.

فكونهما مشتركان في الفاعل: ما إذا قلتَ لك: "جئتُ حبًّا لك" الذي جاء هو المتكلم، والذي فعل الحب هو المتكلم؛ فهنا مشتركان في الفاعل.

وكونهما مشتركان في الزمان: فإن الفعل "جئتُ" في الماضي، و "حبًّا" وقع في الماضي، فكلاهما اشتركا في الزمان.

أما لو اختلف الشرط كأن تقول: "شرحتُ للنجاحِ"، ففاعل الشرح هو المتكلم، أما الذي يفعل النجاح فهم الطلاب؛ فهنا اختلف الفاعل، فما يجوز أن تقول "شرحتُ النجاحَ" فتنصب على المفعول له! لأنه لا ينتصب هنا لأن الفاعل

مختلف.

وكأن تقول للطلاب: "استذكروا للنجاحِ" فالفاعل واحد، الذين يستذكرون هم الطلاب، والنجاح يقع من الطلاب؛ ولكن الزمن مختلف، فالفعل "استذكروا" في الحاضر، و"النجاح" في المستقبل، فما يجوز أن تقول "استذكروا النجاحَ" فتنصب على المفعول لأجله! وإنما لابد أن تجر باللام -كما سيأتي.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فإن فَقَدَ المُعَلِّلُ شرطًا جُرَّ بحرف التعليلِ، نحو ﴿خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة:٢٩]، "وإني لَتَعْروني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ" و "فَجِئْتُ وقد نَضَّتْ لِنَومٍ ثيابَها")**.

ذكرنا قبل قليل: أنه لابد أن يكون المفعول لأجله مصدرًا، وأن يكون معلِّلًا، وأن يكون مشاركًا لفعله في الزمان وفي الفاعل.

فإذا اختلفت هذه الشروط بعضها أو كلها؛ فلا يجوز النصب على المفعول لأجله؛ وحكمه حينئذٍ: يجب أن يُجر بحرفٍ يدل على التعليل، وهي "اللام، من، الباء".

فتقول: "جئتُكَ للسَّمنِ"، ولا تقول: "جئتُكَ السمنَ"؛ لأنه ليس بمصدر.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ﴾ [الرحمن:١٠]، فـ "الأنام" اسم جامد وليس بمصدر، ولذلك جرها.

وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم﴾ [البقرة:٢٩]، يعني: خلق من أجلكم، وهذا ضمير وليس بمصدر.

وأما فاقد الزمان، فقولك: "استذكروا للنجاحِ" فلابد أن تجر باللام أو بـ "من" فتقول: "للنجاح، أو من أجل النجاح"، ولا يجوز أن تنصب، فلا تقول: "استذكروا النجاحَ".

وشاهد ابن هشام قول امرؤ القيس:

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا   لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

قوله: "نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا" يعني: تخففت من ثيابها من أجل النوم.

الفعل: "نضَّت"، والعلة: النوم؛ وهما متفقان في الفاعل.

أما الزمان فمختلف؛ لأن النَّضَّ قبل النوم، فلهذا وجب الجر باللام، فقال "نضَّت لِنومٍ"، ولا يجوز أن تقول "نضَّت نومًا"!

أما فاقد اتحاد الفاعل، فكما قلنا "شرحتُ الدرس للنجاحِ"، ففاعل الشرح هو الأستاذ المتكلم، وفاعل النجاح هم الطلاب، فاختلف الفاعل، فلا يجوز أن تقول "شرحتُ النجاحَ"!

ومن ذلك قول الشاعر:

وإنِّي لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هَزَّةٌ   كما انتفَضَ العُصْفُوْرُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وهذا البيت مذكورٌ في البلاغة لجمال التشبيه الذي فيه.

فقوله: "لَتَعْرُوني" يعني: تصيبني.

لماذا تصيبه هزَّة؟

الجواب: من أجلِ تذكره لها، فإذا تذكرها اهتزَّ.

ففاعل "تعروني": هزةٌ. أما فاعل "ذكراكِ" هو المتكلِّم؛ فاختلف الفاعل فوجب الجر بحرف تعليل، وهو اللام هنا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والمفعولُ فيه، وهو ما سُلِّط عليه عاملٌ على معنى "في" مِنَ اسمِ زمانٍ كـ "صُمْتُ يومَ الخميس، أو حِينًا، أو أسبوعًا"، أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ).**

ذكر ابن هشام في المفعول فيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريفه.

المسألة الثانية: نوعيه.

المسألة الثالثة: الكلام على اسم الزمان المبهم.

المفعول فيه: يعني الذي فُعل الفعل فيه، إما في زمانه -ويسمَّى ظرف زمان- وإما في مكانه -ويُسمَّى ظرف مكان.

ولهذا عرَّفه ابن هشام بقوله: (ما سُلِّط عليه عاملٌ على معنى "في")، وهذا أهم ما في التعريف.

فإذا قلت: "سافرتُ يومَ الخميسِ" يعني: سافرت في يوم الخميس.

وكذلك لو قلت: "جلستُ أمامَ الأستاذ"، أي: جلستُ في هذا المكان الذي هو أمام الأستاذ.

فاسم المكان والزمان تسلَّط عليهما العامل -الذي هو الفعل- على تقدير "في".

ثم ذكر ابن هشام بعد ذلك نوعيه فقال: (مِنَ اسمِ زمانٍ كـ "صُمْتُ يومَ الخميس، أو حِينًا، أو أسبوعًا"، أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ).

إذًا؛ المفعول فيه على نوعين:

الأول: اسم الزمان، وهو ظرف الزمان، وهو ما فُعِلَ الفعل في زمانه.

الثاني: ظرف المكان -أو اسم المكان- وهو ما فُعِلَ الفعلُ في مكانه.

كـ "صُمْتُ يومَ الخميسِ" يعني" صمتُ في يوم الخميس.

وقوله: (حينًا)، أي: صمتُ حينًا.

وقوله: (أسبوعًا)، أي: صمتُ أسبوعًا.

وابن هشام في "قطر الندى" لأنه متن مضغوط جدًّا لا يُمثِّلُ إلَّا قليلًا، وهنا مثَّل بثلاثة أمثلة "صُمْتُ يومَ الخميس، أو حِينًا، أو أسبوعًا"، ولا يزيد ابن هشام التمثيل إلا لسبب وفائدة، فأراد أن يقول: إن اسم الزمان يقعُ مفعولًا فيه مطلقًا، سواءٌ أكان مقيَّدًا بإضافة كـ "يوم الخميس" أو كان مطلقًا عامًّا مبهمًا غير مقيَّد كـ "صمتُ حينًا"، أو كان مقيَّدًا بعددٍ، كـ "صمتُ أسبوعًا"؛ فاسم الزمان يقع ظرف زمان مطلقًا، سواء كان:

- مبهمًا: كـ "صمتُ وقتًا، صمتُ يومًا، صمتُ حينًا".
- أو كان مقيَّدًا، وهو إما أن يكون:
  - مقيَّدًا بناعتٍ: كـ "صمتُ يومًا طويلًا".
  - أو مقيَّدًا بإضافة: كـ "صمتُ يومَ الخميس".
  - أو مقيَّدًا بعددٍ: كـ "صمتُ يومين".
  - أو مقيَّدًا بتعريفٍ: كـ "صمتُ رمضانَ" فـ "رمضان" علم على شهر.

أما اسم المكان فلا يقعُ ظرفَ مكانٍ إلا ما كان اسمَ مكانٍ مبهمًا، لقوله رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ)، فاشترط في اسم المكان لكي يقع ظرف مكان الإبهام.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أو اسمِ مكانٍ مبهمٍ وهو الجهاتُ السِّتُّ كالأمامِ والفوقِ واليمين وعكسِهنَّ، ونحوِهنَّ كـ "عندَ ولدى"، والمقاديرُ كالفرسخِ، وما صيغ من مصدرِ عاملِه كـ "قعدتُ مَقْعَدَ زيدٍ")**.

اسم المكان إما أن يكون مبهمًا، وإمَّا أن يكونَ مقيَّدًا محددًا.

ومعنى كونه مقيَّدًا محددًا: يعني إذا كانت له حدود واضحة، تعرف بدايته ونهايته، كـ "المسجد" فهو اسم مكان ولكن حدوده واضحة، وكـ "البيت، الشارع"، فهذه أماكن محددة.

وقد يكون اسم المكان مبهمًا أو نسبيًّا، ككلمة "أمام" فهذا مكان، ولكن ليس له حدود، فلو قلتَ: "جلستُ أمامَ زيدٍ" فأمامُ زيدٍ ليس له قيود محددة، فهو مسألة نسبيَّة، وحدوده ليست مقيَّدة؛ فهذا مبهم، وهذا هو الذي يقع ظرف زمان.

ولا يجوز أن تقول: "نمتُ البيتَ" وأنت تقصد "في البيت"، ولا يجوز أن تقول: "درستُ الجامعةَ" وتقصد "درستُ في الجامعة"؛ فهنا لا ينتصب اسم المكان على الظرفيَّة المكانيَّة؛ لأنه اسم مكانٍ محدَّد أو مقيَّد، بخلاف اسم الزمان المبهم، كأن تقول: "جلستُ أمامَ زيدٍ، أو جلستُ خلفه".

وقد بيَّن ابن هشام المراد بأسماء المكان المبهمة، فحصرها لنا في ثلاثة أشياء:

الأول: أن يدلَّ على مكانٍ نسبيٍّ، كالجهات الست النسبية، وليست الجغرافيَّة -الشمال والجنوب-؛ وإنما الجهات النسبية التي هي "أمام، خلف، فوق، تحت، يمن، يسار" وما في ومعناها:

فوق: أعلى.

تحت: أسفل.

أمام: قدَّام.

خلف: وراء.

يمين: ذات اليمين.

فهذه كلها تنتصب، فتقول: "جلستُ أمامَ زيدٍ، وخلفَ زيدٍ".

وكذلك ما في معناها مما يدلُّ على مكانٍ مبهمٍ نسبي، مثل: "جلستُ عندَ زيد، جلستُ عندَ محمدٍ، جلستُ عندَ المسجدِ"، بحسب ما تضاف إليه.

الثاني: المقادير، يعني: ما دلَّ على مقدار، ولكن هذا المقدار غير معيَّنٍ، كأن تقول: "سافرتُ ميلًا"، فالميل محدد، ولكن ليس معروفًا في أي مكان، فمقداره محدد لكن مكانه غير محدد، والممنوع هو أن يكون مكانه محددًا.

الثالث: اسم المكان الذي صِيغَ من ناصبه -أي من فعله- كـ "جلستُ مجلسَ زيدٍ" يعني: في المكان الذي جلس فيه زيد. وكـ "ذهبنا مذهب زيد"، يعني: ذهبنا في هذا المكان الذي ذهب منه زيد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ﴾ [الجن:٩]، يعني: كنا نقعد في مقاعد للسمع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والمفعولُ مَعَهُ، وهو اسمٌ فَضْلَةٌ بعدَ واوٍ أريد بها التنصيصُ على المعية، مسبوقةٍ بفعلٍ أو ما فيه حروفُه ومعناه، كـ "سرت وَالنيلَ" و "أنا سائر والنيلَ")**.

المفعول معه ذكر فيه ابن هشام مسألتين:

المسألة الأولى: تعريفه.

المسألة الثانية: حالات الاسم بعدَ واو المعيَّة.

المفعول معه هو أسلوبٌ ظريفٌ وإن كان استعماله قلَّ في هذا الزَّمان، وقد شرحناه في شرح المبتدئين، لكن سنركز على ما زاده ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ إذ قيَّده تقييدًا دقيقًا جدًّا في التعريف، فقال: **(اسمٌ فَضْلَةٌ)**، أي: ليس من أركان الجملة، لا

مبتدأ وخبر، ولا فعل وفاعل؛ فهو فضلة لا يأتي إلا بعد تمام الجملتين.

قوله: (بعدَ واوٍ)، لابد أن يُسبق بواوٍ، وبقيَّة المفاعيل لا تُسبق بواو.

قوله: (أريد بها التنصيصُ على المعية)، لابد أن تكون واوًا تدل على كلمة "مع" كأن تقول: "سرتُ والسورَ، سرتُ والشاطئ"، يعني: سرتُ مع الشاطئ، وبصحبته وبمعيَّته، فالواو هنا بمعنى "مع".

وهذه الواو التي بمعنى "مع" فيها شرط ذكره ابن هشام فقال (مسبوقةٍ بفعلٍ أو ما فيه حروفُه ومعناه).

- فلابد أن تسبق هذه الواو بفعل كـ"سرتُ والشاطئ".
- أو بما فيه حروفه ومعناه، كـ"أنا سائرٌ والشاطئَ".

وقوله في التعريف: (اسمٌ) أرادَ أن يُخرِجَ أسلوبًا آخر، وهو: واو المعية التي بعدها فعل، كقولنا "لا تأكل السمكَ وتشرب اللبنَ" وهذه دُرسَت في إعراب الفعل، فالفعل قد ينتصب بـ"أن" مضمرة إذا وقع بعد واو المعيَّة، لكن هنا نريد الاسم.

وقوله: (فضلة)، يعني لا عمدة، كما لو قلتَ: "اختصمَ زيدٌ وخالدٌ" يعني: اختصموا مع بعض، فالواو هنا بمعنى "مع" لكن "خالد" هنا ليس فضلة، وإنما عمدة، لأن المعطوف على العمدة عمدة، والفعل "اختصمَ" دالٌّ على المشاركة، يعني: ما يقع من جهة واحدة، ما تقول: "اختصم زيدٌ" وتسكت، لابد أن تقول: "اختصم زيدٌ وخالدٌ" فـ"خالدٌ" عمدة ولا يُمكن أن تجعلها فضلة.

قوله: (بعدَ واو) فلو قيل: "جاء زيدٌ مع خالدٍ" فهذا أسلوبٌ آخر، فـ"مع" ظرف، و"خالدٌ" مضافٌ إليه.

قوله: (أريد بها التنصيصُ على المعية)، وهذا أمرٌ مهم، كما لو قلت: "جاءَ زيدٌ وخالدٌ" فإذا جاؤوا مع بعض فالواو بمعنى "مع" لأنهما جاءا معًا، لكن هذه الواو ليست نصًّا في المعيَّة، فقد تكون عاطفة، وقد تكون للمعيَّة؛ فلهذا يجوز فيها الوجهان.

أما التي يجب أن ينتصب ما بعدها على المعيَّة هي ما كانت نصًّا في المعيَّة بحيث لا تحتمل غير المعيَّة.

وقوله: (مسبوقةٍ بفعلٍ أو ما فيه حروفُه ومعناه) ليخرج أسلوبًا آخر، وهو ما ذكرناه في باب المبتدأ والخبر، كقولك: "كلُّ رجلٍ وضَيعتُه، كلُّ جنديٍّ وسلاحُه، كلُّ شيخٍ وطريقتُه"، فالخبر هنا محذوف تقديره "متلازمان"، فالواو هنا للمعيَّة، ولكن لم تسبق بفعل، وإنما سُبقَت بمبتدأ وهو "كل رجل"، وما بعد الواو هنا مرفوع؛ لأنها معيَّة للعطف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وقد يجب النصبُ، كقولك: "لا تنهَ عن القبيح وإتيانَه"، ومنه "قمت وزيدًا" و "مررت بك وزيدًا" على الأصح فيهما. ويترجح في نحو قولك: "كن أنت وزيدًا كالأخ". ويضعف في نحو "قام زيدٌ وعمرٌو").

الاسم إذا وقع بعد الواو التي يُحتَمل أن تكونَ للمعيَّة له حالات، وهذه الحالات إما:

- أن تعود إلى المعنى: فالمعنى أحيانًا قد يُوجب المعيَّة أو يُوجب العطف، فلابد من النظر في ذلك.
- أو تعود إلى الصناعة النحوية: وهي الأحكام النحويَّة، فأحيانًا لا يجوز أن نجعل الواو عاطفة، لامتناع العطف مثلًا.

فلابد من مراعاة ذلك، فعند تطبيق مراعاة المعنى ومراعاة الصناعة سنخرج

بهذه الحالات:

الحالة الأولى: وجوب النصب، وهذا:

- إما أن المعنى يوجبه: كقولك: "لا تنْهَ عن خلقٍ وإتيانه"، الواو هنا لا يصح أن تكون للعطف، لأنها لو كانت للعطف لكان المعنى: لا تنهَ عن خلقٍ ولا تَنْهَ عن إتيان هذا الخلق! فلا يصح هذا المعنى، وأما المعنى الصحيح: لا تَنْهَ عن خلقٍ مع إتيانك إيَّاه، فالواو هنا لا تكون غلا للمعيَّة، وتنصب ما بعدها.

- أو أن الصناعة توجبه: كقولك: "قمتُ وزيدًا"، في باب العطف يقولون: ضمير الرفع المتصل كتاء المتكلم لا يُعطَف عليه غلا بفاصلٍ، فتقول "قمتُ أنا وزيدٌ، أو: قمتُ الآن وزيدٌ"، فلو كان فيه فاصل جاز العطف، أما إذا لم يُوجد فاصل فلا تعطف عليه.

إذًا في قولك: "قمتُ وزيدًا" لا يجوز أن نجعل الواو للعطف، فننصب "زيدًا" على المعيَّة، والمعنى يكون: قمتُ مع زيدٍ.

وكذلك في قولك: "مررتُ بك وزيدًا" فالباء حرف جر، والكاف ضمير واقع في محل جر، ولا يصح أن نجعل الواو هنا للعطف؛ لأن ضمير الجر لا يُعطَف عليه إلا بفاصل، كأن تقول: "مررتُ بك أنت وزيدٍ، أو: مررتُ بك الآن وزيدٍ"، فلما لم يوجد فاصل كما في هذا المثال؛ وجبَ أن نجعل الواو للمعية، فقال: "مررتُ بك وزيدًا".

وقول ابن هشام: (على الأصح فيهما)؛ لأن في هاتين المسألتين خلافًا، فبعضهم يُجيزُ العطف مع عدم قوَّته.

قال: (ويترجَّح)، يعني أن النصب قد يكون راجحًا لا واجبًا، فالنصب جائز والعطف جائز، إلا أن النصب على المعية أرجح، كما في قولك "كن أنتَ وزيدًا

كالأخِ"، إنسان اختلف مع زيد، فأنت تكلمه وتنصحه وتقول له "كنْ أنتَ وزيدًا كالأخ" فكلامك موجَّهٌ له هو فقط؛ لأن "زيد" غير موجود، والمعنى: كن أنتَ مع زيد؛ فلو كان موجودًا هو وزيد والكلام موجَّه إليهما فحينئذٍ تعطف وتقول: "كن أنت وزيدٌ"، أو تقول: "كونا كالأخوين" فتوجه الخطاب إليهما.

ومع ذلك يصح العطف لوجود الفاصل "أنت"، فيصح أن ترفع وتقول "كنْ أنتَ وزيدٌ"، والأفضل أن يكون على النصب.

قال: (ويضعف) أي يضعف النصب.

قال: (في نحو "قام زيدٌ وعمرٌو")، فهنا يجوز أن تعطف على "زيد" لأنه اسم ظاهر وليس بضمير، فتقول: "قام زيدٌ وعمرٌو"، ويجوز أن تنصب على المعيَّة فتقول: "قام زيدٌ وعمرًا" أي: مع عمرو؛ وليس هناك ما يُرجِّح النصب، فيبقى الأمر على الأصل وهو العطف.

وحكمه هنا في الحقيقة حكمٌ نحوي؛ لأنَّ هذا هو الأكثر في الكلام، لكن الحقيقة أن الذي يُرجِّح في مثل ذلك في الأمور الجائزة، إذا كانت فيه أمور جائزة في النحوي، فإن النَّحوي يقول: هذه جائزة، هذه أكثر، هذه قليلة...، وهكذا يفصل بحسب السماع.

أما الذي يُرجِّح في الحقيقة هو البلاغة، فالمعنى الذي تريد هو الذي يُرجِّح حينئذٍ.

مثال ذلك: لو أنَّك سافرتَ مع محمد إلى مكان، فننظر:

- إن كان محمد فعل السفر بقصد: فالأفضل أن تقول "سافرتُ أنا ومحمدٌ"
- أو كان فعله فقط لأنه بصحبتك ولم يكن قاصدًا السفر: فالأفضل والأبلغ أن تقول "سافرتُ أنا ومحمدًا" لتُخبر بالأمرين: أنه فعل السفر، وأنه لم يكن

قاصدًا، وإنما سافر لأنه معك.

فهذه الأمور ينبغي أن تراعى.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابُ الحال: وهو وَصفٌ فَضْلَةٌ في جوابِ كيفَ، كـ "ضربت اللص مكتوفًا").

باب الحال من أهم أبواب النحو لكثرة استعماله والحاجة إليه.

ذكر فيه ابن هشام ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريفه.

المسألة الثانية: شرط الحال.

المسألة الثالثة: شرط صاحب الحال.

قال في التعريف (وَصفٌ فَضْلَةٌ في جوابِ كيفَ).

نحن ركَّزنا في شرح المبتدئين على العلاقة بينَ الحال والنعت -الصفة- لأنهما أخوان، فنذكر بذلك ولا نعيده.

قوله: (وَصفٌ)، الحال في الحقيقة وصفٌ لصاحبه، يعني نعتٌ له، فإذا قلت "جاء محمدٌ ضاحكًا"، فالضَّحك من صفةٍ من صفات محمد، فهو وصفٌ، فلهذا لا يكون الحال إلا من الأسماء الدَّالَّة على الصفات، وتسمَّى الأوصاف، كاسم الفاعل، اسم المفعول، صيغ المبالغة، الصفة المشبهة.

قوله: (فَضْلَةٌ)، يعني يكون بعد تمام أركان الجملتين.

قوله: (في جوابِ كيفَ) هذا بيانٌ لوظيفة الحال وفائدته، لأن الحال تبيِّن الحالة -الكيفيَّة- التي كان عليها صاحبها وقتَ الفعل فقط، أما قبل الفعل وبعد الفعل فإنها لا تدل على إثبات ولا على نفي، فأنت إذا قلت "جاء محمدٌ ضاحكًا"

يعني: حالة محمد وقت المجيء هي الضحك، لكن قبل المجيء وبعد المجيء لا تثبت الضحك ولا تنفي الضحك.

هذا بخلاف النعت، فإن الأصل في النعت أنه يدل على أن هذه الصفة من الصفات المعروفة في صابحها، فإذا قلتَ: "جاء محمدٌ الضَّاحكُ" وجعلت "الضَّحك

" نعتًا؛ فمعنى ذلك أنَّك تقول: إنَّ الضَّحك صفة معروفة في محمد.

مثال: "ضربت اللص مكتوفًا"، فـ "مكتوفًا" حالٌ من المفعول به "اللص" يعني: ضربتُ اللصَّ حالة كونه مكتوفًا.

فلو قلتَ: "ضربتُ اللصَّ". فسألتُكَ: كيف ضربتَه؟ فتقول في الجواب: "مكتوفًا".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وشرطُها التنكير)**.

هذا مهم، وهذا هو الفرق بين الحال وبين النعت، فقلنا: إن الحال والنعت كلاهما وصفٌ لصاحبه، كالضَّحك في محمد، إلا أنَّ الوصف إذا وافق الموصوف سواء في التعريف كـ "جاء الطالبُ الضاحكُ" أو في التنكير كـ "جاء طالبٌ ضاحكٌ"؛ فنقول عن الصفة: إنها نعت.

أما إذا اختلفا، وذلك بأن يكون صاحب الصفة معرفة والصفة نكرة، كـ "جاءَ الطالبُ ضاحكًا"؛ فنقول عن "ضاحكًا": إنه حال.

لهذا اشترطنا في الحال أن تكون نكرة؛ لأن صاحبها معرفة، فيختلفان في التعريف والتنكير، فتكون الصفة حينئذٍ صارت حالًا.

وقد تجيء الحال معرفة في بعض الأساليب، وهي مع ذلك مؤوَّلة بنكرة،

كقول العرب: "ادخلوا الأول فالأولَ" يعني: ادخلوا مرتَّبين.

وكقولهم: "جاء زيدٌ وحده"، يعني: جاء منفردًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وصاحبِها التعريفُ، أو التخصيصُ، أو التعميمُ، أو التأخيرُ، نحو ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر:٧]، ﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت:١٠]، ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٨]).

بعدَ أن ذكر شرط الحال وهو التنكير؛ ذكر الآن شرط صاحب الحال.

المراد بصاحب الحال: هو الموصوف بالحال.

فإذا قلت: "جاء محمدٌ ضاحكًا" فالضحك صفة لـ "محمد" وهذا هو صاحب الحال.

وشرط صاحب الحال -كما قال ابن هشام:

- إما التعريف، أي: يكون معرفة.
- أو التخصيص، أي: نكرة مخصصة.
- أو التعميم، أي: نكرة عامَّة.
- أو التأخير، أي: نكرة متأخرة.

والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وصفته تكون نكرة، كقولك: "جاء الطالب ضاحكًا".

وكقوله تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر:٧]، يعني: يخرجون حالة كونهم خشَّعًا أبصارهم. فالحال "خشَّعًا"، وصاحب الحال: واو الجماعة في "يخرجون"، واو الجماعة معرفة لأنها ضمير.

وقد يكون صاحب الحال نكرة، لكن بشرط أن تكون إما:

نكرة مخصصة، يعني مخصصة إما:

- بنعتٍ: كقولك: "جاءَ طالبٌ مجتهدٌ ضاحكًا"، فـ "ضاحكًا" حال من "طالب" ولكن "طالب نكرة تخصَّصَ بالنَّعتِ "مجتهدٌ".
- أو إضافة، كقولك: "جاء طالب علمٍ ضاحكًا"، فـ "طالب" تخصَّصَ بالإضافة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [فصلت:١٠]، يعني: في أربعةِ أيَّامٍ حالةَ كونها سواءً -أي: مستوية- فـ "أربعةِ أيَّامٍ" نكرة تخصَّصت بالإضافة.
- أو نكرة عامَّة: كالنكرة الواقعة في سياق النفي أو الاستفهام، كقولك: "ما جاءَ طالبٌ إلَّا ضاحكًا"، أو "هل جاء طالبٌ ضاحكًا؟"، وكقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنذِرُونَ﴾ [الشعراء:٢٠٨]، فصاحب الحال "قرية" وجُرَّت بـ "من" زائدة للتوكيد. و "إلَّا" أداةُ حصرٍ. و"لها منذرون" جملة اسميَّة وقعت حالًا، والمعنى: ما أهلكنا من قريةٍ إلَّا حالة كونها لها منذرون.
- أو نكرة مؤخَّرة، يعني أنَّ الحال تقدَّمت، وهذه النَّكرة تأخَّرت، فتقول: "جاء ضاحكًا طالبٌ"، فـ "ضاحكًا" حال مقدَّمة، و "طالبٌ" فاعل وهو صاحب الحال.

فلهذا يقولون: نعتٌ نكرة إذا تقدَّم عليها صارَ حالًا، كما لو قلت: "جاءَ رجلٌ خائفٌ" ثم تقدم النعت على المنعوت، فتقول: "جاء خائفًا رجلٌ"، ولا نقول: "جاء خائفٌ رجلٌ" لأن المعنى سيتغيَّر حينئذٍ.

ومن ذلك قول الشاعر:

لِمَيَّـــــــةَ مُوحِشًـــــــا طَلـــــــلُ يَلـــــــوحُ كَأَنَّـــــــهُ خَلَـــــــلَ

ويقول الشاعر: أن ميَّة لها طللٌ موحشٌ.

فلما قدَّم الصفة "موحشٌ" انتصبت على الحال، فقال "لِـمَـيَّةَ مُوحِشًا طَلَلُ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والتمييزُ هو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ من الذوات).

التمييز ذكر فيه ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ مسائل:

المسألة الأولى: تعريفه.

المسألة الثاني: تمييز الذات.

المسألة الثالثة: تمييز "كم".

المسألة الرابعة: تمييز النسبة.

المسألة الخامسة: مجيء الحال والتمييز للتوكيد.

بدأ بالكلام على تعريفه فقال: (اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ من الذوات).

واضح أنَّ ابن هشام عندما يُعرف تعريفًا علميًّا يُحاول أن يُحيط بجميع ما يجب أن يكون عليه المعرَّف.

فقال عن التمييز (اسمٌ)، فالتمييز لا يكون إلَّا من الأسماء، فلا يكون من الأفعال أو من الجمل.

قال: (فضلةٌ)، فهو لا يكون عمدة، فلا يكون غلا بعدَ تمام الجملة.

قال: (نكرة)، فهو لا يكون معرفة.

والتمييز بهذه الشروط الثلاثة –اسم، فضل، نكرة– يوافق الحال.

ثم قال (جامدٌ)، يعني لا يكونُ وصفًا من المشتقات؛ بل يكون من الجوامد - أي الأسماء التي ليس لها أفعال- مثل "باب، كأس، قلم، بقرة".

قوله: (مُفَسِّرٌ لما انْبَهَمَ من الذوات)، هذه فائدةُ التمييز، فالتمييز يُؤتَى به لأن هناكَ إبهامًا سابقًا، والإبهام هو الذي يحتمل أكثر من وجه؛ فيأتي التمييز مبيِّنًا لهذا الوجه المراد من المبهم السابق.

ولم يذكر ابن هشام أمرًا مهمًّا في التعريف كان ينبغي أن يذكره، وهو أنَّ هذا التفسير يجب أن يكون على تقدير "من" كما ذكر في الحال، وكما ذكر في المفعول فيه أنه على تقدير "في"، وسنشير إلى ذلك في نوعي التمييز.

ولم يذكر ابن هشام أن التمييز على نوعين، ولكن ذكر النوعين، وهما:

- تمييز ذات.
- تمييز نسبة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وأكثر وقوعِه بعد المقاديرِ كـ "جَرِيبٍ نخلًا، وصاعٍ تمرًا، ومَنَوَيْنِ عسلًا" والعددِ نحوِ ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]، و ﴿تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ [ص:٢٣]).

وفي تمييز الذات: يكون الإبهام في اسمٍ قبل التمييز، كقولك: "جاء عشرون" فالإبهام في كلمة "عشرين" لأنها هي التي تحتمل وتحتمل، فيأتي التمييز رافعًا لهذا الإبهام، فتقول: "جاء عشرون رجلًا، جاء عشرون مهندسًا".

ولتمييز الذات مواضع مُعيَّنة، من أشهرها:

- كل اسمٍ منصوب بعدما يدلُّ على مقدارٍ فهو تمييز، والمقدار إما بالمساحة، أو الحجم، أو الثِّقَل؛ كقولك: "عندي جريبٌ نخلًا"، فـ "الجريب"

مقدار مثل الفرسخ أو الكيلو، وكقولك: "عندي شبرٌ حريرًا، عندي صاعٌ تمرًا" فـ "الصاع" كيل يدل على مقدار، "تمرًا" تمييز.

وكقولك: "عندي منوين عسلًا" فـ "منوين" تثنية "مَنًا" وهو مقدار يُكال به السوائل.

- الاسم المنصوب بعد العدد هو تمييز، كـ "جاء عشرون رجلًا"، ومنه قوله تعالى: ﴿تِسۡعٞ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةٗ﴾ [ص:٢٣]، وقوله: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةٗ﴾ [النور:٤].

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ومنه تمييزُ "كَمِ" الاستفهاميةِ نحوُ "كَمْ عبدًا ملكتَ؟". فأما تمييز الخبريةِ فمجرورٌ، مفردٌ كتمييز المئةِ وما فوقَها، أو مجموعٌ كتمييز العشرةِ وما دونها. ولك في تمييز الاستفهاميةِ المجرورةِ بالحرفِ جرٌّ ونصبٌ).

ابن هشام أحيانًا من أجل الاختصار والضغط يُدخل بعض المسائل في بعضها، ولا يفردها في بابٍ معيَّنٍ، فـ "كم" لم يفردها في باب معيَّن، وإنما ذكر أحكامها هنا في باب التمييز.

و "كم" على نوعين:

- "كم" الخبريَّة: وهي التي تُخبر بها عن شيءٍ كثيرٍ. كقولك: "كم رجلٍ عندك" فهذه "كم" الخبرية، كأنك تقول: عندك رجالٌ كثيرون.
- "كم" الاستفهاميَّة: التي تستفهم بها وتحتاجُ إلى جوابٍ، كقولك: "كم رجلًا عندك؟" فهذا استفهام.

وفرقنا بينهما فقط بالنصب والجر:

- فقولك: "كم رجلًا؟" صارت "كم" للاستفهام.
- وقولك: "كم رجلٍ" بالجر صارت إخبار وتكثير ومبالغة.

وابن هشام تكلم هنا على تمييز "كم"، فيقول: إن "كم" الاستفهاميَّة إما أن تكون:

- مجرورة بحرف جر، كقولك "بكم، على كم، لكم": وهذه لك في تمييزها أن تجره وأن تنصبه، فتقول "بكم ريالٍ هذا الشيء؟ بكم ريالًا هذا الشيء؟".
- أو غير مجرورة بحرف جر: وهذه تمييزها منصوب، تقول "كم رجلًا عندك؟".

أمَّا "كم" الخبريَّة فتمييزها مجرور، ويجوز أن يكون:

- مفردًا فتقول "كم مرَّةٍ طلبت منك أن تفعل ذلك" يعني: طلبتُ منك مراتٍ كثيرة. فـ "مرةٍ" مفرد مجرور.
- أو جمعًا مجرورًا، كقولك: "كم مراتٍ قلتُ لك ذلك".

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، إلى حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثامن عشر(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا وحيَّاكم الله وبياكم أنتم والإخوة المستمعين والمستمعات والمشاهدين والمشاهدات.

في الحلقة الماضية توقفنا فضيلة الشيخ عند تمييز "كم" الاستفهاميَّة، قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ومنه تمييزُ كَمِ الاستفهاميةِ نحوُ "كَمْ عبدًا ملكتَ؟". فأما تمييز الخبريةِ فمجرورٌ، مفردٌ كتمييز المئةِ وما فوقَها، أو مجموعٌ كتمييز العشرةِ وما دونها. ولك في تمييز الاستفهاميةِ المجرورةِ بالحرفِ جرٌّ ونصبٌ)**.

(١) https://www.youtube.com/watch?v=7EFH--2trP4&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=18

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله في الدرس الثامن عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام -عليه رحمة الله-، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبثُّ من مدينة الرياض في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة.

كنا في الدرس الماضي توقفنا عند هذه المسألة، فتكلمنا على تمييز "كم" الاستفهاميَّة، وتمييز "كم" الخبرية، لكن بقي الكلام على تمييز الأعداد التي أدخلها في داخل الكلام، فنحن نحرر ذلك ونقول: إن تمييز الأعداد فيه تفصيل سهل وواضح:

- الواحد والاثنان: لا تمييز لهما، تقول: "جاء رجلٌ واحدٌ، جاء واحدٌ من الرجال" لا يأتي بعدها تمييز لا منصوب ولا مجرور.
- الثلاث إلى العشرة: فتمييزها مجموعٌ مجرورٌ، فتقول: "جاءني خمسةُ رجالٍ، وهذه سبعةُ أبوابٍ".
- الأعداد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين، ويشمل الأعداد المركبة وألفاظ العقود، والأعداد المتعاطفة: كلها تمييزها واحد وهو مُفردٌ منصوبٌ، كما في قوله: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَعَشَرَكَوْكَبًا﴾ [يوسف:٤]، وقوله: ﴿فَٱجۡلِدُوهُمۡ ثَمَٰنِينَ جَلۡدَةً﴾ [النور:٤]

، وقوله: ﴿لَهُۥ تِسۡعٌ وَتِسۡعُونَ نَعۡجَةً﴾ [ص:٢٣].

- أما المائة والألف: فتميزها مفردٌ مجرورٌ، "مائةُ رجلٍ، وألفُ امرأةٍ".

هذا تمييز الأعداد، وأمرها واضح، وقلَّما يقعُ فيها الخطأ؛ لأن السليقة ما زالت تأتي به على الصواب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويكون التمييزُ مفسِّرًا للنسبة مُحَوَّلًا كـ ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤]، ﴿وَفَجَّرۡنَا ٱلۡأَرۡضَ عُيُونٗا﴾ [القمر:١٢]، ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا﴾ [الكهف:٣٤]، أو غيرَ مُحَوَّلٍ نحوَ "امتلأ الإناء ماءً").

النوع الثاني في التمييز هو: تمييز النسبة، ويكون إذا كان الإبهام ليس في كلمةٍ معيَّنةٍ، وإنَّما في نسبةِ فعلٍ إلى اسمٍ، مثال ذلك: "طابَ زيدٌ" فـ "زيدٌ" شخص معروف، و"طاب" من الطيبة وهي ضد الخبث وهي معروفة.

والإبهام في الجهة التي نسبت منها الطيبة إلى "زيد"، فزيدٌ طابَ من جهة النسب أو من جهة العلم أو من جهة الخلق؟ فالإبهام من الجهة التي نسبتَ الفعل منها إلى الاسم، فيُمكن أن تقول: "طابَ زيدٌ نسبًا، أو: طابَ زيدٌ خلقًا، أو: طابَ زيدٌ فعلًا، أو: طاب زيدٌ علمًا، أو: طابَ زيدٌ نفسًا".

ولكي نفرق بين تمييز النسبة وتمييز الذات، نقول: إن تمييز الذات هو الذي تُقدِّر معه "من"، وتمييز النسبة تقدر معها "من جهةِ"، فقولك: "جاء عشرون رجلًا" يعني: جاء عشرون من الرجال. وفي قوله: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾ [يوسف:٤]، يعني: رأيتُ أحدَ عشر من الكواكب.

أما النسبة فتقدِّر "من جهة" فتقول: "طابَ زيدٌ نفسًا" يعني: من جهة النفس، وفي قوله: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم:٤]، يعني: اشتعل الرأسُ من جهةِ الشَّيب. وفي قولك: "تصبَّبَ زيدٌ عرقًا"، يعني: تصبَّبَ من جهة العَرَقِ.

فهذا هو المراد بتمييز النسبة، وهذا ضابطها.

وتمييز النسبة له مواضع، منها:

الموضع الأول: أنَّ كل اسمٍ محوَّلٍ من فاعلٍ فهو تمييز، فإذا جاءك اسمٌ

منصوبٌ محوَّلٌ من فاعل -يعني: كان في الأصل فاعلًا لهذا الفعل المتقدم- فهو تمييز، وسمَّاه ابن هشام (مُحوَّلًا) كقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم:٤]، فالذي اشتعل هو شيبُ الرأسِ.

فالأصل في الكلام "اشتعلَ شيبُ الرأسِ"، ثم أخذنا الفاعل وأخَّرناه ونصبناه، فقلنا "اشتعل الرأسُ شيبًا"، فـ"شيبًا" اسمٌ منصوب، لكنه محولٌ من فاعل.

وكذلك في قولك: "طابَ زيدٌ نفسًا"، فالأصل: طابتْ نفسُ زيدٍ.

وكذلك "تصبَّبَ زيدٌ عرقًا"، الأصل: تصبَّبَ عرقُ زيدٍ.

الموضع الثاني: الاسم المنصوب المحوَّل من مفعول به، كقوله: تعالى ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر:١٢]، يعني: فجرنا عيونَ الأرضِ. وكقولك: "زرعتُ الأرضِ شجرًا"، يعني: زرعت شجرَ الأرضِ.

الموضع الثالث: الاسم المنصوب المحوَّل من مبتدأ. أو نضبط الكلام فنقول: الاسم المنصوب بعدَ "أفعل" التفضيل، مثل: "أكبر، أصغر، أجمل، أقبح"؛ فإذا جاء بعدها اسم منصوب فهو تمييز؛ لأنه محوَّلٌ من مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف:٣٤]، فـ"مالًا" اسم منصوب بعد "أكثر" وهو على وزن "أفعل".

والأصل: "مالي أكثر من مالك"، ثم حذفنا المبتدأ "مالي" وأخرناه ونصبناه، فقلنا: "أنا أكثر منك مالًا".

وكقولك: "زيدٌ أجمل من محمدٍ وجهًا"، يعني: وجه زيدٍ أجمل من وجه محمد.

وقد يأتي تمييز النسبة غير محوَّلٍ من شيء، لا من فاعل، ولا من مفعولٍ به،

ولا من مبتدأ؛ وهذا قليل، كقولهم "امتلأ الإناءُ ماءً"، وليس الأصل: امتلأ ماءُ الإناء. وكقولك: "امتلأ القصرُ رجالًا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وقد يؤكِّدان نحوُ** ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]، **وقولِه: "من خير أديانِ البرية دينًا"، ومنه "بئس الفحلُ فحلُهم فحلًا" خلافًا لِسِيبَوَيْهِ).**

هنا ذكر أمرًا يتعلق بالمعنى وليس بالنحو، فيقول: إنَّ الحال تبين صفة صاحبها وقت الفعل، والتمييز يرفع الإبهام عن شيءٍ سابق؛ لكنهما قد يأتيان للتوكيدِ، يعني أن هذه الكلمة لا تأتي بمعنًى جديد، ومعنى الجملة مفهوم من دونها، وأُتيَ بها لتقوية المعنى وتأكيده وتحقيقه.

مثال ذلك: "أيام الشهر ثلاثون يومًا"، فلو قلت: "أيام الشهر ثلاثون" وسكت، فواضح أنها ثلاثون يومًا، فـ "يومًا" للتوكيد، وليس لمعنى جديد، وليس كقولك: "جاءني عشرون" لا تعرف حتى أقول "رجلًا، أو امرأة، أو مهندسًا".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة:٦٠]، فـ "مفسدين" حال من فاعل "تعثوا"، لكن واضح أنهم مفسدين لأنهم عثوا في الأرض.

ومن ذلك قول الشاعر أبو طالب عم النبي ﷺ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ ... مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا

فـ "دينًا" اسم منصوب وقع تمييزًا؛ لأنه بعد "أفعل" للتفضيل؛ لأن "خير" أصلها: أخير.

وقوله: "مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ البَرِيَّةِ دِينَا" فواضح أنه أراد "دين"؛ لأنه قال في الأول: "أديان".

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر في الذم:

وَالتَغلِبيّونَ بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ ... فَحلًا وَأُمُّهُمُ زَلّاءُ مِنطيقُ

فـ"فحلًا" تمييز، وهو تمييز معروف، لأنه قال "بِئسَ الفَحلُ فَحلُهُمُ".

فهذا من التمييز الذي للتوكيد وليس لمعنى جديد.

ومن ذلك أن تقول: "تبسَّمتُ ضاحكًا"، فـ "ضاحكًا" دلَّ عليه ما قبله من قولك: "تبسَّمتُ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمستثنى بـ "إلا" من كلامٍ تامٍّ موجَبٍ نحو ﴿فَشَرِبُواْ مِنۡهُ إِلَّا قَلِيلٗا مِّنۡهُمۡۚ﴾ [البقرة:٢٤٩]. فإن فقد الإيجاب تَرجَّحَ البدلُ في المتصل نحو ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٞ مِّنۡهُمۡۖ﴾ [النساء:٦٦] والنصبُ في المنقطع عند بني تميمٍ -ووجب عند الحجازيين- نحو ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ﴾ [النساء:١٥٧]،ما لم يتقدم فيهما فالنصبُ، نحوُ قوله: "وما لي إلا مشعب الحق مشعبُ"، أو فقد التمام فعلى حسب العوامل نحو ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القمر:٥٠] ويسمى مُفَرَّغًا.

ويستثنى بـ "غير وسوى" خافِضَيْنِ، مُعْرَبَيْنِ بإعراب الاسم الذي بعد "إلا". وبـ "خلا وعدا وليس وحاشا" نواصبَ وخوافضَ. وبـ "ما خلا" وبـ "ما عدا" و "ليس" و "لا يكون" نواصبَ).

هذا هو باب الاستثناء، وسبق شرحه في شرح المبتدئين، وبيان أداوته وحكم المستثنى، وليس فيما قاله ابن هشام هنا جديد، إلا في مسائل معينة هي التي سنقف عندها.

المسائل الجديدة التي زادها ابن هشام هنا:

- الكلام على الاستثناء المنقطع.

- الكلام على حكم المستثنى إذا تقدَّمَ على المستثنى منه.
- الكلام على الاستثناء بـ "ليس" و "لا يكون".

فهذا الذي سنركز عليه، وما سوى ذلك سنمرُّ عليه بسرعة.

المسألة الأولى: أداوت الاستثناء.

كما ذكرنا من قبل أن أداوت الاستثناء هي: "إلا، غير، سوى، خلا، عدا، حاشا".

وزاد ابن هشام هنا "ليس" و "لا يكون"؛ ولهذا سنخصهما بكلام.

نبدأ بالاستثناء بـ "إلا" لأنها أم أداوت الاستثناء.

وليس فيما ذكر ابن هشام جديد، فالاستثناء إما أن يكون:

- تامًّا موجبًا: فيجب نصب المستثنى، نحو "جاء الرجال إلا خالدًا".
- تامًّا غير موجب: ويكون في المستثنى حينئذٍ وجهان:
  - البدل -وهو الأكثر: "ما جاء الرجال إلا خالدٌ"
  - النصب على الاستثناء: كقولك: "ما جاء الرجال إلا خالدًا"

الاستثناء المفرغ: عندما لا نذكر المستثنى منه، فالمستثنى حينئذٍ يُعرب بحسب العوامل التي قبل "إلا" كأن "إلا" غير موجودة، فتقول: "ما جاء إلا خالدٌ" كقولك: "جاءَ خالدٌ"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ﴾ [القمر:٥٠]، يعني: "أمرنا واحدة" مبتدأ وخبر.

المسألة الثانية في الاستثناء المنقطع، وابن هشام زاد الكلام على الاستثناء المنقطع.

والاستثناء إما متصل وإما منقطع:

المتصل: أن المستثنى داخل في جنس المستثنى منه، كقولك: "جاء الرجالُ إلا خالدًا"، فـ "خالد" من الرجال.

المنقطع: عندما يكون المستثنى ليس من أفراد المستثنى منه، كأن تقول: "جاء القوم إلا حمارًا" فـ "الحمار" في الحقيقة ليس من افراد القوم، ولكنه على التَّوسُّع، فسُمي بالاستثناء المنقطع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٣٠﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰٓ أَن يَكُونَ مَعَ ٱلسَّٰجِدِينَ ﴾ [الحجر/ ٣٠]، على القول بأن إبليس من الجن وليس من الملائكة.

حكم الاستثناء المنقطع:

- في الاستثناء التام الموجب: يجب نصبه عند الجميع، كقولك: "جاء القوم إلا حمارًا".

- في الاستثناء غير الموجَب: كقولك: "ما جاء القوم إلا حمارًا".

- **فعند الحجازيين:** يجب نصبه لأن الحجازيين ينصبون في الاستثناء المنقطع دائمًا، فيقولون "ما جاء القومُ إلا حمارًا"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء:١٥٧]، يعني: "ما لهم علمٌ إلا اتباعَ الظن" فاتباع الظن ليس من العلم؛ فهذا الاستثناء منقطع؛ فلهذا نصب وجوبًا، مع أن الاستثناء كما نرى تامٌّ منفي -يعني غير موجب.

- **وأمَّا التميميون:** فإنهم يُجيزون نصبه -وهذا الأكثر- ويُجيزون إتباعه على البدل، كما يُفعل في الاستثناء المتصل، فيقولون "ما جاء القومُ إلا حمارًا، ما جاء القومُ إلا حمارٌ".

- وأمَّا في الاستثناء المفرغ فهذا لا يُتصوَّر؛ لأنَّ الاستثناء إنما يتضح هل هو متصل أو منقطع بدخوله أو خروجه من المستثنى منه.

المسألة الرابعة: حكم المستثنى إذا تقدَّم، وهذا مما زاده ابن هشام هنا.

لو جاء الاستثناء على ترتيبه الأصلي كقولك: "ما جاء الرجال إلا خالدًا" فإذا تقدَّم المستثنى فإن الأداة ستتقدم معه على المستثنى منه، فستقول: "ما جاء إلا خالدًا الرجالُ"؛ فتقدَّم المستثنى على الأداة على المستثنى منه؛ فحكمه حينئذٍ وجوب النصب.

وكقولك: "الطلابُ ناجحونَ إلا المهملَ"، فإذا قدَّمتَ المستثنى فتقول: "الطلابُ إلا المهملَ ناجحون" فليس فيه إلا النصب على الاستثناء.

ومن ذلك قولهم: "ليس لي إلا اللهَ ناصرٌ" والأصل أن يُقال: "ليس لي ناصرٌ إلا اللهَ"، فلو أخرته جاز فيه الوجهان؛ لأنه تام غير موجب، فلمَّا تقدَّم المستثنى فليس فيه إلا النصب، فتقول: "ليس لي إلا اللهَ ناصرٌ".

ومن ذلك قول الشاعر الكميت:

وما لي إلا آلَ محمد شيعةٌ ... وما لي إلا مذهبَ الحق مذهبُ

وقوله:

.... وما لي إلا مشعب الحق مشعبُ

الأصل "ما لي شيعةٌ إلا آلَ أحمد" فلما تقدم المستثنى، قال: "ما ليَ إلا آلَ أحمدَ شيعةٌ"، فوجب النصب.

المسألة الخامسة: الاستثناء بـ "ليس" و "لا يكون"، وهذا مما زاده ابن هشام هنا أيضًا.

و"ليس" و "لا يكون" المذكورتان في باب "كان" وأخواتها، إلا أنهما قد يُستعملان في الاستثناء بمعنى "إلا"، فتقول: "جاء الطلابُ إلا محمدًا" أو "جاء الطلابُ ليسَ محمدًا" أو "جاءَ الطلابُ لا يكونُ إلا محمدًا"؛ وتقصد بذلك الاستثناء.

وحينئذٍ يبقيان على عملهما السابق، فلهما اسمٌ مرفوعٌ وخبر منصوب، والمستثنى هو الخبر المنصوب، وأما اسمهما فهو ضمير مستتر، فتقول: حينئذٍ "جاء القومُ ليس زيدًا" يعني: "جاء القومُ ليس الجاؤون زيدًا، أو: ليس هم زيدًا".

وتقول: "جاء القوم لا يكونُ زيدًا"، يعني: "لا يكون الجاؤون زيدًا".

نتتقل لأبواب المكملات المخفوضات، بعد أن انتهينا من الكلام على المكملات المنصوبات -بحمد الله.

يُقال: "الخفض" ويُقال: "الجر"؛ كلاهما بمعنًى واحد، وهما استعمالان مشهوران عند العلماء، إلا أنَّ الجر أكثر في الاستعمال عند البصريين، والخفض أكثر في الاستعمال عند الكوفيين.

والمجرورات ثلاثة أنواع:

الأول: الاسم المجرور بحرف جر: كـ"سلمتُ على زيدٍ".

الثاني: الاسم المجرور بالإضافة، كـ"هذا قلمُ زيدٍ".

الثالث: المجرور بالتبعيَّة، كـ"سلمتُ على زيدٍ وخالدٍ".

والمجرور بالتبعية لا نذكره هنا في العادة لأنه سيأتي في التوابع، فيبقى لنا مجروران: المجرور بحرف الجر، والمجرور بالإضافة، وسيذكرهما هنا -إن شاء الله.

وكما نعرف أنَّ الجر من خصائص الأسماء، فلهذا لم نجد إلا اسمًا مجرورًا بحرف الجر، واسمًا مجرورًا بالإضافة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (باب: يخفض الاسم إما بحرفٍ مشتركٍ - وهو "من، وإلى، وعن، وعلى، وفِي، واللامُ، والباءُ للقسم وغيرِه"، أو مختصٍّ بالظاهر وهو "رُبَّ، ومُذْ، ومُنْذُ، والكافُ، وحتى، وواوُ القسمِ وتاؤُه").

الاسم المجرور بحرف جر: هو الاسم الواقع بعدَ حرفٍ من حروف الجر، كـ "سلمتُ على زيدٍ".

حروف الجر كما ذكرها ابن هشام هنا: أربعة عشر حرفًا، وذكر أنها على نوعين:

النوع الأول: المشترَك، يعني الذي يجر الاسم الظاهر والضمير، كقولك: "سلمتُ على زيدٍ وعليه، وجئتُ من زيدٍ ومنه".

وهي سبعة أحرفٍ، ذكرها ابن هشام لنا، وهي: "من، وإلى، وعن، وعلى، وفِي، واللامُ"، و "الباءُ للقسم" كـ "أقسمتُ بالله"، أو لغير القسم كـ "محمدٌ بالبيتِ".

النوع الثاني: أحرف الجر المختصة بجر الظاهر، فلا تجر إلا الاسم الظاهر، ولا تجر الضمير، وهي سبعة أحرف ذكرها ابن هشام لنا، وهي على أنواع:

الأول: "رُبَّ"، وهي مختصةٌ بجر النكرة، ولا تجر المعرفة، تقول: "ربَّ أخٍ لكَ لم تلده أمك، ربَّ رجلٍ لقيتُه، ربَّ صائمٍ لن يصومه".

الثاني: "مُذْ ومنذُ"، وهما خاصَّان بجر أسماء الزَّمان، ولا تجر الأسماء الأخرى، تقول: "انتظرته منذُ يومين، أو منذُ يومٍ".

الثالث: الكاف، وهي خاصَّة بجرِّ المشبَّه به، كـ "زيدٌ كالأسدِ، هندٌ كالقمرِ".

الرابع: "حتى"، وهي لا تجر إلا الغاية، كـ "انتظرته حتى الصباحِ".

الخامس: "الواو والتاء"، وهما لا يجران إلا المقسَم به، كـ "واللهِ، تاللهِ".

وقد ذكرنا في الاستثناء أن "عدا، وخلا، وحاشا" يجوز أن تكون أفعالًا فيُنصَب ما بعدها، ويجوز أن تكون حروف جرٍّ فيُجر ما بعدها، فإذا كانت حروف جر فنضيفها هنا، فيكون العدد سبعة عشر حرفًا، وهناك ثلاثة أحرف من حروف الجر مختلف فيها؛ فيكون العدد النهائي للحروف الجر هو عشرين حرفًا.

وحروف الجر من أهم ما فيها معانيها، فكل حرف من حروف من حروف الجر له أكثر من معنى، ودراسة هذه المعاني في الحقيقة ليست من النحو، وإنما هي من العلوم التي تدرس المعاني كالبلاغة، وكذلك أصول الفقه، وهناك كتب خاصَّة لدراستها ومعانيها تسمى "كتب حروف المعاني" كـ "الجنى الداني" للمرادي، و"مغني اللبيب" لابن هشام؛ فلهذا تجد أن هذه العلوم هي التي تتوسع في المعاني، وإن كان بعض النحويين -خاصة في المتأخرين- توسَّعوا في ذكر معاني حروف الجر.

ننتقل بعد ذلك إلى الاسم الثاني المجرور، وهو: الاسم المجرور بالإضافة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أو بإضافةٍ إلى اسمٍ على معنى اللام كـ "غلامِ زيدٍ" أو "مِن" كـ "خاتمِ حديدٍ" أو "في" كـ "مكرِ الليلِ")**.

المسألة الأولى في باب الإضافة: معاني الإضافة.

نحن شرحنا الإضافة وأطلنا في شرحها في شرح المبتدئين، وقلنا إن الإضافة هي: كل اسمين يدلان على شيءٍ واحدٍ.

والأصل في الأسماء أن كل اسمٍ يدل على معناه، فإذا قلت: "قلم" فالمراد به آلة الكتابة، وإذا قلت: "الأستاذ" فهو الذي يشرح، فكل اسمٍ له معنى، أما إذا قلت: "قلمُ الأستاذِ" فجعلت الاسمين يدلان على شيء واحد؛ فهذه هي الإضافة، ويكون المراد هو الاسم الأول -المضاف- ولكن أضفته لفائدة.

وذكرنا بعض القواعد والضوابط اللفظية التي تعين على ضابط الإضافة.

وذكر ابن هشام هنا أن الإضافة المعنوية تكون على ثلاثة معانٍ من حروف الجر:

- إما أن تكون على معنى اللام -وهو الأكثر- كـ "غلام زيدٍ، قلم زيدٍ" يعني: غلام لزيدٍ، وقلم لزيدٍ.
- وإما أن تكون على معنى: "من" كقولك: "خاتم حديدٍ، باب خشبٍ"، يعني: خاتم من حديد، وباب من خشبٍ.
- وقد تكون على معنى: "في"، كقولك: "مكرُ الليلِ، صيام النهار"، يعني: مكر في الليل، وصيام في النهار.

وهذا أيضًا شرحناه من قبل، لننتقل إلى المسألة التالية في نوعي الإضافة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وتُسمى معنويةً لأنها للتعريف أو التخصيص، أو بإضافةِ الوصفِ إلى معموله كـ "بالغَ الكعبةِ" و "معمورِ الدارِ" و "حسنِ الوجهِ" وتسمى لفظيةً لأنها لمجرد التخفيف).**

هذه من المسائل التي زادها ابن هشام في هذا الباب، وهي الكلام على نوعي الإضافة، فالإضافة إما أن تكون:

- معنوية: وهي الأصل والأكثر.

○ لفظية: هي إضافة الوصف إلى معموله.

والمراد بالوصف: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة؛ فهذه الثلاثة إذا أُضيفَت إلى معمولها فإضافتها حينئذٍ لفظيَّة.

اسم الفاعل: كقولك: "مُكرمُ زيدٍ" أضفنا "مُكرم" إلى "زيدٍ" الذي عمل فيه.

اسم المفعول: كقولك: "ضاربُ زيدٍ، كاتبُ الرسالةِ".

الصفة المشبهة: كقولك: "حسنُ الوجهِ" يعني: حسُنَ وجهه، وكقولك: "جميلُ الظاهرِ" يعني: يجمُل ظاهرُه. وقولك: "مكسورُ القدمِ" يعني: تُكسرُ قدمه.

ولكي نسهل الإضافة اللفظية: فإن الإضافة اللفظية تكون على معنى الفعل المضارع، فإذا استطعتَ أن تضع مكان المضاف فعلًا مضارع فهذه الإضافة لفظية.

تقول: "أنا مُكرمُ زيدٍ" يعني: أنا أُكرمُ زيدًا.

وتقول: "هذا ضاربُ زيدٍ"، يعني: هذا يضربُ زيدًا.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَحۡكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدۡلٖ مِّنكُمۡ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة:٩٥]، يعني: هديًا يبلغ الكعبة؛ فالإضافة هنا حينئذٍ لفظية، فـ "بالغ" اسم فاعل، وقد أُضيفَت إلى المفعول به "بالغ الكعبة".

وما سوى هذه الإضافة فهي إضافة معنوية.

إذًا؛ الإضافة المعنوية: إضافة ما سوى الوصف إلى معموله، فإذا قلنا: "قلمُ زيدٍ" فهذه إضافة معنوية؛ لأنَّ كلمة "قلم" ليست بوصفٍ.

لكن لو قلنا: "كاتبُ الرسالة" فهذه إضافة لفظية؛ لأنها من إضافة الوصف إلى

معمولة، فالإضافة تقع على الرسالة.

أما لو قلت: "كاتبُ المدرسةِ"، فالكتابة لا تقع على المدرسة، فهنا إضافة معنوية؛ لأنه ليس من إضافة الوصف إلى معموله.

وقولك: "قاضي البلدِ"، فالقاضي لا يقع على البلد، فهذه إضافة معنوية.

فلابد أن ننتبه إلى أن الإضافة اللفظية هي إضافة الوصف إلى معموله، وتسمى إضافة غير حقيقيَّة، وتسمى إضافة غير معنويَّة.

فائدة الإضافة المعنوية: التعريف أو التخصيص.

- فإذا أضفتها إلى معرفة كقولك: "قلمُ محمدٍ، قلمُ الطالبِ"؛ فكلمة "قلم" تستفيد التعريف من المضاف إليه؛ لأنه معرفة.
- وأما إذا أضفتها إلى نكرة فتستفيد التخصيص -تضييق التنكير- كقولك: "قلمُ طالبٍ، قلمُ أستاذٍ".

وأما الإضافة اللفظية فإنها لا تفيد لا تعريفًا ولا تخصيصًا؛ لأنها في الحقيقة في نية الانفصال، فبينهما فاصل، فإذا قلتَ: "مُكرمُ زيدٍ" فالأصل فيها "مكرمٌ أنا زيدًا" فهناك الفاعل "أنا" لأن "مُكرم" اسم فاعل، واسم الفاعل يعمل عمل فعله -كما سيأتي في الأسماء العاملة عمل فعلها- فتحتاج إلى فاعل ومفعول به، فقولك: "أنا مُكرمٌ زيدًا" الأصل فيها "أُكرمُ أنا زيدًا"، فـ "أُكرم" بعدها فاعل ومفعول، ثم حولنا الفعل إلى وصف "أنا مُكرم" فلك أن تعمله فتنوِّن وتقول: "أنا مكرمٌ زيدًا"، ومعناه "أنا مكرمٌ أنا زيدًا"، ولك أن تضيف فتقول: "أنا مكرمُ زيدٍ"، وهنا أيضًا فاعل بينهما.

إذًا؛ الإضافة على نية الانفصال ليست إضافة ليست إضافة معنوية، فلا تفيد التعريف ولا التخصيص، يعني حتى لو أضفتها إلى معرفة تبقى نكرة، فلو قلت

مثلًا "هذا رجلٌ جميلُ الوجه" فأضفتَ "جميل" إلى "الوجه"؛ ومع هذا فإن "جميل" نكرة، لأنك وصفت بها كلمة "رجل" وهي نكرة.

وكقولك: "هذا طالبٌ جميلُ الخطِّ"، هذا رجلٌ طويلُ الشعرِ"؛ فهي لا تكتسب التعريف من الإضافة.

فائدتها -كما قال ابن هشام: التخفيف، أي: التخفيف بحذف التنوين، بدل أن تقول: "ضاربٌ زيدًا، مكرمٌ زيدًا" تتخفَّف من التنوين وتضيف، وتقول: "مكرمُ زيدٍ". ففائدتها لفظيَّة فقط.

نأتي إلى بعض الشواهد على ذلك:

قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ **[المائدة:٩٥]**، يعني: يبلغ الكعبة. فيجوز ان تأتي بالمضارع "يبلغُ الكعبةَ"، أو تأتي بالوصفِ وتُعمِل، فتقول: "بالغٌ الكعبةَ"، ويجوزُ أن تضيف "بالغُ الكعبةِ.

وقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴿٨﴾ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ **[الحج: ٨، ٩]**، يعني: "يثني عِطفَهُ"، أو تقول: "ثانيًا عطفَهُ"، أو تقول: "ثانيَ عطفِهِ"، فلك الثلاثة: المضارع، والتنوين، والإضافة.

وقوله تعالى: ﴿رَبِّ ٱجْعَلْنِى مُقِيمَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ **[إبراهيم:٤٠]**، يعني: "رب اجعلني أقيم الصلاة"، أو تقول: "رب اجعلني مقيمًا الصلاةَ" أو تقول: "مقيمَ الصلاةِ".

وكقوله: ﷺ: «**مثل الجليس الصالح والجليس السوء كحامل المسك**»، ويجوز أن تقول: "كحاملٍ المسكَ"، أو تقول: "كمن يحمل المسكَ"، أو تقول:

"كحاملِ المسكِ".

وقوله تعالى: ﴿هَلۡ هُنَّ مُمۡسِكَٰتُ رَحۡمَتِهِۦۚ﴾ [الزمر:٣٨]، يعني: "هل هنَّ يُمسكنَ رحمتَه"، وتقول: "ممسكاتٌ رحمتَهُ"، وتقول: "ممسكاتُ رحمتِهِ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا تُجامِعُ الإضافةُ تنوينًا ولا نونًا تاليةً للإعرابِ مطلقًا).

من أحكام الإضافة: أنها لا تُجامع التنوين أو ما يقوم مقام التنوين.

يقولون: ثلاثةُ أعداءٍ لا تجتمع: الإضافة والتنوين و "أل".

هنا تكلم على الإضافة والتنوين، فلا يجتمعان، فإما أن تقول: "هذا قلمٌ" فتنوِّن، أو تقول: "هذا قلمُ زيدٍ"؛ ولا يجوز أن تقول: "قلمٌ زيدٍ"، لأنه لا يجتمع التنوين والإضافة، فإذا جاءت الإضافة حذفت التنوين.

وكذلك النون التي تأتي مكان التنوين في التثنية والجمع "معلمٌ - معلمان - معلمون"، فـ "معلمٌ" فيها تنوين، وأما "معلمان" فنون التثنية مقابل التنوين في المفرد، وكذلك النون في "معلمون" مقابل التنوين في المفرد؛ فتأخذ حكم التنوين فتحذف في الإضافة، فتقول: "هذا معلمٌ، هذا معلمان، هؤلاء معلمونَ" فإذا أضفتَ تحذف النون وتقول: "هذا معلمُ زيدٍ، ومعلما زيدٍ، ومعلمو زيدٍ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا "أل" إلا في نحو "الضاربا زيدٍ، والضاربو زيدٍ، والضاربُ الرجلِ، والضاربُ رأسِ الرجلِ، وبالرجلِ الضاربِ غلامِهِ").

قلنا: إن التنوين و"أل" والإضافة لا تجتمع، وتكلمنا على عدم اجتماع الإضافة مع التنوين، وهنا يتكلم على عدم اجتماع الإضافة مع "أل".

وقلنا: إن الإضافة على نوعين: معنوية، ولفظية.

أما في الإضافة المعنوية فلا تُجامع الإضافة "أل" مطلقًا" تقول: "هذا القلمُ" بـ "أل"، أو تقول: "هذا قلمُ زيدٍ"، ولا يُمكن أن تقول: "القلمُ زيدٍ".

أما في الإضافة اللفظية فيُمكن أن تُجامع الإضافةُ "أل" لأن الإضافة غير حقيقيَّة.

وأيضًا لا تُجامع "أل" مطلقًا؛ لأن التركيب إضافي على كل حالٍ، فهي لا تجتمع مع "أل" إلا فيما سُمع عن العرب، وذلك في مسألتين:

المسألة الأولى: إذا كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالمًا، نحو "جاء الضاربَ زيدٍ، جاء الضاربَ الرجلِ"، فيجوز أن تقول: "جاء الضاربا الرجلِ"، فـ "الضاربا" مضاف وفيها "أل"، و"الرجل" فيها "أل"؛ فاجتمعـا.

وكذلك تقول: "جاء الضاربو زيدٍ، جاء الضاربو الرجلِ" فـ "الضاربو" اجتمع فيها الإضافة و"أل".

المسألة الثانية: أن يكون في المضاف إليه "أل"، كقولك: "جاءَ الضاربُ الرجلِ" فـ "الرجل" مضاف إليه وفيه "أل"؛ إذًا فالمضاف كذلك يجوز أن تدخل فيه "أل" فتقول: "جاء الضاربُ الرجل"، وهذا بخلاف "جاء ضاربُ زيدٍ" فـ "ضارب" مفرد، و"زيد" مضاف إليه ما فيه "أل"، فلا يجوز أن تقول: "جاء الضاربُ زيدٍ"؛ فإما أن تقول: "جاءَ ضاربُ يدٍ" أو "جاءَ ضاربٌ زيدًا"، ولا تجمع بين الإضافة و"أل".

ومثل ذلك لو قلت: "جاءَ الضاربُ الرجل، جاء الضاربُ صديقِ الرجلِ"، فـ "الضاربُ" مضافة إلى "صديق" وهي ليس فيها "أل" ولكنها أضيفت إلى "الرجل"؛ فالمضاف إليه في الحقيقة فيه "أل". وكذلك في قولك: "جاء الضاربُ رأسِ الجاني".

وقولك: "جاءَ الضاربُ الرجلِ الضاربِ غلامِهِ"، فـ "غلامه" فيه ضمير يعود إلى "الرجل" الذي فيه "أل"؛ فاكتسب بذلك "أل".

الخلاصة: أن المضاف إليه إذا كان فيه "أل" أو متلبسًا بما فيه "أل" جازَ في المضافِ أن تدخله "أل".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**بابٌ: يعملُ عَمَلَ فعلِه سبعةٌ**).

بعدَ أن انتهينا من الكلام على المكملات المنصوبات والمكملات المجرورات؛ شرع ابن هشام في بابٍ آخر جديد، وهو: الكلام على الأسماء التي تعمل عمل فعلها.

الأصل في العمل: الفعل، ولهذا يعمل الفعل متقدمًا متأخرًا، وظاهرًا ومحذوفًا، تقول: "أكرمتُ زيدًا، وزيدًا أكرمتُ، وتقول: "من أكرمتُ؟ فتقول: "أكرمتُ زيدًا، أو: زيدًا"؛ فالفعل عمل متقدمًا ومتأخرًا ومذكورًا ومحذوفًا؛ وذلك لأنه قوي في العمل؛ لأنه الأصل في العمل.

وأما بالنسبة للحروف: فإنا لحروف على نوعين:

النوع الأول: حروفٌ عاملة: وهذه التي تُدرَس في النحو، فإما أن تجر الاسم كحروف الجر، وإما أن تنصب اسمها وترفع خبرها كـ "إن" وأخواتها، وهكذا..

النوع الثاني: الحروف الهاملة التي ليس لها عمل، وهذه غالبًا لا تذكر في كتب النحو إلا عرضًا، مثل "هل" في الاستفهام، و "قد"، وتاء التأنيث، ونون التوكيد.

هل الأسماء عاملة؟

الأصل في الأسماء أنها معمولةٌ وليست عاملة.

ومعنى أنها معمولة: أنها يقع عليها الرفع فتكون مرفوعة، أو يقع عليها النصب فتكون منصوبة، أو يقع عليها الجر فتكون مجرورة.

فالأصل في المعمولات أنها أسماء، كالفاعل، والمفعول به، والمبتدأ؛

وهكذا..، وقد يكون حكمه النصب أو الجر أو الرفع، ودرسنا كلَّ ذلك.

إلا أنَّ الاسم قد يعمل في حالتين:

الحالة الأولى: إذا وقع مضافًا: فهو الذي يجر المضاف إليه عند الجمهور.

وقيل إنَّ جر المضاف إليه هو الإضافة المعنوية، وقيل حرف جر محذوف - وهذا قولٌ ضعيف.

الحالة الثانية: هذه الأسماء التي ذكرها ابن هشام، وهي الأسماء العاملة عمل فعلها.

فهناك بعض الأسماء قد تعمل عمل فعلها، وفيه تفصيلٌ سيأتي؛ إلا أن القاعدة الإجماليَّة فيها التي يُمكن أن نتمسَّك بها لكي تفيدنا في هذا الباب عمومًا: هو أنَّ الاسم إذا وقع موقع فعله فإنه يعمل، يعني إذا أمكن أن تحذف هذا الاسم وتضع مكانه فعله فإنه يعمل، وإلا فلا.

هذه الأسماء سيذكرها ابن هشام الآن تباعًا، وهي: المصدر، اسم الفعل، ثم الأوصاف، وهي:

- اسم الفاعل: ويدخل فيه صيغ المبالغة.
- اسم المفعول.
- الصفة المشبهة.
- اسم التفضيل.

فهذه الأسماء هي التي تعمل عمل فعلها.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (اسمُ الفعل كـ "هيهاتَ، وصَهْ، ووَيْ" بمعنى بَعُدَ واسكت وأَعْجَبُ).

الأول من الأسماء التي تعمل عمل فعلها: أسماء الأفعال، والأغلب فيها أنها سماعيَّة، فهي كلمات سُمعت عن العرب لفظها، فهي ظاهرها اسم، لأنها تقبل شيئًا من العلامات التي تقبلها الأسماء -كما ذكرنا في أول النحو-، كالتنوين، تقول: "صهٍ، آهٍ، أُفٍّ"، فهذه تقبل التنوين، ولا يقبل التنوين إلا الأسماء.

ولكنها في المعنى فإن معناها معنى الفعل، فـ "صه" بمعنى: اسكت، وهذا فعل، ولكن "صه" في اللفظ والظاهر اسم؛ لأنه يقبل التنوين.

فماذا نسميه؟ هل نسميه فعل؟

هذا ليس بفعل لأنه ما يقبل علامات الفعل، وإنما سموه: اسم فعلٍ.

وأسماء الأفعال على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: اسمُ فعلٍ ماضٍ، مثل "شتَّان" بمعنى "افترقَ"، تقول: "شتان ما بينَ الرجلين" يعني" افترقَ ما بينهما.

وكذلك "هيهات"، ومنه قوله تعالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون:٣٦]، يعني: بعُدَ.

النوع الثاني: اسمُ فعلٍ مضارع، مثل: "أُفٍّ" بمعنى "أتضجَّر"، تقول: "أُفٍّ لك، أُفٍّ لكما، أُفٍّ منك".

ومن ذلك كلمة "ويْ"، عندما ترى أمرًا تستنكره أو يسبب الإعجاب والدهشة تقول: "ويْ" يعني: أتعجَّبُ.

النوع الثالث: اسم فعل أمر -وهذا هو الأكثر فيها- مثل "صه" بمعنى: اسكت، و "مه"، بمعنى: انكَفِفْ. ومنه "آمين" بمعنى: استجبْ. وكذلك "نزالي" بمعنى: انزل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يُحْذَفُ ولا يَتَأَخر عن معموله. و "كتابَ اللهِ عليكم" مُتَأَوَّلٌ. ولا يبرَز ضميرُه. ويُجْزَم المضارعُ في جوابِ الطلبِيِّ منه نحو "مكانكِ تُحْمَدِي أو تستريحي"، ولا يُنْصَبُ).

ذكر أن أسماء الأفعال تعمل عمل فعلها، ففعلها قد يكون لازمًا فتحتاجُ إلى فاعل مثله، وقد يكون فعلها متعديًا فتحتاجُ إلى فاعلٍ ومفعولٍ به، فلهذا قولك: "صهْ" تحتاج إلى فعل كقولك: "اسكت"؛ فنقول: الفاعل فيهما ضميرٌ مستترٌ تقديره "أنت".

وإذا قلت: "نزالي" يعني: انزل أنتَ.

ومن ذلك: "دونك" بمعنى: خذ، تقول: "دونكَ زيدًا"، يعني: خذْ زيدًا، فـ "زيدًا" مفعول به منصوب باسم الفعل "دونك" لأنه بمعنى "خذْ".

ومن أحكامه: أنه لا يحذف، يعني: لا تعمل محذوفًا كالفعل، فلا يصح أن تقول: إنَّ هذا الاسم منصوب باسم فعل محذوف.

ومن أحكامه: لا يتأخر عن معموله، يعني أن معموله لا يتقدم عليه كالفعل، ففي الفعل تقول: "أكرمتُ زيدًا، وزيدًا أكرمتُ". أما في "دونك زيدًا" لا يصح أن تقول: "زيدًا دونك"؛ لأن اسم الفعل عمله ضعيف؛ لأنه بالحمل والقياس على الفعل، والضعيف -كما قلنا أكثر من مرة- لا يعمل في الجملة إلا إذا جاءت على أصلها من دون أي مشاكل، فلا يكون فيها حذف ولا تقديم ولا غير ذلك.

فإن قيل: إنَّ قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء:٢٤]، المعنى: عليكم كتاب الله، أي: الزموه، فـ "كتاب" مفعول به، نصبه اسم الفعل "عليكم" الذي بمعنى: الزم.

قال ابن هشام: إنَّ هذا متؤوَّل؛ لأن قوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء:٢٤] ليس مفعولًا به، و"عليكم" ليس اسم فعل، وإنما "كتاب الله" مفعول مطلق، فعندما ذكر المحرمات من قبل قال معقبًا بعدَ ذلك ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾

[النساء:٢٤]، يعني: "كتب الله عليكم ذلك كتابةً" فالمصدر يأتي "كتابة" و "كتابًا".

ومن أحكامه: لا يبرز ضميره، يعني لا يُمكن أن تبرز الضمير الذي يتعلق به كما قد تفعل بالفعل، فإن تقول: في الفعل "ذهب - ذهبوا - يذهبون - اذهبوا - اذهبي - ذهبتُ"، فيأتي معه الضمير البارز؛ أما اسم الفعل فلا يأتي معه الضمير البارز، وإنما يلزم حالةً واحدةً، فتقول لزيدٍ: "صهْ"، وتقول لهند: "صه"، وتقول للرجال: "صه" وما تقول: "صهوا"!

ومن أحكامه: أنه يُجزَم في جواب الطلبي منه، فاسم الفعل كالفعل، ولهذا يُمكن أن تجزم في جواب طلبه -كما تكلمنا في جزم الفعل المضارع- فكما تقول: "انزلْ أكرمكَ تقول: أيضًا "نزالِ أكرمك".

ومن ذلك قول الشاعر: "مكانكِ تُحْمَدِي أو تستريحي"، أي: الزمي مكانكِ؛ فجزم الجواب "تُحمدي"، والمعنى: الزمي مكانكِ إنْ تلزميه تُحمدي.

ولا يُنصب الجواب، يعني: لو اقترنَ جوابه بالفاء والواو فإنه لا يُنصب بـ "أن" مضمرة، ففي الفعل تقول: "انزل وأكرمَك، انزل فأكرمَك"، لكن لو أتيتَ باسم الفعل فلا تنصب الفعل بعده، وإنما تقول: "نزالِ فأكرمك"، وذكرنا أن في المسألة خلافًا.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، سائلين الله أن نلقاكم في حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس التاسع عشر(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم وبإخوتي وأخواتي المشاهدين والمشاهدات.

سنشرع -بإذن الله- في هذا الدرس في باب ما يعمل عمل فعله، قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمصدرُ كـ "ضَرْبٍ، وإكرامٍ").

(١) https://www.youtube.com/watch?v=OiLG9hJS3T8&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=19

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله في الدرس التاسع عشر من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لشيخنا ابن هشام -عليه رحمة الله-، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبثُّ من مدينة الرياض في الأكاديمية الإسلامية المفتوحة.

في الدرس الأخير كنا قد وصلنا إلى الأسماء العاملة عمل فعلها، وكما قال ابن هشام: هي (سبعة).

شرحنا الأول، وهو: اسم الفعل.

والآن نتكلم على الاسم الثاني من الأسماء العاملة عمل فعلها وهو: المصــدر.

قال شيخنا ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والمصدرُ كـ "ضَرْبٍ، وإكرامٍ").

إذا أردنا أن نعرِّف المصدر تعريفًا تعليميًّا سهلًا، نقول: هو التصريف الثالث للفعل، فأيُّ فعلٍ نصرفه ثلاث تصريفات، فالأول: الفعل الماضي. والثاني: المضارع: والثالث: المصدر. نقول: "ضرب، يضرب، ضربًا - شرب، يشرب، شربًا - جلسَ يجلسُ، جلوسًا - ذهبَ يذهب، ذهابًا).

واستخراج المصدر من الأمور التي ما زالت السليقةُ العربيَّة تأتي به غالبًا على الصَّواب، فنقول: "خرجَ، يخرجُ، خروجًا - أخرجَ، يُخرجُ، إخراجًا - تخرَّج، يتخرَّجُ، تخرُّجًا - استخرجَ، يستخرج، استخراجًا".

وإذا أردنا التعريف العلمي للمصدر، فنقول: هو الاسم الدَّالُّ على مجرَّد

الحدث.

وذلك أن الأسماء إما أن تدل على الحدث -وهو الفعل- وشيءٍ آخر، أو تدل على الحدث فقط -وهو الفعل.

فالذي يدل على الحدث وزمانه يُسمَّى في النحو: الفعل.

والذي يدل على الحدث وصاحبه، يسمى في النحو: الوصف، كاسم الفاعل واسم المفعول.

والذي يدل على الحدث وآلته -الزمان أو المكان: اسم الآلة.

والذي يدل على الحدث فقط دون دلالة على شيءٍ آخر، لا زمانه ولا صاحبه؛ فهذا هو: المصدر. كقولنا: "جلوسٌ" يدل على الجلوس فقط، لكن ما في دلالة على زمانه أو مكانه، ولم يدل على مَن فعله أو مَن وقعَ عليه، فقولك: "جالسٌ" يدل على مَن فعل الجلوس، فدلَّ على الجلوس ومَن فعله، وكذلك "جلسَ" يدل على أن الجلوس في الماضي، فدلَّ على الجلوس وزمانه.

إذًا؛ المصدر: هو ما دلَّ على مجرَّد الحدث دون دلالة أخرى.

وابن هشام ضرب مثالين:

الأول: "ضرب" وهو مصدر ثلاثي.

الثاني: "إكرام" وهو مصدر رباعي، أو ثلاثي مزيد بحرف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(إِنْ حَلَّ مَحَلَّهُ فعلٌ مع أَنْ أو ما)**.

الكلام الآن في الأسماء العاملة عمل فعلها، ومنها المصدر، فالمصدر اسم، والأصل في الأسماء أنها معمولة، فيقع عليها الرفع والنصب والجر، وليست عاملة، فلا تعمل في غيرها الرفع أو النصب أو الجر، إلَّا هذه الأسماء التي عملت

عمل فعلها.

وكذلك اسمٌ آخر: وهو الاسم إذا وقع مضافًا، فإنه عند الجمهور هو الذي يجر المضاف إليه.

ولهذا فإنَّ الكلام هنا ليس في تعريف المصدر، وإنما في عمل المصدر عمل فعله،

فالمصدر قد يعمل عمل فعله، فإن كان لازمًا يرفعُ فاعلًا، وإن كان متعديًا يرفع فاعلًا وينصبُ مفعولًا به، لكن عمله مشروطٌ بشرط، وهو أن يحلَّ محله فعلٌ، إمَّا مع الحرف المصدري "أنْ" أو مع الحرف المصدري "مَا"؛ فإن استطعتَ أن تحذف المصدر وتضع مكانه فعله مع "أنْ" أو "مَا" فإن هذا المصدر يعمل.

كقولنا: "يسرني إكرامُكَ زيدًا"، فـ "إكرامُك" مصدر، وأصل الجملة "يسرني أن تُكرمَ زيدًا"، فهنا جاءت "أنْ" مع الفعل، ونسمي المصدر حينئذٍ: المصدر المؤوَّل، وهو المنسبك المكوَّن من حرف مصدريٍّ وصلته، وفي هذه الجملة المصدر مكوَّن من "أنْ" وصلته.

فـ "أنْ تُكرم" هي بمنزلة "إكرام"؛ فلهذا تجد أنَّ "إكرام" يعمل مثل: "أنْ تُكرم".

فكما تقول: "يسرني أنْ تكرمَ زيدًا" فـ "تُكرم" له فاعل مستتر وهو "أنتَ"، و "زيدًا" هو المفعول به المنصوب؛ حتى لو قلبتَ المصدر المؤوَّل إلى مصدر صريح فإنه يعمل عمله، فتقول: "يسرني إكرامكَ زيدًا"، فـ "زيدًا" أيضًا مفعولٌ به منصوب بالمصدر؛ لأنَّ المصدر عمِلَ عَمَلَ فعله، وفاعل المصدر حينئذٍ الكاف في: "إكرامكَ"، فأضفنا المصدر إلى الفاعل.

وكأن تقول: "أداؤك الصلاةَ واجبٌ"، يعني: "أنْ تؤديَ الصلاةَ"، فـ "أنْ" مع الفعل وقعت موقع المصدر.

وتقول: "اجتهادُكَ في دروسكَ خيرٌ من الكسلِ"، يعني: "أنْ تجتهد في دروسك خيرٌ من أنْ تكسل"، فالمصدر المؤوَّل هنا وقعَ موقع المصدر الصريح.

لماذا قال ("أنْ" أو "ما")؟

الجواب: لأنَّ "ما" تقع موقع المصدر، سواءٌ كان فعله الماضي أو المضارع أو الحال، إلَّا أن استعمالها في المصدريَّة قليل، وأما "أنْ" فلا تكون إلا في الماضي أو الاستقبال، ولا تكون في الحال، ولكن استعمالها في المصدرية أكثر.

فإذا قلتَ: "أعجبني شرحكَ الدرسَ"، فالفعل "أعجبني" في الماضي، ويكون التقدير "أعجبني أن تشرحَ الدرسَ".

وتقول: "يعجبني شرحكَ الدرسَ"، يعني: "يعجبني أنْ تشرحَ الدرسَ" إذا كان في المستقبل، أما إذا قلتَ لي ذلك وأنا أشرح الآن؛ فحينئذٍ نقدِّر بـ "ما"، فتقول: "يعجبني ما تشرحُ الدرسَ"، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعۡضَهُم بِبَعۡضٖ﴾ [البقرة: ٢٥١]، فـ "دفع" مصدر، والمعنى: "لولا أنْ يدفع اللهُ"، فعمل المصدر الصريح؛ لأنه يحل محله المصدر المؤوَّل.

وبعد أن ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الشروط الوجوديَّة لإعمال المصدر؛ الآن سيذكر الشروط العدميَّة لإعمال المصدر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ولم يكن مصغّرًا، ولا مُضْمَرًا، ولا مَنْعوتًا قبلَ العملِ، ولا محذوفًا ولا مفصولًا من المعمولِ، ولا مؤخرًا عنه).**

هذه هي الشروط العدميَّة، وهي الشروط التي يجب أن لا توجد في المصدر

لكي يعمل عمل الفعل، وهي وإن كانت شروطًا كثيرة لكنها تعود إلى أمرين:

الأمر الأول: تعود إلى أنَّ وجودها يجعل المصدر بعيدًا عن الفعل، والمطلوب أن يكون المصدر قريب الشبه بالفعل لكي يعمل، فهذه وجودها يُبعد المصدر عن شبه الفعل، فلهذا لا يعمل حينئذٍ عمله، ومنه هذه الشروط:

الشرط الأول: كونه مصغرًا.

التصغير من خصائص الأسماء، والفعل لا يُصغَّر، فإذا صغَّرتَ الاسم أبعدته عن الفعل؛ فلهذا لا يعمل عمله.

فإذا قلتَ: "يعجبني ضربك زيدًا" فالمصدر هنا يعمل، لكن لو قلتَ: "يعجبني ضُرَيْبُكَ زيد" فالمصدر هنا لا يعمل، ولا يصح أن تنصب "زيد".

الشرط الثاني: كونه مضمرًا -أي: كونه ضميرًا- وهذا أيضًا من خصائص الأسماء، تقول: "ضربُكَ زيدًا شديد وعمرًوا ضعيف"، والتقدير: "ضربكَ زيدًا شديد وهو عمرو ضعيف"، فالذي نصب "عمرًوا" الضمير "هو" المستتر.

الشرط الثالث: كونه محدودًا بعدد، فـ"ضربةٌ" لا تعمل.

الشرط الرابع: كونه منعوتًا قبل العمل، ما تقول: "ضربُك الشديدُ زيدًا يعجبني"!

الأمر الثاني: أن عمل المصدر ضعيف، لأننا قلنا: إن الأصل في الأسماء أنها لا تعمل، والمصدر إنما عمل حملًا له على فعله، فعمله ضعيف لأنه بالحمل والتشبيه، ومنه هذه الشروط:

الشرط الخامس: كونه محذوفًا.

الشرط السادس: كونه مفصولًا عن معموله؛ لأنه عاملٌ ضعيف.

الشرط السابع: كونه مؤخرًا، أي أنَّ معموله لا يتقدَّم عليه.

إذًا؛ هذه الشروط إما أن تعود إلى أنها أشياء تبعد المصدر عن شبه الفعل، أو أن المصدر عاملٌ ضعيف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإعمالُه مضافًا أكثرُ نحو ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١] وقولِ الشاعر: "ألا إن ظُلْمَ نفسِهِ المرءُ بَيِّنٌ"، ومُنَوَّنًا أَقْيَسُ نحو ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝١٤ يَتِيمٗا ذَا مَقۡرَبَةٍ﴾ [البلد:١٤-١٥]، وبِـ "أَلْ" شاذٌّ نحو "عجَبْتُ من الرزقِ المسيءَ إلَهُهُ" "وكيف التَّوَقِّيْ ظَهْرَ ما أنت راكبُه").

يقول: المصادر العاملة عمل فعلها على ثلاثة استعمالات:

الأول: أن يكون هذا المصدر مُضافًا، يعني: يضيفه إلى ما بعده، فالأكثر حينئذٍ أن يُضاف إلى فاعله، وينصب المفعول به، تقول: "يعجبني شرحَ الأستاذِ الدرسَ، يعجبني إكرامَكَ أباك"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوۡلَا دَفۡعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾ [البقرة:٢٥١]، يعني: أنْ يدفع اللهُ الناسَ؛ فأضفنا المصدر إلى الفاعل "الله" ونصبنا المفعول به "الناس".

وقد يجوز العكس، أي: نضيفه إلى المفعول به ونرفع الفاعل بالمصدر، فتقول: "يعجبني شرحُ الدرسِ الأستاذُ"، فـ "الدرس" هو المفعول به؛ لأنه هو المشروح، فأضفنا الشرح -وهو المصدر- إلى المفعول به، ثم رفعنا الفاعل "يعجبني شرحُ الدرسِ الأستاذُ"، وهذا جائز ولكنه قليل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗاۚ﴾ [آل عمران:٩٧]، فـ "حِج" مصدر بمعنى: "أنْ يحُج" فالمصدر مؤوَّل بـ "أنْ" والفعل، فنقول في الكلام: "لله على الناس أنْ يحجَّ البيتَ مَن استطاع إليه سبيلًا"، وإعراب

"منْ" فاعل، و"البيت" مفعول به، ثم قال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ﴾ [آل عمران:٩٧] أضاف المصدر إلى المفعول به، وبقي الفاعل على حاله. وفي الآية إعرابٌ آخر أيضًا قوي.

ومن ذلك قول الشاعر:

ألا إن ظُلْمَ نفسِهِ المرءُ بَيِّنٌ إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقل

يعني: "ألا إنَّ أنْ يظلمَ المرءُ نفسَه" فـ "المرء" فاعل. و "نفسَه" مفعول به؛ فلما قلبَ "أنْ يظلمَ" إلى مصدر "ظُلم" أضافه إلى المفعول، فقال: "ظُلمَ نفسهِ المرءُ".

وهذه هي الحالة الأولى للمصدر العامل وهو أن يعمل مضافًا، وهذا الأكثر فيه.

الثاني: أن يُنوَّن المصدر العامل، فإعماله حينئذٍ هو الأقوى في القياس، وإن كان المصدر المضاف هو الأكثر في الاستعمال، كقولك "يعجبني شرحٌ الأستاذُ الدرسَ" فتنوِّن "شرحٌ"، وحينئذٍ ترفع الفاعل "الأستاذُ" وتنصب المفعول به "الدرسَ" وما فيه إضافة.

ومثل قولك: "يعجبني إكرامٌ محمدٌ الجارَ"، يعني: أن يُكرم محمدٌ الجارَ.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [البلد: ١٤]، يعني: "أو إطعامٌ يتيمًا"، فنصب "يتيمًا" بالمصدر "إطعامٌ" المنوَّن.

الثالث: أن يكون المصدر العامل معرَّفًا بـ "أل"، فإعماله شاذ -أي قليل- وسنأتي بشواهد في ذلك:

منه وقل الشاعر:

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ المُسِيءَ إِلهُهُ ... وَمِنْ تَرْكِ بَعْضِ الصَّالِحِينَ فَقِيرَا

فلضيق عقل الشاعر عجبَ من ذلك، مع أن الله جَلَّوَعَلَا يفعل ما يشاء بحكمةٍ بالغة لا يعلمها كثيرٌ من الناس.

فالمصدر هو "الرزق" والمعنى: عجبتُ منْ أنْ يرزقَ المسيءَ إلهُهُ"، فـ "المسيء" مفعول به، و"إلهه" فاعل؛ ثم قلبَ المصدر المؤوَّل غلى مصدر صحيح "رزق"؛ فقال: "عجبتُ من رزقِ المسيءِ إلهُهُ"؛ وهذا جائز، ولكن الشاعر أتى بـ "أل" فقال: "عجبتُ من الرزقِ المسيء إلهه"؛ فصار إعماله حينئذٍ شاذًّا.

ومن ذلك قول الشاعر: "وكَيْفَ التَّوَقَّى ظَهْرَ ما أنتَ رَاكِبُهُ".

يعني: "كيفَ أنْ تتوقَّى ظهرَ" ثم قلبَ المصدر المؤوَّل إلى صريحٍ، فقال: "وكيفَ التَّوَقَّى ظَهْرَ ما أنتَ رَاكِبُهُ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واسمُ الفاعلِ كـ "ضاربٍ ومُكْرِمٍ").

الاسم الثالث من الأسماء العاملة عمل فعلها: اسم الفاعل.

قلنا قبل قليل عندما تكلمنا على علاقة الفعل بالاسم: إن الكلمة إذا دلَّت على الحدث وصاحب الحدث فهو وصفٌ.

المراد بالوصف: الاسم الدال على حدثٍ وصاحبه.

وصاحبه قد يكون فاعله: فهذا اسم الفاعل، كـ "ضاربٍ" يدل على الضرب ومَن فعله، و "شاربٍ" يدل على الشرب ومَن فعله، و"منطلق" يدل على الانطلاق ومَن فعله، و "مستخرجٍ" يدل على الاستخراج ومَن فعله.

وإن شئت قلتَ في التعريف العلمي لاسم الفاعل: هو الاسم الدال على حدثٍ

وفاعله.

واسم الفاعل له صياغة قياسيَّة تُدرَس في الصرف:

- الثلاثي على وزن "فاعل": "ضرب ضارب"، "شرب - شارب".
- الرباعي "أكرم - مكرم".
- الخماسي: "انطلق - منطلق".

واسم الفاعل من غير الثلاثي: أن تأتي بالمضارع، ثم تقلب حرف المضارعة ميمًا مضمومة وتكسر ما قبل الآخر.

وهناك ضابط لفظي يسهل علينا الأمر، وهو أن تقول: "فعل فهو فاعل"، مثل: "جلس فهو جالس، شرب فهو شارب، انطلق فهو منطلق، استخرج فهو مستخرج".

هل اسم الفاعل يعمل هذا العمل مطلقًا أم في المسألة تفصيل؟

قال ابن هشام: هناك شروط.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فإن كان بـ "أل" عَمِلَ مطلقًا، أو مجردًا فبشرطينِ: كونُه حالًا أو استقبالًا، واعتمادُه على نفيٍ أو استفهامٍ أو مُخْبَرٍ عنه أو موصوفٍ)**.

اسم الفاعل له عند العمل حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون بـ "أل"، مثل: "القائم، الجالس، المنطلق"، وهذا يعمل عمل فعله بلا شرطٍ، تقول: "جاءَ المكرمُ زيدًا" يعني: الذي يُكرمُ زيدًا، وتقول: "جاءَ الشرابُ العصيرَ"، يعني: الذي يشربُ العصيرَ.

الحالة الثانية: أن يكونَ منوَّنًا، مثل: "جالسٌ، قائمٌ، منطلقٌ".

وهذا لا يعمل إلا بشرطين:

الشرط الأول: كونه في الحال أو في الاستقبال، يعني: زمانه إما في زمان التكلُّم أو الاستقبال، وهذا يُخرج ما كان زمانه الماضي من اسم الفاعل، فهذا لا يعمل عمل الفعل.

وهذا يعني أنَّ اسم الفاعل لابد أن يكون بمعنى الفعل المضارع، فلهذا إذا استطعتَ أن تحذف الفعل المضارع وتضع فعله المضارع فإنَّه يعمل، أما إذا كان مكانه الفعل الماضي فإنه لا يعمل.

الشرط الثاني: كونه معتمدًا، أي: يُسبَق بشيء، مثل: النفي، أو الاستفهام، أو مخبَر عنه كالمبتدأ أو ما أصله مبتدأ، أو موصوف.

مثال ذلك:

قولك: "ما قارئٌ زيدٌ كتابًا"، يعني: ما يقرأُ زيدًا كتابًا. فـ "قارئٌ" اسم فاعل يعمل عمل "يقرأ"، و "زيدٌ" فاعل. و "كتابًا" مفعول به؛ فالذي رفع الفاعل ونصب المفعول به هو اسم الفاعل؛ لأنه عَمِلَ عَمَلَ فعله، فهو بمعنى الفعل المضارع ومعتمدٌ.

وقولك: "هل قارئٌ أحدٌ كتابًا"، هنا اعتمد على استفهام.

وقولك: "زيدٌ قارئٌ كتابًا"، هنا اعتمد على مبتدأ.

بقي أمرٌ مهمٌ جدًّا في إعمال اسم الفاعل وهو: أن عمله جائزٌ لا واجبٌ.

ومعنى ذلك: أنه يجوز أن نعمله، ويجوز أن نضيفَه، ويجوز أن نقويه باللام.

فهذه ثلاثة أوجه جائزة:

الأول: تقول: "زيدٌ شاربٌ العصيرَ"، فـ "شاربٌ" بمعنى "يشرب"؛ فإذا كان

يشرب الآن أو سيشرب فاسم الفاعل يعمل.

الثاني: إذا كان شرب وانتهى؛ فاسم الفاعل لا يعمل، وليس فيه إلا الإضافة، فتقول: "زيدٌ شاربُ العصيرِ"، فلو قلنا: مَن الذي شرب العصير؟ تقول: "زيدٌ شاربُ العصيرِ".

الثالث: أن تقوي باللام، فتقول: "زيدٌ شاربٌ للعصيرِ".

وهذه الأوجه الثلاثة جائزة في كل اسم الفاعل العامل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(و "باسطٌ ذراعَيْه" على حكاية الحالِ، خلافًا للكِسَائِيِّ، و "خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ" على التقديمِ والتأخيرِ، وتقديرُه "خبيرٌ" كـ "ظهيرٍ" خلافًا للأَخْفَشِ)**.

ذكر ابن هشام هنا تنبهين يعتمدان على خلافين في الشرطين المذكورين في إعمال اسم الفاعل منونًا، فقلنا قبل قليل في إعمال اسم الفاعل المنون إنه لا يعمل غلا بشرطين:

الشرط الأول: أن لا يكون بمعنى الماضي.

الشرط الثاني: أن يكون معتمدًا.

أما الشرط الأول -وهو أن لا يكون اسم الفاعل بمعنى الماضي- فهو قول الجمهور، والكسائي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إمام أهل الكوفة أجاز إعمال اسم الفاعل وإن كان في زمان الماضي، وقوله ضعيف.

واستدل بهذه الآية الكريمة في سورة الكهف: ﴿بَٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ﴾ [الكهف:١٨]، فـ "باسطٌ" كما رأينا هنا نوّنَ وعملَ ولم يُضَف، فلو أُضيفَ لَمَا نُوِّنَ ولقال "باسطُ ذراعيهِ"؛ فلمَّا نوَّنَ نصبَ المفعول به فقال: "باسطٌ ذراعيه".

هل بسط الكلبُ ذراعيه في الماضي أم أنه يبسطهما الآن وفي المستقبل؟

قال الكسائي: هذه قصة وقعت في الماضي؛ فدلَّ على إهمال اسم الفاعل في الماضي.

والجمهور قالوا: هذه حكايةُ حال، وهذا هو القول الصحيح، ويجوز دائمًا في الكلام أن تحكيَ أمرًا حدث في الماضي بصيغة المضارع، كأن تقول مثلًا: "ذهبتُ إلى زيدٍ يوم الخميس الماضي، فأقول له كذا...، ويقول لي كذا..." فتذكر الذي حدث في الماضي بصيغة المضارع، فهذا يُسمَّى حكايةُ حالٍ.

والدليل على ذلك في الآية نفسها، قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف:١٨]، فـ "نقلِّبُ" فعل مضارع، فهنا حكى ما حدث في الماضي بصيغة المضارع، ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف:١٨]، فـ "باسطٌ" مثل "نُقلِّب"؛ والمعنى: نُقلِّبُهم وكلبهم يبسطُ ذراعيهِ؛ فبما أن اسم الفاعل يُقدَّر بالمضارع فحينئذٍ يعمل.

أما الشرط الثاني -وهو أن يكون متعمدًا- فخالف فيه الكوفيون والأخفش، فلا يشترطون الاعتماد، ويُجيزون أن يعمل اسم الفاعل ولو لم يعتمد، فيجوز عندهم أن تقول "قارئٌ زيدٌ الكتابَ" مع أنَّ "قارئٌ" ما اعتمدَ على شيءٍ، وعند الجمهور هذا الأسلوب غير جائز.

ودليل الأخفش والكوفيين:

قول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلا تَكُ مُلْغِيًا ... مَقالةَ لِهْبِيٍّ، إِذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

يعني: يُخبِرُ بنو لهبٍ. أو: يَخبُرُ بنو لهبٍ

فـ "خبيرٌ" لم تعتمد على شيءٍ، ومع ذلك عملت، فرفعت "بنو" على أنه فاعل.

والجمهور قالوا: ليس الأمر كذلك؛ بل "خبيرٌ" خبر مقدَّم، و"بنو لِهبٍ" مبتدأ مؤخَّر.

والمعنى: بنو لهبٍ خبيرٌ.

فإن قيل: إن "بنو لهب" جمع، فكيف أخبرنا عنهم بـ "خبير" المفرد؟

قال ابن هشام: لأن "خبير" كـ "ظهير"، أي: في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم:٤]، فأفردَ "ظهير" مع أن "الملائكة" جمع؛ لأنَّ الاسم الذي على وزن "فعيل" قد يُفرَد مع الجمع، كهذه الآية وهذا البيت.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والمثالُ، وهو ما حُوِّلَ للمبالغة من فاعلٍ إلى "فَعَّالٍ" أو "فَعُولٍ" أو "مِفْعَالٍ" بِكَثْرةٍ، أو "فَعِيلٍ" أو "فَعِلٍ" بقِلَّة، نحو "أما العسل فأنا شَرَّابٌ")**.

المراد بـ **(المثال)**: هي صيغ المبالغة، وتسميته بـ "المثال" هو استعمال نادر، ما كان ينبغي لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن يستعمله في كتاب المتوسطين، ولكن كأنه أراد أن يُخبرهم بهذه المعلومة.

وصيغ المبالغة خمسٌ كما ذكر ابن هشام، وهي، "فعَّالٌ، فعولٌ، مفعالٌ، وفعيلٌ، وفَعِلْ".

إلا أن الثلاثة الأولى "فعَّالٌ، فعولٌ، مفعالٌ" استعمالها كثير:

- فعَّالٌ: كـ "ضرَّاب، شرَّاب".
- فعول: كـ "شكور، صبور".

- مفعال: كـ "مِنْحَار، مِعْطَار"، يعني: كثير التَّعطُّر والنَّحر.

وأما "فعيلٌ، وفَعِلْ" فاستعمالهما قليل في المبالغة:

- فعيل: كـ "سميع، عليم".
- فَعِلْ: كـ "حَذِرْ، مَلِكْ".

من الشواهد على ذلك قول العرب: "أمَّا العسَلَ فأنا شرَّابٌ" فـ "العسلَ" هنا منصوب؛ لأنه مفعولٌ به مقدَّم لـ "شرَّاب"، والمعنى: أنا شرابُ العسلَ. أي: أنا أشرب العسلَ؛ ثم حوَّلوا الفعل إلى صيغة مبالغة، فقالوا: "شرَّاب".

فإن قلتَ: ما الفرق بين اسم الفاعل وصيغ المبالغة؟

قال ابن هشام: هي أسماء فاعلين، ولكن حُوِّلت من صيغة أسماء الفاعلين التي ذكرنا قبل قليل صيغتها القياسيَّة إلى هذه الأوزان الخمسة، للدلالة على المبالغة.

والمراد بالمبالغة: أنَّ الفاعل يفعل هذا الفعل بكثرة، فصيغ المبالغة تدل على أنَّ الفاعل يفعل هذا الفعل بكثرة، وأما اسم الفاعل فيدل على مطلق عمل الفعل الفعلَ؛ فقد يكون عمله قليلًا أو كثيرًا، فهو يعمله مطلقًا من دون تقييد بكثرة أو قلَّة.

وشرط إعمال صيغ المبالغة مفهوم من قولنا: إنَّ صيغ المبالغة هي أسماء فاعلين، لكن حُوِّلت الصيغة فقط؛ إذًا هي تعمل مثل اسم الفاعل بحالتيها:

- إن كانت بـ "أل" عملت مطلقًا.
- إن كانت منوَّنة عملت بالشرطين السابقين.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(واسمُ الْمَفْعُول، كـ "مَضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ")**.

الاسم الخامس: هو اسم المفعول.

واسم المفعول على اسمه، فهو اسمٌ للمفعول الذي وقعَ عليه الفعل، فتأخذ له اسمًا من هذا الفعل الذي وقع عليه.

مثال: إذا رفعتُ القلمَ؛ فعندما تأخذ له اسمًا من فعله وهو "الرفع" فتقول: "مرفوعٌ"، وتأخذ للفاعل اسمًا من الفعل فتقول: "رافع".

صيغة اسم المفعول: له صيغة قياسيَّة تُذكَر في الصرف، وخلاصتها:

- أنه على وزن "مفعول" من الثلاثي، كـ "ضُرِبَ فهو مضرب، وشُرِبَ فهو مشروب".
- ومن غير الثلاثي: على صيغة المضارع، مع قلبِ حرفِ المضارعة ميمًا مضمومة، وفتح ما قبل الآخر، فنقول: "أُكرِمَ فهو مُكرَم، استُخرِجَ فهو مُستَخرَج".

ومن ذلك نفهم أن اسم الفاعل وكذلك كل الأوصاف الباقية كصيغ المبالغة وصيغ المشبهة واسم التفضيل؛ كلها تُؤخَذ من الفعل المبني للمعلوم، "ضربَ فهو ضارب، وضرَّاب".

وأما اسم المفعول فهو يُؤخَذ من الفعل المبني للمجهول "ضُرِبَ فهو مضروبٌ".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويعمل عمل فعلِه، وهو كاسم الفاعل).

هو كاسم الفاعل في شرط العمل:

- إن كان بـ "أل": عمل مطلقًا، تقول "جاءَ المَضروبُ أبوه"، يعني: الذي ضُربَ أبوه.

- وإن كان منوَّنًا عمل بالشرطين السابقين:
  - تقول: "جاءَ مضروبٌ أبوه"، لأنه معتمد.
  - وتقول: "يجيء مضروبٌ أبوهُ" يعني الذي يُضرَب أو سيُضرب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل الْمُتَعَدِّي لواحدٍ، وهي الصِّفة الْمَصُوغَةُ لغير تفضيل لإفادةِ الثبوتِ، كـ "حَسَنٍ وظَرِيفٍ وطاهِرٍ وضامِرٍ").

الصِّفة المشبَّهة هي مشبَّهةٌ باسم الفاعل، وهي في الحقيقة اسمُ فاعل؛ لأنها كاسم الفاعل في المعنى، يعني: أنها وصفٌ يدلُّ على حدثٍ وفاعله، فقولك: "ضارب" يعني: مَن فعل الضرب، و"شارب" مَن فعل الشُّرب، وقولك: "جميلٌ" يعني: مَن فعل الجمال، و "شجاعٌ" مَن فعل الشجاعة، و"بطل" مَنْ فعل البطولة؛ فهي اسم فاعل، إلا أنها ليست على صيغة اسم الفاعل.

وعرفها ابن هشام بقوله (هي الصِّفة الْمَصُوغَةُ لغير تفضيل لإفادةِ الثبوتِ).

فقوله: (الصِّفة الْمَصُوغَةُ لغير تفضيل) لإخراج اسم التفضيل الذي على وزن "أفعل".

قوله: (لإفادةِ الثبوتِ)؛ لأن بقيَّة الأوصاف لا تدل على ثبوت الصِّفة في الموصوف.

فقولك: "ضارب" يعني يفعل الضرب حينًا، لكن الضرب ليست صفةً ثابتةً فيه.

وكذلك قولك: "جالس" يعني: يجلس أحيانًا، لكن الجلوس ليس صفة ثابتة فيه.

ونستطع أن نفرق بين الصِّفة المشبَّهة واسم الفاعل من ثلاث نواحي:

الناحية الأولى: من حيث الصياغة:

- اسم الفاعل يؤخذ من: "فَعَلَ" المتعدي واللازم، ومن: "فَعِلَ" المتعدي.
- وأمَّا الصِّفة المشبَّهة فتؤخذ من: "فَعِلَ" اللازم، ومن: "فَعُلَ" مطلقًا، ولا يكون إلا لازمًا.

ومن درس الصرف يعرف أن أبنية الفعل الثلاثي:

- إما "فَعَلَ" متعدي ولازمًا.
- أو "فَعِلَ" متعدي ولازمًا.
- أو "فَعُلَ" ولا يكون إلَّا لازمًا.

فإذا كانت الصِّفة:

- من "فَعِلَ" متعدي أو لازمًا فهي اسم فاعل.
- وإن كانت من "فَعِلَ" المتعدي فهي اسم فاعل.
- أما إن كان من "فَعِلَ" اللازم أو "فَعُلَ"؛ فهي صفة مشبهة.

وعلى كلِّ حال؛ فالتشابه أكثر ما يكون بين الصِّفة المشبَّهة وصيغ المبالغة في "فَعُول" و"فعيل".

وقد يكون في اسم الفاعل، فإذا قلنا: "طاهر" فهذا اسم فاعل؛ لأنه على وزن "فاعل" أو صفة مشبهة لأن فعله "طَهُرَ"؟

نقول: هو صفة مشبهة؛ لأنه من "طَهُرَ"، وكل ما أُخذ من "فَعُلَ" فهو صفة مشبَّهة. وكذلك قولنا: "ضامر" من "ضَمُرَ" صفة مشبهة.

أما "ظريف" فهي على وزن "فعيل"؛ فهل هي صيغة مبالغة؟

نقول: "ظريف" فعله "ظَرُفَ"؛ فهو على وزن "فَعُلَ"؛ فهو صفة مشبهة، كـ "شرُف فهو شريف، وكَرُمَ فهو كريم".

لكن لو قلنا: "سميع" فهو من "سَمِعَ" المتعدي؛ فيكون صيغة مبالغة، وكذلك "عليم".

أما لو قلنا: "حَسَنْ" فهو على وزن "فَعَلْ" وهذا لا يكون إلا صفة مشبهة، فلا يكون لا صيغة مبالغة ولا اسم فاعل، كـ "حَسَنْ، بَطَلْ" من "حَسُنَ، وبَطُلَ أي: صارَ بطلًا" فهو صفة مشبهة، أما لو قلنا: "بَطَلَ الشيءُ فهو باطلٌ" من البطلان، فهو على وزن "فَعَلَ".

لو قلنا: "مَلَكْ" على وزن "فَعِلْ" فهو صيغة مبالغة؛ لأن الفعل "مَلَكَ" على وزن "فَعَلَ".

وقولك: "حَذِر" على وزن "فَعِلْ" صيغة مبالغة.

أما "زَمِنَ، شَرِسَ" صفة مشبَّهة؛ لأنه من "فَعِلَ" اللازم.

الناحية الثانية: من حيث الإضافة:

- الصِّفة المشبَّهة تضاف لفاعلها.
- اسم الفاعل وصيغ المبالغة تضاف للمفعول به.

تقول: "ضارب زيدٍ" فـ "زيد" مفعول؛ ولا يُمكن أن تضيفه للفاعل.

وتقول: "محمدٌ مستخرجُ الذهبِ"، ما تقول: "مستخرجُ محمدٍ" وتقصد أن "محمد" فاعل؛ وإنما يكون مفعول به.

أما الصِّفة المشبَّهة فهي تضاف للفاعل، تقول: "طاهر القلب" فـ "القلب" هو الفاعل لأنه هو الذي طهُرَ.

وتقول: "طويل الشعر" أي: طالَ شعره.

وتقول: "جميلُ الوجه، حسَنُ الوجه"، أي: حسنَ وجهُهُ.

فلو شككت هل هو اسم فاعل أو صيغة مبالغة أو صفة مشبهة: فأضف؛ فإن أضيف للفاعل فهو صفة مشبهة، وإن أضيفت للمفعول به فهي اسم فاعل أو صيغة مبالغة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يتقدمها معمولُها، ولا يكون أجنبيًا).

هذا شيءٌ من أحكام الصِّفة المشبَّهة، وهذان الحكمان يعودان إلى أن عملها ضعيف جدًّا، لأن عملها ليس بأصيل لأنها اسم، فهي محمولة في العمل على اسم الفاعل، واسم الفاعل عمله ضعيف، لأنه ليس بالأصالة، ولكنه محمول ومشبَّهٌ بالفعل، فهي أضعف من اسم الفاعل في العمل، فلهذا:

- لا يتقدم معمولها عليها، فلو قلت "محمدٌ حسنٌ وجهًا"، فـ"وجهًا" تمييز، ولا يجوز أن تقول "محمدٌ وجهًا حسنٌ" فتقدم المعمول على الصِّفة المشبَّهة.

- ولا يكون أجنبيًّا، وهذا شيء خاص بالصِّفة المشبَّهة، فمعمولها يجب أن يكون سببيًّا، فلابد أن يكون بين معمولها التي عملت فيه وبين الموصوف سبب، فلو قلت: "زيدٌ جميلٌ" ثم أردتَّ أن تُعمل "جميل" بشيء بعدها؛ فلابد أن يكون بين "زيد" الموصوف بالجمال وبين هذا المعمول صلة، كأن تقول: "زيدٌ جميلٌ وجهه" فبين "زيد" و"وجهه" علاقة وهي الضمير، أو تعوض عن الضمير بـ"أل" فتقول: "زيدٌ جملُ الوجهِ"، لأن "أل" تقوم مقام الضمير، ولكن لا تقول: "زيدٌ جميلٌ عمرو" فهذا لا يأتي في الصِّفة المشبَّهة، ولكن يأتي في اسم الفاعل، فتقول: "محمدٌ ضاربٌ أخاه"، فبين "محمد" و"أخاه" سبب وهو الضمير، وتقول: "زيدٌ ضاربٌ عمرًوا"، فمعمول اسم الفاعل قد يكون سببي وغير سببي، لكن الصِّفة

المشبَّهة لا يكون معمولها إلا سببيًّا.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويُرفَع على الفاعِلِيَّةِ أو الإِبْدالِ، ويُنصَبُ على التمييز أو التشبيه بالمفعولِ به - والثاني يتعيَّن في المعرفة -، ويخفض بالإضافة)**.

العرب توسَّعت في معمول الصِّفة المشبَّهة، فيجوز في قولك: "زيدٌ حسن الوجه" أن ترفع المعمول "الوجه" أو تنصبه أو تجره:

فإن رفعته تقول: "زيدٌ حسنٌ وجهُهُ"، والرفع إما:

- على أنه فاعل، أي: زيدٌ يحسُنُ وجهُهُ؛ وهذا هو المشهور والمعروف عند النحويين.
- أو على أنه بدل، أي: زيدٌ حسنٌ هو وجهُهُ، فالفعل الضمير المستتر "هو"، و "وجهُهُ" بدل من هذا الفاعل المستتر.
- وإن خفضته تقول: "زيدٌ حسنٌ الوجهِ"، وهذا واضح.
- أو تنصبه فتقول: "زيدٌ حسنٌ الوجهَ".
- فإن كان المعمول معرفة فليس فيه إلا أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به.

وعرفنا أن الصِّفة المشبه لا تؤخذ إلا من "فَعِلَ" اللازم، أو "فَعُلَ" وهو لازم؛ فقالوا: إن العرب شبَّهت معمولها بمعمول اسم الفاعل الذي ينصب مفعولًا واحدًا؛ فنصبته، فلهذا قال ابن هشام في الصِّفة المشبَّهة **(باسم الفاعل الْمُتَعَدِّي لواحد)**.

- أما إذا كان معمولها المنصوب نكرة كـ "زيدٌ حسنٌ وجهًا"؛ فيجوز أن نقول إن المعمول منصوب على التشبيه بالمفعول به، أو التمييز.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (واسمُ التفضيل، وهو الصِّفة الدالة على المشاركة والزيادة، كـ "أَكْرَمَ").

اسم التفضيل تعريفه سهل وواضح، لأنه مقيَّدٌ بصيغة "أَفْعَل".

وهو: اسمٌ على وزن "أَفْعَل" يدل على أن ما قبله شاركَ ما بعدَه في صفةٍ ما، وزاد عليه فيها، تقول "محمدٌ أقوى من زيدٍ"، معنى ذلك أن محمدًا وزيدًا مشتركان في القوة، إلا أن محمدًا زاد في هذه الصِّفة على زيد؛ فهذا معنى قوله (وهو الصِّفة الدالة على المشاركة)، أي ما قبلها وما بعدها مشتركان في هذه الصِّفة، و(والزيادة) أن ما قبلها زائدٌ في هذه الصِّفة.

ومعنى ذلك أنها لا تكون إلا بين شيئين مشتركين في هذه الصِّفة، فلهذا لا يصح أن تقول "الإسلام أصحُ من المجوسيَّة" لأنهما غير مشتركين أصلًا في الصحَّة، فلهذا قال المتنبي:

ألــم تــرَ أن الســـيف يـــنقص قـــدره ... إذا قيـل إن السـيف أمضـى مـن العصـا

لأن السيف والعصا لا يشتركان في المضاة في اللحم، لأن العصا أصلا ما يمضي.

ولهذا كان قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا﴾ [القصص:٣٤] دليل على أن موسى وهارون فصيحان، إلا أن هارون أفصح، ومن استدل بهذه الآية على أن موسى لم يكن فصيحًا فهذا مخالف لظاهر اللغة والمعنى.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويُستَعمل بِمِنْ ومضافًا لنكرة فَيُفْرَدُ ويُذَكَّرُ، وبـ "أل" فيطابِقُ، ومضافًا لمعْرِفَةٍ فوجهانِ).

استعمالات اسم التفضيل أربعة:

الاستعمال الأول: أن يكون مجردًا من "أل" ومن الإضافة، كأن تقول: "محمدٌ أكرم من زيد، وأطول من خالد"، فـ "أطول" و"أكرم" ليس فيها "أل" ولا إضافة؛ فحينئذٍ يلزم اسم التفضيل الإفراد ويلزم التذكير، وتأتي "من" بعده، فتقول: "زيدٌ أطول من عمرو، الزيدان أطول من عمرو، والزيدون أطول من عمرو، وهندٌ أطول من عمرو"، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰ أَبِينَا مِنَّا﴾ [يوسف:٨]، فـ "أحب" مفرد مع أن يوسف وأخاه مثنى، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة:٢٤]، فأتى بالمفرد مع الجمع.

الاستعمال الثاني: أن يُضاف اسم التفضيل إلى نكرة، تقول "أفضلُ رجلٍ، أحسنُ امرأةٍ"؛ فيلزم الإفراد والتذكير كذلك، ويلزم الإضافة إلى مطابقٍ للمفضَّل، تقول "زيدٌ أحسنُ رجلٍ، هندٌ أحسنُ امرأةٍ، الزيدان أحسنُ رجلين، والهندان أحسنُ امرأتين، والزيدون أحسنُ رجالٍ".

الاستعمال الثالث: أن يقترن اسم التفضيل بـ "أل" فيُطابق حينئذٍ ما قبله تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا، تقول: "محمدٌ الأفضل، هندٌ الفضلى، الزيدان الأفضلان، والهندان الفضليان".

الاستعمال الرابع: أن يُضاف إلى معرفة، تقول: "أفضل الرجال"، ويجوز فيه الوجهان:

- أن يُطابق: "زيدٌ أفضل الرجال، هندٌ أفضل النساء، الزيدون أفضل الرجال".

- أن لا يُطابق: تقول: "هندٌ فضلى النساء، الزيدون أفاضل الرجال".

قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ [البقرة:٩٦]، فقال: "أحرص" بالإفراد، ويجوز في الكلام "أحارص، حريصي".

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام:١٢٣]، "أكابر" بالجمع، ويجوز في الكلام أن تقول: "أكبر مجرميها" بالإفراد.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ولا يَنْصِب المفعولَ مطلقًا، ولا يَرْفَعُ في الغالب ظاهرًا إلا في مسألة الكُحْل).

المفعول به لا ينصبه اسم التفضيل أبدًا، فلهذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام:١١٧]، فـ"أعلم" اسم تفضيل، ولكن لم يعمل في "مَنْ يضل عن سبيله"؛ وإنما المراد: إنَّ ربَّك هو أعلم من غيره، يعلمُ مَنْ يضل عن سبيله.

إذًا؛ المفعول به "منْ يضل" منصوب بفعل محذوف دلَّ عليه اسم التفضيل.

وأما الفاعل:

- إن كان مستترًا: رفعه اسم التفضيل باتفاق، كقولك: "زيدٌ أفضلُ من عمرو"، يعني: زيدٌ أفضل هو.

- **وإن كان اسمًا ظاهرًا، ففيه لغتان للعرب:**

اللغة الأولى: وهي لبعض العرب يرفعون به الظاهر مطلقًا بلا شرط، فيقولون "مررتُ برجل أفضل منه أبوه" كأنهم قالوا: مررتُ برجلٍ يفضل منه أبوه، فـ"أبوه" صارَ فاعلًا لـ"أفضل".

اللغة الثانية: وهي لأكثر العرب، ولا يرفعون به الفاعل الظاهر إلا في مسألة

واحدة، ويسميها النحويون مسألة "الكحل".

والمراد بمسألة "الكحل": هو الشيء الواحد الذي يُفضَّل على نفسه باعتبارين.

والمثال العلم في هذه المسألة: قوله: "ما رأيتُ رجلًا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد"، يعني فضَّلتَ الكحل في عين زيد على الكحل في عين غير زيد؛ ففضلتَ الشيء على نفسه باعتبارين.

فقولك: "أحسن" هو اسم التفضيل، و"الكحل" فاعل لـ "أحسن"؛ لأن المعنى: ما رأيتُ رجلًا يحسنُ الكحلُ في عينه منه في عين زيد.

وبذلك نكون قد انتهينا من الكلام على الأسماء العاملة عمل فعلها.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، سائلين الله أن نلقاكم في حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس العشرون[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ: أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا ومرحبًا بكم.

نستكمل في هذه الحلقة شرح "قطر النَّدى"، قال: ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(بابُ التوابعِ: يَتبع ما قبله في إعرابه خمسةٌ)**.

(١) https://www.youtube.com/watch?v=rUK4jzf7Khw&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=20

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله في الدرس العشرين من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لشيخنا ابن هشام -عليه رحمة الله-، ونحن في مدينة الرِّياض في الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف.

كنَّا قد توقفنا على باب التوابع، بعد أن انتهينا من الكلام على الأسماء العاملة عمل فعلها، فبدأ شيخنا ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ بالكلام على باب التوابع فقال: **(يَتبع ما قبله في إعرابه خمسةٌ)**.

❋ أولًا: ما المراد بالتوابع؟

التوابع: جمعُ تابع، والمراد بالتابع: هي الكلمة التي تتبع ما قبلها في إعرابها، يعني أنَّ لها إعرابًا، ولكنه ليس بمعيَّنٍ ولا مُحدَّدٍ، فكل باب من الأبواب السابقة كان له حكم إعرابي خاص، فالفاعل حكمه الرفع، والمفعول به حكمه النصب، والمضاف إليه حكمه الجر، وأما هذه التوابع فلها حكمٌ إعرابي، ولكنه ليس ثابتًا، وإنما تتبعُ فيه ما قبلها في الرفع والنصب والجر والجزم، ويُسمِّيه بعضهم: "إمَّعات النحو" كما شرحنا في شرح المبتدئين.

❋ عدد التوابع:

بعضهم يذكرها أربعة، وبعضهم يجعلها خمسة -كما فعل شيخنا ابن هشام- وذلك لأنهم يفصلون في العطف، فبعضهم يجعله واحدًا فتكون التوابع أربعة، وبعضهم يفصل فيقلو: عطف البيان وعطف النسق؛ كما فعل ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(النعتُ، وهو التابعُ المشتق أو المؤولُ به المبايِنُ لِلَفظ متبوعه)**.

سبق في شرح المبتدئين الكلام على النعت وتعريفه، فلا نريد أن نعيد الكلام عليه، لأن فهمه يحتاجُ إلى مزيد كلام، وقد قلنا ذلك شرح المبتدئين.

وفي شرح المبتدئين أيضًا ركَّزنا على الفرق بين النعت وبين الحال، ونلخص ذلك فنقول:

إنَّ النعت والحال كلاهما صفة من أوصاف الموصوف، فأنت إذا قلت: "جاء محمدٌ الضَّاحكُ" فالضَّحك من صفات محمد، وإذا قلت: "جاء محمدٌ ضاحكًا"، فالضَّحك أيضًا من صفات محمد؛ إلَّا أنَّ الفرق أنَّ الصفة إذا طابقت الموصوف في التعريف أو طابقته في التنكير فتسمى في النحو: "النعت" كـ "جاءَ محمدٌ الضَّاحكُ" فكلاهما معرفة، أو كـ "جاءَ رجلٌ ضاحكٌ" كلاهما نكرة.

أما إذا خالفت الصفة الموصوف، وذلك بأن تكون الصفة نكرة ويكون الموصوف معرفة، كقولك: "جاء محمدٌ ضاحكًا"؛ فالوصف حينئذٍ نسميه في النحو "حال".

فهذا هو الفرق بين الحال والنعت من الناحية اللفظية.

أما من الناحية المعنوية: فالحال يدل على صفة صاحبه ولكن في وقت معيَّنٍ، وهو وقت الفعل، فإذا قلت: "جاءَ محمدٌ ضاحكًا" يعني: محمدٌ متَّصفٌ بالضَّحك في وقت المجيء، لكن قبل المجيء أو بعد المجيء لا تدل على إثبات ولا على نفي.

وأمَّا النعت: فإما أن يكون بالصفات المعروفة في الموصوف، إما صفة دائمة أو معروفة، فإذا قلت: "جاء محمدٌ الضَّاحكُ" فمعنى ذلك أن الضَّحك من الصفات المعروفة في محمد، وإلا ما صحَّ أن تقع نعتًا له، ولهذا فيصح أن تقول ذلك حتى ولو كان محمدٌ وقت المجيء لم يكن ضاحكًا.

وابن هشام هنا في التعريف قال: (التابع)، وهذا يشمل جميع التوابع.

ثم بدأ يُخرج بقيَّة التوابع فقال: (المشتق) ليُخرج التابع الجامد، كالتوكيد "جاء محمدٌ نفسه، جاء الرجال أجمعون"، وكذلك يُخرج البدل وعطف البيان، تقول في البدل: "جاء زيدٌ أبو خالدٍ" وفي العطف تقول: "جاء زيدٌ وخالدٌ"؛ فهذه الأشياء لا يشترط فيها أن تكون مشتقة.

ثم قال: (المشتق أو المؤوَّلُ به)، كأن تقول: "جاء زيدٌ الأسدُ"، فهنا أنت لا تريد الأسد الحقيقي، وإنما هي مؤوَّلة بـ "الشجاع"؛ إذًا هي نعت.

قوله (المباين للفظ متبوعه)، أراد هنا فقط أن يُخرج التوكيد اللفظي، وهو بتكرير اللفظ، كأن تقول: "جاء محمدٌ الكريمُ الكريمُ"، فالأول نعت، والثاني توكيد لفظي وليس نعتًا؛ لأنه مطابق للفظ متبوعه.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وفائدته: تخصيصٌ، أو توضيحٌ، أو مدحٌ، أو ذمٌّ، أو تَرَحُّمٌ، أو توكيدٌ).

❁ النعت له أربع فوائد:

الفائدة الأولى: التَّخصيص، وذلك يكون مع المنعوت النكرة، كأن تقول: "جاء رجلٌ كريمٌ"، فوصفت رجلًا بأنه كريمٌ لتخصصه، فهو ما تعرَّفَ وما زال نكرة، ولكن عندما قلت: "رجلٌ كريمٌ" تخصَّصَ، وكما قلنا إنَّ التخصيص هو تضييق التَّنكير، فخرج بذلك كل الرجال غير الكرماء.

الفائدة الثانية: التوضيح، وذلك عندما يكون الموصوف معرفة قد تشتبه أو تلتبس بغيرها، كأن تقول: "جاء زيدٌ الطويلُ" فإن كان زيدٌ هذا قد يلتبس بغيره كأن يكون هناك أكثر من زيد؛ فأردتَّ أن توضحه فقلت: "الطويلُ"؛ فصار واضحًا معروفًا.

الفائدة الثالثة: المدح أو الذَّم أو التَّرحُّم: إذا كان المنعوت معرفة، لكن لا تلتبس بغيرها، يعني: معرفة واضحة ومعروفة للمخاطب، فيأتي بالنعت:

- إما للمدح: مثل: "بسم الله الرحمن الرحيم" فلفظ "الله" معروف وغير ملتبس بغيره، ثم وصفناه بـ"الرحمن الرحيم" للمدح.
- أو الذَّم: مثل: "أعوذ بالله من الشيطان الرجيم" فمعلوم أن الشيطان هو إبليس، ثم قلنا "الرجيم" للذَّم.
- أو التَّرحُّم: مثل: "اللهم ارحم عبدكَ المسكين" وصفتَ العبدَ بأن ألمسكين" وأنت تخاطب الله جَلَّوَعَلَا وهو يعلم كل شيء؛ فأنت لا تريد أن توضِّح له مَنْ عبدَه هذا؛ وإنما أردتَّ طلب التَّرحُّم له.

الفائدة الرابعة: التوكيد: إن كان معنى النعت معروفًا قبل اللفظ به، كأن تقول: "جاء من المجتهدين طالبٌ مجتهدٌ"، فـ "مجتهدٌ" معروف؛ لأنه دل عليه قول "المجتهدين" من قبل، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة:١٩٦]، فـ"كاملة" للتوكيد.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويتبع منعوتَه في واحدٍ من أوجهِ الإعراب، ومن التعريف والتنكير. ثم إن رَفَعَ ضميرًا مستترًا تَبِعَ في واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد وفرعَيْهِ. وإلا فهو كالفِعْل، والأحسن "جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُه" ثم "قاعدٌ" ثم "قاعدونَ")**.

ابن هشام هنا أراد أن يقول: إن النعت على نوعين، ولكل نوع من هذين النوعين حكمه:

النوع الأول: النعت الحقيقي، وهو النعت الذي لم يرفع اسمًا ظاهرًا بعده، كقولك: "جاء زيدٌ الفاضل، جاء محمدٌ العالم، أريدُ الكتابَ المفيد".

حكم النعت الحقيقي: يتبع متبوعه في الإعراب رفعًا ونصبًا وجرًّا، ويتبع في التعريف والتنكير، ويتبع في التذكير والتأنيث، ويتبع في الإفراد والتثنية والجمع، فلابد أن يتبع في واحد من كل هذه الأشياء.

تقول: "مررتُ برجلٍ كريمٍ"، فـ "كريمٍ" تبع "رجلٍ" في الجر وفي التذكير وفي التنكير وفي الإفراد.

وتقول: "مررتُ برجلين كريمين، وبرجالٍ كرامٍ، جاء رجلٌ كريمٌ".

أما النوع الثاني: هو النعت السببي، وهو النعت الذي رفع اسمًا ظاهرًا بعده، كقولك: "مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه، جاء محمدٌ الكريمُ أبوه"، فرفع اسمًا ظاهرًا بعده، فنسميه نعتًا سببيًّا.

حكمه: أنه يتبع متبوعه في الإعراب وفي التعريف والتنكير فقط، ويُعامل في الأمور الباقية معاملة الفعل، ففي التذكير والتأنيث وفي التثنية والجمع يُعامل معاملة الفعل.

ما حكم الفعل مع الفاعل؟

الجواب: يلزم الإفراد سواء كان الفاعل مفردًا أو مثنًى أو جمعًا، تقول "جاء رجلٌ، جاء رجلان، جاء رجالٌ"، فالفعل لزم الإفراد؛ وكذلك النعت السببي يلزم الإفراد.

وعرفنا أن الذي يؤثر في الفعل تذكيرًا وتأنيثًا هو الفاعل، تقول: "جاء محمدٌ، جاءت هند"، وكذلك في النعت السبي.

تقول: "مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه"، فـ "كريمٍ" تبع ما قبله "رجلٍ" في الإعراب وفي التنكير، أما فيما سوى ذلك فيُعامل معاملة الفعل.

كما تقول: "مررتُ برجلٍ يكرُمُ" تقول أيضًا "مررتُ برجلٍ كريمٍ".

وإذا قلت: "مررتُ برجلٍ كريمٍ أخواه" فهنا "كريم" لزم الإفراد كالفعل.

وتقول: "مررتُ برجلٍ كريمةٍ أمُّه" فأنَّثنا "كريمة" لأنه كالفعل يتأثر بالفاعل.

وتقول: "مررتُ برجلٍ كريمةٍ أختاه" أيضًا لزم الإفراد كالفعل، ولكنه أُنِّثَ كالفعل.

وهذا الحكم يُستثنى منه الجمع، كما قال: ابن هشام: **(والأحسن "جاءني رجلٌ قعودٌ غلمانُه" ثم "قاعدٌ" ثم "قاعدونَ")**، يعني: أنَّا نستثني من النعت السببي -الذي قلنا إنه يُعامل معاملة الفعل فيلزم الإفراد- الجمعَ؛ فإذا كان مرفوعه جمعًا فالأفضل حينئذٍ أن نأتي بالنعت السببي جمع تكسير، فنقول: "مررتُ برجالٍ كرامٍ آباؤه".

وبعد ذلك في الحسن: الإفراد، تقول: "مررتُ برجلٍ كريمٍ آباؤه".

وبعد ذلك في الحُسن: الجمع السالم، تقول: "مررتُ برجلٍ كريمين آباؤه".

وكذلك في جمع التأنيث:

الأفضل: جمع التكسير، فتقول: "مررتُ برجلٍ كرامٍ جدَّاتُه".

ثم بعد ذلك: الإفراد، تقول: "مررتُ برجلٍ كريمةٍ جداته".

ثم بعد ذلك: الجمع المؤنث السالم، تقول: "مررتُ برجلٍ كريماتٍ جدَّاته".

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويجوز قطعُ الصفةِ المعلوم موصوفُها حقيقةً أو ادِّعاءً، رفعًا بتقدير "هو"، ونصبًا بتقدير "أعني، أو أمدح، أو أَذُمُّ، أو أرحم")**.

هذا يُسمَّى قطع النعت، وهذا أمر يتعلق بالبلاغة، يعني: يعود إلى المعنى، فعندما تصف الموصوف بشيءٍ من صفاته، فتقول: "جاء محمدٌ" ثم تذكر شيئًا من

صفاته، كـ "الطويل، الشجاع، العالم"؛ فأنتَ إمَّا أن تقصد أن تجعل هذه الصفات تابعةً للموصوف، وأردتَّ أن تتكلَّم حتى ينتهي الكلام بذكر هذه الأوصاف، فالكلام متواصل؛ فهنا ليس لك إلا الإتباع، تقول: "جاءَ محمدٌ الطويلُ، مررتُ بمحمدٍ الطويلِ".

أما إذا كنتَ قد أردتَّ أن تقف على الموصوف، فقلت: "جاء محمد"، ثم بدا لك بعد ذلك أن تُكمل وتذكر الأوصاف، يعني لم قلت: "جاءَ محمدٌ" وأردتَّ أن تقف ظهر لك أن محمدًا هذا غير واضح؛ فأردتَّ أن تبيِّن مَن هون أو ظننت أن المخاطَب سيسألك مَن هو؛ فأنتَ مباشرة وصلتَ وأجبتَ؛ فحينئذٍ أنت كنتَ أردتَّ قطع الكلام ثم وصلتَ؛ فلكَ أن تصل بالرفع، ويكون التقدير حينئذٍ "جاء محمدٌ هو الطويلُ"، ثم تحذف "هو" المبتدأ وتصل الكلام بعضه ببعض، وهذا يظهر في الصوت، يسمى "الترميز الصوتي" فعندما ترتجل مثلًا.

فإن كان الأصل عندك أنك تصل، تقول: "جاءَ محمدٌ الطويلُ"؛ لكن إن كنتَ أردتَّ أن تقف ثم وصلتَ فإنَّك تقول: "جاء محمدٌ... الطويلُ" فيظهر في الصوت ولا يظهر في الكتابة"، فإمَّا أن ترفع النعت على أنه خبر لمبتدأ محذوف، ووصلت الكلام وحذفت المبتدأ، فتقول "جاء محمدٌ الطويلُ"، وإما أن تقطع على النَّصب، فتقول: "جاء محمدٌ الطويلَ"، على تقدير "أعني"؛ ثم حذفت الفعل.

وهناك شرط للقطع، وهو أن يكون الموصوف معلومًا، يعني: غير محتاجٍ لصفته، وهذا مفهوم مما قلنا قبل قليل؛ لأنك لن تقف على الموصوف إلا إذا كان معلومًا، أما لو لم يكن معلومًا فالأصل أنَّك تُكمل حتى تنتهي ويُعلم، ثم الأوصاف الأخرى هذه قد تأتي بعد ذلك.

فلهذا لو كان "محمد" ملتبسًا بغيره، يعني أن المخاطَب يعرفُ محمدًا طويلًا ومحمدًا قصيرًا؛ فحينئذٍ يجب أن تُتبِعْ، فتقول: "جاءَ محمدٌ الطويلُ، مررتُ

بمحمدٍ الطويلِ"، وليس لك أن تقطع.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والتوكيدُ).

التابع الثاني من التوابع: التوكيد.

ويُسمى "التوكيد النحوي" لنفرق بين التوكيد النحوي والتوكيد البلاغي، لأننا كثيرًا ما نقول: فائدة هذا الشيء التوكيد، كما في الحال فإنها قد تأتي مؤكِّدة، وقد يأتي التمييز مؤكدة، وذكرنا أنَّ "إنَّ، وأنَّ" للتوكيد، فهناك أشياء كثيرة جدًّا تأتي للتوكيد وتقوية المعنى المعروف قبل ذكرها، ولو ما ذُكرت فالمعنى الإجمالي معروف، وهذا هو التوكيد البلاغي.

إذًا؛ المراد بالتوكيد البلاغي: كل كلمة معناها معروف قبل ذكرها، وإنما تذكر لتقوية هذا المعنى وتحقيقه.

أما لتوكيد النحوي في هذا الباب قد يكو داخلًا في التوكيد البلاغي -وهذا أكثره- وقد يكون توكيدًا نحويًا فقط.

التوكيد النحوي لا يُراد به إلا النوعين اللذين سيذكرهما ابن هشام الآن، وما سوى هذين النوعين مما نقول عنه توكيدًا فهو توكيد بلاغي، وليس توكيدًا نحويًّا.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهو إما لفظيٌّ نحو "أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا له" ونحو "أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ اِحبسْ اِحبسْ" ونحو "لا لا أبوح بِحُب بثنةَ إنها"، وليس منه ﴿دَكَّا دَكَّا﴾ [الفجر:٢١] و﴿صَفَّا صَفَّا﴾ [الفجر:٢٢]).

التوكيد النحوي نوعان:

- التوكيد اللفظي الذي ذكره ابن هشام الآن.
- وتوكيدٌ معنويٌّ سيذكرها بعد قليل.

أما التوكيد اللفظي فأمره سهل؛ لأنه توكيدٌ للفظ، يعني تكريرٌ للفظِ، فاللفظ الذي تريد أت تؤكده تكرره، سواء أكان فعلًا، أم كان اسمًا، أم كان حرفًا، أم كان جملة، أو كان شبه جملة، وهذا كثير حتى عند الناس الآن، فإذا أردتَّ أن الناجح محمد، تقول: "نجحَ محمدٌ محمدٌ"، فـ "محمدٌ" الأولى هو الفاعل، و"محمد" الثانية ليست فاعلًا ثانيًا، وإنما هو توكيدٌ لفظي لـ "محمدٌ" الأولى، وهو تابع.

ولو أردتَّ أن تؤكِّد الفعل، لكنا نقول: "نجحَ نجحَ محمد".

ولو أردتَّ أن تؤكِّد الجملة كلها، تقول: "نجحَ محمدٌ نجحَ محمدٌ"، فالجملة الثانية توكيد لفظي للجملة الأولى.

وكذلك في الحروف، فلو قيل: "هل جاء محمد؟" فتقول: "لا لا" أو "نعم نعم".

وذكر ابن هشام مثالًا لتوكيد الاسم توكيدًا لفظيًّا، وهو في قول الشاعر:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَن لا أخا له ... كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاح

فقوله: "أخاك" الأولى منصوبة على الإغراء، يعني: الزم أخاكَ. و"أخاك" الثانية" توكيد لفظي يتبع "أخاك" الأولى.

ومثَّل على توكيد الفعل بقول الشاعر:

إلى أين النجاة ببغلة ... أتاكِ أتاكِ اللاحقونَ اِحبسِ اِحبسِ

يُكلِّم بغلته، فقال: "أتاكِ أتاكِ"، فـ "اللاحقون" فاعل لـ "أتاك" الأولى، أما "أتاكِ" الثانية فتوكيد لفظي.

ومن التوكيد اللفظي أيضًا في آخر البيت قوله: "احبسِ احبسِ".

ومن توكيد الحرف توكيدًا لفظيًّا، قول المجنون:

لا لا أبـــوح بِحُـــب بثنـــةَ إنهـــا أخـــذت علـــيَّ مواثقًـــا وعهـــودا

فـ "لا" الأولى هي حرف النفي، و"لا" الثاني توكيدٌ لفظيٌّ.

ثم بيَّن ابن هشام ونبَّه أن قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢]، ليس من التوكيد اللفظي، لأن هذا سيُخالف المعنى، ومعنى الآية: جاء الله سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ مجيئًا يليق بجلاله وعظمته، وجاءت الملائكة من كل السماوات صفًّا صفًّا.

فلو قلنا: إنَّ "صفًا" الثانية توكيد لفظي فهذا يعني أنه فضلة، و "صفًّا" الأولى فقط هي الحال، ويكون المعنى أن الملائكة جاءت صفًّا واحدًا، وليس المعنى على ذلك؛ بل الأسلوب هنا من الأساليب الدالَّة على الترتيب، كقولنا "جاؤوا واحدًا واحدًا، ادخلوا ثلاثةً ثلاثةً"، يعني: مرتَّبينَ على هذا الشيء، وكذلك قوله ﴿صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢] يعني: جاءت الملائكة مرتبين صفًّا بعد صفٍّ.

إذًا؛ قوله ﴿صَفّٗا صَفّٗا﴾ [الفجر:٢٢] من الحال المكررة، وليست "صفًّا" الثانية توكيدًا لفظيًّا.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا﴾ [الفجر:٢١]، وكلام ابن هشام ليس قطعيًّا؛ لأن المفسرين اختلفوا في قوله تعالى ﴿دَكّٗا دَكّٗا﴾ [الفجر:٢١] هل الأرض تُدَكُّ دكًّا بعدَ دكٍّ، أما أنها تُدكُّ دكًّا واحدًا.

فمن قال: إنه دكًّا بعد دكٍّ؛ فكلام ابن هشام صحيح، فتكون الحال مركَّبة من الكلمتين.

ومن قال: إن الدَّكَّ هنا دكٌّ واحدٌ؛ فـ "دكًّا" حينئذٍ مفعول مطلق، و "دكًّا" الثانية توكيدٌ لفظي.

ويدل على أن الدَّكَّ دكٌّ واحدٌ: قوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة:١٤].

إذًا؛ قول ابن هشام هنا ليس مقطوعًا به. ومن قال: إنَّ "دكًّا" الثانية توكيدٌ لفظي فقوله قويٌّ، وهو قول جمهور المعربين في هذه الآية.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(أو معنويٌّ وهو بالنفس والعين مؤخرةً عنها إن اجْتَمَعَتَا، ويُجْمَعَانِ على "أَفْعُلٍ" مع غيرِ المفردِ، وبِـ"كُلٍّ" لغير مثنىً إن تجزأ بنفسه أو بعامله، وبـ "كلا وكلتا" له إن صحَّ وقوعُ المفردِ موقعَه واتحد معنى المسنَد، ويُضَفْنَ لضمير المؤكَّد، وبـ "أجمعَ وجمعاءَ وجمعِهِما" غيرَ مضافةٍ).**

هذا هو النوع الثاني من التوكيد النحوي، وهو: التوكيد المعنوي.

والتوكيد المعنوي يكون بألفاظٍ معيَّنةٍ تتبعها العلماء وذكروها، وذكرها ابن هشام -كما نرى- في ستَّةِ ألفاظٍ، وهي: "النفس، والعين، و"كلا، وكلتا، وكل، وأجمع".

اللفظ الأول والثاني "النفس، والعين"، نحو قولك: "جاءَ زيدٌ نفسه، جاءت هندٌ عينها" فالمراد بـ "النفس" هنا التوكيد، وليست النفس التي بين جنبي الإنسان، وكذلك المراد بـ "العين" التوكيد، وليست العين الباصرة في الرأس.

و"العين والنفس" يؤكَّد بهما المفرد والمثنى والجمع، وتضاف حينئذٍ إلى ضميرٍ مطابقٍ للمؤكَّد، إلا أنها في الإفراد تقول "جاء زيدٌ نفسه، وجاءت هندٌ عينها"، وأما في التثنية والجمع فإن "النفس والعين" يُجمعانِ على وزن "أَفْعُلْ" فقط، فيُقال: "أَنْفُسْ، أَعْيُنْ" ولا يُقال: "نفوس وعيون"، فتقول: "جاء الطالبان أنفسهما، والطالبتان أعينهما، والطلاب أنفسهم، والطالبات أعينهن".

ويجوز أن تجمع بين التوكيد بالنفس والعين، ولكن تؤخر العين على النفس،

فتقول: "جاءَ زيدٌ نفسه عينه، وجاءت هندٌ نفسها عينها".

واللفظ الثالث "كل" وإنما يؤكَّد به ما له أجزاء، فكل شيء له أجزاء سواء كان جمعًا فله أجزاء كـ "جاء الطلاب كلهم" أو كان مفردًا له أجزاء، كقولك: "قرأتُ الكتابَ كلَّه، جاء الجيشُ كلُه".

وقولنا هذا يُخرج المفرد الذي ليس له أجزاء، ما تقول "جاء زيدٌ كلُّه".

وكذلك يُخرج المثنى لأن له جزءان، ما تقول "جاء الطالبان كلهما".

اللفظ الرابع والخامس من ألفاظ التوكيد المعنوي "كلا وكلتا"، وهما للمثنى المذكر والمؤنث، تقول "جاء الطالبان كلاهما، ورأيتُ الطالبين كليهما، وسلمتُ على الطالبين كليهما، جاءت الطالبتان كلتاهما".

قال: (ويُضفنَ لضميرِ المؤكَّد)، يعني أن الألفاظ السابقة الخمسة "النفس، العين، كلا، كلتا، وكل" لابد أن تضاف إلى ضمير يُطابق المؤكَّد، فتقول: "جاء زيدٌ نفسه، جاء الطلاب كلهم، جاء الطالبان كلاهما، جاءت الطالبتان كلتاهما".

السادس من ألفاظ التوكيد "أجمع" وجمعها: "أجمعون". ومؤنَّثه: "جمعاء". وجمعها: "جُمَع".

فتقول: "جاء الجيشُ أجمع، جاءت القبيلة جمعاء، جاء الطلاب أجمعون، جاءت الطالبات جُمَع".

إلَّا أنَّ التوكيد بـ "أجمع" وفروعها يكون من غير إضافةٍ كالبقيَّة، وإضافتها مقدَّرة، فقولك: "جاء الطلاب أجمعون" ليس فيها إضافة.

ومن التوكيد بـ "أجمع" وفروعها قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر:٣٩]، كأنه قال: "لأغوينهم كلهم".

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الحجر:٤٣]، وقوله: ﴿ فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر:٣٠].

ويقولون: إن التوكيد بـ "أجمع" الأكثر فيه أن يأتي بعد التوكيد بـ "كل"، فتقول: "جاء الطلاب كلهم أجمعون، رأيت الكلاب كلَّهم أجمعين"، ولكن يجوز التوكيد بـ "أجمع" وفروعه من دون كل، كقول: "جاء الطلابُ أجمعون".

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وهي بخلاف النعوت، لا يجوز أن تتعاطف المؤكِّداتُ، ولا أن يَتْبَعْنَ نكرةً، وندر "يا ليتَ عدةَ حولٍ كلِّه رجبُ").

ذكر شيئًا من الفروق بين النعت والتوكيد.

الفرق الأول: أن النعوت إذا تعددت يجوز أن تتعاطف وأن تتعدَّد.

وقولنا (تتعاطف) أي: يكون بينها حرف عطف.

وقولنا (تتعدد)، أي: تُذكر وليس بينها حرف عطف.

تقول: "جاء زيدٌ الطويلُ والعالمُ والشجاعُ" أو تقول: "جاءَ زيدٌ الطويلُ العالمُ الشجاعُ".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١ – ٤]، فـ "الذي" هنا كلها نعوت وقد تعاطفت.

وقال: سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ۝١٠ هَمَّازٍ مَّشَّآءٍ بِنَمِيمٍ ۝١١ مَّنَّاعٍ لِّلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ﴾ [القلم: ١٠ – ١٢]، فهذه نعوت تكررت وتعددت بلا عطف.

أما التوكيدات إذا تكررت فهي تتعدَّد، ولكن لا تتعاطف، تقول: "جاء زيدٌ نفسُهُ عينُهُ"، ولا تقول "نفسه وعينه.

وتقول: "جاء الطلابُ كلُّهم أجمعون"، ولا تقول "كلهم وأجمعون".

الفرق الثاني: أن النعت يكون للمعرفة وللنكرة.

تقول: "جاء زيدٌ الشجاعُ، وجاء رجلٌ شجاعٌ".

وأما التوكيد فلا يكون إلا للمعرفة عند الجمهور، تقول: "جاء زيدٌ نفسه، أكرمتُ الطالب نفسَه" ولا تقول: "جاء رجلٌ نفسه، أكرمتُ طالبًا نفسه".

ولهذا حكموا بالشذوذِ على قول الشاعر:

لكنــه شــاقه أن قيــل ذا رجــبُ ... يــا ليــتَ عــدةَ حــولٍ كلِّــه رجــبُ

فـ"كله" توكيد لـ"حول" أي: سَنَةٍ، وهو نكرة -كما نرى.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وعطفُ البيان. وهو تابعٌ موضحٌ أو مخصِّصٌ جامِدٌ غيرُ مؤولٍ)**.

عطف البيان نعرفه باختصار لأنه لم يُذكر في شرح المبتدئين، فنقول: عطف البيان هو النعت لكن بجامد.

فالنعت -كما سبق- لابد أن يكون بمشتقٍّ أو بمؤوِّلٍ بمشتق، تقول: "جاء محمدٌ القويُّ الطويلُ الجميلُ"، فهذه أوصاف مشتقة.

أما عطف البيان فهو النعت لكن بجامد، كأن تقول "جاء محمدٌ أخي، جاء محمد أبو زيد" فانت الآن وضَّحت "محمد" ووصفته بأنه أخوك، ولكن كلمة "أخي" جامدة وليست وصفًا، وكذلك "أبو زيد".

قال: ابن هشام: **(تابعٌ موضِّحٌ أو مخصِّصٌ)**، يعني كالنَّعت، فإن النعت فائدته التوضيح إذا كان المنعوت معرفة، والتخصيص إذا كان المنعوت نكرة؛ فهما سواء، ولكن الفرق بينهما أن عطف البيان جامد غير مؤَّول، كقولك: "هذا خاتمٌ

حديدٌ"، فـ "الحديد" جامد ووصفت به للخاتم.

ومن ذلك قولك: "أحبُّ عمرَ الفاروق"، فـ "الفاروق" هنا لقب وليس نعتًا أنه يَفْرُق، واللقب علم، والعلم جامد.

ومن ذك قوله تعالى ﴿وَيُسْقَىٰ مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾ [إبراهيم:١٦]، "الصديد" وإن كان على وزن فعيل لكنه ليس بوصف، لأن الصديد هو الماء الذي يخرج من الجروح، فوصف الماء بأنه هذا الصديد الذي يخرج من الجروح، فهو جامد.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فيوافق متبوعَه، كـ "أُقْسِمُ بالله أبو حفص عمرُ" و "هذا خاتَمٌ حديدٌ". ويُعرَب بدلَ كلٍّ من كلٍّ إن لم يمتنع إِحلالُه مَحَلَّ الأول، كقوله: "أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ" وقولِه: "أَيَا أَخَوَيْنَا عبدَ شمسٍ ونوفلا")**.

عرفنا أنَّ عطف البيان هو النعت ولكنه نعتٌ بجامد، ونعرف الآن أن عطف البيان يأخذ حكم النعت الحقيقي، فلهذا يتبع متبوعه في كل شيء، في الإعراب، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، وفي الإفراد والتثنية والجمع. فتقول: "هذا خاتمٌ حديدٌ، وهذان خاتمان حديدان".

ثم بيَّن ابن هشام العلاقة بينَ عطف البيان وبين البدل، ولو أنه أخَّر ذلك بعدَ البدل أو قدَّم البدل لكان أفضل، ولكن شرحنا البدل من قبل في شرح المبتدئين، فبيَّن العلاقة بين عطف البيان والبدل، فقال: إن عطف البيان لأنه نعتٌ بجامد يجوز لك أن تعربه بدلَ كلٍّ من كلٍّ، كقولك "جاءَ زيدٌ أخي" فـ "زيدٌ" هو "أخي"، و"أخي" هو "زيد"؛ فلك أن تقول: إن الثاني بدل، أو إنه عطف بيان؛ وهذا بشرط: إن لم يمتنع إحلاله محلَّ الأول، يعني إذا جازَ أن تحذف الأول من الكلام فيجوز فيه أن يكون بدلًا أو عطف بيان، مثل: "جاء زيدٌ أخي"، فيجوز أن تحذف "زيد" وتقول "جاء أخي"؛ إذًا "أخي" إما عطف بيان أو بدل.

وفي قولك: "جاء زيدٌ أبو محمد" يجوز أن تحذف "أبو محمد"؛ فهذا عطف بيان أو بدل؛ لأنه يجوز أن يحل الثاني محل الأول، وتحذف الأول.

فإن لم يجُزْ أن تحذف الأول وتجعل الثاني في محلِّه؛ فليس في الثاني إلا أن يكون عطفَ بيانٍ لا بدل، كقوله: "أنا ابنُ التاركِ البكريِّ بشرٍ"، فـ "بشرٍ" بدل من "البكري"، يعني: أنا ابن التارك بشرٍ، فـ "بشر" هو نفسه "البكري"، ولكن هنا لا يجوز أن تحذف "البكري" وتضع "بشر" مكانه، لأنك لو فعلتَ ذلك لقلتَ "أنا ابن التاركِ بشرٍ"، فـ "ابن التارك" مضاف، و "بشرٍ" مضاف إليه، فاجتمعت الإضافة و "أل"، والإضافة و "أل" لا يجتمعان إلا في مواضع ذكرناها في باب الإضافة، منها: أن يكون المضاف إليه فيه "أل" كـ "البكري"، فصحَّت الإضافة، ولكن لو حذفت "البكري" ووضعت "بشر" العَلَم فسدَ المعنى.

إذًا؛ لا نقول: إنَّ "بِشر" بدل؛ لأنه لا يحل محل الأول، ولكنه عطف بيان.

وكذلك في قول الشاعر:

أَيَـا أَخَوَيْنَـا عبـدَ شـمسٍ ونـوفلا ... أعيـذكما بـالله أن تحـدثا حربـا

قوله: "أيا" حرف نداء.

وقوله: "أخوينا" منادى منصوب لأنه مضاف.

وقوله: "عبدَ شمسٍ" واضح أنه تابعٌ لـ أخوينا"، ويجوز أن يحل "عبدَ شمس" محل "أخوينا" فتقول "أيا عبدَ شمسٍ" ولا إشكال، ولكن المشكلة في "نوفلا"، فهي منصوب ومعطوفة على "عبد شمس"؛ فلو أن أداة النداء باشرت "نوفلًا" كنتَ تقول: "أيا نوفلُ" لأنه منادى مفرد علم؛ فلو كان بدلًا لقيل "ونوفلُ"؛ ولكنه عطف بيان؛ لأن "نوفلا" لا يصح أن يحل محل "أخوينا".

الخلاصة: إذا صحَّ أن يحل الثاني محل الأول جاز فيه أن يكون بدلًا أو عطف

بيان، وإلا فهو عطف بيان فقط.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وعطفُ النسق بالواوِ وهي لمطلق الجمع، والفاءِ للترتيب والتعقيب، و"ثم" للترتيبِ والتراخي، و"حتى" للغاية والتدريج لا للترتيب).**

❃ التابع الرابع هو: عطف النسق.

والمراد به: العطف بأحرف النسق، وهي أحرف معيَّنة، وهي تسعة سيذكرها ابن هشام واحدًا واحدًا، ويُبيِّن معانيها، وهي: "الواو، الفاء، ثم، أو، حتى، أم، لا، لكن، بل".

بدأ ابن هشام بالواو، ومعناها: لمطلق الجمع، تقول: "جاء محمدٌ وخالدٌ"، يعني أن محمدًا وخالدًا مشتركا في المجيء، ولا تدل على ترتيب أو أن أحدهما قبل الثاني.

الحرف الثاني: الفاء، وهو للترتيب والتعقيب، تقول: "جاء محمدٌ فخالدٌ"، تدل على أن الثاني بعد الأول، وهذا هو الترتيب.

وتدل أيضًا على التعقيب، أي: ليس بينهما مهلة طويلة.

الحرف الثالث: "ثم"، وهي للترتيب والتراخي، تقول: "جاءَ محمدٌ ثم خالدٌ"، يعني: أن الثاني بعدَ الأول، وهذا هو الترتيب، وبينهما مهلة طويلة، وهذا هو التراخي.

الحرف الرابع: "حتى" وهو للغاية والتدريج.

فتأتي للغاية فتقول: "أكلتُ السمكة حتى رأسها"، يعني أن الأكل وصل في الغاية إلى الرأس.

وتأتي للتدريج، فتقول: "مات الناس حتى الأنبياء".

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (لا للترتيب)، يعني ما فيه دلالة على الترتيب، فقولك "مات الناس حتى الأنبياءُ" ليس معنى ذلك أن الأنبياء آخر مَن يموت، وإنما تدل فقط على التدريج.

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (و"أوْ" لأحد الشيئين أو الأشياء مفيدةً بعد الطلبِ التخييرَ أو الإباحةَ، وبعدَ الخبرِ الشكَّ أو التشكيكَ، و"أم" لطلب التعيين بعد همزةٍ داخلةٍ على أحد المستويَيْنِ).

الحرف الخامس: "أوْ"، ولا تأتي لشيء واحد، فإما أن تأتي لشيئين كقولك: "كُلْ تفاحةً أو برتقالةً"، أو تأتي لأشياء "كُلْ تفاحةً أو برتقالةً أو تينًا".

وله معنيان بعد الطلب ومعنيان بعد الخبر:

أما بعد الطلب: وهو ما يدل طلبًا كالأمر والنهي، وقد تفيد:

- التخيير: فلابد أن تختار أحدهما إذا لم يُمكن الجمع بينهما، كقولك "تزوج هندًا أو أختها، سجل في كلية اللغة أو كلية الشريعة".
- أو الإباحة: إذا أمكن الجمع بينهما، نحو قولك: "كُلْ تفاحةً أو برتقالة"، فتأكل تفاحة أو برتقالة أو تأكلهما؛ كل هذا مباح.

وأما بعد الخبر: فتكون للشَّك أو التشكيك:

فالشك: إذا كان المتكلم شاكًّا، ما تدري مَن الذي جاء، تقول: "جاء محمدٌ أو خالدٌ".

التشكيك: إذا كان المتكلم يعرفن ولكن يريد أن يشكك المخاطَب، فتقول: "جاء محمدٌ أو خالدٌ"، فأنا أعرف ولكن أردتُّ أن أُشكِّكَ.

الحرف السادس: "أمْ"، وهو لطلب التعيين بعد همزة داخلةٍ على أحد

المستويين.

فـ "أمْ" إنما أن تكون حرف عطف بعد همزة التسوية، فلابد أن تستعمل همزة التسوية مع "أمْ".

وللعطف بها طريقةٌ معيَّنة ذكرها ابن هشام فقال: **(داخلة على أحد المستويين)**، يعني عدك أمر تعرفه كالمجيء، فتعرف أن هناك أحدًا جاء، ولكن لا تعرف مَن الذي جاء، هل هو زيد أم خالد؟ فالمعلوم في الوسط، والمستويين أحدهما بعد الهمزة والثاني بعد "أم"؛ فتقول "أزيدٌ جاءَ أمْ خالدٌ".

أما إذا عرفتَ أنَّ الشخص زيد، ولكن لم تعرف ماذا فعل، هل ذهب أم عادَ، فتجعل المعلوم في الوسط، وتجعل المستويين بعد الهمزة و"أم" فتقول: "أذهبَ زيدٌ أم عادَ".

قال: رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وللرَّدِّ عن الخطإ في الحكم "لا" بعد إيجاب و "لكن وبل" بعد نفْيٍ، ولصرف الحكم إلى ما بعدها "بلْ" بعدَ إيجابٍ)**.

بقية أحرف العطف، وهي "لا، لكن، بل" ولكل منهما معنى.

أما "لا" فإنها لرد الخطأ في الحكم، ولا تكون إلا بعد إيجاب، يعني: كلام موجب غير مسبوق بنفي أو نهي أو استفهام، كأن تقول: "جاء محمدٌ لا خالدٌ" فهي ترد الخطأ في الفهم.

و"لكن" كذلك لرد الخطأ، ولكنها لا تكون إلا بعد نفي، كأن تقول: "ما جاء خالدٌ لكن محمدٌ"؛ فهي تثبت الحكم لما بعدها وترد الخطأ الذي كان فُهم فيما قبلها.

وأما "بلْ" فقد تستعمل في الإيجاب، وقد تستعمل في غير الإيجاب.

فإن كانت في الإيجاب: فهي لصرف الحكم إلى ما بعدها، تقول: "جاءَ خالدٌ بلْ زيدٌ"، يعني صرفت الحكم إلى ما بعدها، وأما ما قبلها فهو مسكوت عنه ومضروب عنه، يعني: لا تثبت ولا تنفي، وإنما تثبت لما بعدها.

وأما إذا كانت بعد النفي: فهي لرد الخطأ، تقول: "ما جاء زيدٌ بلْ خالدٌ"، يعني: تثبت ما بعدها وتُخطِّئ ما قبلها.

يبقى لنا التابع الخامس وهو البدل، نشرحه -إن شاء الله- في الدرس القادم - بإذن الله تعالى.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، سائلين الله أن نلقاكم في حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الحادي والعشرون[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ/ أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. أهلًا ومرحبًا بكم فضيلة الشيخ.

أهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم جميعًا.

وقفنا عند كلام المؤلف عن البدل، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والبدلُ. وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطةٍ)**.

(١) https://www.youtube.com/watch?v=Vr2at9JpnT8&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=21

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد؛ فحيَّاكم الله في الدرس الحادي والعشرين من دروس شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لشيخنا ابن هشام -عليه رحمة الله-، ونحن في سنة ثنتين وأربعين وأربعمائة وألف، وهذا الدرس يُبثُّ في مدينة الرِّياض في الأكاديميَّة الإسلاميَّة المفتوحة.

توقفنا في أثناء الكلام على التوابع، وعرفنا أنَّ التوابع -كما ذكرها شيخنا ابن هشام- خمسة، فانتهينا من النعت، والتوكيد، وعطف البيان، وعطف النسق.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(والبدل: وهو تابعٌ مقصودٌ بالحكم بلا واسطةٍ)**.

شرحنا المراد بالبدل في شرح المبتدئين من قبل، فلا نتوسَّع في ذلك، لكن قول ابن هشام: **(بلا واسطة)** هذا زيادة على ما ذكرناه في شرح المبتدئين، والمراد به: إخراج المعطوف عطف نسق، كقولنا: "جاءَ محمدٌ وخالدٌ" فـ "محمد" بإسناد المجيء إليه، و"خالد" المعطوف مُرادٌ بإسناد المجيء إليه، فكلاهما مرادٌ بالإسناد؛ فلهذا أخرجه ابن هشام بقوله: **(بلا واسطة)**، وهي واسطة حرف العطف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وهو ستةٌ: بدلُ كلٍّ نحو** ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ **[النبأ:٣١-٣٢]، وبعضٍ نحو** ﴿مَنِ ٱسْتَطَاعَ﴾ **[آل عمران:٩٧]، واشتمالٍ نحو** ﴿قِتَالٍ فِيهِ﴾ **[البقرة:٢١٧]، وإضرابٍ وغلطٍ نسيانٍ نحو "تَصَدَّقْتُ بدرهمٍ دينارٍ" بحسب قصد الأول والثاني، أو الثاني وسبق اللسان، أو الأول وتَبَيُّنِ الخطإ)**.

أنواع البدل مما يستطيع به الطالب أن يضبط البدل.

والبدل -كما ذكرنا في شرح المبتدئين: أربعةُ أنواع:

- بدل كلٍّ.
- بدل بعضٍ.
- بدل اشتمال.
- بدل غلط.

إلا أن ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ قسَّم بدل الغلط إلى ثلاثة أقسام:

- بدل إضراب.
- بدل غلط.
- بدل نسيان.

أما بدل الكل: إذا كانت العلاقة بين البدل والمبدَل منه علاقة كليَّة، كقولنا: "جاء محمد أبو خالد" فـ "محمد" هو "أبو خالد"، أو كقولنا: "جاء محمدٌ أخوكَ"، وكقوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة:٦-٧]، فـ ﴿ صِرَٰطَ ﴾ [الفاتحة:٧] بدل من ﴿ٱلصِّرَٰطَ ﴾ [الفاتحة:٦].

وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾ [النبأ: ٣١- ٣٢]، فقوله: ﴿حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا﴾ بدل من ﴿مَفَازًا﴾.

والدليل على أن ﴿حَدَآئِقَ ﴾ بدل: أن المبدل منه يُمكن أن يُحذف، فيُمكن أن نقول "إن للمتقين حدائق....".

ونوع البدل هنا: بدل كل، وأراد ابن هشام في هذا المثال أن يُبيِّن أنَّ من أنواع بدل الكل ما يُسمَّى ببدل التفصيل، فـ ﴿مَفَازًا﴾ المراد به ﴿حَدَآئِقَ ﴾ وما عُطف

عليه، فكل ما عطف على ﴿حَدَآئِقَ﴾ بدل من المفاز، وهو الفوز الذي أعدَّه الله جَلَّ وَعَلَا للمتقين.

النوع الثاني: بدل البعض، وهو إذا كانت العلاقة بين البدل والمبدل منه علاقة جزئيَّة بعضيَّة، كأن تقول: "أعجبني محمدٌ وجهُهُ" فالوجه جزءٌ وبعضٌ من محمد.

ومن ذلك أن تقول: "قرأتُ الكتابَ أوَّله، بنيت المسجد الدور الأول منه، أكلتُ التفاحة نصفها".

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًاۚ﴾ [آل عمران:٩٧]، فـ "من" هنا اسم موصول بمعنى "الذي"، والمعنى: الذي استطاع، وهو بدلٌ من ﴿ٱلنَّاسِ﴾.

والدليل على ذلك أنَّك تستطيع أن تحذف "الناس" وتضع "مَنْ" مكانها، فتقول: "ولله على مَن استطاع سبيلًا إلى البيت حجه"، وفي الآية أعاريب أخرى.

النوع الثالث: بدل اشتمال، وهو عندما تكون العلاقة بين البدل والمبدل منه لا كليَّة ولا بعضيَّة، ولكن بينهما علاقة، كأن تقول: "أعجبني محمدٌ علمه، أو: صوته، أو: فضله، أو: أخلاقه، أو: حياؤه"، فهذه الأشياء ليست جزءًا من محمد، ولكن بينهم علاقة ليست كليَّة ولا بعضيَّة، فنقول: هذا بدل اشتمال.

وكأن تقول: "أعجبني هندٌ حياؤها، أعجبني هندٌ حجابها"، لأن الحجاب ليس جزءًا من هند، بخلاف ما تقول "أعجبني هندٌ شعرها، أو: وجهها".

تقول "أعجبني محمدٌ خطه، أو: فصاحته، أو: خطابته"، فهذا كله بدل اشتمال.

ومثال ابن هشام قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِۖ﴾

[البقرة:٢١٧]، أي: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام، والعلاقة بين الشهر والقتال اشتمال، لأن القتال ليس هو الشهر، وليس بعضًا من الشهر.

أما النوع الرابع -بدل الغلط- فقسَّمه ابن هشام إلى ثلاثة أقسام بحسبِ المعنى والمقصود، لأن البدل الغلط يعني أن الأول غلط، والثاني هو الصحيح، كأن تريد أن تطلب منِّي الكتاب ولكنَّك أخطأ فقلتَ: "أعطني القلم"، ثم صحَّحتَ فقلتَ: "الكتاب"؛ فصار مُجمَل الكلام "أعطني القلمَ الكتابَ"؛ فالعلاقة بين الكتاب والقلم: أن "القلم" غلط، و"الكتاب" هو الصحيح.

ثم قال ابن هشام: (لكن)، وهذا من باب التفصيل في طلب التحقيق في معاني الكلام، وهذا أقرب إلى المعاني البلاغية منها إلى المعاني النَّحويَّة، ولهذا فإنَّ النحويين يكتفون بالأنواع الأربعة: بدل كل، وبدل بعض، وبدل اشتمال، وبدل غلط.

ومثَّل ابن هشام بقوله (تصدَّقتُ بدرهمٍ دينارٍ)، أنت أردتَّ أنك تصدقت بدينار، لكنَّك أخطأت فقلت "درهم"؛ وهذا له ثلاثة أنواع:

النوع الأول: إذا كنت قصدَّت الأول عندما تكلَّمت، فقلت "تصدقت بدرهم"، ثم بدا لك أن تُعرض وتقول "دينار"؛ فهذا بدل إضراب؛ لأنَّ الأول ليس بغلط، بل أنت قصدتَّ أن تقوله، لكن بعد أن قلته أعرضتَّ عنه وأضربتَ.

النوع الثاني: أما إذا أردتَّ أن تقول "تصدقتُ بدينارٍ" لكن لسانك أخطأ وسبقَ إلى كلمة درهم" ثم صحَّحتَ فقلتَ "تصدقتُ بدرهمٍ.. دينار"؛ فهذا يُسمَّى بدل غلط، وهو متعلق باللسان، كما قال (وسبق اللسان)

النوع الثالث: أنَّك عندما قلتَ "تصدقتُ بدرهمٍ" أردتَّ أن تقول "بدرهمٍ" لكن قلبك هو الذي غفل، وأخطأ ونسي؛ فبدل أن تقول "تصدقتُ بدينارٍ" قلتَ

"تصدقتَ بدرهم"؛ فهذا بدل نسيان، وهو يتعلق بالقلب. فهذا من باب التفصيل المتعلق بالمعاني.

وبهذا نكون قد انتهينا من الكلام عن التوابع، وبانتهاء الكلام على التوابع نكون قد انتهينا من الكلام على المكملات بعد أن انتهينا من الأركان:

- فأركان الجملة الاسمية: المبتدأ والخبر.
- وأركان الجملة الفعلية: الفعل والفاعل، أو الفعل ونائب الفاعل.

ثم تكلمنا بعد ذلك على المكملات، وهي المنصوبات: المفاعيل الخمسة، الحال، التمييز، المستثنى، والمنادى.

ثم تكلمنا على المكملات المجرورات، وهي: الاسم المجرور بالحرف، والاسم المجرور بالإضافة.

ثم تكلمنا على المكملات التوابع، وهي هذه الخمسة: النعت، المعطوف، عطف البيان، عطف النسق، البدل.

ثم إن ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ذكر في آخر قطر الندى بعض الأساليب والأحكام النحوية المهمَّة التي يحتاج إليها الطالب المتوسِّط، كالكلام على الأعداد، وأحكامها النحويَّة، والتعجب وصيغتيه، والممنوع من الصرف، وبعض الأحكام الكتابيَّة الإملائيَّة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(باب: العدد من ثلاثةٍ إلى تسعةٍ يُؤَنَّث مع المذكر ويُذَكَّر مع المؤنث دائمًا، نحو ﴿سَبۡعَ لَيَالٖ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ﴾ [الحاقة:٧]. وكذلك العَشْرةُ إن لم تركبْ. وما دونَ الثلاثةِ وفاعلٌ كـ "ثالثٍ ورابعٍ" على القياس دائمًا).**

هنا ذكر ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأعداد، وشيئًا من أحكامها النحويَّة، كل اللغات

فيها أعداد، والأعداد في اللغة العربية أنواع:

- فهناك الأعداد المفردة، وهي من واحد إلى عشرة.
- وهناك الأعداد المركبة: من أحد عشر إلى تسعة عشر.
- ثم ألفاظ العقود التي في نهاية العقد: عشرون، ثلاثون، أربعون...، إلى تسعين.
- ثم الأعداد المتعاطفة من واحد وعشرين غلى تسعةٍ وتسعين، سوى ألفاظ العقود.
- ثم المائة والألف، ومثنَّاها وجمعها.

وما فوق ذلك لا تعرفه العرب، وإنما دخل إلى اللغة العربية في الأزمنة المتأخرة للحاجة إليه، كـ"المليون، المليار"، وأشياء نسمع عنها ولا نعرفها.

وذكر هنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ ما يتعلق بتمييز الأعداد واستعمالاتها، فنأخذها بحسب ما قلناه قبل قليل في أقسام الأعداد، فنبدأ من البداية:

- العدد واحد واثنان: يوافقان المعدود تذكيرًا وتأنيثًا دائمًا، يعني سواء كانا:
- مفردين كـ"جاء رجلٌ واحدٌ، وامرأةٌ واحدةٌ".
- أو في الأعداد المركبة كـ "جاءَ أحدَ عشرَ رجلًا، جاءت إحدى عشرة امرأة".
- وفي الأعداد المتعاطفة، كـ "جاء واحدٌ وعشرون رجل، جاءت واحدةٌ وعشرون امرأة".

من ثلاثة إلى تسعة: ويسمى "البضع"، وتخالف المعدود تذكيرًا وتأنيثًا دائمًا، فتقول في المذكر: "جاءَ ثلاثةُ رجال"، سواء في:

- الأعداد المفردة: كـ "جاء ثلاثةُ رجال".
- الأعداد المركبة: كـ "جاء ثلاثةَ عشرَ رجلًا".
- الأعداد المتعاطفة: كـ "جاءَ ثلاثةٌ وعشرونَ رجلًا".

وأما مع المرأة فتقول:

- في الأعداد المفردة: "جاءت ثلاثُ نساء".
- وفي الأعداد المركبة: "جاءت ثلاثَ عشرة امرأة".
- وفي الأعداد المتعاطفة: "جاء ثلاثٌ وعشرون امرأةً".

أما العشرة: فهي العدد الوحيد الذي له حالتان:

- يُخالف إذا كان مفردًا: يعني يكون كما قبله، فتقول مع الرجال: "جاء عشرةُ رجال" ومع النساء: "جاء عشرُ نساء".
- يُوافق إذا كان مركَّبًا: يعني يكون كما بعده، فتقول في الرجال: "جاءَ ثلاثةَ عشرَ رجلًا"، ومع النساء: "جاءت ثلاث عشرةَ امرأة".

ويدخل في ذلك الأعداد المركبة، والأعداد المتعاطفة؛ بقي ألفاظ العقود والمائة والألف؛ وهذه لا تتأثر بالمعدود لا تذكيرًا ولا تأنيثًا، فتلزم لفظًا واحدًا، تقول في المذكر: "جاءَ عشرونَ رجلًا" وفي المؤنث: "جاءت عشرون امرأة". وكذلك في المائة: "جاءَ مائةُ رجل، جاءت مائة امرأةٍ".

إذًا؛ الكلام فقط على الأعداد من واحد إلى عشرة، فإذا ضبطناها نضبط الأعداد، فالأعداد أمرها ليس بذاك الصعب.

لِيبقى الكلام لنا على اسم الفاعل من الأعداد، فالأعداد قد يُصاغ منها اسم فاعل، كأن نأخذ من "ثلاثة" اسم على وزن "فاعل" فنقول "الثَّالث"؛ فنأخذ من

"اثنين إلى عشرة" صيغة "فاعل"؛ فنقول: "الثاني، الثالث، الرابع، الخامس...، العاشر".

حكمها: الموافقة مطلقًا، فتقول: "جاءَ الرجلُ الثالثُ، والمرأةُ الثالثةُ، وهذا البيتُ الخامسُ، والمدرسةُ الخامسةُ".

فهذا ما يتعلق بالأعداد وأحكامها تذكيرًا وتأنيثًا؛ ليتكلَّم ابن هشام بعد ذلك على مسألة خاصة تتعلق باسم الفاعل من العدد، فسيتكلم على استعمالاته؛ وله ثلاث استعمالات في اللغة سيُبيِّنها ابن هشام.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(ويُفْرِد فاعلٌ أو يُضاف لما اِشْتُقَّ منه أو لما دونه أو يَنْصِبُ ما دونَه)**.

صيغة اسم الفاعل من العدد -كما قلنا- تؤخذ من "اثنين، إل: عشرة"، فيُقال: "الثاني، الثالث، الرابع...، إلى: العاشر".

أما "الواحد" فلا يُؤخذ منه صيغة "فاعل" لأن العرب وضعته من الأصل مرتجلًا على صيغة "فاعل" فقالوا: "واحد"؛ ولهذا لا يأخذون منه صيغة "فاعل"؛ فإذا أرادوا أن يستعملوه كـ "الثاني، والثالث، والرابع" استعملوا مكانه "الأوَّل"؛ فيقولون: "جاء الرجل الأول، والرجل الثاني، والرجل الثالث، وجاء المرأة الأولى والمرأة الثانية، والمرأة الثالثة".

وهذا له ثلاث استعمالات:

الاستعمال الأول: أن يكون مفردًا، يعني أنه ليس بمضاف إلى شيء، ومعناه حينئذٍ: الدلالة على الترتيب، يعني يُبيِّن ترتيب الموصوف، كقولك: "الرجل الخامس" فهذا ترتيبه، وكقولك: "البيت السابع" أي: ترتيبه السابع، وكقولك: "البيت الخامس والعشرون" فهذا ترتيبه، وكقولك: "البيت الخامس عشر"، أيضًا

هذا ترتيبه.

الاستعمال الثاني: أن يُضاف اسم الفاعل من العدد إلى أصله، يعني إلى العدد الذي أُخِذَ منه، فـ "الثالث" مأخوذ من "ثلاثة" و"الخامس" مأخوذ من "خمسة"؛ فتضيف اسم الفاعل إلى أصله، فتقول "ثالثُ ثلاثة، وخامسُ خمسةٍ".

ومعناه حينئذٍ: أنَّه واحدٌ من هذا العدد دون تعيين لترتيبه، فتقول: "هذا خامسُ خمسةٍ" يعني: واحد من خمسة، ليس أنه الأول ولا الخامس، بل هو واحد منهم فقط دون بيان لترتيبه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ﴾ [التوبة:٤٠]، لا يُريد أن يُبيِّن أنه الثاني ولا الأول، ولكن هو أحدهما.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]، وهذا من شدَّة كفرهم، فهم لم يجعلوا الله الأول من الآلهة، وإنما جعلوه واحدًا من ثلاثة –تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

والاستعمال الثاني إذا أضيف إلى أصله فليس فيه إلا الإضافة، فتقول "خامسُ خمسةٍ".

الاستعمال الثالث: أن يُضاف اسم الفاعل لِمَا دونَ أصله، يعني "الخامس" أصله "خمسة" فيُضاف إلى "أربعة"، فيُقال: "خامسُ أربعةٍ".

ومعناه حينئذٍ: التصيير والتعيين.

فالتصيير: يعني كانوا أربعة فصاروا خمسة.

والتعيين: يعني تعيين مرتبته أنه الخامس.

كقولنا: "خامس أربعةٍ، خامسُ اثنين".

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَـٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا

﴿هُوَ سَادِسُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]، فقوله ﴿رَّابِعُهُمْ﴾ فاسم الفاعل "رابعُ" والضمير يعود إلى ﴿ثَلَٰثَةٍ﴾ والضمير يقوم مقام الظاهر، فعندما نضع الظاهر مكان الضمير نقول "رابعُ ثلاثةٍ".

وكذلك في قوله ﴿سَادِسُهُمْ﴾ [الكهف:٢٢] يعني "سادسُ الخمسة".

والاستعمال الثالث وهو أن يُضاف إلى ما دون أصله كقولنا "خامس أربعة"؛ لك فيه وجهان:

- أن تضيف، فتقول "خامسُ أربعةٍ".
- أن تنوِّن وتنصب العدد، فتقول "خامسٌ أربعةً"، لأنَّه دالٌّ على التصيير، ففيه معنى الفعل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ: موانعُ صرف الاسم تسعةٌ، يجمعها:

وزنُ المركَّـــبِ عُجْمَـــةٌ تَعْرِيفُهـــا   عَـــدْلٌ وَوَصْـــفُ الجمـــع زِدْ تأنيثًـــا

كـ "أحمدَ، وأحمرَ، وبَعْلَبَكَّ، وإبراهيمَ، وعُمَرَ، وأُخَرَ، وأُحادَ، وَمْوحِدَ إلى الأربعةِ، ومساجدَ، ودنانيْرَ، وسلمانَ، وسَكْرانَ، وفاطمةَ، وطلحةَ، وزينبَ، وسَلْمَى، وصحراءَ".

فألفُ التأنيث والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ: كلٌّ منها يَسْتَأْثِر بالمنع. والبواقي لا بدَّ من مجامعة كلِّ عِلة منهنَّ للصفة أو العلمية.

وتتعين العلميَّةُ مع التركيبِ والتأنيثِ والعُجمة.

وشرط العُجمة: عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّةِ وزيادةٌ على الثلاثةِ.

والصفةِ: أصالتُها وعدمُ قبولها التاءَ، فـ "عريانٌ وأرملٌ وصفوانٌ وأرنبٌ - بِمَعْنَى قاسٍ- وذليلٍ" منصرفةٌ. ويجوز في نحو "هندٍ" وجهانِ، بخلاف "زينبَ

وسَقَرَ وبَلْخَ". وكـ "عُمَرَ" عند تميمٍ بابُ حذامِ إن لم يختم براءٍ كـ "سَفَارِ"، و"أمسِ" لِمُعَيَّنٍ إن كان مرفوعًا، وبعضهم لم يشترط فيهما، و"سَحَرَ" عند الجميع إن كان ظرفًا مُعَيَّنًا).

باب "الاسم الممنوع من الصرف"، ويُقال "باب ما لا ينصرف".

الأصل في الأسماء أنها مصروفةٌ، يعني: منوَّنة.

ويقولون: إنَّ زينة الأسماء التنوين، لأن الأسماء أشرف الكلمات، فخصَّتها العرب بتنوين، وهذا واضح، لأن التنوين هو نون ساكنة، والنون الساكنة تخرج من الأنف كغنَّة، ففيها جمالٌ، فلهذا يعتمد عليها المنشدون مع حروف المد لتزيين النُّطق.

إلَّا أنَّ هناكَ أسماءً معيَّنة، وهي أحد عشر اسمًا منعتها العرب من الصرف - يعني من التنوين- والسبب في ذلك: أنها أشبهت الأفعال بوجهٍ من الوجوه، والأفعال -كما نعرف- لا تُنوَّن، فأعطتها العرب عقوبةً لها شيئًا من أحكام الأفعال، وحرمتها من زينة الأسماء التنوين.

وهذه الأسماء -كما قلنا- أحد عشر اسمًا، سنأخذها اسمًا اسمًا ونشرحها، ونبدأ بذكرها إجمالًا:

اسمان منها يُمنعان لعلَّة واحدة، يعني تكفي هذه العلة الواحدة لمنع الاسم من الصرف، ولا نبحث معها عن علَّة أخرى:

الأول: الاسم المختوم بألف تأنيث.

الثاني: الاسم الذي على وزن "مفاعِلْ" أو "مفاعيل".

ستَّة أسماء تُمنَع لعلَّتين إحداهما العلميَّة، يعني هذه الأسماء لا تكفي فيها علَّة

العلميَّة؛ بل لابد أن تُجامعها علَّة أخرى.

وهذه الأسماء الستَّة هي:

العلم المؤنث:

- العلم الأعجمي.
- العلم المركب تركيب مزجٍ.
- العلم الذي على وزن الفعل.
- العلم المعدول.
- العلم المختوم بألف ونون زائدتين.
- ثلاثة أسماء تُمنع لعلَّتين إحداهما الوصفيَّة، فالوصفيَّة لا تستقل بالمنع؛ بل لابد أن تُجامعها علَّة أخرى.

وهذه الأسماء الثلاثة هي:

- الوصف الذي على وزن الفعل.
- الوصف المختوم بألف ونون زائدتين.
- الوصف المعدول.

فمجموع هذه الأسماء: أحد عشر اسمًا، نشرحها اسمًا اسمًا -غن شاء الله.

الاسم الأول: الاسم المختوم بألف تأنيث.

والاسم المختوم بألف تأنيث ممنوع من الصرف مطلقًا، يعني سواء:

- كانت ألف التأنيث مقصورة كـ "سلمى، بشرى، جرحى".
- أو كانت ألف التأنيث ممدودة كـ "صحراء، علماء، حسناء، حمراء".

- أو كان الاسم نكرة أو معرفة، مفردًا أو جمعًا.

والمهم هنا أن نعرف هنا ما المراد بألف التأنيث، فليس كل ألفٍ واقعةٍ في آخر الاسم تكون ألف تأنيث، فألف التأنيث هي الألف الزائدة، فإذا كانت الألف زائدةً فهي ألف التأنيث، أما الألف غير الزائدة، وهي: الألف المنقلبة عن واو أصلية أو ياء أصلية-؛ لأن الألف لا تكون أصلًا في كلمة تقبل التصريف، ولكنها تكون منقلبة عن حرف أصلي -واو أو ياء- فإذا كانت منقلبة عن حرف أصلي فلا تَمنَع من الصرف، فإن كانت زائدة فهي ألف التأنيث التي تمنع من الصرف.

ومعنى ذلك: أنَّك تنظر إلى هذه الألف في آخر الاسم هل يُقابلها في شيءٍ من تصريفات الكلمة -الماضي، المضارع، الجمع- واو أو ياء؛ فإن قابلها واو أو ياء؛ فهذه لا تَمنَع من الصرف، لأنها منقلبة عن أصل، أو نقول: أصليَّة تجوُّزًا.

أما إذا لم يُقابلها واو ولا ياء: فهي زائدة تمنع من الصرف.

فنحو "جرحى" فـ "جُرح أو: جَرَح" فهذه آخرها حاء؛ إذًا: الألف زائدة هنا، وتَمنع من الصرف.

وكذلك "علماء" من "عَلِمَ"؛ فالهمزة زائدة للتأنيث.

وكذلك "حسناء" من "حَسُنَ"، فهذه الألف تَمنَع من الصرف.

لكن لو قلنا: "هُدى" فهذه من "هَدَى - يهدي"، فلا تمنع من الصرف، ومنه قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٨٥]، فنوَّنَ "هدًى".

وأما "مرمى" من "رَمَى - يَرمي" فألف ليست زائدة، ولذا نُنوِّن ونقول "هذا مرمًى".

وكذلك "مسعى" من "سَعَى - يسْعَى - سعيا" قابلتها الياء.

فلابد أن ننتبه إلى ألف التأنيث، فليست كل ألف في آخر الاسم تمنع من الصرف حتى تكون زائدة.

الاسم الثاني الممنوع من الصرف: الاسم الذي على صيغة منتهى الجموع "مفاعل" أو "مفاعيل".

ونريد بقولنا: صيغة منتهى الجموع "مفاعل" أو "مفاعيل"؛ أي: كل جمعٍ في وسطه ألف، هذه الألف يكون بعدها:

- حرفان أولهما مكسور، كـ"مساجِد، مصانِع".
- أو ثلاثة أحرف أوسطها ياء مديَّة، ك، "مناديل، قناديل".

ولهذا فإن صيغ منتهى الجموع تشمل صيغ كثيرة، قد تكون "مفاعل" و"مفاعيل"، أو "أفاعل" و "أفاعيل"، أو "فواعل" و"فواعيل"، و"فاعئل".

ولهذا يقولون: "مفاعل" وشبهه، والمراد به: الجمع الذي وسطه ألف، وبعده ما ذكرناه قبل قليل.

إذًا؛ كل اسمٍ على صيغةٍ من صيغ منتهى الجموع فهو ممنوع من الصرف.

والمراد بالمنع من الصرف -كما قلنا: أن الكلمة لا تُنوَّن، وتُعرب إعراب الممنوع من الصرف الذي درسناه من قبل في باب المعرب والمبني، يعني: يُجرُّ بالفتحة، إلا إذا كان بـ"أل" أو مضافًا.

فتقول "هذه مساجدُ كثيرةٌ" فـ "مساجدُ" بلا تنوين. وتقول: "رأيتُ مساجدَ كثيرةً، وصليتُ في مساجدَ كثيرةٍ".

فإذا كانت الكلمة بـ"أل" جُرَّت بالكسرة، تقول: "صليتُ في المساجِدِ"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنتُمۡ عَٰكِفُونَ فِي ٱلۡمَسَٰجِدِۗ﴾ [البقرة:١٨٧].

أو كانت الكلمة مضافًا وبعدها مضاف إليه، كأن تقول: "صليتُ في مساجدِ الرياضِ".

وهذا هو قول ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فألفُ التأنيث والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ: كلٌّ منها يَسْتَأْثِر بالمنع).**

فقوله: **(والجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحادِ)** يقصد به صيغ منتهى الجموع.

ويقول: إنَّ الاسم المختوم بألف التأنيث يُمنع لهذه العلَّة، ولا نحتاج إلى علَّةٍ أخرى، والاسم الذي على صيغة منتهى الجموع يُمنع لهذه العلة ولا تحتاج إلى علَّة أخرى.

الاسم الثالث من الأسماء الممنوعة من الصرف: وهو العلم المركب تركيبًا مزجيًّا غير المختوم بـ"ويه".

مثال ابن هشام هنا: "بعلبك".

والمركبات أربعة أنواع:

مركب تركيب إسناد: وهي الجملة الاسميَّة، كـ "محمدٌ جالسٌ"، والجملة الفعليَّة، كـ"جلسَ محمدٌ"؛ وهذه واضحة وتُدرَس في الجُمَل.

المركب الإضافي: وهو المضاف والمضاف إليه، كـ"عبدُ اللهِ، إمام المسجدِ".

المركب العددي: من أحد عشر إلى تسعة عشر.

المركب المزجي: وهو في حقيقته وأصله كان مركبًا إضافيًّا، إلا أن العرب خصَّت بعض هذه الأسماء المركبة تركيب إضافي ومزجوهما، بحيث يُعاملان معاملة الكلمة الواحدة، وذلك بأن تُبنى الكلمة الأولى على الفتح، ويُلقى الإعراب إلى الكلمة الثانية، مثل "بعلُ بك" فـ "بعل" بمعنى: زوج. والمعنى:

زوجُ بكٍّ. فأخذوا هاتين الكلمتين ومزجوهما وجعلوهما في حكم الكلمة الواحدة، وبنوا الكلمة على الفتح "بعلَ" وألقوا الإعراب على الثانية، فتقول: "هذه بعلَبكُّ، ودخلتُ بعلَبكَّ، سكنتُ في بعلَبكَّ".

ونحو "خان يونس" وهي بلدة في فلسطين، فيركبونها تركيب مزجٍ، يقولون "هذه خانَيونسُ" ولو أنهم ركَّبوها تركيب إضافة لجازَ، فيُقال "خانُ يُونس".

ومن ذلك "حضرَ موت"، فبنوا الأولى على الفتح، وألقوا الإعراب على الثانية.

ما لم يكن آخر الكلمة الأولى ياءً؛ فحينئذٍ تُبنى على السكون لا على الفتح، كـ "معديكرب، قَالِيقَلَا".

والأشهر فيه أنه يُركَّب تركيبَ مزجٍ، ويُعامل معاملة التركيب المزجي، ويجوز في اللغة أن يُعامل معاملة التركيب الإضافي، وهذا قليل.

وهو أيضًا من الممنوعات من الصرف، فنقول: "هذه حضرَموتُ، ودخلتُ حضرَموتَ، وسكنتُ في حضرَموتَ".

الاسم الرابع من الأسماء الممنوعة من الصرف: العلم المؤنث، باستثناء الثلاثي الساكن الوسط العربي.

ذكرنا أن العلم هو: الاسم الخاص بمسمَّاه.

المؤنث: أي أنه علمٌ لشيء مؤنث، كـ "امرأة، مدينة"، سواء كان مؤنثًا حقيقيًّا أو مجازيًّا.

باستثناء الاسم الثلاثي الساكن الوسط العربي، فلهذا نقول: "فاطمة" ممنوع من الصرف، وكذلك "طلحة" ممنوع من الصرف وإن كان لمذكر، ولكن اللفظ

مؤنث بتاء التأنيث، فهو أيضًا ممنوع من الصرف للعلميَّة والتأنيث، سواء كان التأنيث لفظيًّا ومعنويًّا كـ "فاطمة"، أو كان تأنيثًا لفظيًّا فقط، كـ "طلحة"، أو كان تأنيثًا معنويًّا فقط، كـ "زينب، سعاد".

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (ويجوز في نحو "هندٍ" وجهانِ)، فذكر أن "هند" يجوز فيها وجهان لأنه اسمٌ ثلاثي ساكن الوسط عربي، فل فيه التنوين، وعدم التنوين هو الأكثر، فتقول: "جاءت هندُ مسرعةً، أو: جاءت هندٌ مسرعةً، سلمتُ على هندٍ، أو: على هندَ".

ومن ذلك قول الشاعر:

لَـــم تَتَلَفَّـــع بِفَضـــلِ مِئزَرِهـــا ... دَعـدٌ وَلَـم تُسـقَ دَعـدُ في العُلَـبِ

فصرَفَ في الأولى، ومنع في الثانية.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بخلاف "زينبَ")، لأنه ليس بثلاثي.

قال: (وسَقَرَ)، وهو من أسماء النار، فهو ثلاثي ولكنه مُحرَّك الوسط.

قال: (وبَلْخَ)، ساكن الوسط، ولكنه ليس بعربي؛ فيُمنع من الصرف.

الاسم الخامس من الأسماء الممنوعة من الصرف: العلَم الأعجمي، باستثناء الثلاثي مطلقًا.

العلَم عرفناه؛ أما الأعجمي: يعني أن الكلمة في الأصل ليست عربيَّة.

وهذا باستثناء الثلاثي مطلقًا، كأسماء الأنبياء، فإن أسماء الأنبياء كلها أعجمية، ما عدا "محمد، وصالح، وشعيب"، فـ "إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويوسف"؛ هذه كلها ممنوعة من الصرف للعلميَّة والعُجمَة.

وكذلك أسماء الدول والمدن الأعجمية، كـ "باريس، ولندن، وواشنطن"؛

فهذه كلها ممنوعة من الصرف للعلمية والعُجمة.

قال: (سوى الثلاثي مطلقًا)، يعني سواء كان ساكن الوسط، أو كان متحرك الوسط، كـ "لوط، ونوح"، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا﴾ [نوح:١]، وكقولك: "صلاة الله وسلامه على نوحٍ"، فهو مصروف لأنه ثلاثي.

قال ابن هشام: (وشرط العُجمة: عَلَمِيَّةٌ في العَجَمِيَّةِ وزيادةٌ على الثلاثةِ).

إذًا؛ العلم الأعجمي يُمنع من الصرف بشرطين عند ابن هشام:

الشرط الأول: زيادة على الثلاثة. وهذا قلناه، فالثلاثي مصروف.

الشرط الثاني: علميَّته في العجميَّة، يريد أن يقول: إن الشرط في هذا العلم الأعجمي لكي يكون ممنوعًا من الصرف أن يكون علمًا في لغته العجمية قبل أن يدخل إلى اللغة العربية، مثل "باريس" فهذا اسم مدينة عند العجم، ودخلت اللغة العربية وهي علم؛ فتُمنع من الصرف، وكذلك "إبراهيم، وإسماعيل..."، إلى آخره.

وبهذا يُريد أن يُخرج الكلمات الأعجمية التي دخلت إلى اللغة العربية وهي ليست بأعلام، يعني أسماء نكرات أجناس مثل "إبريق، إستبرق، إسطبل"؛ فهذه معربة، ومنه قوله تعالى: ﴿مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖ﴾ [الرحمن:٥٤].

فلو أخذنا هذه الكلمات الأعجميَّة التي دخلت العربية ثم جعلناها علمًا، كأن نسمي إنسانًا بـ "إبريق"؛ فيبقى مصروفًا على هذا الشَّرط، وهناك من يقول من العلماء إنها تُمنَع من الصَّرف، لأن العلم الأعجمي ممنوع من الصرف مطلقًا.

ويدخل في هذا الخلاف كلمة "قالون" وهو من القرَّاء، فهذا لقبٌ أطلقه الإمام نافع عليه لأن قراءته كانت جميلة وحسنة، وكان كلما قرأ قال له: "قالون قالون"

يعني: حسن بلغة الروم؛ فصارت هذه الكلمة بعد ذلك لقبًا على هذا القارئ؛ فهل نمنعها من الصَّرف؟

الجواب: فيه خلاف على قولين للنَّحوين.

الاسم السَّادس من الأسماء الممنوعة من الصَّرف: العلم المختوم بألف ونون زائدتين.

وهذا واضح، لأنه ليس فيه شروط ولا قيود، ولا أقسام ولا تفاصيل؛ فكلُّ علمٍ مختوم بألفٍ ونونٍ زائدتين فهو ممنوع من الصرف، كـ "سلمان" لأنه من "سَلِمَ"، فالألف والنون زائدتان، فيُمنع من الصرف.

وكـ "حمدان، عمران، غطفان، وعثمان، عفان" فهذه ممنوعة من الصرف.

و"إصبهان" فيها موانع كثيرة، فهي علم مؤنث، واسم مدينة، وعلم أعجمي، وأيضًا علم مختوم بألف ونون؛ فهي ممنوعة من الصرف.

وأما في "حسَّان" فننظر للأصل، هل هي من "الحس" بمعنى القتل، فتكون ممنوعة من الصرف، أو من "الحُسْن" فالنون أصلية، فتكون حينئذٍ مصروفة، والمستعمل عند العرب في "حسَّان" أنها ممنوعة من الصرف.

ونحو "ضمان، بيان" من "ضَمِنَ، وبَانَ"، فالنون أصلية، ولذلك فهي مصروفة، وهي ليست بأعلام أصلًا.

وكذلك "دوران، وجولان" من "دارَ دورانًا، وجالَ جولانًا"؛ فهي مصروفة لأنها ليست بعلم، بل هي مصادر.

الاسم الثامن من الأسماء الممنوعة من الصرف: العلم الذي على وزن الفعل.

الأفعال والأسماء لها أبنية خاصَّة بها في اللغة العربية، وهذا يُدرَس في الصرف،

فالأفعال لها تسعة عشر بناءً، والأسماء لها أبنية كثيرة.

وهناك صيغٌ مشتركة بين الأسماء والأفعال، فهذه لا تمنع من الصرف، لأنها ليست خاصَّة بالأفعال، وليست الأفعال أولى بها، فلو جاءت كلمة على وزن "فَعَل"، فهذا البناء موجود في الأسماء، مثل "قمر، جبل"، وموجودة في الأفعال، مثل "ذَهبَ، جَلَسَ".

فلو سمَّينا مكانًا باسم "قمر"؛ فحينئذٍ لا يمنع من الصرف، لأنه على وزن مشترك.

لكن لو جاء اسمٌ من الأسماء على وزن خاص بالأفعال لا يأتي في الأسماء، أو على وزن يأتي في الأسماء والأفعال، ولكنه قليل -أو نادر- في الأسماء وهو كثيرٌ وأصلٌ في الأفعال؛ فحينئذٍ يؤثر ذلك في المنع من الصرف، كأن يأتي اسمٌ مثلًا على وزن "أفعل" أو على وزن "تفعل" أو "نفعل" أو "يُتفعل" أو "ننفعل" أو نحو ذلك من أوزان الأفعال؛ فإنها تمنع من الصرف.

والأصل في ذلك: أن تكون أسماء منقولة من الأفعال، فهي في الأصل أفعال، ثم نُقلَت وجُعلت علمًا على مسمًّى من الأسماء، كأن تسمي رجلًا بـ "أحمد" فهو في الأصل فعل، تقول "أنا أحمدُ اللهَ"؛ ثم جعلناه اسمًا لهذا الشخص، فصار ممنوعًا من الصرف، تقول "جاء أحمدُ، رأيتُ أحمدَ، وسلمتُ على أحمدَ".

أو تسميه "أسعد"، ففي الأصل هو فعل، تقول: "أنا أسعدُ بلقائك".

إذًا؛ كلُّ علمٍ على وزن "أفعل" فهو ممنوع من الصرف.

ومثل "يزيد" فهو فعل، تقول: "الإيمان يزيد وينقص"، ثم سمَّيتَ رجلًا بـ "يزيد" وهو علم مشهور عند العرب؛ فيُمنع من الصرف.

وكذلك قبيلة "تشكر"، وقبيلة "تغلب"، وقبيلة "شمَّر"، فـ"شمَّر" فعل، تقول

"شمَّرَ عن ساعده"؛ ثم صارت اسمًا بالنقل، فهذه ممنوعة من الصرف، لأنها أسماءً جاءت على أوزان الأفعال، وهذا هو المراد بالوزن الذي يمنع من الصرف.

الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصرف: المعرفة المعدولة.

والمراد بها أربعة أشياء، ولكن قبل أن نعرف هذه الأشياء الأربعة الداخلة في المعرفة المعدولة نريد أن نعرف المراد بالعدل في النحو.

نقول: العدل في النحو وفي الصرف هو أن تعدل بالاسم من الصيغة التي كان يستحقها إلى صيغةٍ أخرى مع بقاء المعنى، كأن الأصل في هذا الاسم أن يأتي على صيغةٍ معيَّنة ووزنٍ معيَّنٍ قياسًا على نظائره، إلا أن هذه الكلمة بالذَّات لسبب من الأسباب عدلت العرب عن قياسها، وجعلتها على صيغةٍ أخرى، مع أنَّ المعنى واحد، فدخلها عدلوا بها عن قياسها إلى صيغةٍ أخرى.

والمراد بها -كما قلنا- أربعة أشياء:

الأول مما يدخل في المعرفة المعدولة: العلم المذكر الذي على وزن "فُعَل" كـ "عُمَر"؛ فالأصل فيه "عامر" وهو اسم معروف عند العرب وهو مصروف، تقول: "هذا عامرٌ، ورأيتُ عامرًا، ومررت بعامرٍ"؛ فلما عدلوه إلى "عُمَر" على وزن "فُعَلْ" منعوه من الصرف، والحقيقة أنَّ الأعلام التي على وزن فُعَل الأصل فيها والأكثر أنها مصروفة، إلا أعلامًا معيَّنة اختلفوا في عددها حتى أوصلوها إلى خمسة عشر اسمًا مسموعة عن العرب بالمنع من الصرف، وهناك أعلام أخرى على وزن "فُعَل" كـ "أُدد" وهو من أجداد العرب ومصروف.

و "عُمَر" جمع "عُمرَة" مثل "غُرفَة - غُرَف"؛ فلو سميت رجلًا "عُمَر" جمع "عُمرِة" لصرفته، وقلتَ: "جاءَ عمرٌ"؛ وهذا بخلاف "عُمر" المعدول عن "عامر".

فقال النحويون: إن هذه الأسماء التي على وزن فُعَل الذي منعها من الصرف أنها كانت في الأصل فاعل، ثم عدلوها إلى "فُعَل"؛ فهم حاولوا أن يُجدوا علَّةً لمنعها من الصرف، لأن هذه العلة ليست مطردة، مثل "عمر"، و "هُبَل" الصنم، ومثل "زفر"، ومثل "زُحَل" اسم الكوكب، ومثل "جحا، وجُمَح، ومُضَر، وجُشَم، وقُزَح، وذُلَف، وقُثَم، وثُعَل"؛ فهذه أعلام على وزن "فُعَل" جاءت ممنوعة من الصرف، فقال النحويون: مُنعت من الصرف للعلميَّة والعدل عن صيغة "فاعل".

الثاني مما يدخل في المعرفة المعدولة: العلم المؤنث الذي على وزن "فعالِ" بكسر اللام، وهذا عند بني تميم، كامرأة اسمها "حذام، سجاح، قطام، نوار"؛ فبنو تميم يمنعونها من الصرف.

أما الحجازيون فقد سبق في الكلام على الإعراب والبناء أنهم يبنون هذا العلم المؤنث على الكسر، كقول شاعرهم:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

وهذا شرحناه في المعرب والمبني.

ولكن عند بني تميم: العلم المؤنث الذي على وزن "فعالِ" يمنعونه من الصرف، فتقول: "جاءت حذامُ، ورأيتُ حذامَ، وسلمتُ على حذامَ".

وقال الجمهور: إنه ممنوع من الصرف للعلمية والعدل عن "فاعل" فـ "حذامِ" كان أصلها "حاذمة"، و "سجاحِ" كان أصلها "ساجحة".

وقال بعض النحويين: إنه ممنوع من الصرف لأنه علم مؤنث.

هذا قول ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وكـ "عُمَرَ" عند تميمٍ بابُ حذامِ إن لم يختم براءٍ كـ "سَفَارِ")**، لأن بني تميم اختلفوا في العلم الذي على وزن "فعالِ" المؤنث، فأكثرهم يمنعه من الصرف إلا إن كان مختومًا براء، كـ "سفارِ" اسم

مكان، و"ظفارِ"؛ فيوافقون الحجازيين في بنائه على الكسر.

وقليل من بني تميم يمنعون هذا الباب كله من الصرف، سواء كان مختومًا بالراء أو غير مختومٍ بالراء، كقول الفرزدق:

نَــدِمْتُ نَدَامَــةَ الكُسَــعِيّ لَمّــا غَــدَتْ مِنّــي مُطَلَّقَــةً نَــوَارُ

فأعرب "نوارُ" منعًا من الصرف.

الكلمة الثالثة مما يدخل في المعرفة المعدولة: كلمة "أمس".

ونستكمل ما بقي في الدرس القادم.

شكر الله لكم فضيلة الشيخ ما قدَّمتم، سائلين الله أن يجعله في موازين حسناتكم، والشكر موصولٌ لكم أعزائي المشاهدين على طيب المتابعة، سائلين الله أن نلقاكم في حلقة أخرى من حلقات برنامجكم "البناء العلمي" إلى ذلكم الحين نستودعكم الله الذي لا تضيع ودائعه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدرس الثاني والعشرون[(١)]

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أهلًا ومرحبًا بكم أعزائي المشاهدين والمشاهدات في حلقةٍ جديدةٍ من حلقات برنامجكم "البناء العلمي".

في هذه الحلقة نستكمل وإيَّاكم شرح **"قطر النَّدى وبلِّ الصَّدى"** لابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وسيكون ضيفنا فضيلة الشيخ: أ. د سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. باسمي واسمكم جميعًا أرحب بفضيلة الشيخ.

يا أهلًا وسهلًا ومرحبًا بكم.

شيخنا الفاضل: توقفنا في الحلقة الماضية عند شرح الممنوع من الصرف، فهل تتفضلون بإكمال ما بقي في هذا الباب.

(١) https://www.youtube.com/watch?v=eKtKMnChuhs&list=PLAUkemZtb1Hws2bxLlPVnAOtyIPUgKufH&index=22

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهم صلِّ وسلم على نبينا محمدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

في الدرس الماضي توقفنا في أثناء الكلام على الأسماء الممنوعة من الصرف، وذكرنا ستَّة أسماء، ثم توقفنا في أثناء الكلام على الاسم السابع، وهو المعرفة المعدولة.

قلنا: المراد بالمعرفة المعدولة أربعة أشياء:

الأول: العلم المذكر على وزن "فُعَل" وشرحناه.

الثاني: العلم المؤنث على وزن "فَعَل" عند تميم، وشرحناه.

الثالث: كلمة "أمسِ"، وهذه الكلمة تكلمنا عليها من قبل في باب المعرب والمبني، لأن العرب بينهم خلافٌ في هذه الكلمة، وإجمال ما ذكرنا من قبل في باب المعرب والمبني:

- أنَّ كلمة "أمس" إذا كانت ظرف زمان والمراد بها اليوم الذي قبل يومك: فهذه مبنيَّة على الكسر اتفاقًا عند العرب، تقول: "جئتُ أمسِ، زرته أمسِ".

- أمَّا إذا لم يُرَدْ بها ظرف الزَّمان، وكان المراد بها اليوم الذي قبل يومك: فحينئذٍ اختلف العرب فيها على لغتين:

• الحجازيُّون بقوا على أصلهم في البناء على الكسر، فيقولون: "مضى أمسِ بما فيه، وأحببتُ أمسِ بما فيه، وانتظرتُكَ من أمسِ إلى اليوم".

• أما بنو تميم فهم على فرقتين:

○ بعضهم منعوه من الصرف، فتقول: "مضى أمسُ بما فيه"، فيمنعونه من الصرف، ولكنه يُعربون، ويقولون: "أحببتُ أمسَ بما فيه، وانتظرته من أمسَ إلى

اليوم"، لأنه ممنوع من الصرف.

○ وبعضهم وافق الحجازيين في بنائهم على الكسر إلا في الرفع فيمنعونه من الصرف، فلهذا يقولون في الجر: "انتظرته من أمسِ إلى اليوم، وأحببتُ أمسِ بما فيه، مضى أمسُ بما فيه".

وهذا هو قول ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وكعُمَرَ عند تميمٍ بابُ حذامِ إن لم يختم براءٍ كسَفَارِ، وأمسِ لِمُعَيَّنٍ إن كان مرفوعًا، وبعضهم لم يشترط فيهما)**، يعني أن بني تميم على فرقتين.

الرابع مما يدخل في المعرفة المعدولة: كلمة "سحر".

والمراد بـ"السحر": آخر الليل.

وكلمة "سحر" لها استعمالان:

- إمَّا أن يُرادُ بها سحرُ يومٍ معيَّن: فهذه تُمنع من الصرف عند العرب، كأن تقول: "جئتُكَ يوم الجمعة سحرَ يا محمد"، لأنَّك أردتَّ سحر يوم الجمعة -يعني سحر يوم معين- فهنا تمنع من الصرف.
- وإمَّا أن لا تريد به سحر يومٍ معيَّن، وإنما تريد آخر الليل مطلقًا في أي ليلة، فتقول مثلًا: "زرني سحرًا"، يعني: في أيِّ سحرٍ من الأسحار.

وتقول: "صلِّ سحرًا"، ومنه قوله تعالى: ﴿نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر:٣٤].

فإذا كان المراد بها غير معيَّنٍ فهي مصروفة على الأصل، وإذا كان المراد بها معيَّن مُنِعَت من الصرف، وهذه من الأشياء التي نقول فيها دائمًا: إنَّ اللغة تُمايز بين المعاني بالحركات، يعني فقط بحركة عرفنا المراد.

فإذا قلت مثلًا: "زرتُكَ سحرَ" فهو آخرُ سحر. وإذا قلتُ: "زرتُكَ سحرًا"،

فإنك تريد أنك زرته في آخر الليل، ولم تعيِّن السحر.

الاسم التاسع من الأسماء الممنوعة من الصرف: الوصف الذي على وزن "فَعْلَان"، وهو الوصف المختوم بألف ونون زائدتين، ولكن لا يريدون أي ألف ونون زائدتين؛ وإنما يُريدون فقط التي على وزن "فَعْلَان"، كـ "سَكْران، غَضْبَان، فَرْحَان، عَطْشان"، تقول: "أنا عطشانُ يا محمد، رأيتُ عطشانَ يا محمد، ومررتُ بعطشانَ يا محمد"؛ فتمنعه من الصرف.

لكن لو قُلت: "عُرْيَان" فهذا مصروف لأنه على وزن "فُعْلَان" وليس على وزن "فَعْلَان".

وكذلك لو قلنا: "سِرْحَان" وهو من أسماء الذئب، وهو مصروف لأنه على وزن "فِعْلَان".

وبيَّن ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه إنما يُمنع بشرطين:

الشرط الأول: أن لا تكون الوصفيَّة عارضة، يعني أن الأصل في هذا الاسم أنه كان اسمًا خالص الاسميَّة، لكنه نُقل إلى الوصفيَّة فوُصف به، ككلمة "صفوان"، فهي في الأصل اسمٌ للحجارة الملساء، فإذا لمستَ حصى أملسًا تقول: "هذا صفوانٌ" كقولك: "هذا حَجَرٌ"؛ ثم وُصف به القاسي تشبيهًا له بالحجارة، فتقول: "رأيتُ رجلًا صفوانًا"، فهنا يُصرَف.

الشرط الثاني: أن لا يكون تأنيث "فَعْلَان" بالتاء، وإنما يكون تأنيثه بصورة أخرى، فـ "غَضْبان" مؤنَّث "غضبى"، و "سَكْران - سَكْرى، عَطْشَان - عطْشَى".

لكن لو قلنا مثلًا: "عريان - عريانة"، فهنا مؤنثة بالتاء.

أما كلمة "ندمان" فيقولون "ندمى" إذا كان من النَّدم، وهنا يكون ممنوعة من الصرف، أما لو كانت من المنادمة -يعني المسامرة- فيقولون: "هذه ندمانة لزيد"،

يعني: صديقةٌ مسامرةٌ؛ فتُصرَف لأن مؤنَّثها بالتاء.

الاسم العاشر من الأسماء الممنوعة من الصرف: الوصف الذي على وزن "أفعل".

يقولون: الوصف على وزن الفعل، ولكن لا يُراد كل أوزان الفعل، وإنما يُراد فقط وزن "أفْعَل"؛ فكل وصف على وزن "أَفعل" يُمنع من الصرف، مثل "أحمر، أزرق، أصفر"، وكذلك بقيَّة الألوان، وكذلك: "أحمق، وأعور، أعمى"، وكذلك بقيَّة العيوب. وكذلك "أفعل" من أسماء التفضيل، مثل "أطول، أقصر، أجمل، أقبح"؛ فهذه كلها ممنوعة من الصرف لأنها أوصاف على وزن أفعل.

تقول: "محمدٌ أطولُ من زيدٍ"، ولا تقول "أطولٌ".

وتقول: "هذا الشيء أحمرُ"، ولا تقول "أحمرٌ".

ولهذا نُخادع بعض الطلاب ونقول لهم: "صفارُ البيضِ أصفرٌ أم أصفرًا؟" والصواب أنها "أصفرُ".

وهذا الوصف الذي على وزن "أفعل" لا يُمنع من الصرف إلا بالشرطين السابقين:

الشرط الأول: أن لا تكون الوصفيَّة عارضة، فإن كان أصله اسمًا خالصَ الاسميَّة ثم نُقل إلى الوصفية فيُصرَف، مثل كلمة "أرنب"، فالأصل أنه مثل "أسد، حصان" اسم جنس لهذا الحيوان وليس وصفًا، إلا أنَّ العرب صارت تصف به بمعنى ذليل أو جبان، فيقولون: "رأيتُ رجلًا أرنبًا"؛ فحينئذٍ يبقى على صرفه اعتبارًا بالأصل، ولا يُنظَر إلى طارئ الوصفيَّة.

الشرط الثاني: أن لا يكون تأنيثه بالتاء، كقولهم: "أرمل - أرملة"، فهذا مصروفٌ، بخلاف: "أكبر - كبرى، أصغر - صغرى، أحمق - حمقاء، أحمر -

حمراء"؛ فكل هذا تأنيثه بغير التاء.

قال ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (والصفةِ)، يعني وشرط الصفة: **(أصالتُها وعدمُ قبولها التاءَ، فـ "عريانٌ، وأرملٌ، وصفوانٌ، وأرنبٌ بِمَعْنَى قاسٍ وذليلٍ" منصرفةٌ)**.

الاسم العاشر من الأسماء الممنوعة من الصرف: الوصف المعدول.

عرفنا المراد بالعدل، والكلام هنا على وصف عدلت به العرب عن صيغتها التي كانت تستحقها بالقياس إلى صيغة أخرى مع بقاء المعنى.

والمراد بالوصف المعدول شيئان:

الأول: كلمة "أُخَر" جمع "أخْرَى" كما في قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة:١٨٤]، فمُنع من الصرف للوصفيَّة والعدل.

فقولنا "الوصفية" واضح، لأنه وصف الأيام بأنها "أُخَر".

أما "العدل" فلأن القياس فيه أن يُقال "آخر" لأنَّ "أُخَر" جمع "أُخرَى" وهو مؤنث "آخر"، و"آخر" اسم تفضيل، وأسماء التفضيل -كما درسنا- إذا كان مجرَّدًا من "أل" والإضافة فقياسه أن يلتزم الإفراد والتذكير، تقول: "محمدٌ أفضلُ منك، وهندٌ أفضلُ منك، والمحمدون أفضلُ منك، والهندات أفضل منك"؛ فاسم التفضيل يلزم الإفراد والتذكير.

لكن في كلمة "آخر" بالذات العرب صرفتها، فقالت: "آخر، أخرى، آخرون، وأُخَر"، وكل تصريفاتها ممنوعة من الصرف ولكن لعلل أخرى:

فـ "آخر" ممنوع من الصرف لأنه وصف على وزن "أفعل".

و "أُخرى" مختوم بألف التأنيث.

و "آخرون" أصلًا معربة بالواو والنون.

بقيت "أُخر"؛ صارت ممنوعة للوصفيَّة والعدل.

الأمر الثاني مما يدخل في الوصف المعدول: الأعداد التي على وزن "مَفْعَل" أو "فُعَل"، كقولهم "ثنَى، ثُلاث، رُباع"، و "مَثنى، ومَثْلَث، مَرْبَع"؛ فهذه أيضًا ممنوعة من الصرف، وهذا قول ابن هشام: (وأُحادَ وَمْوحِدَ إلى الأربعةِ)، فتقول: "ادخلوا ثُلاثى يا شباب، واذهبوا رُباعَى يا شباب، ادخلوا مثنى".

وعدلها إنما كان من العدد المكرر، فقولنا "ادخلوا ثُلاثى" يعني: ثلاثةً ثلاثةً؛ فعدلنا من "ثلاثةً ثلاثة" العدد المكرر إلى "فُعَال" أو "مَفعَل"، فنقول "ثُلاث، أو: مَثْلَثْ"، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء:٣]، يعني: ثنتين ثنتين، أو: ثلاثًا ثلاثًا، أو: أربعًا أربعًا؛ وهكذا.

واسم العدد الذي على وزن "فُعَل" و"مَفعَل" له في اللغة ثلاث استعمالات: فإما أن يُعرَب حالًا، أو خبرًا، أو نعتًا، ولا يُستعمل غير ذلك، وهو ليس كالأعداد التي هي كالأسماء تأتي مبتدأً وخبرًا وفاعلًا وغير ذلك؛ بل لا تأتي إلا:

- حالًا: كقولك "ادخلوا ثُلاثى" يعني: ثلاثةً ثلاثًة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ﴾ [النساء:٣]، يعني حالة كونهنَّ مثنى وثلاث ورباع.
- أو نعتًا، كقولك "مررتُ بسياراتٍ مثنى وثلاث ورباع"، وكقوله تعالى: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ﴾ [فاطر:١].
- أو خبرًا: كقوله ﷺ: «**صلاة الليل مثنى مثنى**»، فـ "مثنى" الثانية توكيد لفظي يُمكن الاستغناء عنه فتقول "صلاة الليل مثنى" مبتدأ وخبر.

انتهينا بذلك من الأسماء الممنوعة من الصرف، لننتقل غلى باب التعجُّب.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (بابٌ: التَّعَجُّبُ له صيغتانِ).

قلنا إنَّ ابن هشام ختمَ كتابه بذكر بعض الأحكام والأساليب التي يحتاج إليها الطالب المتوسط، ومن ذلك: أسلوب التعجُّب.

والتعجُّب معروف عند الناس، ويقولون في تعريفه: فعالٌ يحدث في النفس بسبب أن المتعجَّب منه خرجَ عن مثله، أو فاقَ مثله.

والتعجب نوعان:

التعجُّب السماعي: وهي أسليب ليس لها قعدة مطَّرة، كأن تقول: "عجبًا منك"، أو تقول: "لله درُّه"، ومنه قوله ﷺ: «**سبحان الله! هل ينجس المؤمن**»، ومنه قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾ [البقرة:٢٨].

التعجُّب القياسي: وهو المعقود له الباب، وله صيغتان -كما قال ابن هشام- وهما: "ما أفعله" و"أفعل به".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**التَّعَجُّبُ له صيغتانِ: "مَا أَفْعَلَ زيدًا" وإعرابه: ما مبتدأٌ بمعنى شيءٌ عظيمٌ، و"أَفْعَلَ" فعلٌ ماضٍ فاعلُه ضميرُ ما، و"زيدًا" مفعول به، والجملةُ خبرُ "ما"؛ و "أَفْعِلْ بِهِ" وهو بمعنى "ما أَفْعَلَهُ"، وأصلُه "أَفْعَلَ" أيْ صارَ ذا كذا، كـ "أَغَدَّ البعيرُ" أيْ صار ذا غُدَّةٍ، فغُيِّرَ اللفظُ، وزِيدَتْ الباءُ في الفاعل لإصلاح اللفظِ، فَمِنْ ثَمَّ لزمت هنا، بخلافها في فاعل "كفى"**).

التعجب: هو أن تريد أن تتعجَّب بالشيء، فأنت لا تخبر بشيء، وإنما تبيِّن انفعالك بسبب تعجُّبك من هذا الشيء، ولهذا يكون التعجب إنشاءً وليس بإخبار، ولهذا لا يقبل التصديق والتكذيب.

وله صيغتان قياسيَّتان:

الصيغة الأولى: "ما أفعله" كأن تتعجب من حُسْنِ زيد فتقول: "ما أحسنَ زيدًا" أو تتعجب من طوله فتقول: "ما أطول زيدًا"، أو تتعجب من سرعته فتقول: "ما أسرع زيدًا".

وإعرابه كما قال ابن هشام: "ما" ليس حرف نفي ولا اسم موصول ولا اسم استفهام ولا اسم شرط؛ بل هي اسم نكرة بمعنى "شيء عظيم"، ولهذا نقول في إعرابها: مبتدأ، لأنها اسم وقع في ابتداء الكلام.

وإعراب "أحسنَ" فعل ماضي مبني على الفتح، مثل "أكرم، أخرجَ، أدخل".

فاعل الفعل: مستتر تقديره "هو" يعود إلى "ما" التي بمعنى "شيءٌ عظيمٌ".

و "زيدًا" مفعول به.

كأنَّك قلتَ: "شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا"، يعني: شيء عظيمٌ جعل زيدًا حسنًا، وهذا لتقريب المعنى فقط، وإلا فإنَّك لا تتعجب بهذه الطريقة، ولكن هذا هو المعنى الصناعي النحوي.

فنقول: "ما" مبتدأ، وجملة "أفعل زيدًا" فعل وفاعل ومفعول به، والجملة خبر المبتدأ.

والمعنى عمومًا: شيءٌ عظيمٌ أحسنَ زيدًا، أي: جعله حسنًا.

والمعنى الدقيق أن تقول: شيءٌ عظيمٌ حسَّنَ زيدًا جعلني أتعجَّب. أو تقول: شيءٌ عظيمٌ من حسنِ زيد جعلني أتعجَّب.

وهم يُشدِّدون في ذلك لوجود التَّعجُّب أيضًا في أفعال الله عَزَّوَجَلَّ كأن تقول: "ما أعظمَ الله"، فالمعنى الدقيق حينئذٍ: شيءٌ من عظمة الله جعلني أتعجَّب. وليس المعنى الدقيق أن شيئًا عظيمًا جعل الله عظيمًا.

والصيغة الأخرى: "أفْعِل به"، كأن تتعجَّب من حسن زيد فتقول: "أحسِن بزيد"، أو تقول: "أطول بزيد، أسرع بزيدٍ"، أيضًا هي بمعنى "ما أفعَلَه".

وأما الإعراب: فإنَّ "أفعِل" هذه في الأصل فعل ماضٍ على وزن "أفْعَلَ"، فقولك "أحسِنْ بزيدٍ" هي في الأصل "أحسَنَ زيدٌ"، ثم غُيِّرَ الفعل الماضي من صيغة "أفْعَلَ" إلى صيغة "أَفْعِل" للدلالة على التَّعجُّب، فقلتَ: "أَحْسِنْ".

وأما "زيدٌ" فهو الفاعل للحُسن، لأنه هو الذي حسُنَ في قولك "أحْسَنَ زيدٌ"، فعندما غيَّرتَ "أحْسَنَ" إلى "أحسِنْ" جررنا الفاعل بالباء فصارت "بزيدٍ"، وذلك لإصلاح اللفظ، لأن "أحْسِنْ" جاءت على صيغة فعل الأمر، وفعل الأمر لا يكون فاعله اسمًا ظاهرًا، وإنما فاعله إما ضميرًا مستترًا مع المفرد المذكر، كـ "اجلس، اسمع، افهم"، أو ضميرًا بارزًا مع غير المفرد المذكر، كـ "افهمي، اسمعوا"؛ فلهذا دخلت الباء للتزيين، أي: لتغيير صيغة الفاعل.

ولهذا نقول في الإعراب:

- "أحسِنْ" فعلٌ ماضٍ جاءَ على صيغة الأمر.
- والباء زائدة.
- و "زيدٍ" فاعل مرفوعٌ محلًّا مجرورٌ لفظًا بالباء الزائدة.

قال: **(بخلافها في فاعل "كفى")**، أشار إلى مسألة فاعل "كفى"، وأنه تُزاد معه الباء قياسًا، فتقول: "كفى الله وكيلًا، وكفى بالله وكيلًا، كفى زيدٌ صديقًا، كفى بزيدٍ صديقًا"، إلا أن الباء في فاعل "كفى" ليست زائدة زيادة واجبة، بخلاف الباء التي في "أفعل به" فإن زيادتها واجبة.

وأشار ابن هشام هنا إلى مسألة، فقال: إنَّ "أفعِلْ" في "أَفْعِلْ به" هي في الأصل "أفْعَلَ" التي بمعنى "صارَ صاحب كذا" وهذا يُدرَس في الصرف في فصل: معاني

الصيغ الزوائد؛ فـ "أَفْعَلَ" قد تأتي بمعنى "صارَ صاحبُ كذا"، فتقول: "أزوجَ زيدٌ"، يعني: صارَ مستحقًّا للزواج، وتقول: "أغدَّ البعير"، يعني: صارَ صاحبُ غدَّة.

فقولكَ: "أحسنَ زيدٌ" يعني: صارَ صاحب حسن -صارَ ذا حسن.

وقولك: "أسرع بزيد" يعني: صارَ صاحبُ سرعة.

ومن الشواهد التي جاءت على صيغة "ما أفْعَلَه" قوله تعالى: ﴿فَمَآ أَصۡبَرَهُمۡ عَلَى ٱلنَّارِ﴾ [البقرة: ١٧٥]، وقوله: ﴿قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس:١٧]، فقوله ﴿مَآ أَكۡفَرَهُۥ﴾ [عبس:١٧] ليس إخبارًا، وإنَّما تعجبًّا من كثرة كفره.

ومن الشواهد على "أفعِلْ به" قوله تعالى: ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم:٣٨].

ثم انتقل إلى ذكر شروط فعل التعجُّب ومعه اسم التفضيل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وإنما يُبْنى فعلا التعجبِ واسمُ التفضيل، مِن فعلٍ ثلاثيٍّ مُثْبَتٍ متفاوِتٍ تامٍّ مبنيٍّ للفاعلِ ليس اسمُ فاعله "أفعلَ").

التفضيل والتعجُّب يشتركان في أحكام كثيرة، منها شروط الفعل الذي يُصاغ منه التعجُّب والتفضيل كذلك، فالفعل الذي يصاغ منه التَّعجُّب والتفضيل يُشترط له سبعة شروط:

الشرط الأول: أن يكون فعلًا، فلا يؤخذ من اسمٍ جامدٍ ليس له فعل كـ "جدار"، فلا تقول "محمد أجدر من فلان" من "الجدار"، أو: "أحمر من فلان" من "الحمار"، أو "أبوَب من فلان" من "الباب"، ولا تقول "ما أبوبه، وما أجدره"؛ فلا يؤخذ تعجب ولا تفضيل.

الشرط الثاني: أن يكون هذا الفعل ثلاثيًّا: فلا يؤخذ من رباعي أو خماسي أو

سداسي، كـ "انطلق"؛ لأنَّ "أفعَلْ" ما تأتي إلا من ثلاثي مزيد بهمزة.

الشرط الثالث: أن يكون مثبتًا، فلا يؤخذ من منفٍ، فمثلًا: "محمدٌ لا يذهب" ما يأتي منه تفضيل أو تعجب.

الشر الرابع: أن يكون متفاوتًا، وهذا شرط معنوي، يعني أن الفعل له درجات ومتفاوت، بعضه أعلى من بعض وأشد من بعض لكي يصح التفضيل والتعجُّب، كـ "مات" فالموت واحد، وكذلك "فني".

قالوا: إلا أنَّك لا تريد الفعل، وإنما تريد كثرة الفعل، فيُمكن أن تقول: "ما أموتَ حيوانات فلان" يعني: كثر فيها الموت، فإنَّك لا تتعجب من الموت نفسه الذي وقع، وإنما من كثرة.

الشرط الخامس: أن يكون فعلًا تامًّا لا ناقصًا، وهذا يُخرج الأفعال الناقصة وهي "كان" وأخواتها، و"كاد" وأخواتها.

الشرط السادس: أن يكون مبنيًّا للفاعل، بخلاف المبني للمجهول كـ "ضُرِبَ" فلا يُؤخَذ منه تفضيل ولا تعجُّب.

الشرط السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن "أَفْعَل"، فالذي يفعل الجلوس نسميه "جالس"، والذي يفعل الحسن نسميه "حسن"؛ فهذا نأخذ منه التعجب ولا إشكال، فنقول: "ما أحسنه، ما أجلسه"، لكن الذي حَمُقَ فاسم الفاعل منه "أحمق" والذي خَضُرَ اسم الفاعل منه "أخضر"، والذي عمي اسم الفاعل منه "أعمى"؛ فهذه لا يُؤخذ منها تفضيل ولا تعجب، فلا تقل: "محمدٌ أشيبُ من زيد، وهذا الشيء أحمر من غيره، أو أحمق من غيره، أو أعمى من غيره"، وهذا هو قول الجمهور.

وقال بعض المحققين: إنَّ هناك شواهد كثيرة جاءت -وخاصَّة في التفضيل-

مما كان اسم فاعله على وزن "أَفْعَل"، كقول العرب: "أسود من حنك الغراب"، وجاء في الحديث: «**أبيض من اللبن**»؛ فجاء التفضيل على وزن "أَفْعَل"، وعلى ذلك نقيس عليه فنقول: "ما أسوده وما أبيضه".

فإن قلتَ: إن هذه الأشياء التي لا يُتعجَّبُ منها والتي اختلت فيها الشروط كلها أو بعضها؛ ماذا نفعل إذا أرنا أن نتعجَّب منها؟

نقول: بعضها يُمكن أن تتعجَّب منه أو تأخذ منه التفضيل ولكن بواسطة:

- كأن تتعجب من حُمرته فتقول: "ما أشدَّ حمرته".
- أو من غير الثلاثي كـ "دحرج، انطلق" تقول: "ما أقوى دحرجته، ما أسرع انطلاقه".
- أو من المنفي تقول: "ما أشد عدم مجيئه".

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (**بابٌ: الوقفُ**).

المراد بالوقف: هو الوقف على آخر الكلمة.

كيف تقف على آخر الكلمة؟

لو قلت: "جاء محمدٌ إلى المسجد هذا اليوم"، كيف تقف على "جاء" وكيف تقف على "محمد" وكيف تقف على "المسجد"؟

قالوا: الوقف ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الوقف الاختياري: وهو الذي يقصده المتكلم، يعني يُريد أن يقف على هذه الكلمة، وهو المقصود بهذا الباب.

النوع الثاني: الوقف الاضطراري، كأن يضطر إلى الوقف على الكلمة بسبب انقطاع النَّفَس، أو أي سبب آخر اضطره إلى ذلك؛ فهذا لا نتكلم عليه.

النوع الثالث: الوقف الاختباري: وهو أن تختبر أحدًا فتقول: قِفْ على هذه الكلمة، مع أنها ليست موضع وقفٍ، لكن لتعرف مدة معرفته لأحكام الوقف، وهذا يحدث كثيرًا عند القراء.

نقول: الأصل في الوقف السكون، تقول: "جاءْ، محمدْ، مسجدْ"، ولكن هناك قواعد خاصَّة لبعض الكلمات لابد أن نعرفها لكي نعرف كيفيَّة الوقف.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(في الأفصحِ على نحوِ "رحمةٍ" بالهاءِ، وعلى نحو "مسلماتٍ" بالتاءِ)**.

ذكر هنا مسألتين:

الأولى: الوقف على المختوم بتاء التأنيث.

الثانية: الوقف على المختوم بالألف والتاء في الجمع المؤنث السالم.

ونجمعهما فنقول: الوقف على المختوم بتاء التأنيث.

أما المسألة الأولى: وهي الوقف على المختوم بتاء التأنيث كـ "فاطمة، رحمة" ففيها لغتان للعرب:

الأولى: الوقف بالهاء، وهي لغة جمهور العرب، فيقولون في "جاءت فاطمه. هذه رحمه".

الثانية: الوقوف بالتاء، فيقولون "جاءت فاطمت. هذه رحمت".

أما لغة الجمهور فهي واضحة ولا تحتاج إلى شواهد وأمثلة، وأما اللغة القليلة الأخرى فكقول شاعرهم:

وَاللهُ أنجـــاك بكفَّـــي مَسْـــلَمَتْ ... مِـن بعـدِ مـا وبعـدِ مـا وبعـد مَـتْ
كانـت نُفوسُ القـوم عنـدَ الغلْصَـمَتْ ... وكـــادت الحـــرَّة أن تُـــدْعَى أَمَـــتْ

ومن ذلك عند بعض القراء أنهم يقفون على تاء التأنيث المربوطة بتاء تأنيث مفتوحة، وعلى قراءتهم تُكتب حينئذٍ الكلمة في المصحف بالتاء المفتوحة لو وقفت عليها، مع أنها ليست موضع وقف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ﴾ [الأعراف:٥٦]، ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾ [الدخان: ٤٣]؛ وهذا على خلاف بين السبعة في القراءة.

ومن ذلك قول أحدهم في معركة حنين عندما انهزم الناس فأصبح ينادي: "يا أهل سورة البقرت" فردَّ عليه آخر فقال: "والله ما أحفظ منها آيت"؛ فهذا على لغتهم.

المسألة الثانية: الوقف على المجموع بالألف والتاء، كـ "مسلمات، معلمات، مجتهدات".

نقول: هي عكس المسألة السابقة، ففيها لغتان للعرب:

اللغة الأولى لغة الجمهور: يقف بالتاء "هذه مسلمات".

اللغة الثانية: الوقف عليها بالهاء، فيقول: "هذه مسلماه"، ومن ذلك قول بعض العرب: "كيف الإخوة والأخواه"، وقولهم: "دفنُ البنات من المقراباه"؛ وهذا من اعتقاد بعض الجاهليَّة.

ثم ننتقل إلى مسألة أخرى وهي: الوقف على الاسم المنقوص.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وعلى نحوِ "قاضٍ" رفعًا وجرًا بالحذف، ونحوِ "القاضي" فيهما بالإثبات، وقد يُعكَسُ فيهنَّ، وليس في نصب "قاضٍ" و"القاضي" إلا الياء).**

هذا الكلام معطوف على ما سبق من كلام ابن هشام، إذ قال: **(الوقف في**

الأفصحِ على المختوم بالتاء....)، ثم قال: (وعلى نحو "قاضٍ")، يعني أن هذا هو الأفصح.

فالمسألة هنا في الوقف على الاسم المنقوص، والاسم المنقوص -كما نعرف- هو الاسم المختوم بياء قبلها كسرة، كـ "القاضي، المقتضي، الراضي، المرتضي، الهادي، المهتدي".

نقول: المنقوص إن كان منصوبًا فليس فيه إلا إثبات الياء، منكَّرًا كان أو مقرونًا بـ "أل"، كـ "رأيتُ قاضيًا"، ومنه قوله تعالى: ﴿سَمِعْنَا مُنَادِيًا﴾ [آل عمران:١٩٣]، وكقولك: "رأيتُ القاضيَ يا محمد"، وقال تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾ [القيامة:٢٦].

أما المرفوع والمجرور فننظر هل المنقوص نكرة أو معرفة:

فإن كان نكرة ففيه لغتان:

اللغة الأولى وهي الأفصح: حذف الياء في الرفع والجر، فنقول: "جاءَ قاضٍ، مررتُ بقاضٍ".

اللغة الثانية وهي القليلة: إثبات الياء، تقول: "جاء قاضي، مررتُ بقاضي".

وهذا عند الوقف فقط، أما الوصل فعند الجميع يكون بحذف الياء والتنوين.

وأما إذا كان المنقوص المرفوع والمجرور مقرونًا بـ "أل" كـ "القاضي"؛ فبالعكس، وفيه لغتان:

اللغة الأولى وهي الأفصح: إثبات الياء، تقول: "جاء القاضي يا محمد".

اللغة الثانية: حذف الياء، تقول: "جاء القاضِ يا محمد".

ومن ذلك قوله سُبْحَانَهُوَتَعَالَى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد:٧]، وقوله: ﴿وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ﴾ [الرعد:١١]، ﴿وَمَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن وَاقٍ﴾ [الرعد:٣٤].

وفيها قراءتان:

القراءة الأولى: إثبات الياء.

القراءة الثانية: حذف الياء.

وقوله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد:٩]، وقال: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر:١٥]؛ أيضًا فيها قراءتان سبعيَّتان.

قال رَحِمَهُٱللَّهُ: **(ويوقف على "إذًا" ونحوِ "لَنَسْفَعًا" و "رأيتُ زيدًا" بالألفِ كما يُكتَبنَ)**.

هنا تحدَّث على ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: الوقف على كلمة "إذًا".

المسألة الثانية: الوقف على نون التوكيد.

المسألة الثالثة: الوقف على المنصوب المنوَّن.

أما الوقف على كلمة "إذًا" الجوابيَّة المذكورة في نواصب الفعل المضارع، كأن يُقال لك: "سأزورك الليلة" فتقول: "إذًا أُكرمك"، أو يُقال: "نرجو أن يتحد المسلمون" فيُقال: "إذًا ينتصروا"، وهكذا.

و"إذًا" الجوابيَّة في نطق آخرها وكتابته ثلاثةُ أوجه:

الوجه الأول: نطقها بالتنوين، وقلبها عند الوقف ألفًا؛ فحينئذٍ نكتبها بتنوين النصب "إذًا أكرمك"، وهكذا كتبت في المصاحف، كقوله تعالى: ﴿وَلَن تُفْلِحُوٓاْ إِذًا

أَبَـدًا ﴾ [الكهف:٢٠]، والوقف عليها باتفاق القراءة بالألف "ولن تفلحوا إذا"، وهذا هو الذي يقوي هذا الوجه، أن "إذًا" في الحقيقة بالتنوين، فإذا وصلتَ نوَّنتَ لأنه تنوين، وإذا وقفتَ قلبتَ التنوين ألفًا.

الوجه الثاني: نطقها وكتابتها بالنون دائمًا، فتُكتب "إذن".

الوجه الثالث: التفصيل:

- إذا نصبت الفعل المضارع فهي بالنون "إذن".
- إذا لم تنصب الفعل المضار فهي "إذًا".

والمعمول به الوجه الثالث، إلا أن الأول والثاني أسهل، يعني إما أن تلتزم بالنون أو تلتزم بالتنوين.

هل يُخطَّأ من كتب بأحد هذه الأوجه؟.

إن أخذها على أنه مذهب يعتقده لا يُخطَّأ، أما إذا أخذه وكتب مرَّة بالتنوين ومرة بالنون فهذا خطأ، أما إذا التزم بالنون دائمًا أو بالتنوين دائمًا فلا يُخطَّأ.

والأكثر في الكتابة الآن أن تُكتَب بالنون دائمًا، وهذا أسهل ويُخرج الكاتب من الخطأ.

المسألة الثانية: الوقف على نون التوكيد، وهي تلحق الفعل لتؤكده وتقويه.

وهي على نوعين:

الأول: النون الثقيلة المفتوحة، كـ "اذهبنَّ يا محمد"، والوقف عليها لا يكون إلا بالنون الساكنة على القاعدة أن الوقف بالسكون، فتقول: "اذهبنْ".

الثاني: النون الخفيفة، كقولك: "اذهبنْ يا محمد"، فهي تُعامَل معاملة تنوين النصب، يعني إذا وصلتَ تنطق بنونٍ ساكنةٍ "اذهبنْ يا محمد"، وإذا وقفتَ تقلبها

ألفًا "اذهبا".

وأما كتابتها: فتُكتب في الإملاء نونًا ساكنة وصلًا ووقفًا، لكن ننتبه إلى أمرين:

الأمر الأول: أنه في المصحف تكتب بتنوين النصب، لأن المعتمد في المصحف هو بيان كيفية النطق، مثل ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥] وكقوله: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [يوسف:٣٢]، يريد أن نون التوكيد الخفيفة كتنوين النصب، عند الوصل تنطقها بنون ساكنة ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق:١٥] وعند الوقف يجب أن تقلبها إلى ألف فتقول: "لنسفعا".

الأمر الثاني: إذا كانت في آخر البيت، فإنها لابد أن تُقلَب إلى ألف، لأنها لا تُقرَأ وصلًا ولا وقفًا إلَّا بألف.

المسألة الثالثة: الوقف على تنوين النصب، كـ "رأيتُ زيدًا، قرأتُ كتابًا".

- فالتنوين إذا كان تنوين رفعٍ أو جرٍّ فليس فيه عند الوقف إلا حذفُ التنوين مع الحركة، فتقول: "جاءَ زيدْ. سلمتُ على زيدْ".
- وأما في تنوين النصب ففيه لغتان عن العرب:

اللغة الأولى لغة الجمهور: يقلبون تنوين النصب إلى ألف، تقول: "رأيتُ زيدا، قرأتُ كتابا".

اللغة الثانية لبعض العرب وهم من ربيعة: يُجْرُون تنوين النصب كتنوين الرفع والجر، فيحذفونه مع الفتحة، فيقولون: "رأيتُ زيدْ. قرأتُ كتابْ".

فإن سألت عن تنوين النصب في "قرأتُ كتابًا، ورأيتُ زيدًا"؛ أين نكتب هذا التنوين؟ هل على الألف أو على ما قبل الألف؟

الجواب: فيه ثلاثة مذاهب لأهل الإملاء:

المذهب الأول: أن تكتب على آخر الكلمة -يعني على الحرف الذي قبل الألف- كتنوين الرفع والجر، وهذا هو الأرجح.

المذهب الثاني أن تُكتب على الألف، وهذا قول قوي ومشهور ومعمول به.

القول الثالث: أن تُكتَب على ما بعد الألف، وهذا هو أضعف الأقوال وهو شبه المهجور الآن.

ثم إن ابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ ختم كتابه بعدَ أن انتهى مما أراد من مسائل النحو وأبواب النحو ببعض مسائل الإملاء والكتابة، ويسمونه: الـرسـم؛ فذكر شيئًا من الأحكام الإملائيَّة، مبتدئًا بالكلام على زيادة الألف بعد واو الجماعة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(وتُكتَب الألفُ بعد واوِ الجماعة كـ "قالوا"، دون الأصليةِ كـ "زيدٍ يدعو")**.

هذه المسألة في الحقيقة من مسائل الإملاء -أو الكتابة أو الرسم- وابن هشام رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما ألف هذا الكتاب وفي ذهنه أن يكون للمتوسطين لأنه ألف عدَّة كتبٍ للمتعلمين، لأنه كان كابن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المعلمين الذين اهتموا بتعليم الطلاب، فألَّف "شذور الذهب" للمبتدئين، ولكنه لم ينتشر لأنه أعلى من المبتدئين، وألف "قطر الندى وبل الصدى" للمتوسطين، فلهذا زوَّدَ شيئًا من أحكام الإملاء لتناسب هؤلاء الطلاب المتوسِّطين، ثم ألَّف للكبار "أوضح المسالك في شرح ألفية ابن مالك"، ثم ألَّف للمنتهين المتخصصين "مغني اللبيب" وهو من أعظم كتب النحو للمفسرين وللنحويين.

فلهذا لا يُقال لماذا ذكر بعض مسائل الإملاء في كتاب النحو؛ فلعله ذكره لهذا السبب.

فتكلم هنا على وزيادة الألف بعد واو الجماعة، فذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنَّ الألف قد

تُزاد في مواضع، منها: أن تزاد بعدَ واو الجماعة غير الملتوَّة بنون الرفع، ومعنى ذلك:

- أنها تضاف بعد واو الجماعة في الفعل الماضي مطلقًا، مثل "ذهبوا، دحرجوا، انطلقوا، استخرجوا".
- وبعد واو الجماعة في فعل الأمر مطلقًا، مثل: "اذهبوا، انطلقوا، استخرِجُوا".
- بعدَ واو الجماعة في الفعل المضارع إذا كان منصوبًا أو مجزومًا، كـ "لم يذهبوا، لن يذهبوا".

أما إذا كان مرفوعًا بثبوت النون كـ "يذهبون" فإن الواو حينئذٍ لا تأتي.

ونبَّه ابن هشام إلى أن الألف إنما تكون بعد واو الجماعة، وهي ضمير متصل بالفعل، يعني ليس من الفعل وإنما هو كلمة أخرى، إلا أن من صفاته أنه يتَّصف بالكلمة السابقة، فلهذا ننتبه إلى أن الواو إذا كانت من أصل الفعل -يعني حرفًا أصليًّا- في آخر الفعل، فإن الألف لا تكتب بعده، كـ "يدعو" فهذه الواو أصليَّة، فلا نكتب الألف بعدها.

وكذلك "ندعو" فإن هذا فع مضارع مبدوء بنون المتكلمين، والواو هنا أصلية فلا يكتب بعدها ألف، وقد يُخطأ فيُكتَب ألف بعد "نرجو، ندعو" ويظنون أن الواو للجماعة، وإنما هي أصلية.

وقد تكتب الألف بعد الواو الأصلية في المصحف، وهذه كتابةٌ خاصَّة بالخط العثماني للمصحف، ولهذا لا يعترَض بها على الكتابة الإملائيَّة، لأن الكتابة الإملائية تخالف كتابة المصحف في أشياء عدَّة.

ثم انتقل رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى مسألة إملائيَّة أخرى، وهي: كتابةُ الألف المتطرفة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: (وتُرسَم الألفُ ياءً إن تجاوزت الثلاثةَ كـ "استدعى والمصطفى" أو كان أصلُها الياءُ كـ "رمى والفتى"، وألفًا في غيره كـ "عفا" و "العصا".

وينكشف أمرُ ألفِ الفعل بالتاء كـ "رميْتُ وعفوْتُ"، والاسمِ بالتثنية كـ "عَصَوَيْنِ وفَتَيَيْنِ").

القاعدة هنا عن كيفيَّة كتابة الألف المتطرفة.

والألف المتطرفة هي: الألف التي في آخر الكلمة.

القاعدة في الألف المتطرفة: أنها تكتب نائمة، إلا في موضع واحد تُكتب فيه قائمة، وهي في الثلاثي الذي أصل الألف فيه واو، مثل: "دعا - يدعو" فالأصل واو وقد ظهر في المضارع، فتُكتب بألف واقفة "دعا"، لأنه ثلاثي وأصل الألف واو. ومثل: "صفا - يصفو، رجا - يرجو"، وكذلك في "عصا" فالألف ثالثة وأصلها واو، لأننا نقول "عصوان، عصوات"، فهي ليست من "عصى - يعصي - عصيانًا"، وإنما من "عصوين وعصوات"؛ فنكتبها بألف واقفة.

في غير ذلك تكتب الألف نائمة، يعني في:

- الثلاثي الذي أصله الياء كـ "رمى - يرمي، هدى - يهدي، رحى - رحيان"، فتكتب نائمة.

- غير الثلاثي كالرباعي والخماسي والسداسي لا ننظر إلى الأصل لأنه غير ثلاثي، مثل: "ملهى" مع أنه من "لَهَا - يلهو"، لكن الألف في "ملهى" رابعة.

ومثل "ملتقى" الألف خامسة، و"مصطفى" الألف سادسة، و"مستشفى" الألف سادسة.

وثم ذكر كيف نعرف أصل الألف هي واو أو ياء، قال: **(وينكشف أمرُ ألفِ الفعل بالتاء كـ "رميْتُ وعفوْتُ")**، أي: تسند الفعل إلى تاء المتكلم، فتقول: "دعا – دعوتُ، رمى – رميتُ".

قال: **(والاسمِ بالتثنيةَ كـ "عَصَوَيْنِ وفَتَيَيْنِ")**، وكذلك في جمع المؤنث، فتقول "عصا – عصوان – عصوات، فتى – فتيان – فتيات".

ثم انتقل إلى الكلام على همزة الوصل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: **(فصلٌ: همزةُ اسمٍ بِكَسْرٍ وضَمٍّ، و"اِسْتٍ، اِبنٍ، وابْنِمٍ، وابنةٍ، وامرئٍ، وامرأةٍ" وتَثْنِيَتِهِنَّ، و"اِثْنَيْنِ، واثْنَتَيْنِ، والَغلامِ، وايْمُنِ اللهِ في القسم بفتحهما"، أو بكسر في اَيْمُنِ: همزةُ وصلٍ، أيْ تثبُتُ ابتداءً وتُحْذَفُ وصلًا.**

وكذا همزةُ الماضي المتجاوِزِ أربعةَ أحرف، كـ "اِستخرج"، وأَمْرِهِ ومصدرِهِ، وأمرِ الثلاثيِّ، كـ "اُقْتُلْ واُغْزُ واُغْزِي" بضمهنَّ، و "اِضرِب وامشُوا واِذهَبْ" بكسرٍ كالبواقي).

الهمزة نوعان:

- همزة قطع.
- همزة وصل.

الفرق بينهما من حيث التقريب أن نقول: إن همزة القطع هي التي لو وضعتَ قبلها شيئًا تنطق بيها، وفي المعتاد نضع واو العطف أو فاء العطف، فنقول في "أكرم – وأكرم – وإكرام –وإبريق"، فهذه همزة قطع.

فإن لم تُنطَق بعد الواو فهي همزة وصل، مثل: "اذهب – واذهب، استخرج – واستخرج، انطلاق – وانطلاق"، وهكذا..

وهمزة القطع تقع في أول الكلمة كـ "أخذ، أكل"، وفي وسطها كـ "سأل"، وفي آخرها كـ "خطأ".

وأما همزة الوصل فلا تقع إلا في أول الكلمة فقط، ولا تقع في حشوها ولا في آخرها.

ثم نريد أن نفرق بعد ذلك بين همزة الوصل والقطع بذكر المواضع، وهذا هو الذي يضبط الأمر لمن صعب عليه الضابط السابق، فمن ضبط الضابط السابق فالأمر سهل وانتهى، لأن المراد فقط التفريق بينهما، وأما الذي يصعب عليه أن يطبق الضابط السابق فلابدَّ أن يعرف مواضع همزة الوصل، لأنها الأقل، وأما همزة القطع فهي الأصل والأكثر.

نقول: همزة الوصل إما أن تكون في الأسماء، أو الأفعال، أو الحروف.

نبدأ بالحروف: فهمزات الحروف كلها قطع، إلا "أل" فهمزته وصل، مثل: "الكتاب، الطالب - والكتاب، والطالب"، وما سوى ذلك من الحروف همزاته قطع، مثل: "إلى، أما، إلا".

أما الفعل: فهمزاته قطع، ونستثني من ذلك شيئين:

الأول: أمر الثلاثي، نقول في "ذهب - اذهب" فهمزته همزة وصل.

والفعل الرباعي كله قطع -ماضي ومضارع وأمر-، نقول: "أكرمَ - أُكرِمُ - أَكرِمْ".

الثاني: الفعل الخماسي والسداسي ماضيهما وأمرهما همزتهما همزة وصل، فنقول: "استخرجَ - استخراجًا، انطلق - انطلاقًا".

بخلاف المضارع منهما، فهمزته همزة قطع، مثل: "أنا أَسْتَخْرِجُ - أنا أَنطَلِقُ".

فبانَ بذلك أنَّ:

- الثلاثي كله قطع إلا أمره.
- الرباعي كله قطع.
- الخماسي ماضيه وأمره وصل، ومضارعه قطع.

أما الأسماء: فكلها قطع، مثل: "أسلوب"، إلا عشرة أسماء سُمعت سماعًا عن العرب بهمزة الوصل، وهي التي ذكرها ابن هشام، وهي: "اسمٌ، ابنٌ، ابنم، ابنةٌ، وامرءٌ، امرأةٌ، اثنان، اثنتان، استٌ".

فـ"اسم، وابن" معروفة.

أما "ابنم" هي "ابن" وزدنا عليها الميم مبالغة.

و"ابنة" تأنيث "ابن".

و"امرء وامرأة" هي كلمة واحدة، لكن أنَّثناها بالتاء.

و"اثنان واثنتان" واضحة.

و"ايمن" تستعمل في القَسَم، تقول: "وايمن الله لأفعلنَّ كذا وكذا".

و"واستٌ" هي مؤخرة الإنسان، وإطلاقها على غير ذلك عاميَّة.

ما سوى ذلك همزات قطع، فكل الحروف همزاتها قطع إلا "إلا"، والأسماء كلها قطعٌ "أخذٌ، أكلٌ، أسلوبٌ، أعلامٌ"، والفعل الماضي كله قطع إلا أمره، والفعل الرباعي كله قطع، والفعل الخماسي والسداسي مضارعه قطع، وماضيه وأمره وصل.

وهذه أشياء إذا عرفها الإنسان تسهل عليه.

بقيت لنا مسألة واحدة أشار إليها ابن هشام، وهي: الكلام على حركة همزة

الوصل لو ابتدأنا بها، فنحن عرفنا أن همزة الوصل تسقط في الوصل، لكن لو بدأنا بها فلابد أن ننطق بحركةٍ عليها، لأنه لا يُبدَأ بساكن.

ذكر ابن هشام أن حركتها على خمسة أوجه:

الأول: وجوب الفتح، وذلك في "أل" فقط. فتقول "اَلبيت، اَلطالب"، ولا تكسر ولا تضم.

الثاني: رجحان الكسر على الضَّم، يعني يجوز فيها الكسر والضم لكن الكسر أرجح، وهذا في كلمة واحدة وهي كلمة "اسم"، فتقول: "اِسمي، اُسمي".

الثالث: رجحان الفتح على الكسر: فيجوز الفتح والكسر في همزة الوصل، إلا أنَّ الفتح أرجح، وهذا في كلمة واحدة وهي "ايمن الله" فإذا بدأت تقول: "اَيمن الله لأفعلن" ويجوز أن تقول: "اِيمن الله لأفعلن".

الرابع: وجوب الضم: إذا ضُمَّ الحرف الثالث، كالأمر من "خرجَ - يخرجُ - اُخرج" ومن "دخل - يدخل - اُدخل"، وكذلك "انطلق" لو بنيناه للمجهول نقول: "اُنطُلُقَ"، وكذلك "اُستُخرِجَ".

الخامس: وجوب الكسر، وهذا في غير ما سبق، كالماضي والأمر في الثلاثي، والماضي والأمر من الخماسي والسداسي، فتقول: "اِذهب، اِنْطَلَقَ".

هذا ما يتعلق بهمزة الوصل، وبه نكون قد انتهينا بحمد الله تعالى من شرح هذا الكتاب المبارك، فنسأل الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ أن يجعله شرحًا مباركًا مفهومًا، وأن ينفعنا به في الدنيا والآخرة، مَن شرحه ومَن سجله ومن استمع إليه واستفاد منه، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أحسن الله غليكم شيخنا، وجعل ذلك في ميزان حسناتكم.

في ختام هيه الحلقة نشكركم أيها المشاهدون على طيب المتابعة، ونلقاكم - بإذن الله تعالى- في برامج أخرى قادمة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فهرس الكتاب